وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الرقم التسلسلي:.....
رقم التسجيل DG/02/16

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص: علوم التسيير
العنوان

دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة
-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-

إعداد الطالب: السعيد زنات

تاريخ المناقشة: 20.جوان.2020

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

د.ولهي بوعلام	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف –المسيلة–	رئيسا
أ.د دبي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف –المسيلة–	مشرفا ومقررا
أ.د يوسف بومدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مناقشا
أ.د. عيساني عامر	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي بريكة	مناقشا
د.عجلان العياشي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف –المسيلة–	مناقشا
د. سكاك مراد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/ 2020

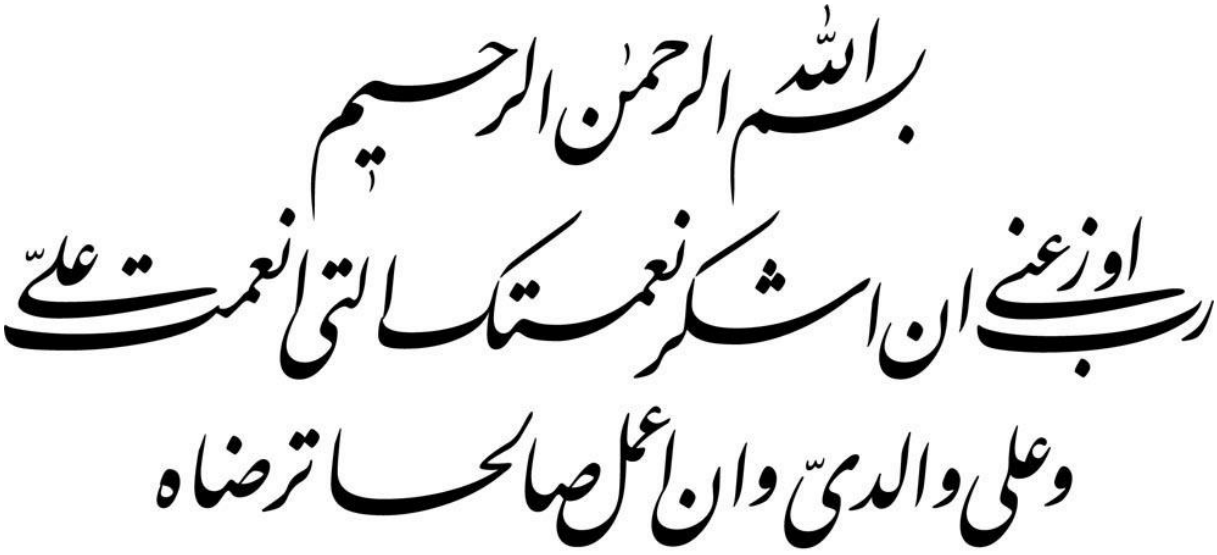

النمل الآية 19

شكروعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل البركات وبعفوه تغفر الخطايا والزلات، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم.

يسرني في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والتبجيل للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور "**علي دبي**" الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه الأطروحة وعلى كل ما قدمه من توجيه وإرشاد ودعم وتضحية بوقته الثمين كي يكتمل هذا العمل ويصبح جاهزا للمناقشة، داعيا الله العلي العظيم أن يوفقه لكل خير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع، خاصة مكتبة "السفير".

أخيرا أدعو الله أن يوفقنا إلى ما فيه كل خير.

إهداء

إلى الأرواح الطاهرة، جدي، جدتي وأبي

إلى أمي، حفضها الله وأطال في عمرها.

إلى زوجتي الغالية، وولدي العزيزين "معتز" و "معتصم بالله"

إلى كل الإخوة، الأهل والأقارب

إلى أفراد الأسرة الجامعية، وأخص بالذكر جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

أبو المعتز والمعتصم

السعيد زنات

قائمة المختصرات

01	PRQA	المخطط الجهوي لجودة الهواء
02	PPA	مخطط حماية الجو
03	PDU	مخطط التنقل الحضري
04	TARD	الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة
05	IE	المعلومة البيئية
06	UNEP	برنامج البيئة
07	ACCA	جمعية الخبراء المحاسبين التقنيين
08	SME	نظام الإدارة البيئية
09	MBE	البيئة المعتمدة على السوق
10	AEE	الوكالة الأوربية للبيئة
11	SO2	ثاني أكسيد الكبريت
12	TICPE	الرسم الداخلي على إستهلاك المنتجات الطاقوية
13	TICGN	الرسم الداخلي للإستهلاك على الغاز الطبيعي
14	TICFE	الرسم الداخلي على الإستهلاك النهائي للكهرباء
15	TCFE	الرسم على الإستهلاك النهائي للكهرباء
16	TVS	الرسم على سيارات الشركة
17	TCG	الرسم على البطاقات الرمادية
18	TVPP	الرسم على السيارات المستعملة الأكثر تلوثا
19	TGAP	الرسم العام للأنشطة الملوثة
20	SLEQE	المخطط المشترك للتغير في كميات الإنبعاث
21	TPPA	الرسم شبه الجبائي على تلوث الهواء
22	NOX	أكاسيد الآزوت
23	TVA	الرسم على القيمة المضافة
24	TEOM	رسم إخلاء النفايات العائلية
25	ACP	تحليل المكونات الأساسية
26	EPE	المؤسسات من أجل البيئة

فهرس المحتويات

شكروعرفان
إهداء
قائمة المختصرات
فهرس المحتويات ..... VI-I
فهرس الجداول ..... VII-VI
فهرس الأشكال ..... IX-VIII
مقدمة..... أ-ط
الفصل الأول: المؤسسة الإقتصادية ورهانات التنمية المستدامة
تمهيد..... 11
المبحث الأول: رهانات التنمية المستدامة..... 12
المطلب الأول: الرهانات المرتبطة بالموارد الطبيعية..... 12
أولا: مفهوم وأنواع الموارد الطبيعية..... 12
ثانيا: الموارد الطبيعية في المؤسسة الاقتصادية: الحاجة إلى الرشادة في الاستغلال..... 14
ثالثا: أدوات تسيير الموارد الطبيعية..... 18
رابعا: الأثر البيئي والأثر السوسيو-اقتصادي لندرة الموارد الطبيعية..... 21
المطلب الثاني: الرهانات المرتبطة بالاتصال..... 22
أولا: التدهور البيئي كعامل حاث لاتصال المؤسسة الاقتصادية من ناحية التنمية المستدامة..... 22
ثانيا: تقرير التنمية المستدامة: أداء المؤسسة الاقتصادية المرتبطة بالجوانب البيئية، الاجتماعية والاقتصادية..... 28
ثالثا: المؤسسة الاقتصادية والأطراف ذات المصلحة: رهان السماع والتكيف مع المتطلبات..... 37
المطلب الثالث: الرهانات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية..... 41
أولا: التسيير ثلاثي الأداء للمؤسسة الاقتصادية..... 41
ثانيا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية..... 42
ثالثا: الترابط بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية..... 52
المبحث الثاني: كسب رهانات التنمية المستدامة..... 55
المطلب الأول: الأنشطة البيئية للمؤسسة الاقتصادية..... 55
أولا: تكنولوجيا الإنتاج الأنظف..... 55
ثانيا: تكنولوجيا "نهاية الأنبوب"، وإدارة البيئة..... 60
المطلب الثاني: التوجهات الحديثة للمؤسسة الإقتصادية..... 61
أولا: التسويق الأخضر..... 61
ثانيا: الإبداع البيئي..... 66
ثالثا: توجهات المؤسسة الاقتصادية للإبداع البيئي والتسويق الأخضر..... 72
المطلب الثالث: المؤسسة الاقتصادية، الأنشطة البيئية والميزة التنافسية..... 74
أولا: المقاربتين "*Win-Win*"، "*Win-Lose*" 74
ثانيا: مردود وتقييم الأنشطة البيئية للمؤسسة الاقتصادية..... 77

ثالثا: أثر الأنشطة البيئية على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية 79
خلاصة الفصل: 85
الفصل الثاني: الأطر النظرية للضرائب والرسوم البيئية
تمهيد: 87
المبحث الأول: الضريبة البيئية كأداة هامة للجباية البيئية 88
المطلب الأول: الجباية البيئة أداة اقتصادية للسياسة البيئية 88
أولا: مفهوم وأهداف الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية 88
ثانيا: ماهية الجباية البيئية، أهدافها، مكوناتها، وأساس فرضها 89
ثالثا: أدوات اقتصادية أخرى للسياسة البيئية 93
المطلب الثاني: مدخل مفاهيمي للضرائب والرسوم البيئية 97
أولا: نشأة، مفهوم، أهداف وأشكال الضرائب والرسوم البيئية 97
ثانيا: التخطيط لتطبيق الضرائب البيئية 105
ثالثا: مميزات المدخل الضريبي في مكافحة التلوث 106
رابعا: الصعوبات التي تواجه فرض الضرائب البيئية 107
خامسا: مزايا وعيوب الضرائب البيئية 108
المطلب الثالث: الجانب الفني للضرائب والرسوم البيئية 109
أولا: المكلف بالضريبة البيئية 109
ثانيا: وعاء الضريبة البيئية 112
ثالثا: سعر الضريبة البيئية 115
رابعا: تخصيص حصيلة الضريبة البيئية 117
المطلب الرابع: انعكاسات الضرائب والرسوم البيئية على المؤسسة الاقتصادية 117
أولا: الآثار الخارجية السلبية لأنشطة المؤسسة الاقتصادية 117
ثانيا: الاستدخال البيغوفي 120
ثالثا: الضريبة البيئية، وتقليل الأذى البيئي الناتج عن استخراج المواد الخام واستنزاف الموارد الطبيعية 123
المبحث الثاني: الضرائب البيئية _دراسة تجارب 125
المطلب الأول:التجربة الأوربية في الضريبة البيئية 125
أولا: تجربة ألمانيا وهولندا 125
ثانيا: تجربة الدانمارك وإيطاليا، وسويسرا 126
ثالثا: تجربة فرنسا والسويد 127
رابعا: إنعكاسات الضرائب والرسوم البيئية على المؤسسة الاقتصادية بخصوص تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة في أوربا 129
1: تحقيق البعد الاقتصادي 129
2: تحقيق البعد البيئي 132
3: تحقيق البعد الاجتماعي 137

المطلب الثاني: التجربة الجزائرية في فرض الضرائب والرسوم البيئية.....139
أولا: الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (*TAPD*).....139
1: استحداث الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (*TAPD*).....139
2: الرسم (*TAPD*) وفق تعديل قانون المالية لسنة 2000.....139
3: الرسم (*TAPD*) وفق تعديل قانون المالية لسنة 2018.....140
4: المعامل المضاعف للرسم (*TAPD*).....141
5: تحديد مبلغ الرسم (*TAPD*) الواجب التحصيل وكيفية توزيع الحصيلة.....142
ثانيا: ضرائب ورسوم بيئية على الانبعاثات الملوثة، وأخرى على النفايات الصلبة.....143
1: ضرائب ورسوم بيئية على النفايات الصلبة.....143
2: ضرائب ورسوم بيئية على الانبعاثات الملوثة.....146
ثالثا: ضرائب ورسوم أخرى ذات بعد بيئي.....148
المطلب الثالث: التدابير الجبائية لتحسين السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.....151
أولا: التدابير المدرجة في قانون المالية لسنة 2014.....151
ثانيا: التدابير المدرجة في قانون المالية لسنة 2017.....152
المطلب الرابع: الضريبة البيئية في الجزائر في ظل برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة – آفاق 2030.....156
أولا: مؤشرات مسطرة من طرف الأمم المتحدة تثبت تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.....156
ثانيا: النقاط الأساسية الموضوعة للتنفيذ.....156
ثالثا: تحسين الضريبة البيئية ضرورة لمسايرة برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030.....157
خلاصة الفصل:.....158

الفصل الثالث: الضريبة البيئية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد.....160
المبحث الأول: إيرادات الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017).....161
المطلب الأول: تحليل التغير في إيرادات مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017).....161
أولا: إجمالي الأيرادات المتأتية من مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017).....161
ثانيا: تحليل التغير في إيرادات الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (*TAPD*) خلال الفترة (2007-2017).....163
ثالثا: تحليل التغير في إيرادات الرسم على العجلات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا وإيرادات الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017).....16
رابعا: تحليل التغير في إيرادات الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية وإيرادات الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج خلال الفترة (2007-2017).....171

خامسا: تحليل التغير في إيرادات الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية وإيرادات الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية خلال الفترة (2007-2017)..... 175
المطلب الثاني: إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة الحساب (065-302) في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)..... 180
أولا: تحليل التغير في إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة خلال الفترة (2007-2017)..... 180
ثانيا: الحصة الموجهة للصندوق الخاص بالبيئة من إيرادات مجموعة من الضرائب البيئية خلال الفترة (2007-2017)..... 184
المبحث الثاني: أثر الضرائب والرسوم البيئية على سلوك المؤسسة الإقتصادية الجزائرية 186
المطلب الأول: الأدوات الإحصائية المستعملة في الدراسة..... 186
أولا: مجتمع الدراسة..... 186
ثانيا: الاستبيان..... 186
ثالثا: أساليب التحليل الإحصائي..... 187
المطلب الثاني: عرض البيانات وتحليلها..... 188
أولا: اختبار الموثوقية (معامل الثبات ألفا كرونباخ)..... 188
ثانيا: التحليل الوصفي لنتائج الدراسة..... 190
المطلب الثالث: دراسة علاقة مؤشرات الضريبة البيئية بالمتغيرات التي تعكس مختلف السلوكيات البيئية للمؤسسة الإقتصادية..... 207
أولا: معامل الارتباط بين عبارات كل متغير..... 207
ثانيا: معامل الارتباط بين مؤشرات الضريبة البيئية وبين المتغيرات التي تعكس مختلف السلوكيات البيئية للمؤسسة الاقتصادية..... 210
ثالثا: تحليل الإرتباط ومستوى المعنوية بين مؤشرات الضريبة البيئية وبين مختلف المتغيرات التي تعكس مختلف السلوكيات البيئية للمؤسسة الاقتصادي..... 211
خلاصة الفصل..... 214
الخاتمة..... 216
قائمة المصادر والمراجع..... 221
الملاحق..... 230

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تعاريف المسؤولية الإجتماعية (الجزء الأول)	45
02	تعاريف المسؤولية الإجتماعية (الجزء الثاني)	46
03	أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية	50
04	أنواع الإبداعات البيئية	67
05	الآثار الاقتصادية الكلاسيكية لاستراتيجيات التقليل من التلوث	78
06	إيرادات مجموعة من الأدوات الجبائية (الرسوم البيئية، الأتوات، الحقوق، المساهمات وغيرها...)، خلال سنة 2017.	130
07	تقدير ايرادات الرسم الداخلي على استهلاك المنتجات الطاقوية للفترة 2014 إلى 2018 وآفاق 2022	131
08	أصناف الإجراءات الجبائية	136
09	مبالغ الرسم (*TAPD*) السنوية وفق المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000	140
10	مبالغ الرسم (*TAPD*) السنوية وفق المادة 61 من قانون المالية لسنة 2018	141
11	الإيرادات المتأتية من مجموعة من الضرائب البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)	162
12	التغير في إيرادات الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة (TAPD) خلال الفترة (2007-2017)	164
13	التغير في إيرادات الرسم على العجلات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017)	167
14	التغير في إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017)	169
15	التغير في إيرادات الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية خلال الفترة (2007-2017)	172
16	التغير في إيرادات الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج خلال الفترة (2007-2017)	174
17	التغير في إيرادات الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية خلال الفترة (2007-2017)	176
18	التغير في إيرادات الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية خلال الفترة (2007-2017)	178
19	التغير في إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة "الحساب (065-302)" في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)	180
20	الحصة الموجهة للصندوق الخاص بالبيئة من إيرادات مجموعة من الضرائب البيئية خلال الفترة (2007-2017)	184
21	مقياس ليكرت الخماسي	187
22	طول خلايا المقياس والاتجاهات المقابلة لها	187
23	معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لعبارات الاستبيان كاملة	188
24	إجمالي معالجة الإجابات	189
25	معامل الثبات ألفا كرونباخ لعناصر الاستبيان بالمتوسطات الحسابية المرجحة	189

26	إجمالي معالجة الإجابات	190
27	معامل الثبات ألفا كرونباخ لإجمالي عناصر الاستبيان بالمتوسط الحسابي المرجح	190
28	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	190
29	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	191
30	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل الوظيفي	191
31	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	192
32	توزيع اتجاه آراء العينة حول عبارات المحور الأول من الاستبيان (أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية)	193
33	توزيع اتجاه آراء العينة حول عبارات المحور الثاني من الاستبيان (كسب رهانات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية)	198
34	توزيع اتجاه آراء العينة حول عبارات المحور الثالث من الاستبيان (انعكاسات الضريبة البيئية على المؤسسة الاقتصادية بخصوص تحقيق أبعاد التنمية المستدامة)	202
35	مصفوفة مكونات متغير الإنتاج الأنظف ومعامل ارتباطها (ارتباط العبارات)	207
36	مصفوفة مكونات متغير ترشيد استخدام الطاقة ومعامل ارتباطها	208
37	مصفوفة مكونات متغير ترشيد استغلال الموارد الطبيعية ومعامل ارتباطها	208
38	مصفوفة مكونات متغير تحقيق الميزة التنافسية ومعامل الارتباط	209
39	مصفوفة مكونات متغير تبني تقنيات إعادة التدوير ومعامل ارتباطها	209
40	مصفوفة مكونات متغير تبني التعليب البيئي ومعامل الارتباط	210
41	مصفوفة مكونات متغير التحكم في التلوث ومعامل ارتباطها	210
42	معامل الارتباط ومستوى المعنوية بين مؤشرات الضريبة البيئية وبين مختلف المتغيرات.	211

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	نموذج يوضح أثر الضرائب والرسوم البيئية على سلوك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	ط
02	تثمين أهمية الماء (تطبيق صعب في غياب المرجعية الدولية)	15
03	مخطط نظام المعلومات البيئي	31
04	مختلف التفاعلات بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية	37
05	المؤسسة، الأطراف ذات المصلحة والقيود البيئية	39
06	المقاربات الاستراتيجية للخطوط السفلية الثلاث	42
07	هرم كارول *Caroll* لمستويات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	47
08	المقاربة متعددة الأبعاد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	48
09	أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية	51
10	مختلف الترابطات بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	52
11	تكنولوجيا الإنتاج الأنظف	56
12	رمز إعادة تدوير المنتوج	58
13	الحاجة إلى معرفة الحدود بين الحماية من التلوث ومعالجة التلوث حسب مختلف الباحثين	59
14	تسلسل للحلول المرتبطة بتسيير المخلفات والمطبقة على محطة معالجة بسيطة	60
15	نموذج تطور التسويق باتجاه بلورة صيغة التسويق الأخضر	63
16	ترتيب المؤسسات الاقتصادية تبعا لتقرير استراتيجيتها الإبداعية وفهمها للتنمية المستدامة	68
17	عدم قابلية الفصل (الانقسام أو التجزئة) بين البيئة وإنتاجية المؤسسة الاقتصادية	77
18	التنمية المستدامة؛ إجابة للضغوطات البيئية	80
19	علاقة السمعة الجيدة للمؤسسة بالأداء التسويقي والمالي	81
20	هيكل عمل المؤسسة بيئيا	82
21	سلوكيات المؤسسة تجاه رهانات (تحديات) (تنمية المستدامة ومبدأ التمييز بين الفرص والتهديدات).	84
22	أثر سياسة منح الإعانات الحكومية في مكافحة التلوث	94
23	العلاقة بين ضريبة التلوث والإنتاج والتلوث	110
24	المستوى الأمثل للتلوث	115
25	منحني التكاليف الحدية للضرر	116
26	أساس الضريبة البيغوفية	121
27	أثر الضريبة في معالجة التلوث	123
28	التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة (TAPD) في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)	166
29	التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم على العجلات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017)	168
30	التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017)	171
31	التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية خلال الفترة (2007-2017)	173

32	التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج خلال الفترة (2007-2017)	175
33	التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية خلال الفترة (2007-2017)	177
34	التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية خلال الفترة (2007-2017)	179
35	التمثيل البياني للتغير في إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة خلال الفترة (2007-2017)	183

مقدمة

مقدمة

المؤسسة الاقتصادية، عند ممارسة نشاطها لم تكن تأخذ في الحسبان الضغط الممارس عليها من قبل الأطراف ذات المصلحة خاصة الدولة من خلال مختلف القوانين والتشريعات ذات الصلة بالجوانب البيئية، حيث كانت هذه المؤسسة تهدف من وراء وجودها إلى تحقيق الربحية وفقط دون الاهتمام بما ستلحقه من أضرار للبيئة (هدر في استخدام الموارد الطبيعية، مساهمة في إحداث التلوث بمختلف أشكاله، ... وغيرها).

إلا أنه ومع ظهور أفكار التنمية المستدامة الرامية إلى وضع البعد البيئي كأولوية الأولويات بالإضافة إلى درجة الوعي البيئي التي وصلت إليها الأطراف ذات المصلحة سواء من داخل المؤسسة أو المحيطة بها، بات لزاما على هذه المؤسسة مراجعة أنشطتها من ناحية تأثيرها السلبي على البيئة،في حين أن هذا الاهتمام لا يكون على حساب البعد الاقتصادي والاجتماعي لهذه التنمية.

وفي بعض الدول خاصة الصناعية منها ومن خلال ما ألحقته أنشطة مؤسساتها الاقتصادية من أضرار للبيئة، رأت أنه من الضروري إعادة النظر في مختلف قوانينها وتشريعاتها البيئية كسن ضرائب ورسوم بيئية جديدة من شأنها ردع هذه المؤسسات أو محاولة فحص منظومتها من تلك الضرائب والرسوم البيئية الموجودة.

إذ أن عملية الفحص يجب أن تشمل وعاء الضرائب والرسوم البيئية، معدلاتها، الحدث المنشئ لها، مجال تطبيقها بالإضافة إلى عملية تحصيلها، بهذا يتم إشراك تلك المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة. حيث فعالية تدخل الدول بواسطة الضرائب والرسوم البيئية تكمن في مدى تأثر المؤسسة الاقتصادية بهذه الأخيرة وبالتالي إعطاء أهمية أكثر للبعد البيئي لأنشطتها.

وفرنسا كنموذج عن الاتحاد الأوروبي مثلا استطاعت إشراك كبريات مؤسساتها الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حيث يوجد بها تجمع لأربعين مؤسسة اقتصادية كبرى (يسمى المؤسسات من أجل البيئة(**EPE**))، أسس هذا التجمع سنة 1992 ينشط في مختلف القطاعات خاصة القطاع الصناعي كالحديد والصلب، الألمنيوم، السيارات، الإسمنت، الطاقة، الأشغال العمومية... وغيرها. وقطاعات أخرى كالتأمينات، البنوك، خدمات النقل، ومعالجة المياه والنفايات.

هذه المؤسسات الاقتصادية التي تشكل التجمع، تأخذ في الحسبان البعد البيئي في قراراتها الاستراتيجية وتنمو في عمق التنمية المستدامة، وإشراك هذه المؤسسات تأتى انطلاقا من وضع سياسة بيئية واضحة من أدواتها منظومة الضرائب والرسوم البيئية الفعالة والمتنوعة، حيث استطاعت هذه المنظومة لعب الدور الردعي فكانت من نتائج هذه السياسة على المستوى الكلي وضع سياسات واستراتيجيات بيئية حقيقية من قبل تلك المؤسسات على المستوى الجزئي.

والتطوير المستمر لعلاقة المؤسسة مع عمالها يعكس البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة على المستوى الجزئي. وعلى المستوى الكلي، يعني هذا البعد توفير مناصب شغل دائمة. والتطوير المستمر لعلاقة المؤسسة بالعمال، يعكس تطوير ظروف العمل، والإهتمام أكثر بصحة العمال، وضرورة توفير الأمن والسلامة لهم، ...وغيرها.

والبعد الإقتصادي لهذه التنمية، على المستوى الكلي يعني توفير إيرادات مالية للدولة تستخدمها في تغطية نفقاتها العمومية. وعلى المستوى الجزئي، يعني هذا البعد مساهمة المؤسسة الإقتصادية في توفير هذه الإيرادات.

وفي الجزائر، منظومة الضرائب والرسوم البيئية تحتوي فقط على ما يقارب 15 ضريبة بيئية تخص المنتجات، الانبعاثات والنفايات. في حين إذا ما تم مقارنتها بالدول التي لها اهتمام واضح بخصوص هذه الأداة - الضرائب والرسوم البيئية- للسياسة البيئية نجد فرنسا منظومتها تحتوي على أكثر من 43 ضريبة بيئية تخص الطاقة، النقل، التلوث والموارد الطبيعية.

وعلى الجزائر أن تعتمد على الضرائب والرسوم البيئية لإشراك المؤسسة الاقتصادية في تحقيق تنمية مستدامة متكاملة الأبعاد.

أولا: طرح الإشكالية

تعتبر الضرائب والرسوم البيئية من الأدوات الأساسية للجباية البيئية هذه الأخيرة تمثل أداة للسياسة البيئية التي تعتمدها الدول في الضغط على المؤسسات الاقتصادية لتحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة.

والجزائر كباقي هذه الدول تملك منظومة من الضرائب والرسوم البيئية المرتبط وعائها بحجم المخلفات سواء كانت سائلة، صلبة أو غازية.

ونظرا للدور الأساسي الذي تلعبه الضرائب والرسوم البيئية لإشراك المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

مادور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ماهي رهانات التنمية المستدامة للمؤسسة الإقتصادية؟

2- ماهو واقع الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر؟

3- هل توجه الضرائب والرسوم البيئية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتبني البعد الإجتماعي لأنشطتها؟

4- هل توجه الضرائب والرسوم البيئية سلوك المؤسسة الاقتصادية الجزائرية نحو سلوك بيئي كالإنتاج الأنظف، وترشيد إستخدام الطاقة، وترشيد إستغلال الموارد الطبيعية، وتبني التعليب البيئي، والتحكم في التلوث، وتبني تقنيات إعادة التدوير،... وغيرها؟

5- ما مدى أهمية الضرائب والرسوم البيئية في خلق ميزة تنافسية بين المؤسسات الإقتصادية في الجزائر؟

ثانيا: صياغة الفرضيات

بناء على التساؤلات المطروحة سابقا، تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

تساهم الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

أما الفرضيات الفرعية فهي:

1- تواجه المؤسسة الإقتصادية رهانات التنمية المستدامة.

2- التأثير السلبي لأنشطة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على البيئة فرض على الدولة اعتماد الضرائب والرسوم البيئية.

3- تحقق الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر إيرادات جبائية بيئية.

4- تحقق الضرائب والرسوم البيئية أهدافها في الجزائر مقارنة بدول أخرى.

5- الواقع الحالي للضرائب والرسوم البيئية في الجزائر يفرض إجراء تحسينات عليها لتطوير أهدافها.

6- تساهم الضرائب والرسوم البيئية في اعتماد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سلوكيات بيئية.

7- ساهمت الضرائب والرسوم البيئية في تبني المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعد إجتماعي لأنشطتها.

ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في محاولة التأكد من أن منظومة الضرائب والرسوم البيئية من شأنها إرساء الأخذ في الحسبان البعد البيئي في القرارات الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر بالإضافة إلى أن هذه المنظومة على المستوى الكلي تشكل سياسة بيئية، حيث تضمن هذه الأخيرة على المستوى الجزئي وضع المؤسسة الاقتصادية سياسات واستراتيجيات بيئية حقيقية تستطيع من خلالها هذه المؤسسة خلق ميزة تنافسية بخصوص الجوانب البيئية لمنتجاتها وبالتالي خلق ميزة تنافسية بخصوص الجوانب البيئية لأنشطتها.

وتظهر الأهمية كذلك في التأكد من أن الضرائب والرسوم البيئية لها دور في تحقيق المؤسسة الاقتصادية تنمية مستدامة متكاملة الأبعاد في الجزائر.

رابعا: أهداف البحث

إن من أهم ما يهدف إليه هذا البحث نجد الآتي:

1. إبراز الدور الذي تلعبه الضرائب والرسوم البيئية في إشراك المؤسسة الاقتصادية في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة.
2. توضيح الدور الذي تلعبه الضرائب والرسوم البيئية كأداة تدخل من قبل الدولة لتوجيه أنشطة المؤسسة الاقتصادية في الجزائر من الناحية البيئية.
3. توضيح كيفية ترقية العناصر الأساسية لمنظومة الضرائب والرسوم البيئية.
4. إبراز تفعيل الدور الردعي للدولة من خلال تدخلها بواسطة الضرائب والرسوم البيئية.
5. دور الضرائب والرسوم البيئية في تفعيل إرساء البعد البيئي في القرارات الاستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر.
6. معرفة دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق المؤسسة الاقتصادية في الجزائر البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
7. توضيح كيفية نمو المؤسسة الاقتصادية في الجزائر في عمق التنمية المستدامة عند تدخل الدولة بواسطة الضرائب والرسوم البيئية.

خامسا: مبررات اختيار البحث

ينبع اختيار البحث من مبررات ذاتية وأخرى موضوعية يمكن ذكر أهمها:

المبررات الذاتية:

- رغبة مواصلة البحث في موضوع الضرائب والرسوم البيئية، كون هذه الرغبة متأتية من التعلق في مجال الجباية عموما.
- نظرا لأن البحث في موضوع الضرائب والرسوم البيئية يخدم تخصص الماجستير الذي تم مزاولة الدراسة فيه (الإدارة البيئية في منظمات الأعمال)، نبعت الرغبة في التعمق أكثر في هذا الموضوع بغية الوصول إلى نتائج من شأنها إثراء مجال التخصص هذا.

المبررات الموضوعية:

- لفت انتباه الدولة لهذه الوسيلة القانونية (الضرائب والرسوم البيئية) من خلال البحث في هذا الموضوع والاهتمام به، ومعالجته من كون هذه المنظومة من الضرائب والرسوم لها دور في نمو المؤسسة الاقتصادية في الجزائر في عمق التنمية المستدامة.
- طبيعة وحجم أنشطة المؤسسة الاقتصادية في الجزائر وتأثيرها على البيئة يتطلب تدخل الدولة بواسطة الضرائب والرسوم البيئية.

سادسا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تتمثل الحدود الزمانية والمكانية للبحث في:

الحدود الزمانية:

حددت الفترة الزمانية بفترة معالجة الجوانب النظرية والميدانية للبحث، والممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018.

الحدود المكانية:

الحدود المكانية تمثلت في عينة من المؤسسات الاقتصادية بالجزائر التي أجريت عليها الدراسة الميدانية.

سابعا: منهج البحث

طبيعة البحث تستدعي استخدام مناهج بحث متعددة حيث سنعتمد المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم والأطر النظرية للإحاطة بمختلف جوانب البحث وفهمها، وكذا في تحليل العلاقة بين الضرائب والرسوم البيئية (متغير مستقل) وتحقيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أبعاد التنمية المستدامة (متغير تابع).

في الجانب الميداني ستكون الدراسة في شكل استبيان يتم إجراؤه على عينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، بالإضافة الى تحليل بعض المعطيات المحصل عليها من المديرية العامة للضرائب-مديرية العمليات الجبائية والتحصيل-إحصائيات.

ثامنا: الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تطرقت إلى الضرائب والرسوم البيئية كأداة من أدوات الجباية البيئية ما يلي:

1. **الدراسة الأولى:** عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة- دراسة حالة مصر-، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أفريل 2011.

التساؤل الرئيسي في هذه الدراسة هو:

هل التدخل الحكومي أمرا حتميا من خلال الأدوات المختلفة للسياسة البيئية، بهدف حماية المجتمع من التلوث؟

وكان من أهم نتائجها ما يلي:

- أفضلية استخدام الضريبة على ما عداها من أدوات السياسة البيئية الأخرى كالرقابة المباشرة، الإعانات الحكومية، أو تراخيص التلوث القابلة للإتجار وذلك: لقدرتها على خلق حافز بصورة مستمرة لمكافحة التلوث، قدرتها على توفير إيرادات مالية وتدنيتها لتكاليف مكافحة التلوث.
- تعتبر دول أوروبا الغربية هي صاحبة السبق والريادة في مجال استخدام السياسة الضريبية كأداة من أدوات السياسة البيئية، وتمثل ضرائب ورسوم الانبعاثات وغيرها من الضرائب نحو75% من عدد الأدوات والوسائل الاقتصادية.

2. الدراسة الثانية: Gisèle Tomo, Ressources Naturelles et développement durable dans les économies subsariennes, le rôle de l'union européenne, thèse de doctorat, université de Lorraine- école doctrale science juridiques, politiques, économiques et de gestion, France, 2012

والتساؤل الرئيسي في هذه الدراسة هو:

هل الحفاظ على الموارد الطبيعية يقود إلى تحقيق تنمية مستدامة في دول افريقيا خاصة افريقيا الوسطى؟

وكان من أهم نتائجها:

حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها من خلال استخدامها بشكل عقلاني ورشيد، يقود إلى تحقيق تنمية مستدامة متكاملة الأبعاد انطلاقا من تحقيق البعد البيئي (الحفاظ على البيئة)، والبعد الاقتصادي (توفير الموارد)، والبعد الاجتماعي (خلق مناصب شغل دائمة)

3. الدراسة الثالثة: ***Affes, répercutions de l'écologie Soualhia, et M.Habib Soumaya Mejbri, Ahlem sur le comportement de l'entreprise, ISSN 2028-2324 Vol7, N° : 1 Aug, 2014.***

والتساؤل الرئيسي في هذه الدراسة هو:

في تسيير المؤسسات، هل أخذ المسؤولية البيئية في الحسبان شهد تطورا واسعا؟

ومن أهم نتائجها:

في السنوات الأخيرة، حتى يتم كسب القيود البيئية هناك عدة اجراءات تصحيحية يجب أخذها في الحسبان وفي عمق أنشطة المؤسسة، وذلك حتى تطور من المقاربة الداعية إلى الحماية من التلوث، وهذه الاجراءات التصحيحية تتمثل في تطبيق التسيير البيئي، والتسويق الأخضر، والانتاج الأخضر، والابداع الأخضر.

4. الدراسة الرابعة: أحمد نغاش، أي مكانة للتضريب البيئي؟، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 38، المغرب، 2014.

تساؤل هذه الدراسة تمحور حول:

إن كثرة المظاهر وتعدد الآثار تدعونا إلى طرح السؤال حول إشكالية التمويل البيئي على ضوء المعطى العام لظاهرة التلوث الذي يحق أن نضعه نصب أعيننا ونحن نتساءل حول مدى إمكانية التوفيق بين التنمية والمحافظة على البيئة،

دون أن تكون الأجيال القادمة مغبونة الحقوق. أوليس لهذه الأجيال الحق في تنمية اقتصادية متوازنة مع بيئة نظيفة ومؤهلة للاستمرار وفق نسق متوازن ومتكامل؟

وكان من أهم نتائجها:

الرسوم البيئية في حالة إحداثها وتفعيلها يمكن أن تكون أداة من أدوات السياسة البيئية. وعليه، فإن خلقها لا بد وأن يكون بهدف حماية البيئة سواء عبر التأثير في الملزم تحفيزا أو ردعا أو عبر ما قد تدره من مداخيل ضريبية تتيح إمكانية الرفع من مستوى الإنفاق العمومي الموجه لهذا الغرض وتساهم بالتالي في تثبيت معالم اقتصاد بيئي مستدام يرتكز على مبدأ حماية البيئة والمحافظة عليها دون أن يكون ذلك على حساب الغايات التنموية للسياسة الاقتصادية في أبعادها المختلفة.

5. الدراسة الخامسة: ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2015.

وتمحور تساؤل هذه الدراسة حول:

ماهي مشكلة البيئة في الجزائر وماهي أهم أنواعها وآليات معالجتها اقتصاديا؟

ومن أهم ما توصلت إليه من نتائج:

تساهم الأنشطة الاقتضادية الانتاجية والاستهلاكية والخدمية في التأثير السلبي على مكونات البيئة، وبعد تسليط الضوء على قطاع النقل (كأحد الأنشطة) تبين أنه مصدر رئيسي لانبعاث الغازات الملوثة وهو المسؤول الأول عن تلوث الهواء بسبب مجموعة من العوامل منها نوع الوقود المستخدم ومواصفاته، قدم عمر مركبات الحضيرة، اتساع المدن، الاكتضاظ وغير ذلك.

6. الدراسة السادسة: صالح عبد الرحمان سعد، وديان محمد البلوي، فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية، مجلة جامعة الملك عبد العزي: الاقتصاد والادارة، مجلد 30، عدد01، 2016.

والتساؤل الرئيسي في هذه الدراسة هو:

هل هناك دور للحوافز الضريبية في مكافحة التلوث في المملكة العربية السعودية؟

وكان من أهم نتائجها:

الحوافز الضريبية ساهمت بصورة فعلية في تحقيق التنمية وحماية البيئة.

7. الدارسة السابعة: *Amal Hamhami, analyse déterminants de la dynamique environmentale des entreprises industerialles : cats de L'Algerie, les cahiers du cread, vol.33,n :123 , 2018.*

وتمحورت اشكالية الدراسة حول:

ماهي العوامل الأساسية المؤثرة في الديناميكية البيئية للمؤسسات الصناعية في الجزائر (دراسة عينة)؟

ومن أهم ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج:

وجود عدة عوامل تعمل على الانتاج التدريجي للبعد البيئي بالمؤسسة الجزائرية، وأهمها: حدة القوانين، السياسات التكنولوجية وقوى السوق بدرجات تأثير متقاربة.

إلا أن دراستنا اختلفت عن هذه الدراسات، في كون أنها وضحت الدور الذي تلعبه الضرائب والرسوم البيئية في توجيه سلوكيات المؤسسة الاقتصادية من الناحية البيئية كون البعد البيئي للتنمية المستدامة ذو أهمية بالغة، ووضحت كذلك مدى مساهمة هذه الضرائب والرسوم في تحقيق إيرادات معتبرة للدولة تستخدم كموارد (البعد الاقتصادي)، ومن ثم توفير مناصب شغل دائمة من جهة ومن جهة أخرى تطوير علاقة المؤسسة تطوير علاقة المؤسسة بعمالها وهو ما يعكس البعد الاجتماعي لهذه التنمية.

تاسعا: خطة البحث

القسم النظري يحتوي على فصلين، الفصل الاول المؤسسة الاقتصادية ورهانات التنمية المستدامة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الاول يتناول رهانات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، والمبحث الثاني كسب رهانات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية.

والفصل الثاني الضرائب والرسوم البيئية، وتم تقسيمه إلى مبحثين كذلك، المبحث الاول الإطار النظري للضرائب والرسوم البيئية، والمبحث الثاني دور الضريبة البيئية في كسب المؤسسة الاقتصادية لرهانات التنمية المستدامة.

والجانب التطبيقي، تم تناوله في شكل فصل ثالث، وتم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الاول الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)، والمبحث الثاني أثر الضرائب والرسوم البيئية على سلوك المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

عاشرا: نموذج الدراسة

الشكل رقم (01): نموذج يوضح أثر الضرائب والرسوم البيئية على سلوك المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

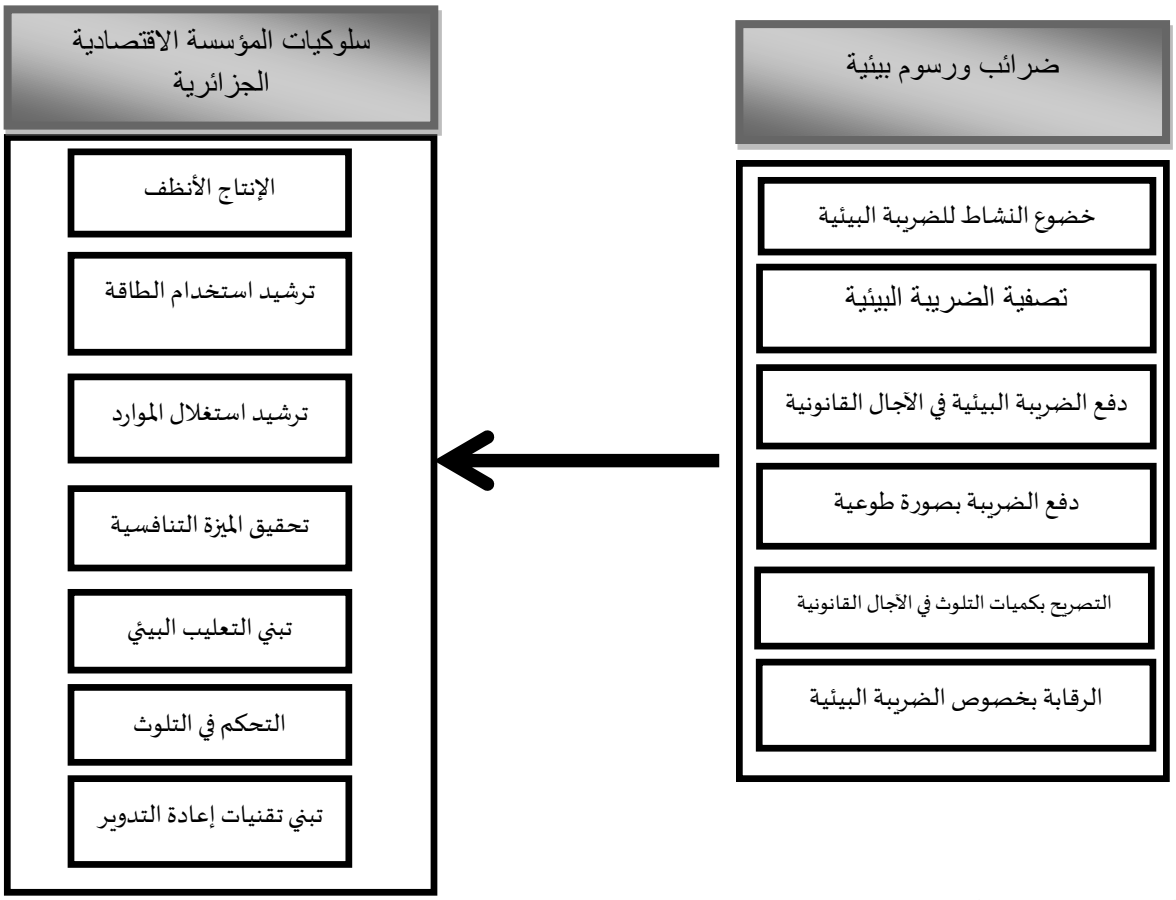

المصدر: من إعداد الباحث

الفصل الأول

المؤسسة الإقتصادية ورهانات التنمية المستدامة

تمهيد:

إلى وقت ما لم تكن المؤسسة الاقتصادية تزاول أنشطتها آخذة في الحسبان مختلف الجوانب البيئية، الاجتماعية، الثقافية... وغيرها، بل انحصر تفكيرها في جانب الربحية فقط، هذا الجانب الذي من أجله عملت هذه المؤسسات على تقوية تنافسيتها للسيطرة قدر المستطاع على الجزء الأكبر من السوق.

إلا أنه ومع بروز أفكار التنمية المستدامة الرامية إلى التفكير الجدي، بل التقيد بمختلف الجوانب السابقة الذكر –الجوانب البيئية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية... وغيرها–، أصبحت هذه المؤسسات تزاول أنشطتها تحت ضغط المحيط الذي تنشط فيه والمكون من الأطراف ذات المصلحة المتشبعين بأفكار هذه التنمية.

ومن أهم ما جعل كذلك المؤسسة الإقتصادية تعيد النظر في مختلف إستراتيجياتها خاصة المرتبطة منها بطرق الإنتاج (هذه الأخيرة لها تأثير مباشر على البيئة)، هو مختلف الرهانات التي تواجهها (رهانات مرتبطة بالموارد الطبيعية، ورهانات مرتبطة بالإتصال، وهانات مرتبطة بالمسؤولية الإجتماعية).

وكسب هذه الرهانات، سيؤدي إلى إستجابة المؤسسة الإقتصادية لمختلف الضغوطات التي تحيط بها، بمعنى كسب ضغوطات الأطراف ذات المصلحة، كون هذه الأطراف لها دور في التأثير على إستمرارية المؤسسة.

ولذلك سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: رهانات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: كسب المؤسسة الاقتصادية لرهانات التنمية المستدامة

المبحث الأول: رهانات التنمية المستدامة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الرهانات المرتبطة بالموارد الطبيعية في المؤسسة الإقتصادية، والمؤسسة الإقتصادية ورهانات الإتصال من ناحية التنمية المستدامة، وأخيرا المؤسسة الإقتصادية والمسؤولية الإجتماعية؛ دمج الإهتمامات البيئية، والإجتماعية، والإقتصادية في عمق الأنشطة.

المطلب الأول: الرهانات المرتبطة بالموارد الطبيعية

سيتم التطرق في هذا المطلب لمفهوم وأنواع الموارد الطبيعية، والموارد الطبيعية في المؤسسة الإقتصادية: الحاجة إلى الرشادة في الإستغلال، وأدوات تسيير الموارد الطبيعية، و الأثر البيئي والأثر السوسيو-إقتصادي لندرة الموارد الطبيعية.

أولا: مفهوم وأنواع الموارد الطبيعية

1. مفهوم الموارد الطبيعية:

المورد الطبيعي هو كل ما يستخدم في إنتاج سلعة أو خدمة تشبع حاجة أو حاجات إنسان ما، والموارد الاقتصادية هي جميع الموارد التي تتصف بالندرة من حيث المحدودية و/أو قابلية النضوب، ويكون الطلب على المورد مشتقا من الطلب على السلعة التي يكون عنصرا من إنتاجها، فالبترول في حالته الخاص لا يصلح لتلبية حاجة إنسانية إلا إذا خضع لعمليات تصفية وتكرير يترتب عنها مشتقات بترولية تصلح لتكون استخدامات في مجالات كثيرة، فيزيد الطلاب على البترول بزيادة الطلب على المشتقات.[1]

والموارد الطبيعية حسب بوانت (*Point 1991*) تتميز بثلاث خصائص هي:[2]

- مخزونها قيمتها سالبة.
- كمياتها لها سبق في الوجود، في كل نشاط اقتصادي.
- معدلات تجددها متغيرة الحالة.

2. أنواع الموارد الطبيعية:

ويمكن القول كذلك أن الموارد الطبيعية هي أصول مادية، ذات نفع للإنسان، أساسية في العملية الإنتاجية، في العملية التجارية، وفي العملية الاستهلاكية، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الموارد الطبيعية إلى عدة أنواع هي:[3]

- في الصنف الأول نجد المواد الأولية التي تشمل المناجم، الطاقة الأحفورية، المناجم المعدنية، الثروة الحيوانية والنباتية، وكل هذه المواد الأولية هي ضرورية لأغلب الأنشطة البشرية.

---

[1] حمزة طيبي، علي قابوسة، منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الرابع، جامعة الوادي، 2014، ص 177.

[2] *ToladidaThinbiano, économie de l'environnement et des ressources naturelles, le harmattan, France, 2004, p 62.*

[3] *Gisèle Tomo, Ressources Naturelles et développement durable dans les économies subsariennes, le rôle de l'union européenne, thèse de doctorat, université de Lorraine- école doctrale science juridiques, politiques, économiques et de gestion, France, 2012, pp 31-32.*

- الطاقة الأحفورية، المناجم المعدنية، والمناج كالجبس والصلصال هي موارد غير متجددة، مخزونها آيل للزوال عند استغلاله مع مرور الوقت من طرف الإنسان، على خلاف الثروة الحيوانية والنباتية، الأراضي الفلاحية، والثروة الخشبية هي موارد سريعة التجدد، حتى وإن استغلت هذه الموارد في الأنشطة البشرية.
- في الصنف الثاني نجد الأوساط البيئية كالهواء، الماء،... وغيرها، على مستوى هذا الصنف، الانشغال الأساسي يتعلق بنوعية المورد الحالة التي يجب أن يكون عليها المورد ولا يتعلق بما تبقى ككمية منه، على سبيل المثال، كمية الهواء والماء الموجودة على الأرض هي كمية مستقرة، وبسبب التلوث نوعية كل من هذه الموارد غالبا ما تكون دون الوسط.
- في الصنف الثالث لدينا الموارد المتجددة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، يمكن القول عن مثل هذا الصنف من الموارد بأنه دائم (مستمر)، هذه الموارد الدائمة غير معرضة للاستفادة، وضرورية لمختلف العمليات والأنشطة البشرية.
- في الصنف الأخير، هناك ما يسمى بالمجال المادي، هذا الأخير يعتبر ضروري لإنتاج مختلف الموارد المذكورة سابقا بالإضافة إلى الحفاظ عليها، استعمال الأراضي للإسكان، استغلال المناجم، الفلاحة،... وغيرها هي أمثلة لاستعمال المجال المادي.
- ويمكن تصنيف الموارد الطبيعية حسب معدل تجددها، وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين الموارد المتجددة، الموارد شبه المتجددة، والموارد غير قابلة للتجدد، حيث:[1]
- الموارد المتجددة، هي تلك المورد التي تكون لها قابلية التجدد، حتى وإن تم استغلالها في الأنشطة البشرية، وتجددها يكون ظرفي في ظل الدورة الإيكولوجية، استغلال هذه الموارد لا يقود لنفادها، فالموارد الطبيعية المتجددة يمكن استعمالها دائما وبصورة مستمرة (بلا نهاية)، وحتى يكون استعمالها مستدام يجب أن يكون معدل استهلاكها لا يفوق قدرة النظام الطبيعي في إعادة تجديدها.

المياه، منتجات الأسماك، الجماعات من الحيوانات، النباتات البرية، والغابات هي أمثلة عن الموارد المتجددة، هذه الموارد هي في الغالب مرتبطة ببعضها البعض في الأنظمة الإيكولوجية، على سبيل المثال، الماء ضروري لنمو الغابات والموارد الصيدية.

"المورد المتجدد هو المورد الذي له القدرة لإعادة إنتاج أنظف، بمعزل عن التدخل البشري، هذا لتسجيل الفرق مع المورد الناضب".[2]

- الموارد شبه المتجددة، هي تلك الموارد التي لها إمكانية التجدد، أو يمكن القول عنها بأنها قريبة من النفاد.
- الموارد غير المتجددة، هي تلك الموارد التي تكون معدلات تجددها مساوية أو قريبة جدا من الصفر، لا يمكنها التجدد إذا تم استعمالها لفترات طويلة جدا، منها ما يمكن إعادة تدويره، على سبيل المثال منها المناجم، البترول الذي يتم استعماله في إنتاج البلاستيك، ومنها ما لا يمكن إعادة تدويره، مثل البترول المستعمل في الوقود الأحفوري، مخزون هذا النوع من الموارد قابل للنفاد، وهذا عندما يتم استعمالها بصورة غير عقلانية في الأنشطة البشرية.

---

[1] *Gisèle Tomo, op-cit, p 32.*

[2] *Gilles Rotillon, économie des ressources naturelles, éditions la découverte, Paris, France, 2005, p 16.*

ثانيا: الموارد الطبيعية في المؤسسة الاقتصادية: الحاجة إلى الرشادة في الاستغلال

1. مورد المياه:

الماء نعمة وهبها الله سبحانه وتعالى للجميع لتكون مصدرا للحياة والرزق والسعادة، وأن الانتفاع به هو ملك للجميع لكي يكون متكافئا ومتكاملا إلا من خلال حسن اقتسامه وإدارته واستعماله، فهو مورد نادر يجب الحفاظ عليه من الضياع والتبذير.[1]

الحجم الكلي للماء الموجود على الأرض يقدر بحوالي 1400 مليون كم^3، 98% من هذا الحجم هي مياه مالحة، من بين 2% الباقية يوجد فقط 0.15% يساهم في دورة الماء وقابل للاستعمال لاحتياجات الإنسان.[2]

وحتى تساهم هياكل الدولة من خواص، منظمات غير حكومية، جماعات محلية، جمعيات،... وغيرها، يجب على هذه الدولة تطوير إطارها المؤسساتي، وفي هذا الإطار، أهداف ومسؤوليات كل هيكل من هذه الهياكل يجب أن تكون معروفة بوضوح حتى يتم التوصل إلى تسيير كفء، فعال، ومستدام لمورد المياه، من المهم معرفة أن المياه ملكيتها مشتركة، وأن تدخل الدولة لضبط قناة تسيير هذه الأملاك المشتركة هو جد مهم كذلك، وهذا يتم على مستوى السياسات والاستراتيجيات البيئية المرتبطة بهذا المورد الهام، فعالية وتدخل الدولة تعكسه مدى استجابة هذه الهياكل، العائلات، والمؤسسات الاقتصادية، هذه الأخيرة تشكل الماء مورد طبيعي أساسي وهام في مختلف أنشطتها.[3]

والدولة عندما لا تستطيع ضمان تسيير ما هو متاح من المياه، سواء ما تعلق بتلك الموجودة في باطن الأرض أو ما تقوم المؤسسات الاقتصادية ويختلف الهياكل من جماعات محلية، جمعيات،... وغيرها، في هذه الحالة سواء المؤسسات الاقتصادية أو تلك الهياكل، كل منها لا يستطيع استغلال وبطريقة فعالة ومستدامة هذا المورد الهام، الاستغلال بطريقة فعالة ومستدامة يتعلق بالمياه الموجودة بالخزانات أو الآبار،... وغيرها.

ويتجسد كذلك الاستغلال الفعال والمستدام لمورد المياه في الربط العادل بين المستهلكين خاصة الطبقة الفقيرة منهم، ومن خلال هذا تظهر تلك الحدود الواضحة بين التسيير الجماعي لهذه الأملاك المشتركة (مورد المياه) من جهة، ومن جهة أخرى تسيير الدولة.

فعلى الدولة بدورها الضابط أن تحضر إطار استراتيجي ومؤسساتي لتسهيل تدخل الجمعيات والجماعات المحلية، يتعلق هذا الإطار بتسيير هذه الأملاك المشتركة، وبخصوص هذه النقطة يجب البحث في تسيير خاص يضمن نوعية المياه، المنافع العامة الاقتصادية لهذا المورد، المنافع المالية، وتحسين معدلات استعمال هذا المورد من قبل المؤسسات الاقتصادية، استعمال نصين الاستدامة لهذا المورد الطبيعي الهام.[4]

المؤسسة الاقتصادية أثناء مزاولتها لأنشطتها، عليها أن تأخذ في الحسبان حماية المياه من التلوث، وكفاية المياه لأنشطة هذه المؤسسة، يمكن أن يشكل عائق لهذه الأخيرة، تستطيع هذه المؤسسة تجاوز هذا العائق من خلال ترشيد

---

[1] شكراني الحسين، نحو مقاربة بيئية للمياه العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2012، ص ص 203-204.

[2] *Jouy-en-Josas, politique générale de l'entreprise, STRATEGOR, 4ème édition, Dunod, 2004, p 362.*

[3] *Sulvie Bara Poloumbadje, droit de propriété, Genre et gestion de l'environnement, thèse de doctorat, science économique science de l'homme et de la société, université de Reins champagne, France, 2013, p85.*

[4] *Sylvie Bara Poloumbodje, op.cit, p 85.*

استهلاك المياه خلال العملية الإنتاجية، واعتماد إعادة تدوير المياه المستعملة، حتى تكون هناك كفاية من هذا المورد الطبيعي الهام لسيرورة النشاط الاقتصادي.

ومن خلال الشكل الموالي، يمكن معرفة الأهمية البالغة لهذا المورد الطبيعي الهام في أنشطة المؤسسات، حيث تتم المقارنة بين الكميات المستهلكة والمقتطعة من جهة، والكميات المرفوضة (المطروحة) والمصححة من جهة اخرى.

الشكل رقم (02): تثمين أهمية الماء (تطبيق صعب في غياب المرجعية الدولية)

Source : l'entreprise et l'eau : vers une gestion responsable, Rapport de deloitte et Epe, 2012, p 14.

2. مورد النفايات:

النفايات هي كل البقايا الناتجة عن عملية الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتوج أو كل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته.[1]

[1] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 50.

ومعظم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية خاصة الإنتاجية منها، لها بقايا (مخلفات) تنتج عن العملية الإنتاجية، وتستطيع المؤسسة الاستفادة من هذه المخلفات إذا اعتمدت سياسة إعادة التدوير، تعود هذه الأخيرة على المؤسسة بفوائد متعددة، منها ما هو مالي (تعتبر المخلفات إيرادات مالية)، ومنها ما هو بيئي (الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث)،... وغيرها.

وتسيير المخلفات نعني به مختلف عمليات الجمع، النقل، المعالجة، وإعادة الاستعمال أو الحد من المخلفات لمختلف المنتجات المتأتية من الأنشطة البشرية، وذلك للتقليل من آثارها السلبية على صحة الإنسان، آثارها السلبية على البيئة، على المناظر الجميلة، وكذلك على الرفاه المحلي، في العقود الأخيرة، الاهتمام يدور حول التقليل من آثار المخلفات على الطبيعة وعلى البيئة، تسيير المخلفات يتعلق بكل أنواع المخلفات سواء أصلية، سائلة أو غازية، ولكل من هذه الأنواع إجراءات خاصة به، وطرق تسيير المخلفات تختلف حسب البلد، بلد نام أو في طريق التنمية، مدنية أو منطقة ريفية، ومنطقة صناعية أو تجارية، كل منها له طريقة تسيير للمخلفات.

وتسيير المخلفات السامة بالنسبة للخواص (الأفراد، العائلات،... وغيرها) وللمؤسسات أو هياكل الدولة، هو تحت مسؤولية السلطات المحلية، أما بخصوص التجار والهياكل الصناعية، فالمتسبب هو من يتحمل مسؤوليتها، والدولة كجهاز رقابي هو من يتابع طرق تسيير هذه المخلفات، من خلال مختلف القوانين والتنظيمات البيئية ذات الصلة (موضوعها المخلفات حسب النوع)، وفي العموم تستخدم الأدوات الاقتصادية لضبط أنشطة المؤسسات الاقتصادية بخصوص هذا النوع من الموارد الطبيعية (المخلفات).[1]

وإعادة التدوير كسياسة يمكن اتباعها من طرف المؤسسة الاقتصادية، يمكن أن تعرف ومن وجهة نظر شمولية إلى كونها "تحويل السلعة أو المادة المحدودة القيمة إلى سلعة أو مادة أخرى ذات فائدة، ولتمثل قيمة مضافة حقيقية لعملية الإنتاج أو الاستخدام أو حتى الاستهلاك" ويتضح من هذا التعريف أنه يتضمن الإشارة إلى الآتي:[2]

- تحويل المواد أو الأجهزة المختلفة غير الصالحة للاستخدام أو إعادة الاستخدام بالشكل المقرر لها والتي لا يكون لها قيمة مادية حقيقية والمرسلة إلى أماكن الطمر، لكي تكون مادة أو منتج آخر جديد.
- المواد المستخدمة في إعادة التدير في الغالب لا يكون لها قيمة مادية حقيقية وقد تكون معدومة، ولكن من خلال إعادة التدوير يصبح لها قيمة مضافة حقيقية أو ذات فائدة جديدة.

3. مورد الطاقة:

يعتبر مورد الطاقة من الموارد الطبيعية الهامة، وينقسم هذا المورد إلى نوعين أساسيين هما؛ الطاقات المتجددة (طاقة الرياح، الطاقة الشمسية،... وغيرها) والطاقات غير المتجددة (الأحفوري) كالبترول، الغاز،... وغيرها.

---

[1] *Sylvie Bara Poloumbodje, op.cit, p 79.*

[2] ثامر البكري، الأبعاد الاستراتيجية لإعادة التدوير في تعزيز فلسفة التسويق الأخضر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت العراق، المجلد 7، العدد 23، 2011، ص 14.

وتشكل الطاقات المتجددة مصادر هامة للطاقة بحيث تكون بديلا للطاقة الأحفورية ويتمثل الدافع الرئيسي الأول للاهتمام بهذا النوع من الطاقة في الدافع البيئي للحد من الغازات المنبعثة وخصوصا غاز ثاني أكسيد الكربون[1]، انطلاقا من هذا الدافع، على المؤسسة الاقتصادية أن تبحث في هذا النوع من الطاقات، وعليها أن تحاول التخلص من تبعية الطاقات غير المتجددة، وعليها كذلك أن تعتمد الرشادة في استخدام هذه الأخيرة، حيث يجب أن لا يتجاوز معدل استخدام هذه الطاقات غير المتجددة معدل تجددها في الطبيعة.

وللوصول إلى طاقة نظيفة يجب زيادة الأبحاث في مجال الطاقة المتجددة، والقيام باستثمارات في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية والطاقة الكهربائية وطاقة جوف الأرض، فالطاقة الشمسية مثلا، يمكن استغلالها وفق ثلاث نظم: التطبيقات الحرارية، إنتاج الكهرباء والعمليات الكيميائية، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، استثمرت بحدود 11.7 مليار دولار ما بين عامي 2001 و2006 لتطوير مصادر الطاقة البديلة وزادت الأموال المخصصة لتمويل أبحاث الطاقة النظيفة بحدود 22% في عام 2006، ومن شأن ذلك أن يساهم في تخفيض تكلفة الطاقة المتجددة وجعلها أكثر اقتصادية.[2]

وتتميز الطاقات المتجددة بأنها أبدية وصديقة للبيئة، وهي بذلك على خلاف الطاقات غير المتجددة (قبالة للنضوب) الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها منه ومصادر الطاقة المتجددة تختلف كليا عن الثروة البترولية حيث أن مخلفاتها لا تتسبب في تلويث البيئة كما هو الحال عليه عند احتراق البترول.[3]

وانطلاقا من هذا، بات لزاما على المؤسسة الاقتصادية أن تأخذ في الحسبان بأن الطاقة الأحفورية هي طاقة تعتمد على موارد ناضبة، متهمة بعدائها للبيئة، وي جب عليها أن تسعى لإحلال هذه الطاقة بالطاقة المتجددة أثناء القيام بمختلف العمليات الإنتاجية، يجب أن يكون هذا التوجه الاستراتيجي نابع من تشبعها بالوعي البيئي.

ويجب الإشارة كذلك إلى أن معظم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية، والتي تعتمد أساسا على الطاقة الأحفورية ينتج عنها انبعاث للغازات، تتسبب هذه الأخيرة في ما يسمى بالتغيرات المناخية وظهور المشكلات البيئية من ثقب طبقة الأوزون، الاحتباس الحراري،...و غيرها.

فمشكلة التغيير المناخي، تم التطرق إليها وبوضوح في بروتوكول كيوتو (1997)[4]، ومن خلال هذا الأخير تم ملاحظة تعقد المشكلة، وانطلاقا من هذا حاول الاقتصاديون تطوير الأدوات المستخدمة للحد من هذه المشكلة، وتم على مستوى

---

[1] فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 11، 2012، ص 149.

[2] رسلان خضور، الاستثمارات البيئية وأبعادها الاقتصادية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 05، 2008، ص 47.

[3] فروحات حدة، مرجع سابق، ص ص 149-150.

[4] *Sylvie Bara Poloumbodje, op.cit, p 190.*

هذا المؤتمر تلخيص أساسيات ظاهرة التغير المناخي، وحاولوا كذلك وضع نماذج جديدة للتقييم، هذه النماذج تسمح بإعداد أجهزة حماية حقيقية للمناخ من خلال وصف العلاقة المعقدة بين الاقتصاد الشامل والنظام المناخي، وتسمح كذلك بتقييم أداء مختلف الاستراتيجيات والسياسات البيئية، نص هذا البروتوكول من خلال المادة 03 منه على ضرورة تخفيض الانبعاثات من الغازات الدفيئة، التي تتسبب في إحداث التغيرات المناخية، وعلى مستوى هذا البروتوكول كذلك تم التوصل إلى إمكانية تغيير رخص تداول الانبعاث، والإجراءات المتعلقة بهذا تم التطرق إليها في المادة 06 من البروتوكول، حيث يرفض للدول التي توصلت إلى الأهداف المرجوة بخصوص تخفيض الانبعاثات على خلاف الدول الأخرى التي لم تتوصل إلى الأهداف المرجوة وب التالي لا تمنح لها الرخص.

ثالثا: أدوات تسيير الموارد الطبيعية

هناك نوعين من الأدوات بواسطتهما يتم حماية الموارد الطبيعية ودفع المؤسسة الاقتصادية إلى اعتماد الرشادة في مختلف استخدامات هذه الموارد، هذين النوعين هما: القانون والتنظيم، والأدوات الاقتصادية.

1. **القانون والتنظيم:**

يتحقق تسيير الموارد الطبيعية من خلال تنفيذ القوانين والعقوبات[1]، العقوبات يمكن أن تأخذ شكلين أساسين هما؛ العقوبات التي يتضمنها القانون (ينص عنها القانون) والعقوبات الناتجة عن التطبيقات المحلية، لكن في غالب الحالات هذه العقوبات المحلية يجب أن تتطابق مع القوانين.

والقوانين ف>ي الغالب تكون مصحوبة بعقوبات، تطبق هذه العقوبات عند ارتكاب مخالفات تتعلق بالموارد الطبيعية، هذه العقوبات الجزائية يتم تطبيقها كذلك عند عدم احترام القواعد القانونية بصورة مباشرة، ويطبق النص القانوني المرتبط بالموارد الطبيعية على كل الإقليم الوطني.

ولقد تم التطرق إلى القوانين والتنظيمات في نقطة سابقة (أدوات تطبق الاستراتيجيات والسياسات البيئية، ثانيا من المطلب الثالث)، وإنما نحاول التطرق إلى مختلف القوانين التي من شأنها حماية البيئة بصفة عامة والموارد الطبيعية بصفة خاصة في الجزائر، وهناك مجموعة من القوانين الخاصة بحماية الإطار الإيكولوجي والبيئي منها:[2]

- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: ولقد تمت المصادقة عليه في جويلية 2003، حيث تبنى المشرع الجزائري فيه الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة لقمة ريودي جانيرو، والذي نص على تحديد الرقابة لمختلف مركبات البيئة من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف لجودة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى إجبارية تعيين

[1] *Mino arivelo Lantosoa, Randrianarison, les paiements pour services environnementaux pour la protection de la biodiversité- évaluation des « ontrats de conservation » et des autres « incitations directes à la conservation » dans la région est de Madagascar, thèse de doctorats, l'institut des sciences et industries du vivant et de l'environnement – (agro paristech), sciences sociales du développement, spécialités : sciences de l'environnement, France, 2010, p 52.*

[2] شراف براهيمي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2009-2011)، مقال بمجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 12، 2013، ص ص 100-101.

المستغل الممثل للبيئة، مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتي وتعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم وأخيرا حسن إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

- القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها: تمت المصادقة عليه في ديسمبر 2001، وقد نص هذا القانون على حتمية إنتاج النفايات والوقاية منها، وتثمين هذه النفايات بإعادة استخدامها أو رسكلتها، أو بأي طريقة تضمن إعادة استخدامها على شكل طاقة أو مواد حيث لا تشكل خطرا على البيئة وصحة الإنسان، كما أقر وجوب إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة وكيفية تجنبها والوقاية منها، كما يجسد هذا القانون مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي تخلفها.
- القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو: يتمحور هذا القانون حول ثلاث معالم رئيسية تتضمن الوقاية والإشراف والإعلام، إعداد أدوات التخطيط وترتيب إجراءات تقنية، جبائية، مالية، رقابية وعقابية، حيث ينص على حتمية قيام السلطات العمومية بالرقابة على جودة الهواء على مستوى التجمعات الكبرى، اعتمادا على مجموعة أدوات تخطيطية تشتمل على المخطط الجهوي لجودة الهواء *PRQA*، مخطط حماية الجو *PPA* ومخطط التنقل الحضري *PDU*، بالإضافة إلى قوانين أخرى تصب كلها في بوتقة الحفاظ على البيئة في الجزائر وتهدف إلى ترقيتها.

و من الدول من لا يعتمد على القوانين والتنظيمات، إنما استخدم أدوات تتضمن تطبيق هذه القوانين، والعقوبات التي تتضمنها ومن شأن هذه الأدوات حماية الموارد الطبيعية، وضمان التسيير العقلاني لها، دولة مدغشقر وضعت ما يسمى بالعقد (*le contrat*)، هذا العقد يعطي صلاحية تسيير الموارد الطبيعية للمجالس المحلية، والسبب في إجراء مثل هذا النوع من التعاقد هو عجز هذه المجالس في الحصول على المعلومة المتعلقة بالموارد الطبيعية، والهدف من العقد هو الوصول إلى التنمية المستدامة في هذا البلد، ويتم الاستعانة بالوسائل التالية:[1]

- الجباية التحفيزية.
- إجراءات مرافقة وضرورية في العقد.
- أشكال خاصة للعقوبة.

الإجراءات المرافقة والضرورية تتعلق طبعا بالموارد الطبيعية، والعقوبة مقابل التسيير غير الرشيد للمورد الطبيعي كذلك.

2. الأدوات الاقتصادية:

إن الاستخدام العقلاني للمورد الطبيعي يساعد على التخفيف من حدة التلوث (التقليل من الانبعاثات، مخلفات سهلة التدوير،... وغيرها). وتستخدم الدولة الأداة الاقتصادية (الرسوم البيئية، الإتاوات، الإعانات، رخص التداول...وغيرها)، لجعل المؤسسة الاقتصادية تساهم في حماية البيئة من التلوث، من خلال اعتماد إدارة رشيدة لمواردها الطبيعية (مياه، مخلفات، طاقة،... وغيرها).

[1] *Mino arivelo Lantosoa Randrianarison, op.cit, p 57.*

والاستراتيجية المتبناة في الجزائر في إطار حماية البيئة من خلال حماية الموارد الطبيعية ارتكزت أساسا على مجموعة من الأدوات الاقتصادية متمثلة في الجباية البيئية، الإنفاق الحكومي، وسياسة تخفيض الدعم، يمكن شرح كل منهما على النحو التالي:

- الجباية البيئية: تعتبر الرسوم البيئية من الأدوات المباشرة لتطبيق الجباية البيئية، وهي كذلك واحدة من مضامين هذه الجباية، والجباية البيئية هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المنتج كعقوبة على تلويث البيئة، وبالتالي سيكون هذا حافزا لعدم التلويث أو أن يبحث عن تكنولوجيا نظيفة بيئيا، هذه الإيرادات المحصلة من هذه الجباية تذهب إلى الصندوق الوطني للبيئة، ميزانية البلدية، وميزانية الدولة.

وتم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة (*TAPD*)، لكن تجسيدها لم يتم إلا بعد استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية 2000-2003 بالإضافة إلى الرسوم البيئية الجزائرية كتلك الخاصة بالنفايات الصلبة، والرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة على البيئة، والرسوم الخاصة على الانبعاثات الجوية (2002)، والرسم على الانبعاثات الصناعية السائلة (2003).[1]

- الإنفاق الحكومي:

– الإنفاق الحكومي على البرامج البيئية الرئيسية: إن المقصود من نفقات حماية البيئة هو الموارد الاقتصادية المخصصة أساسا لتدابير مكافحة التلوث وحماية الموارد الطبيعية وهي متأتية أساسا من الدولة، وتشمل بصورة رئيسية:[2]

- برامج إنجاز شبكات التطهير ومحطات التنقية.
- برنامج تجديد الغابات وإصلاح الأراضي والاستصلاح المتكامل للسهوب.
- برنامج التجهيزات المضادة للتلوث التي تقتنيها في معظمها المؤسسات العمومية الكبرى في القطاعات الطاقية والصناعية.
- النفقات المتعلقة بجمع النفايات وطرحها في المفارغ.
- نفقات الصحة العمومية المتعلقة بالبيئة.
- نفقات تسيير الوكالات الرئيسية.

– النفقات المخصصة للموارد الطبيعية: تبين النتائج أن الموارد الطبيعية (المياه، الأراضي، السهوب،... وغيرها) تشكل القسط الرئيس في الاستثمارات العمومية على الرغم من حصول انخفاض محسوس خلال العشرية الثانية، ومع ذلك فإن تدهور الموارد لم يتم القضاء عليه ولم يتم تعويض ما حل من نضوب في موارد الدولة بموارد أخرى بسبب غياب تسعيرة ملائمة لموارد الماء من جهة وتغطية كافة تكاليف التطهير وصرف المياه المستعملة من جهة أخرى نظرا لغياب سياسة تشرك السكان في حماية الموارد الطبيعية، وعليه فإن تحديد سياسات جزئية لتسيير الموارد الطبيعية تسييرا محكما أمرا مستعجل وملح لأن الأرقام تبين ذلك، فالنفقات المخصصة لحماية الأراضي وتجديد الغابات وتهيئة السهوب قد انخفضت

[1] شراف براهيمي، مرجع سابق، ص 101.

[2] منور أوسرير، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010، ص ص 190-191.

بنسبة 62%، والمخصصة منها للتطهير وتنقية المياه المستعملة بنسبة 41% خلال العشرية الثانية، مما يظهر ضرورة استخدام التسعير الملائم للموارد البيئية إضافة إلى تحديد حقوق الملكية و/أو الاستعمال.[1]

وإذا أخذنا مياه الري الزراعي على سبيل المثال، نجد أن سياسة تسعير هذه المياه، أو فرض رسوم عليها، تشكل من حيث المبدأ، ومن وجهة نظر اقتصادية صرفة، وسيلة فعالة لرفع كفاءة استخدام مياه الري، وللحد من الإسراف في استخدامها وتبديدها، كما إنها تشكل مدخلا إلى اعتبار الماء عنصرا أساسيا في تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية، واستخدامه بالتالي وفقا لأسس عقلانية ومدروسة.

ومع تزايد الطلب على الماء، ومع تحويله التدريجي من مورد "حر" إلى مورد نادر "نسبيا" وعزيز، ثم سلعة مكلفة اقتصاديا، ومرشحة لأن تكون أكثر تكلفة (استخدام المياه الأبعد أو الأكثر عمقا)، سيكون من المفيد والضروري، عاجلا أم آجلا، تعميم تطبيق سياسة سعرية تربط بين كمية أو حجم المياه المستهلكة والثمن أو الرسم المتوجب دفعه من قبل المستهلك، ولا بأس في أن يكون سعر وحدة الماء (المتر المكعب) تصاعديا، وذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية وبيئية.[2]

- سياسة خفض الدعم: إن اعتماد هذه السياسة هو الحث على الاقتصاد في الموارد الطبيعية وذلك من خلال الاقتراب من السعر الحقيقي للمورد، فتكون بذلك السياسة مكيفة للأسعار فإذا ما اتحدت هذه السياسة مع السياسة القطاعية يمكن ترشيد استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الملوثة للجو، والتحكم في استهلاك الماء والأسمدة والمبيدات في الزراعة.[3]

وبالإضافة إلى هذه الأدوات (القانون والتنظيم، الأدوات الاقتصادية)، هناك أدوات أخرى تمثل الأدوات الإعلامية والإنفاقات الطوعية، تم شرح هذه الأدوات في نقطة سابقة (أدوات تطبيق الاستراتيجيات والسياسات البيئية، ثانيا من المطلب الثالث).

رابعا: الأثر البيئي والأثر السوسيو-اقتصادي لندرة الموارد الطبيعية

استعمال الموارد الطبيعية حسب نوع وحق الرقابة عليها هو قديم، ويعود إلى عشرات السنين، على هذا الإثر، العديد من الأحداث وضع المشكلات البيئية المختلفة، والتي من خلالها أصبحت الرقابة على هذه الموارد ضرورية من قبل مستخدميها، خاصة المؤسسات الاقتصادية، من بين هذه المشكلات البيئية نجد ارتفاع درجة حرارة المناخ المرتبط بالغازات الدفيئة، الكوارث الصناعية، الحوادث النووية،... وغيرها، كل هذه المشكلات البيئية تهدد حياة البشر من جهة، وتؤثر على ديمومة المؤسسة الاقتصادية من جهة أخرى.[4]

والاستخدام غير العقلاني لهذه الموارد الطبيعية هو المتسبب بالدرجة الأولى في حدوث المشكلات البيئية، حيث الاستخدام غير العقلاني للطاقة الأحفورية يؤدي إلى الرفع من نسبة الانبعاثات وبالتالي ظهور مشكلة الاحتباس الحراري

---

[1] منور أوسرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص 191.

[2] شكراني الحسين، مرجع سابق، ص 198.

[3] شراف براهيمي، مرجع سابق، ص 101.

[4] *Sylvie Bara Poloumbodje, op.cit, p 91.*

وثقب طبقة الأوزون، الاستخدام غير العقلاني للمياه يؤدي إلى مشكلة الجفاف، الاستخدام غير العقلاني للنفايات يؤدي إلى ظهور مشكلة التلوث البيئي بكل أنواعه (الجوي، المائي، الأرضي)،... وغيرها.

والاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية، لا يؤدي فقط إلى ظهور المشكلة البيئية، إنما يقود كذلك إلى ندرة هذه الموارد، انطلاقا من هذا، يجب استخدام المورد الطبيعي بمعدل لا يجب أن يفوق معدل تجدده في الطبيعة، ندرة المورد الطبيعي لا يؤدي إلى المشكلة البيئية وفقط (أثر بيئي)، إنما يؤدي كذلك إلى ظهور مشكلات في صحة الإنسان (أثر اجتماعي)، ويقود كذلك إلى خسارة موارد مالية كبيرة على عمليات التصحيح المرتبطة بهذه المشكلات البيئية والاجتماعية (أثر اقتصادي).

و الأنشطة البشرية، هي المساهم بشكل كبير في تركيز الغازات الدفيئة المنبعثة في الجو، والأكثر أهمية في هذه الغازات هو غاز CO_2، ينتج عن الغاز من احتراق الوقود الأحفوري، تجمع هذا الغاز في الجو يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، ونسبة الغازات الدفيئة المنبعثة في الجو هي مرشحة للزيادة، والسبب يعود إلى ارتفاع معدلات أنشطة المؤسسات الاقتصادية، يجب الأخذ بعين الاعتبار أهمية وسرعة التحولات المناخية وتوزيعها الجهوي، وعلى هذا الأساس يجب على الدول الصناعية أن تعي جيدا أنها المساهم الأكبر في هذه التحولات المنافية وانتشارها.[1]

المطلب الثاني: الرهانات المرتبطة بالاتصال

سيتم التطرق في هذا المطلب للتدهور البيئي كعامل حاث لإتصال المؤسسة الإقتصادية من ناحية التنمية المستدامة، و تقرير التنمية المستدامة؛ أداء المؤسسة الإقتصادية المرتبط بالجوانب البيئية، الإجتماعية والإقتصادية، والمؤسسة الإقتصادية والأطراف ذات المصلحة؛ رهان السماع والتكيف مع المتطلبات.

أولا: التدهور البيئي كعامل حاث لاتصال المؤسسة الاقتصادية من ناحية التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم تأخذه المؤسسة الاقتصادية بعين الاعتبار في تسييرها للموارد الطبيعية، انطلاقا من هذا المفهوم تتعامل هذه المؤسسة مع التلوث البيئي الذي تتسبب فيه على أنه عبء وتحدي يواجه نشاطها، يمكن لهذا التلوث أن يعيق قدرة الوسط الطبيعي على تجدده الآلي، والتنمية المستدامة كمفهوم يجب أنم تنظر إليه المؤسسة الاقتصادية على أنه ضمان لنصيب الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية ومن ثمة ضمان حق هذه الأجيال في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والعيش في بيئة نظيفة.[2]

[1] *Sylvie Bara Poloumbodje, op.cit, p 91.*

[2] *Hervé Deviilé, économie et politiques de l'environnement, éd. L'Harmatton, Paris, France, 2010, p 12.*

1. **معرفة أسباب التدهور البيئي:**

هناك ثلاث أسباب رئيسية تتعلق بنشاط المؤسسة الاقتصادية، يمكن معرفتها وتعتبر المسؤول المباشر على التدهور البيئي، هذه الأسباب تختلف في الأهمية من سبب لآخر حسب درجة تقدم كل بلد، وهي:

- حجم السكان ويرمز إليه بالرمز *P*.
- المستوى الفردي لمتوسط الاستهلاك ويرمز له بالرمز *A*.
- طبيعة التكنولوجيا ويرمز لها بالرمز *T*.

وانطلاقا من هذه الأسباب، متغير التأثير يرمز له بالرمز *I* وهو يعبر عن العلاقة التالية:[1]

$$I=P.A.T$$

الزيادة في حجم السكان تمارس ضغط متزايد على استغلال الموارد الطبيعية، يشكل هذا الضغط وبصورة ملموسة ارتفاع في حجم المخلفات، هذا السبب لا يمكن إهماله، يشكل خطر ونتائجه لها تأثير سلبي على البيئة، وفي البلدان التي هي في طريق النمو أخذ هذا السبب بعين الاعتبار مهم جدا.

والسببين الآخرين مستقلين عن النمو، يمكن تحديدهما في البلدان النامية، وبالنسبة للبلدان المصنعة لهما ارتباط قوي بسلوكيات الاستهلاك والإنتاج، فالبلدان المصنعة هذه كثافتها السكانية تشكل أقل من 30% من سكان العالم إلا أنها تستهلك الحصة الأكبر من الموارد الطبيعية، وهي مسؤولة عن أكثر من 70% من المخلفات الملوثة.

2. **عوامل التدهور البيئي:**

للتدهور البيئي مجموعة من العوامل نستطيع تلخيصها في سبعة عوامل أساسية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تنسب هذه العوامل للدول النامية، وهي:[2]

أ. **الطاقة:** إنتاجها يتسبب في مشاكل بيئية متعددة ابتداء من مرحلة الاستخراج، فمرحلة التحويل، ثم الاستهلاك، النمو الحالي للطلب على الطاقة يصعب تحمله، وهذا ما يؤثر على التزويد بالموارد القابلة للنفاد، ويهدد بقاء مخزونها الذي يشكل نصيب الأجيال المستقبلية.

ب. **النشاط الصناعي:** هو كذلك مسؤول وبشكل كبير على جزء هام من التلوث الحاصل، والذي بدوره يهدد بصورة مباشرة صحة الإنسان وسلامة البيئة، الأنشطة الصناعية تستعمل الموارد الطبيعية، تستهلك الطاقة، تنتج مخلفات، وتولد كذلك التلوث.

وفي البلدان الصناعية يجب التطوير في التكنولوجيات المستخدمة وإعادة توجيه الأنشطة نحو قطاعات تسمح بتخفيض استهلاك الطاقة الملوثة، التخفيف من النمو في العقود الأخيرة، سمح لهذه الدول بالتقليل من استهلاكها لهذه الطاقة،

---

[1] *Hervé Deviilé , op-cit, p 12.*

[2] *Ibid, p 13-14.*

والوضعية في الدول السائرة في طريق النمو تستوجب التوجه نحو الأنشطة التي تعتمد على استهلاك منخفض لهذه الطاقة كذلك.

ج. **النقل**: هو في تزايد مستمر، يعتمد على استهلاك كبير للطاقة ويمكن اعتباره كمصدر هام للتلوث الجوي، وله أضرار على صحة الإنسان كذلك، والكثافة المرورية كذلك تعتبر من المصادر المولدة للتلوث الجوي، وآثارها البيئية خطيرة، وتتسبب في إحداث قوي للتلوث الجوي.

د. **الفلاحة:** استعمال المبيدات يشكل خطر بيئي كبير، لها آثار سلبية على الحقول المائية، آثارها سلبية على مياه السقي، ويمكن كذلك أن تتسبب في جفاف المناطق الفلاحية، بعض الأنشطة الفلاحية كتربية المواشي والدواجن تشكل مصدر قوي للتلوث الجوي.

هـ. **الزراعة الأحادية المكثفة:** تغير من المناظر الطبيعية وتخفض من التنوع البيئي، وتربية المائيات على سبيل المثال تولد كذلك بقوة تجمع البقايا وتقلص الأوكسجين في الجو.

و. **الاستهلاك:** استهلاك الموارد الطبيعية بكميات كبيرة يولد ضغط كبير على البيئة، وهو ما نلاحظه في استهلاك العائلات حيث يشكل هذا الأخير ضغط على موارد المياه مثلا، ليس فقط بخصوص الموارد الطبيعية، بل حتى الاستهلاك بكميات كبيرة من خلال المبالغة في مختلف عمليات الشراء من شأنه توليد أنواع كثيرة من التلوث (الأرضي، المائي، الهوائي).

ز. **السياحة:** هي مصدر أساسي للتنمية الاقتصادية والشغل، وفي حالة وجود سوء في تسييرها يمكن أن تتحول إلى مصدر للتلوث، حيث تتسبب في اختلاف نوعية الهواء، والماء، تغير كذلك في تشكيلة السكنات التقليدية، وتولد كميات معتبرة من المخلفات.

3. الآثار الحالية للتدهور البيئي:

لحماية رفاهية الأجيال المستقبلية يجب الحد من الآثار الطويلة الأجل لتدهور البيئة، وهذا التدهور هو مكلف جدا للأجيال الحالية، تثمين أثر الآفات الناتجة عن مختلف أشكال التدهور البيئي تغير بـ5% في الدول الأعضاء في منظمة (*OCDE*)، وبحوالي 15% في الدول ذات الدخل الضعيف في نفس المنظمة، وحوال 22% في الجهات غير الأعضاء في هذه المنظمة مختلف المخاطر البيئية على صحة الإنسان لها علاقة بالمياه القابلة للاستعمال أو القابلة للشرب، لها علاقة كذلك بشبكات التطهير والصرف العامة، وهذه المخاطر البيئية مرتبطة وبصورة مباشرة بالمؤسسة الاقتصادية كذلك من خلال مختلف الأنشطة التي تمارسها خاصة الأنشطة الصناعية والفلاحية، وتتعلق هذه المخاطر على سبيل المثال بمرض الربو (عسر التنفس)، فحوالي نصف مرضى الربو العالم، التلوث الجوي هو المتسبب لهم في هذا المرض، والتأثير كان مباشر على الأطفال.[1]

وبعد هذا التثمين، أصبحت تكاليف الصحة في الدول الأعضاء في منظمة (*OCDE*) مدمجة في التدهور البيئي، وفي هذه الدول بين 36 و113 مليار دولار تقريبا موجهة لتغيير نوعية حياة المرضى.[2]

[1] *OCDE, développement durable : les grandes questions, édition, OCDE, Paris, France, 2001, p 19.*

[2] *Ibid, p 20.*

والكوارث المرتبطة بالتغيرات المناخية وتكاليفها الاقتصادية والبشرية، هي واحدة من نتائج رفاهية الأجيال الحالية على حساب تدهور البيئة، غالبا ما يكون لهذه الكوارث أثر مباشر على تدهور الأنظمة البيئية، ومعظم هذه الكوارث كان بين سنة 1970 وسنة 2000، خلقت خسائر اقتصادية حقيقية، وزاد حجمها في السنوات الأخيرة من بين هذه الكوارث المناخية، كارثة وادي يانغزي جيانغ (*Yangzi Jiang*) في سنة 1998 والتي أتلفت جزء كبير من الغابات والعددي من المدن المجاورة للوادي، وبلغت الخسائر البشرية حوالي 3600 قتيل، أما عن الخسائر الاقتصادية فتجاوزت 30 مليار دولار، وأثبتت الدراسات والبحوث بالخصوص والكوارث المتأتية من هذه الأنشطة يتمثل على سبيل المثال بين سنتي 1980 و1990 في الحادثة الكيميائية بهوبال (*Bhopal*) لسنة 1984، الحادثة النووية بتشرنوبيل (*Tchernobyl*) سنة 1986، كارثة إكسونفالداز (*Exxon Valdez*) سنة 1989، وكل هذه الحوادث لها آثار اجتماعية وبيئية وبيئية واقتصادية هامة.[1]

فالعلاقة بين التلوث داخل المؤسسة الاقتصادية وخارجها، بين المشاكل البيئية المتأتية من القطاع الصناعي بالخصوص وبين تدهور الوسط الطبيعي، ليست بالجديدة، بعض المفكرين مثل مراكس (*Marx*) وراسبيل (*Raspail*)، تم التوصل من خلال أبحاثهما أنه للصناعة تأثير سلبي على صحة العاملين بالمصانع، ولها تأثير على البيئة كذلك، الانشغالات البيئية في بعض الأحيان لم يتم أخذها بعين الاعتبار، فالصحة وسلامة وأمن العمال هي محاور أساسية يجب على المؤسسة الاقتصادية مراعاتها بجدية، تطور التنظيم المتعلق بجوانب حماية البيئة وحماية العمال هو أمر ضروري، ويجب أن يأخذ الحيز الكبير لضغوطات الأطراف ذات المصلحة سواء المحيطين بالمؤسسة أو حتى من داخلها، لأنه غالبا ما يكون المتسبب في مرض العمال هو نوعية الهواء داخل هذه المؤسسة.[2]

وفي عملية البحث عن حلول جدية للضغوطات الممارسة على البيئة من خلال أنشطة المؤسسة الاقتصادية، الدول الأعضاء في منظمة (*OCDE*) لعبت دور هام، حيث خفضت استهلاكها من الطاقة إلى النصف، واعتمدت الرشادة في استعمال المنتجات المصنوعة من الخشب (الرشادة في استغلال الثروة الغابية)، إعادة النظر هذه تجسدت من خلال الاعتماد على استراتيجيات بيئية فعالة.[3]

وفي غياب هذه الاستراتيجيات البيئية الفعالة، يمكن للتطورات الاقتصادية والنمو الديمغرافي أن تشكل ضغوطاته على البيئة وعلى الموارد الطبيعية كذلك على مدى العشرين سنة القادمة، بين سنة 1995 وسنة 2020، الناتج الداخلي الخام (*RIB*) العالمي يتجاوز 75%، وحوالي ثلثي هذا الناتج يشكل دخل للدول الأعضاء في المنظمة، والدول غير الأعضاء في المنظمة يمكن أن ترفع في حجمها الاقتصادي (من 20% من الناتج الداخلي الخام (*RIB*) العالمي حاليا إلى 25% في سنة 2020)، وسيكون لهذا النمو تأثيرا واضحا على البيئة، يجب الإشارة كذلك إلى أن نصيب الدول الأعضاء في المنظمة من الاستهلاك الكلي للطاقة يمكن أن يفوق 58% سنة 2020، وحاليا عند زيادة الطلب على هذا المورد الطبيعي الهام يمكن لهذه الدول أن تحقق كفاية لهذا الطلب بفضل التحسينات المستمرة في الفعالية، والتسيير الجيد للتقنيات الموجودة، في

---

[1] *OCDE, op.cit, p 21.*

[2] *Boiral Olivier, Protéger l'environnement naturel et la santé des travailleur, revue internationale de gestion, vol.22, N° : 4, 1997, p 49.*

[3] *OCDE, op.cit, pp 21-22.*

مجالات أخرى، الإنتاج يمكن أن يكون محدود مقارنة بوفرة الموارد الطبيعية (المياه والأرض على سبيل المثال)، فمثلا أكثر من 80% من نمو الإنتاج الفلاحي العالمي على مدى العشرين سنة القدمة يمكن أن يحقق أرباح متأتية من إنتاجية تم فيها تعزيز كل الإمكانيات، إلا أن تحول الأراضي الفلاحية (حوالي 8% منها) من خلال مختلف عمليات الرعي، وتحول بحوالي 4% من الأراضي المزروعة، والتي هي قابلة للسقي، واستهلاك كميات كبيرة من المبيدات، كل هذا سيكون له تأثير سلبي على البيئة ويساهم بشكل أساسي في تدهور الأنظمة البيئية.[1]

يجب الاهتمام بالعنصر البشري في المؤسسة الاقتصادية، هذا الاهتمام ضروري خاصة فيما يتعلق بنصيه من التنمية المستدامة، وعلى هذه المؤسسة الأخذ في الحسبان التزاماتها البيئية والاجتماعية، ويمكن ترجمة هذه الالتزامات من خلال سلوكيات العمال.

التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية لا يمكن أن تكون في القيم الاقتصادية فقط (سلع وخدمات)، إنما الاهتمام بجوانب أخرى ذات أهمية كإجراءات العمل، أمن وسلامة العمال، دخل العامل، وتركيز مشاريع المؤسسة على الجوانب البيئية وما يمكن أن يخلفه المشروع من تأثير على البيئة،... وغيرها، هذا الاهتمام هو ضروري لانتقال المؤسسة من مبادئ التسيير التقليدي (تخطيط، تنظيم، توجيه، رقابة)، إلى تبني سياسات واستراتيجيات بيئية تركز على حماية البيئة، ضروري لتحقيق المؤسسة أداء اجتماعي واقتصادي فعال، وضروري كذلك لتحقيق التحسن المستمر.[2]

وأهمية الاحتياجات الاجتماعية التي لم يتم كفايتها على جزء هام من الكوكب، تقود على عرقلة تنفيذ الإجراءات لمواجهة الضغوطات البيئية بالرغم من أن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية شهدت تطورا كبيرا، إلا أن التباين في الدخل الفردي بين دول منظمة (*OCDE*) هو واضح جدا.[3]

والدخل الفردي في الدول السائرة في طريق النمو لا يكفي لسد الحاجيات الضرورية، ففي العالم لكل فرد من بين 5 أفراد حوالي 1 دولار، ولكل فرد من بين 7 أفراد وبسبب سوء التغذية يعاني من أمراض القلب، وواحد من أربعة أفراد في مدينة معينة يعاني من التلوث الذي وصل إلى مستويات خطيرة والمؤثرة بصورة مباشرة على الصحة، وواحد من ثلاثة هو بحاجة إلى الكهرباء، وبعض حالات الفقر وسوء التغذية تتسبب للمرأة الحامل في وضع مولود بوزن غير كافي، الفقر خاصة في الدول السائرة في طريق النمو أو في الدول غير النامية، هو نتاج للنوعية الرديئة للبيئة، ونتاج للنوعية الرديئة للموارد الطبيعية كذلك، وفي هذه الدول مكافحة الفقر تتطلب تعبئة للهيئات العمومية، للمؤسسات الاقتصادية، للمجتمع المدني، ولكل الأطراف ذات الصلة.

---

[1] *OCDE, op.cit, p 22.*

[2] *Boiral, O, et G. Croteau, du développement à l'entreprise, ou l'éffetour de Babel, dans Guay, L. et al, les enjeux et les défis du développement durable, connaître, agir, les presses de l'université laval,quebec,canada,2004, p 274.*

[3] *OCDE, op.cit, pp 23-24.*

واللقاء الذي تم تنظيمه في الولايات المتحدة الأمريكية سنوات التسعينات، وبالاشتراك مع الجمعية الدولية للتنمية، تم من خلال إقرار التركيز على سبعة (07) أهداف تركز على الأبعاد الأساسية الثلاث للتنمية المستدامة، رفاهية اقتصادية، تنمية اجتماعية، وحماية بيئية هذه الأهداف ركزت على مكافحة الفقر، التعليم الابتدائي، عدالة الجنس في التعليم الابتدائي، الثانوي، إعطاء أهمية للخدمات الصحية أثناء عمليات الإنتاج، وتطبيق استراتيجيات وطنية موجهة لمكافحة إتلاف الموارد البيئية،... وغيرها.[1]

وفي الدول الأعضاء في منظمة (*OCDE*)، النتائج الاجتماعية على المدى القصير نجم عنها وضع سياسات واستراتيجيات موجهة لحماية البيئة، هذه الأخيرة اثارت ردود فعل من قبل المؤسسات الاقتصادية من خلال تبنيها لسياسات واستراتيجيات بيئية كذلك، هذه السياسات والاستراتيجيات ترجمت تطبيقاتها في تغير طرق العمل، تغير مخططات الإنتاج وجعلها تعتمد على موارد طبيعية وبيئية أقل مما كانت عليه، هذا التعديل كانت له نتائج واضحة من خلال كفاية الاحتياجات التي تشكل محاور الضغط الأساسية للمجتمع.

ففي الخمسين سنة الأخيرة، تحسين الرفاهية المادية في الدول الأعضاء في منظمة (*OCDE*) رافقته تقدمات اجتماعية ملحوظة في قطاعات عديدة كالصحة، التعليم، شروط العيش الكريم، شروط العمل،... وغيرها هذا بفضل السياسات والاستراتيجيات التي تم وضعها على المستوى الكلي من قبل هذه الدول، بالإضافة إلى تطبيقات هذه السياسات والاستراتيجيات من قبل المؤسسات الاقتصادية المعنية، ومحاولة هذه الأخيرة كسب كل الرهانات البيئية والاجتماعية التي لها علاقة بمحاور الضغط الأساسية للمجتمع.[2]

والصين كبلد صناعي مثلا، درجة التلوث في هذا البلد هي في مستويات عالية وارتفعت في السنوات الأخيرة، وتسبب هذا التلوث في خسائر اقتصادية كبيرة، تمثل هذا التلوث في:[3]

- ملوثات المياه المتسخة، وهناك ثماني مؤشرات تدل على هذه الملوثات، الطلب الكيميائي على الأوكسجين، السيانور، الزئبق، الكروم، البترول، الزرنيخ، الرصاص، والكديوم.
- الملوثات الجوية، وهناك ثلاث مؤشرات تدل على هذه الملوثات، السخام (سواد الدخان)، الغبار الصناعي، وثاني أكسيد الكبريت.
- المخلفات الصلبة، وهناك مؤشرين يدل على الملوثات يتمثل في الانبعاثات الصناعية للمخلفات الصلبة.

والجزائر محاولة منها لتغطية التدرة في المياه العذبة الصالحة للشرب شرعت في تحلية مياه البحر عن طريق استعمال الطاقة النووية، ولكن المشكل الذي تعانيه هو الأمن البيئي بمعنى الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة التي تولد

[1] *OCDE, op.cit, p 24.*

[2] *Ibid, p 26.*

[3] *Liu Zhan, dynamique d'innovation et développement durable en Chine, thèse de doctorat, en science économiques, université d'artois, France, 2013, p 116.*

نفايات أقل، كما يمكن الإشارة إلى أن نصيب الفرد من المياه المتجددة سيعرف انخفاضا ملحوظا خلال الفترة الممتدة إلى غاية 2025 من 689 (م^3/ السنة) عام 1990 إلى 576 عام 2000، إلى 332 عام 2025.[1]

كما أن تلوث مياه السواحل يعتبر من أخطر أنواع التلوث في بعض المناطق الجزائرية كمنطقة واد السمار بالعاصمة ووادي الكرمة بوهران، ضف إلى ذلك تلوث السواحل الشرقية كسواحل مدينة سكيكدة، حيث ورد في أحد التقارير ارتفاع نسبة الزئبق في الماء إلى 1 ملغ/ م^3، في حين النسبة المسموح بها دوليا تقدر بـ 0.001 ملغ/م^3، مما أثر على الثروة السميكة في هذا الشريط.

ويمكن لظاهرة تلوث المياه أن ينجر عنها مجموعة من الأمراض مصدرها جرثومي طفيلي أو فيروسي تنقلها المياه لجسم الإنسان، وخلال السنوات الأخيرة تم تسجيل تفاقم لهذه الأمراض ومنها التيفويد، الكوليرا، التهاب الكبد الفيروسي وحمى الأمعاء، إن الأضرار الناتجة عن قلة التطهير وتلوث المياه وتأثيرها على الصحة تمثل نسبة 0.61% من الناتج الداخلي الخام (*RIB*) وعدم الاهتمام بتحسين تسيير التطهير يزيد من حدة هذا التأثير.

وفي الجزائر يعتبر التزايد السكاني أخطر من التلوث البيئي في حد ذاته لأنه منبعه الأصلي، إذ أنه يساهم في تدهور الخدمات والمرافق الأساسية وله تأثير كبير على الموارد الطبيعية المحدودة من خلال المخلفات وتلوث المياه.

ولقد صاحب التطور في قطاع الصناعة والنمط المعيشي والاستهلاك في الجزائر، التزايد في إنتاج النفايات من حيث الكم والنوع، وبخصوص النفايات الصناعية الخطيرة فإن عدد كبيرا من الوحدات يعاني من مشكلة كيفية التخلص منها، وبالتالي احتمال حدوث تلوث بيولوجي بانتشار الجراثيم المسببة للمرض نتيجة تحلل النفايات وتلوث كيميائي آثاره بعيدة المدى.

وأدى توسع التنمية الاقتصادية إلى العديد من المشاكل البيولوجية كاختفاء بعض الحيوانات الثدية والأسماك والطيور بالإضافة إلى بعض أصناف النباتات وبالتالي تم تسجيل هذا التدهور ضمن القائمة الحمراء للمنظمة الدولية للمحافظة على الطبيعة، فالتنوع البيولوجي في الجزائر يبقى معرضا للخطر ويعود ذلك بشكل كبير إلى الممارسات البشرية الضارة.[2]

ثانيا: تقرير التنمية المستدامة؛ أداء المؤسسة الاقتصادية المرتبط بالجوانب البيئية، الاجتماعية والاقتصادية

في نهاية التسعينات، بدأت المؤسسات الاقتصادية تقدم تقرير متضمن الجوانب الأساسية للتنمية المستدامة، هذا التقرير أكثر شمولية يسمح بعرض الأداء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية يعرف بتقرير التنمية المستدامة، تم الإعلان عن هذا التقرير من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 برئاسة قروهار لمبرنتلاند، تقرير برونتلاند وضع ضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والأجيال القادمة، ضرورة التوفيق هذه يجب أن تعمل بها

[1] شراف براهيمي، مرجع سابق، ص 99.

[2] المرجع نفسه، ص 100.

المؤسسة لكفاية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، إذن الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسينها هو ضرورة لكفاية احتياجات الأجيال القادمة، احترام مبدأ التنمية المستدامة يسمح بدمج وعلى كل المستويات أثر القرارات الاقتصادية والصناعية على البيئة.[1]

1. **أداء المؤسسات الاقتصادية من الناحية البيئية:**

أ. **الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة الاقتصادية بخصوص الجوانب البيئية:** يمكن تلخيص الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة الاقتصادية بخصوص الجوانب البيئية في مجموعة من النقاط الأساسية هي:[2]

- الحد من التلوث بكل أنواعه (الأرضي، المائي والهوائي).
- الحد من المخلفات (اعتماد قاعدة التدوير).
- المساهمة في مكافحة المشاكل البيئية المرتبطة بالتغيرات المناخية من خلال التقليل من الانبعاثات.
- حماية الموارد الطبيعية.
- حماية التنوع البيئي.

ب. الأداء البيئي وإسهامات المعلومة البيئية المقدمة من طرف المؤسسة الاقتصادية:

ب-1- الأداء البيئي: أنشطة المؤسسة الاقتصادية خاصة الصناعية منها لها تأثير على البيئة من خلال بعض المنتجات الملوثة، الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية؛ الموارد الطبيعية الناضبة، الغابات، المياه،... وغيرها، محاولة التقليل من هذه الآثار السلبية يشكل للمؤسسة تكاليف إضافية ويؤثر على تنافسيتها، لكن هذا على المدى القصير فقط أما على المدى الطويل يقوي من التنافسية خاصة من الناحية البيئية، في ظل اقتصاد السوق أين يجب على المؤسسة الاقتصادية تعظيم أرباحها، يجب عليها كذلك اعتماد العقلانية في استخدام الموارد النادرة خاصة عوامل الإنتاج، الاختيار الأفضل للتكنولوجيات،... وغيرها، حماية البيئة هدف ضروري تعمل المؤسسة جاهدة للوصول إليه، ولأجل ذلك تبحث عن التكنولوجيا المناسبة وتغير من عوامل الإنتاج، فأداء المؤسسة الاقتصادية من الناحية البيئية يقاس بمدى بلوغ الأهداف المسطرة.[3]

وتستطيع هذه المؤسسة كذلك أن تساهم في حماية البيئة والموارد الطبيعية من خلال تحسين النوعية البيئية لمنتجاتها (منتجات في ظل عوامل إنتاج أقل تلويث، منتجات بمكونات أقل تلويث، منتجات بتكنولوجيات نظيفة كاستخدام كهرباء تعتمد على طاقات متجددة،... وغيرها)، هذه الاختيارات يجب أن تتضمنها سياساتها واستراتيجياتها البيئية التي تشجع على استهلاك هذا النوع من المنتجات، هذه السياسات والاستراتيجيات البيئية تبحث في خلق طلب على هذه

---

[1] *Alain Mikol, la communication environnementale de l'entreprise, revue française de gestion, N°:147, 2003/6, p 155.*

[2] *Solange Tremblay, développement durable et communications (au de la des mots, pour unvéritable engagement), presses de l'université du Québec, Canada, 2007, p 37.*

[3] *Stefan Ambec, Paul Lanoie, performance environnemental et économique de l'entreprise, revue économie et prevision, n° : 190-191, France, 2009/4, p 73.*

المنتجات، وخلق هذا الطلب يجب أن يكون مبرر كذلك بميول المستهلك للمنتجات التي تساهم في التقليل من المشكلات البيئية من خلال تأثيرها السلبي على البيئة.[1]

وهذه السياسات والاستراتيجيات البيئية يتضمنها التقرير البيئي، وأولى التقارير البيئية تم الإعلان عنها في نهاية الثمانينات بالولايات المتحدة وأنجزت أساسا للاستجابة لرغبات السلطات، التقرير البئي معد لشرح وتبسيط سياسة المؤسسة من الناحية البيئية، يتكون عموما من مجموعة من التعليقات المرتبطة بالسياسة البيئية المعدة من طرف المؤسسة، المحاور المبرمجة والنتائج المتوصل إليها، يتضمن كذلك المعطيات المرتبطة بالتلوث الناتج عن أنشطة المؤسسة، معطيات مالية ومؤشرات تسهل فهم التأثير على البيئة.[2]

فالتنظيم وضغوطات الجمهور كلاهما كذلك يقود المؤسسة لإجراء الاتصال البيئي*، أي تقديم ما حققته من الناحية البيئية، ويضيف لها هذا ما يلي:[3]

- تطوير الميزة التنافسية.
- تحسين صورة المؤسسة.
- يعتبر كدعامة لتحقيق نقلة داخلية للمؤسسة.
- ضمان لمستقبل المؤسسة وتطورها.

و إذا أخذنا صناعة السيارات كمثال، نجد أن تخفيض انبعاثات CO_2 المساهمة في التغيرات المناخية هو دليل على تميز المنتوج، فالملصق المتعلق باستهلاك السيارة للوقود وانبعاثات CO_2 التي تسبب فيها تم وضعه من قبل وكالة البيئة وإدارة الطاقة (*Ademe*)، وفي فرنسا مثلا هذا الملصق هو إجباري ابتداء من سنة 2006، ويعتبر عنصر إعلام متعلق بالمنتوج يوضح كيفية انبعاث CO_2 من السيارة بالغرام/كلم، وهو كذلك مؤشر للأداء البيئي للمؤسسة المصنعة للسيارة، تعتبر هذه الملصقات بالإضافة إلى شهادات التقييس الممنوحة من طرف الهيئات المختصة مؤشر كذلك للنوعية البيئية للمنتوج، البعض من هذه الشهادات بمنح من طرف هيئة عامة، كشهادة *L'écolabel* وتمنح من طرف الاتحاد الأوروبي، هذا الملصق البيئي يعرف بالعلامة البيئية.[4]

واستراتيجية التميز المرتبطة بالنوعية البيئية للمنتجات تركز على الاهتمام بالمعلومة المتعلقة بالمنتوج بخصوص الجوانب البيئية، تتطلب هذه الاستراتيجية توافر ثلاث شروط أساسية هي:[5]

---

[1] *Stefan Ambec, opcit, pp 73-74.*

[2] *Alain Mikd, op.cit, p 155.*

* الاتصال البيئي: من خلاله توضح المؤسسة الاقتصادية لمختلف الأطراف ذات المصلحة (منافسين، موردين، زبائن، جمعيات ضغط حكومية وغير حكومية،...و غيرها)، أن لها توجه بيئي أثناء ممارستها لمختلف الأنشطة.

[3] *Alain Mikol, op.cit, p 156.*

[4] *Stefan Ambec, Paul Lanoie, op.cit, p 74.*

[5] *Ibid, p 75.*

- الهيئات التي تمنح العلاقة التجارية، يجب أن تراعي بعين الاعتبار النوعية البيئية للمنتجات، وأثبتت الدراسة التي قام بها *Mason* (2006) أنه عند أخذ الهيئة للنوعية البيئية للمنتج بجدية، العلامة البيئية تعود بأرباح على المؤسسة الاقتصادية ولو على المدى الطويل.

- يجب أن لا تكون للهيئة المانحة لهذه العلامة ميول للمؤسسة الاقتصادية التي تم منحها العلامة التجارية، بمعنى المؤسسة الاقتصادية، لا تأخذ بعين الاعتبار النوعية البيئية للمنتوج ويتم منحها العلامة التجارية.

- يجب أن يكون المستهلك على قدرة لفهم المعلومة التي تضمنتها العلامة التجارية بخصوص النوعية للمنتجات، لأن النوعية البيئية للمنتوج هي مفهوم لا يمكن أو يصعب تقييمه من طرف المستهلك بدون توافر هذه العلامة التجارية.

ب-2- نظام المعلومات البيئية: تتكون مدخلات نظام المعلومات البيئي منمعلومات تتعلق بالعوامل التشغيلية، معلومات تتعلق بالعوامل المالية، معلومات ترتبط بمعاملات التكلفة البيئية، معلومات ذات صلة بالمخاطر البيئية، معلومات مصدرها القوانين والتنظيمات البيئية.

والاستراتيجيات البيئية توفر معلومات هامة لنظام المعلومات البيئي، الأهداف البيئية كذلك، بالإضافة إلى المعلومات المرتبطة بأهداف التكوين البيئي للأشخاص، أما عن مخرجات نظام المعلومات البيئي فتكون في شكل تقارير ومؤشرات بيئية تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية تجاه البيئة.[1]

والشكل الموالي يوضح نظام المعلومات البيئي:

الشكل رقم (03): مخطط نظام المعلومات البيئي

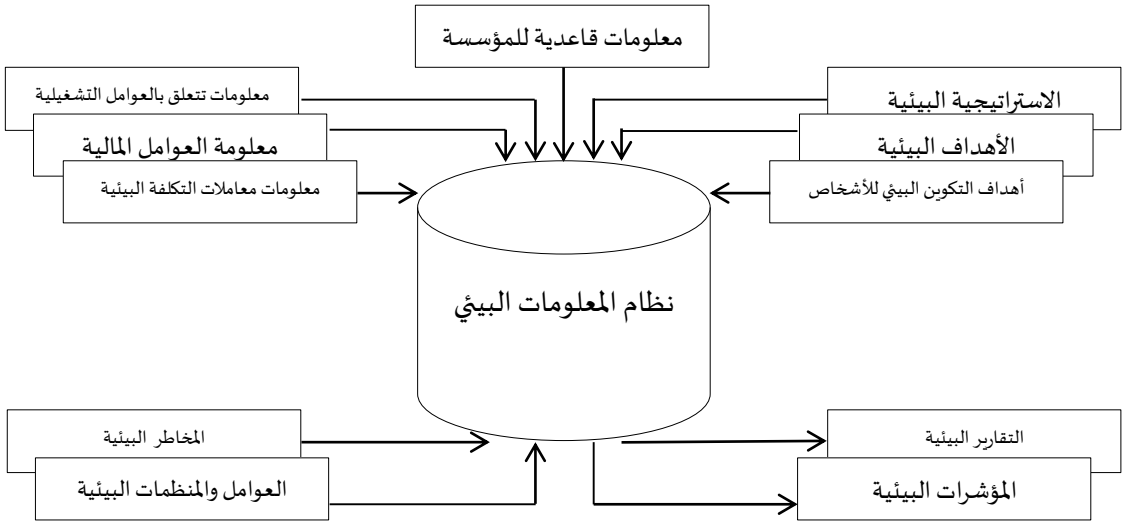

Source : Dominique Spaey, Anastasia Sofias, gestion de l'information environnementale en entreprise : choix et évaluation d'un système, revue documentaliste, science de l'information, vol.43, 2006/6, p 125.

[1] *Dominique Spaey, Anastasia Sofias, gestion de l'information environnementale en entreprise : choix et évaluation d'un système, revue documentaliste, science de l'information, vol.43, 2006/6, p 125.*

ب-3- المعلومة البيئية: المفهوم والمواصفات النوعية

لفظ المعلومة البيئية (*IE*) يشمل كل معلومة متاحة في شكل كتابي، شفهي، مرئي، الكتروني أو تحت أي شكل مادي آخر يسمح للمؤسسة بالسيطرة على الآثار السلبية أو الإيجابية، المباشرة أو غير المباشرة، الناتجة عن أنشطتها، منتجاتها أو خدماتها، الجوانب البيئية هي مكونات الأنشطة المنتجات، أو الخدمات القابلة للتفاعل مع البيئة تقدم هذه الجوانب جزء من المعلومة البيئية للمؤسسة تستطيع المؤسسة معرفتها، حيث لكل نشاط ميزانية للمدخلات، للمخرجات والتجهيزات والمعدات الضرورية، الآثار البيئية الإيجابية أو السلبية هي متنوعة جدا، كتأثير الأغلفة على استهلاك الموارد الطبيعية وتسيير المخلفات، مخلفات المياه المستعملة ومعالجتها، تلوث الهواء بواسطة ثاني أكسيد الكربون، الرصاص،... وغيرها، هذا التلوث سببه حركية السيارات، النقل عبر الطرقات، الأنشطة الصناعية،...و غيرها.[1]

مقارنة بالمعلومة التقليدية المستعملة والمعروضة من طرف المؤسسة (ميزانية مالية ومحاسبية، موارد بشرية، اتصال داخلي وخارجي،...و غيرها)، المعلومة البيئية لها مواصفات نوعية وتتطلب معالجة خاصة، هذه المواصفات النوعية هي على النحو التالي:[2]

- هي خاضعة للشكل خصوصا العلمية، وأحيانا تكون غامضة.
- المكاسب المنتظرة من المعلومة البيئية صعبة القياس، خاصة تخفيض الآثار السلبية على الوسط الطبيعي وعلى المجتمع.
- يمكن أن تلقى المؤسسة ضغوطات متنامية من قبل المؤسسات الدولية، الجهوية، الوطنية، والمجتمع المدني بخصوص نشر هذه المعلومة في الواقع العوامل البيئية تلعب دور متنامي في قرارات الأجهزة العمومية، القرارات الصناعية وقرارات المواطنين.

ب-4- مختلف إسهامات المعلومة البيئية المقدمة من طرف المؤسسة الاقتصادية: برنامج البيئة للأمم المتحدة (*UNEP*) اعلن في سنة 1994 عن 50 توصية تتعلق بالمعلومة البيئية التي تقوم المؤسسة بنشرها، خمص سنوات بعدها أي في سنة 1999 تم الإعلان عن قائمة إضافية تتضمن 20 توصية، في جوان من سنة 2000 جمعية الخبراء المحاسبيين التقنيين (*ACCA*)، أعلنت عن معايير يجب احترامها عند تقديم تقرير التنمية المستدامة من قبل المؤسسة تقترح بالإضافة إلى هذه المعايير وجود مراجع مستقل، يعطي هذا المراجع للتقرير المصداقية والنوعية، يجب الإشارة إلى أن هذه المعايير ليست ضرورية وإنما احترامها تحسين من التقرير المقدم من طرف المؤسسة.[3]

---

[1] السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر- دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: الادارة البيئية في منظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016/2015، ص56.

[2] السعيد زنات، مرجع سابق، ص ص56-57.

[3] *Alain Mikol, op.cit, p 157.*

فالسمعة الجيدة للمؤسسة تسمح بكسب مزايا مباشرة وغير مباشرة، فالمؤسسات تستطيع أن تحسن من رأسمالها المرتبط بالسمعة، كأن تختار اسم جديد، أو مستثمرين في أنشطة تضمن حماية البيئة، بالإضافة إلى المؤسسات التي تعلن عن أنشطة تتماشى والحفاظ على البيئة (أنشطة صديقة للبيئة).

ومن ناحية الأداء البيئي، الأداء البيئي الأحسن هو ذلك الأداء الذي يخفض من تكلفة رأس المال للمؤسسة، فالمؤسسات الخضراء لها أفضل المنافذ في أسواق رأس المال، حيث المستثمرين الخضر يضمنون نقودهم التي تستثمر في مؤسساته تحترم المعايير البيئية، يستطيع المساهمون أن يؤثروا بواسطة المعلومة البيئية على الأداء للمؤسسات، ورد فعلهم هذا يمكن ملاحظته في الأسواق المالية، من خلال إقدامهم أو عزوفهم عن المساهمة في رأسمال المؤسسة.[1]

وما يجعل المؤسسة كذلك في تحسن مستمر، هو التوسع في قناة الإنتاج للحد من استخدام الموارد الداخلة (الطاقة، المواد) والحد من مخلفات المنتجات، هذا المحور البيئي هو من المحاور المكررة، التي يجب الإعلان عنها في تقرير مسؤولية المؤسسة.[2]

ومن المهم الإشارة إلى أن صدق المعلومة يكمن في أن يحترم اتصال المؤسسة مجموعة من الشروط الأساسية، الدقة، التوازن، والحقيقة، في ظل هذا قامت مجموعة *Hydro-québec*[*] بتطوير مختلف الميكانيزمات التي تركز دائما على ضمان أن المعلومة المعلن عنها للوسط الخارجي من قبل المؤسسة هي معلومة موثوق فيها، على سبيل المثال المعلومة المعلن عنها في التقارير البيئية، حيث يجب مراجعتها من قبل هيئة خارجية مستقلة كمراجع التسيير السنوي المرتبط بالبيئة أي رقابة الأداء البيئي لكل فرع تم فحصه في المؤسسة.[3]

- **تقييم الأداء البيئي من طرف المؤسسة الاقتصادية:** يعتبر تقييم الأداء البيئي من طرف المؤسسة الاقتصادية مرافق لكل تغيير، ويساعد على معرفة التقاطعات الأساسية للقيم المتحصل عليها مع نظام المعلومات البيئي (مدى فعالية نظام المعلومات البيئي)، وهل هذا التقييم يجيب فعلا على الأهداف الموضوعة من الناحية البيئية (الأهداف المرتبطة بنوعية البيئة)، وهل لنظام المعلومات البيئي مردود بخصوص تخفيض التكاليف البيئية أم لا، وهناك مجموعة من المعايير من خلالها تستطيع المؤسسة الاقتصادية تقييم نظام معلوماتها البيئي هي:[4]

– **الفعالية:** يجب أن يحتوي نظام المعلومات البيئي على معلومات بيئية تتميز بالوضوح، الصدق، الدقة، تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية تجاه البيئة، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هذه المعلومات مترجمة في شكل أرقام، هذه الأرقام تتميز بالدلالة، ويقصد بكل هذا ضروري مقارنة الأداء البيئي الحقيقي للمؤسسة الاقتصادية مع الأهداف الموضوعة.

---

[1] السعيد زنات، مرجع سابق، ص ص57-58.

[2] *Annic Keastiaux, responsabilité d'entreprise et innovation : entre exploration et exploitation, revue reflets et perspectives de la vie économique, tome XLVIII ; 2009/4, p 40.*

[*] *Hydra-Québec*: مجموعة لأكثر من 300 خبير عمل في البيئة، اتصالهم خارجي، ويعملون بالتعاون مع مجموعة داخلية بالمؤسسة، تهتم كذلك بشؤون البيئية والتنمية المستدامة، تتواجد هذه المجموعة عبر كل جهات كبياك (*Québec*).

[3] *Solange Tremblay, op.cit, p 110.*

[4] *Dominique Spaey, Anastasio Sofias, op.cit, p 127.*

- **الكفاءة:** المنتجات أو الخدمات التي يقدمها نظام المعلومات البيئي (مؤشرات الأداء)، يجب أن تكون متوافقة مع الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الاقتصادية (الإمكانيات التي بواسطتها ثم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات البيئية).

- **المنفعة:** هذا المعيار هو أساسي كذلك، حيث تختلف المنتوجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة الاقتصادية من خلال هذا النظام يجب أن تجيب على احتياجات ومتطلبات مستخدمي هذه المنتوجات والخدمات، في هذه الحالة نميز بين، إجابة تامة لحاجات ومتطلبات المستخدم للمنتوج والخدمة،/ وإجابة جزئية، وهذه الأخيرة تقاس بدرجة كفاية مستعمل المنتوج أو الخدمة ويكون لهذه الحالة تأثير مباشر على تسيير المؤسسة الاقتصادية وعلى تأثيراتها البيئية.

- **قابلية الاستمرار:** يجب أن يكون نظام المعلومات البيئي مستدام، وأن لا يكون مؤقت فقط، ويتعلق هذا المعيار بعلاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنظيم (كيف يمكن لتطور التنظيم أن يمارس ضغط على المؤسسة الاقتصادية)، وما ينتظره المجتمع من المؤسسة بخصوص الجوانب البيئية له تأثير كذلك على هذا النظام.

2. **أداء المؤسسة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية:**

أ. **أداء المؤسسة من الناحية الاقتصادية:** تسعى المؤسسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المسطرة بخصوص الجوانب الاقتصادية، هذه الأهداف، يمكن تلخيصها في جملة من النقاط هي:[1]

- خلق الثروة: هذا الهدف يجب أن يأخذ في الحسبان البعد الذي لا يركز على التقييم المالي فقط، بل يأخذ في الحسبان كذلك الاحتياجات المرتبطة بالتربية، الصحة من خلال ضمان التغذية المتأتي من هذه الثروة،...و غيرها.
- تحقيق مبدأ التوازن في تسيير الموارد الطبيعية: يعني هذا المبدأ كفاية احتياجات الحاضر دون التأثير السلبي على احتياجات الأجيال المستقبلية.
- تحقيق تسيير كفء وفعال للموارد المالية.
- تحقيق تسيير كفء وفعال للموارد البشرية.

والأداء الاقتصادي للمؤسسة يعني وبصورة مباشرة توافر الإمكانيات للاستثمار، كما يعني كذلك بلوغ الأهداف المسطرة من الناحية الاقتصادية، وفي الآونة الأخيرة ارتبط الأداء الاقتصادي للمؤسسة ارتباطا قويا بأدائها البيئي، حيث يجب خلق تكامل بين الأداء الاقتصادي والذي يتم تقييمه غالبا من خلال العلاقة بين الربح الصافي للمؤسسة ومجموعة أصولها في شكل نسبة، وبين الأداء البيئي والذي يقاس من خلال النتائج المحققة بواسطة نظام معلوماتها البيئي.[2]

والنظرية الاقتصادية بالمفهوم الحديث وضحت كيف أن حماية البيئة يتم إثباتها من طرف المؤسسة من خلال جملة التبريرات المقدمة بخصوص الجوانب البيئية، ويجب أن تكون هذه التبريرات في شكل نتائج رقمية (معبر عنها بالأرقام)، متوصل إليها بخصوص هذه الجوانب، يجب الإشارة كذلك إلى أن هذه النظرية وضعت كذلك كيف أنه يمكن

[1] *Solange Tremblay, op.cit, p 38.*

[2] *Dominique Spaey, Anastasio Sofias, op.cit, p 126.*

للتوجه البيئي للمؤسسة الاقتصادية أن يقود إلى تعظيم الأرباح، وتحقيق هذا في غالب الأحيان على المدى الطويل، ويمكن أن يتحقق في الآجال القصيرة كذلك.

والأداء الاقتصادي للمؤسسة يتقاطع مع أدائها البيئي في وضع استراتيجيات من شأنها تخفيض الآثار السلبية على البيئة، هذه الاستراتيجيات يكون وضعها طوعي دون الإلزام التنظيمي (دون ضغط التنظيم)، الرؤية المرتبطة بحماية البيئة من جهة وتحقيق أداء اقتصادي من جهة اخرى كان موضوع اهتمام الباحثين وعلى رأسهم *Michael Porter* (أستاذ الإدارة الاستراتيجية للأعمال بجامعة هارفرد)، حيث تم التوصل من خلال أبحاثه في سنة 1991 بالإضافة إلى *Vander Linde* في سنة 1995 إلى أن الحد من التلوث من خلال عدم تبذير الموارد الطبيعية يقود إلى حسين الإنتاجية وبالتالي تعظيم الأرباح.[1]

والأداء البيئي يقود إلى تحقيق أداء اقتصادي للمؤسسة، فمؤشرات الأداء البيئي يمكن تحسينها من خلال الإجراءات الجبائية ذات الصلة بالجوانب البيئية (إجراءات مرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية، مرتبطة بالتلوث بكل أنواعه،...و غيرها)، وفي الاتحاد الأوروبي، خاصة قطاع صناعة السيارات تم التوصل إلى أن الرسوم البيئية كأداة من أدوات الجباية البيئية لها تأثير واضح على تغيير سلوكيات المؤسسة الاقتصادية بخصوص حماية البيئة، الأداء البيئي الذي حققته مثلا شركة *TOYOTA* قادها إلى تحقيق أداء اقتصادي واضح، وتجسد ذلك في سيارة بريوس (*Prius*)، وهي سيارة بمحركين، محرك بنزين وآخر كهربائي، سيارة تكاد انبعاث CO_2 منها منعدمة، تم تسويقها في الأول لليابان سنة 1997، مبيعاتها فاقت 139% في الولايات المتحدة الأمريكية سنتي 2004 و2005، حولت الشركة تكنولوجياتها لسائقي سيارات آخرين كشركة *Nissan* وشركة *Ford*.[2]

ب. **أداء المؤسسة من الناحية الاجتماعية:** بالإضافة إلى الجوانب البيئية والاقتصادية، هناك جوانب اجتماعية تسعى المؤسسة الاقتصادية من خلالها إلى وضع جمالة من الأهداف، وتعمل جاهدة للوصول إلى تحقيقها هي:[3]

- على كل المستويات التطبيقية، على المؤسسة أن تأخذ في الحسبان تأثير قراراتها على مواردها البشرية.
- على كل المستويات التطبيقية، على المؤسسة أن تأخذ في الحسبان تأثير قراراتها على مختلف الجماعات ذات الصلة بأنشطتها.
- فهم قيد حرية المؤسسة: حرية المؤسسة الاقتصادية لها قيود، هذه القيود تضمن عدم الإضرار بعناصر المجتمع (الأفراد) الذي تنشط فيه، من بين هذه القيود:
  - منع عمالة الأطفال.
  - احترام حقوق الأقلية الثقافية.

---

[1] *Stefan Ambec, Paul lanoie, op.cit, p 71-72.*

[2] *Ibid,, p 74.*

[3] *Solange tremblay, op.cit, pp 38-39.*

- ضمان شروط السلامة أثناء العمل.
- ضمان شروط الوقاية أثناء العمل.

وعند بلوغ المؤسسة الاقتصادية هذه الأهداف، عندها نقول بأن هذه المؤسسة استطاعت تحقيق أداء اجتماعي، وتحقيق الأهداف الاجتماعية غالبا ما يكون أولي على مستوى كل محور من محاور الضغط الأساسية للمجتمع، وهذا من خلال تحديد هذه الأهداف بوضوح بغية دمج البيئة على المدى الطويل، وعلى هذا الأساس تقوم المؤسسة الاقتصادية إلى تفهم الانشغالات الاجتماعية التي تواجهها بتخفيض مستوى التلوث الناتج عن مختلف الأنشطة التي تمارسها، هذا التلوث يمس بالدرجة الأولى العمال، هذا الأخير هو العنصر الذي يضغط بالدرجة الأولى على المؤسسة من خلال طلب توفير شروط ملائمة للعمل، التخفيض من الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ والداخلة في العملة الإنتاجية، محاولة الاعتماد على الطاقات المتجددة في العملية الإنتاجية،...و غيرها.[1]

ومن منظور المسؤولية يمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

- مسؤولية تجاه البيئة (المسؤولية البيئة*)
- مسؤولية تجاه الفرد سواء داخل المؤسسة (توفير كل معايير السلامة والأمن المرتبطين بالعمل، ضمان حقوق العامل، إدارة مستدامة في العلاقات بين العمال،... وغيرها).

وبالتالي عند المزيج بين الالتزام الأول (الالتزام البيئي) والالتزام الثاني (الالتزام الاجتماعي)، يظهر ما يسمى بالالتزام المجتمعي والذي يحقق للمؤسسة الاقتصادية ما يلي:[2]

- ترقية الشراكة مع الشركاء المحليين لتسهيل الدمج الاجتماعي.
- يحقق تطور بيئي للمؤسسة (تطور مرتبط بالجوانب البيئية).
- يحقق احترام لحقوق الإنسان.
- من خلاله يتم إيجاد حلول للمخاطر المرتبطة بالتسيير.

وعند بلوغ كل هذه الأهداف، نستطيع القول بأن المؤسسة الاقتصادية حققت أداء مجتمعي، من خلال تحقيقها للأداء البيئي والأداء الاجتماعي معا.

---

[1] *OCDE, op.cit, pp 27-28.*

* المسؤولية البيئية: تعني اهتمام المؤسسة بجانبين اساسين أولهما حماية الطبيعة من مختلف أشكال التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية النظر (المشاهد) الطبيعية، أما الجانب الثاني، فيرتبط بكسب الميزة التنافسية من خلال الاهتمام بما ينتظره الزبائن من مواصفات بيئية يمكن أن يتضمنها المنتوج.

[2] *Soumaya mejbri, AhlemSoualhia, et M. Habib Affes, quelque répercutions de l'écologie sur le comportement de l'entreprise, ISSN 2028-2324 Vol 7, N°:1 aug, 2014, pp 492-493.*

ثالثا: المؤسسة الاقتصادية والأطراف ذات المصلحة؛ رهان السماع والتكيف مع المتطلبات

المؤسسات الاقتصادية تتطور في عالم مستمر التحول، ويجب أن تثبت قدرتها في التكيف والسماع لمتطلبات الأطراف ذات المصلحة المحيطين بها، فالاتصالات التي تقوم بها المؤسسة والمرتبطة بالتكيف مع مختلف البيئات المحيطة، بها لها دور أساسي، فدراسة *Gruning* و*Dozier* سنة 2002، أثبتت أنه في بيئة أكثر تعقيدا، المؤسسات النامية (المتطورة) تركز على اتصالات تهتم بالفهم المشتركة (بالتعاون) وإعطاء الأولوية للترابط مع جماعات الضغط، دراسة *Gruning* و*al* سنة 2002 أثبتت كذلك أن الكثير من المتصلين من المؤسسات كثفوا من دورهم الاجتماعي لأجل ضمان الفهم الجيد للقيم الاجتماعية الجديدة المنبثقة.[1]

1. مختلف التفاعلات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية:

الشكل الموالي يوضح مختلف التفاعلات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية.

الشكل رقم (04): مختلف التفاعلات بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

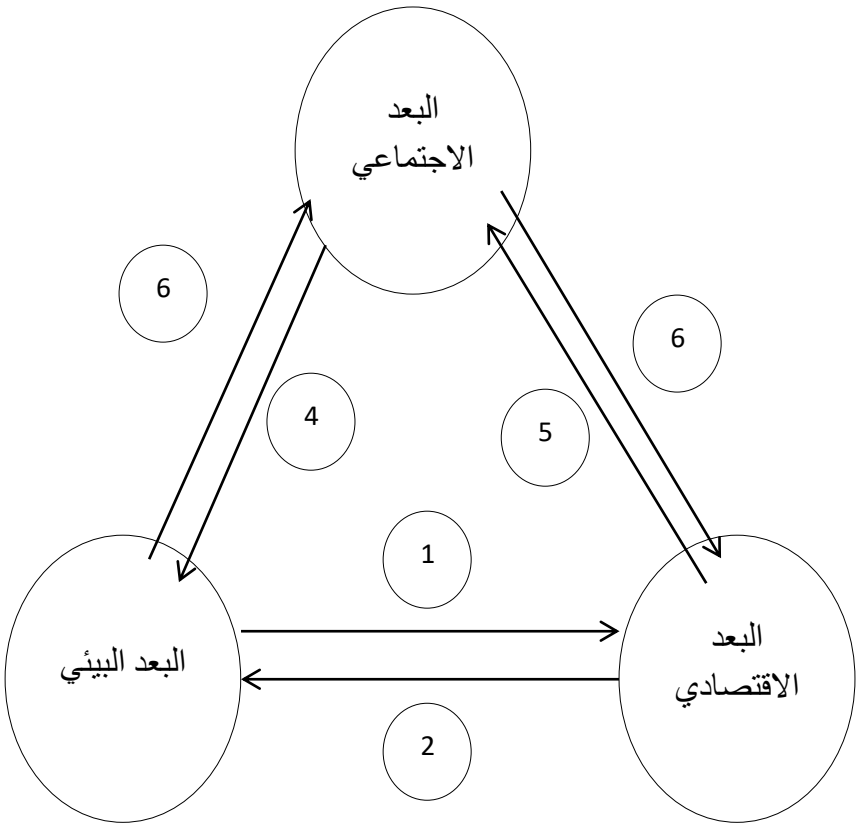

Source : OCDE, développement durable : mes grandes questions, édition, OCDE, Paris, France, 2001, p 37.

[1] *Solange tremblay, op.cit, pp 53-54.*

تتفاعل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية، ويمكن تلخيص هذه التفاعلات في النقاط التالية:[1]

أ. من البعد البيئي نحو البعد الاقتصادي، تتمثل التفاعلات أساسا في الوظائف الإنتاجية للبيئة (الأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية)، وفي هذا التفاعل نجد أن حماية البيئة تشكل تكلفة للمؤسسة الاقتصادية.

ب. من البعد الاقتصادي نحو البعد البيئي، تتمثل التفاعلات أساسا في مختلف الضغوطات الممارسة بواسطة الأنشطة الإنتاجية على الموارد البيئية، وتستطيع المؤسسة من خلال هذا التفاعل الاستثمار في حماية البيئة، وهنا يظهر ما يسمى بحقوق ملكية الموارد الطبيعية والبيئية.

ت. من البعد البيئي نحو البعد الاجتماعي، التفاعلات تظهر أساسا في ارتفاع أو زيادة الإساءة للبيئة بهدف الحصول على الرفاهية الفردية، وهذا يشكل خطر على صحة الفرد ويشكل خطر كذلك على حماية البيئة من التقهقر.

ث. من البعد الاجتماعي نحو البعد البيئي: ما يعكس التفاعلات أساسا هو الضغوطات الممارسة بواسطة أنماط الاستهلاك على الموارد البيئية، وفي هذه الحالة يجب أن تعي المؤسسة الاقتصادية المشاكل البيئية التي يمكن أن تتسبب فيها.

ج. من البعد الاجتماعي نحو البعد الاقتصادي: تظهر التفاعلات في حجم ونوعية اليد العاملة، وهنا تتجلى أهمية القوانين الاجتماعية ذات الصلة بوظيفة الأسواق.

ح. من البعد الاقتصادي نحو البعد الاجتماعي: تظهر التفاعلات أساسا في إمكانية التشغيل ومستوى الحياة كذلك، من خلال توزيع الدخل وتمويل برامج الحماية والضمان الاجتماعي، فالضغوطات الممارسة على الأنظمة الاجتماعية والثقافية مثلا تقود إلى الحد من تدفقات المهاجرين.

فالتفاعل بين الجوانب البيئية والاجتماعية يقود إلى ضرورة إعطاء أهمية كبيرة للبيئة من طرف المورد البشري في المؤسسة الاقتصادية، فتدهور البيئة وندرة الموارد الطبيعية يعتبر خطر وتهديد بالدرجة الأولى على صحة ورفاهية الإنسان، كل الإجراءات سواء ما تعلق بالجوانب البيئية أو الاجتماعية تركز على توفير شروط ملائمة للعمل وتحسين المستوى المعيشي للفرد، وضرورة إسهام المؤسسة الاقتصادية في التقليل و/أو الحد من التلوث البيئي.

والتفاعل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية يرتبط بتدخل العامل البشري في النشاط الاقتصادي (في شكل يد عاملة، قدرات ومهارات، معارف وإبداع،... وغيرها)، ويرتبط بالطرق التي يجب تتبعها والمنصوص عليها في القوانين والتنظيمات البيئية، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الهيئات الاجتماعية الآن هي من تتحكم في وظائف السوق.

فطبيعة وحدة عناصر التفاعل بين مختلف الجوانب البيئية، الاجتماعية والاقتصادية هي في الحقيقة غير معروفة من طرف المؤسسة الاقتصادية، ويجب الأخذ في الحسبان أنه بالرغم من أن الاستراتيجيات والسياسات البيئية مكلفة فعلا، إلا أنه توضح –الاستراتيجيات والسياسات البيئية- ضرورة مساهمة هذه المؤسسة في توفير بيئة سليمة وبتلوث حدته أقل.[2]

---

[1] *OCDE, op.cit, p 37.*

[2] *Ibid,, pp38...*

2. رؤية الأطراف ذات المصلحة لأداء المؤسسة الاقتصادية:

الشكل الموالي يوضح المؤسسة الاقتصادية، الأطراف ذات المصلحة والقيود البيئية.

الشكل رقم (05): المؤسسة، الأطراف ذات المصلحة والقيود البيئية

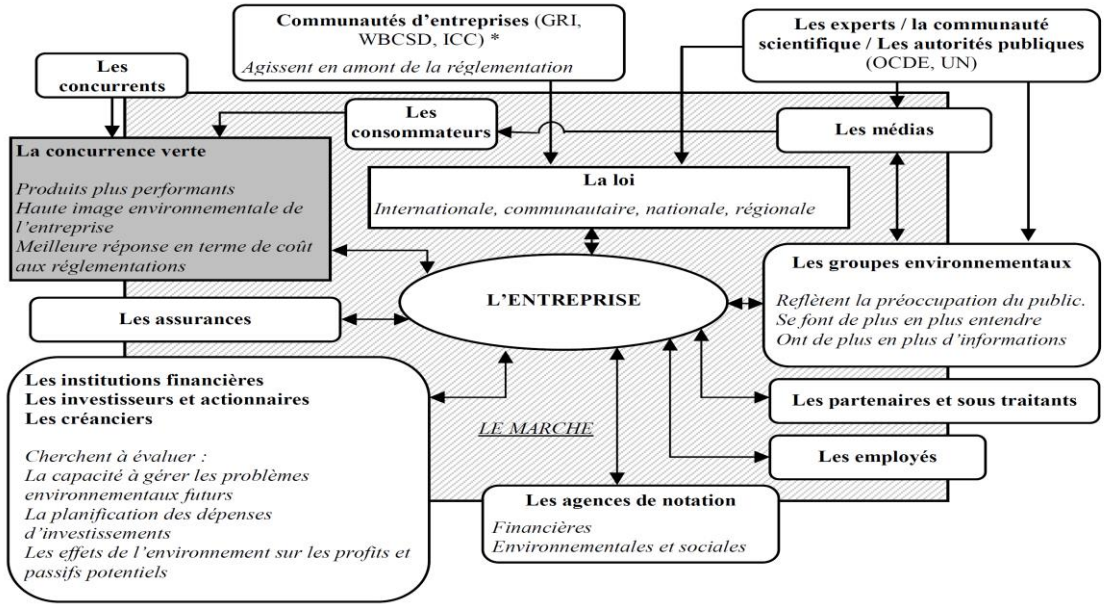

Source : Erwan Harscoet, développement d'une comptabilité environnementale orion vers la création de valeur : l'application a un investissement de prévention des pollutions, thèse de doctorats, école doctorale N° : science de métiers de l'ingénieur (école national supérieur d'arts et métiers), Paris, France, 2007, p 52.

يمكن تصنيف الأطراف ذات المصلحة إلى عدة أنواعه، وحسب *Friedman* و*Miles* يمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع، تدرس هذه الأنواع العلاقات بين المؤسسة ومختلف أطرافها ذات المصلحة، حيث من جهة هذه العلاقات تهتم بمجمل التوافقات (التلائمات) مع أهداف المؤسسة ومن جهة أخرى كيف يمكن لهذه التوافقات مع الأهداف أن تكون ضرورة داخلية وخارجية كذلك.

والأنواع الأربعة حسب*Friedman* و*Miles* تتلخص في العلاقات الأربعة بين المؤسسة وأطرافها ذات المصلحة، هذه العلاقات هي:[1]

- علاقات ضرورية ومنسجمة (متوافقة)، وتكون مع المدراء والمساهمين.
- علاقات ضرورية لكن غير منسجمة (غير متوافقة)، وتكون مع الأجراء، النقابات، الحكومة، الزبائن، الموردين، المقرضين، ومختلف التنظيمات.
- علاقات محتملة الحدوث (ممكنة) ومنسجمة، وتكون مع الجمهور عموما.

[1] *Toufik Debbad, la régulation a-t-elle un rôle à jouer dans l'éthique en entreprise, thèse de doctorat, faculté d'économie et de gestion, université Aix-Marseilles, France, 2015, p 77.*

- علاقات محتملة الحدوث (ممكنة) ولكن غير منسجمة، وتكون مع التنظيمات غير الحكومية.

وحسب **pesqueux**، يمكن التمييز بين نوعين من الأطراف ذات المصلحة هما:[1]

- الأطراف ذات المصلحة المتعاقدين، ويتعلق الأمر بالعلاقات المباشرة والمحددة تعاقديا مع المساهمين، المستثمرين، الأجراء، الزبائن، والموردين.
- الأطراف ذات المصلحة المستشارين، ويتعلق الأمر بتلك الأطراف التي هي بالقرب من المؤسسات (بجوارها)، وقدرة المؤسسة على التعاقد معهم، علاقات يمكن ربطها مع التنظيمات العامة، الجماعات المحلية، المنظمات غير الحكومية، الجمعيات، والرأي العام.

ورؤية المؤسسة الاقتصادية كانت تتمحور حول الفوائد الاقتصادية للمساهمين فقط، دون النظر إلى الأطراف ذات المصلحة الأخرين، خاصة المحيطين بها، إلا أنه ومعه ظهور مفهوم التنمية المستدامة وفي ظل الوعي البيئي والاجتماعي السائد أصبحت هذه الأطراف تشكل وسيلة ضغط على هذه المؤسسة وتهدد تلك الفوائد الاقتصادية وبات لزاما على المؤسسة الاقتصادية أن تكون رؤيتها مفتوحة على كل المجتمع المدين بالإضافة إلى الحفاظ على فوائدها الاقتصادية.

فمشروعية المؤسسة الاقتصادية لا تعني فقط تقييم المساهمين من منظور الربح أو تقييم الدولة من منظور (احترام هذه المؤسسة للقانون والجباية، بل تعني كذلك تقييم مختلف الأطراف ذات المصلحة للمؤسسة من منظور احترامها للبيئة والحفاظ عليها ومدى مساهمة المؤسسة في تقديم عروض العمل، والحفاظ على العامل داخل هذه المؤسسة وحماية حقوقه ومصالحه،... وغيرها.

ووزن المؤسسة الاقتصادية يقاس من خلال التقارير التي تقدمها بخصوص البعد البيئي والاجتماعي وكذلك البعد الاقتصادي لأنشطتها، ويقاس بمدى تحقيق هذه المؤسسة لأداء شامل يمكن تقييمه من طرف مختلف الأطراف ذات المصلحة، ويطلق على هذا التقييم مفهوم مشروعية المؤسسة الاقتصادية عند الأطراف ذات المصلحة.

والأطراف ذات المصلحة، سواء بالمفهوم التقليدي من مساهمين بالأغلبية، إداريين، منافسين، وسطاء بيع، نقابات، موردين، جمعيات مالية، بنوك، مؤمنين،... وغيرهم أو بالمفهوم الموسع، هم بالإضافة إلى الأطراف ذات المصلحة بالمفهوم التقليدي، المساهمين بالأقلية، جمعيات المستهلكين، وسائل الإعلام، مؤسسات علمية، إدارات تقنية (صحة، بيئة،...و غيرها)، الصندوق المشترك للتقاعد، المجتمع المحلي، المنظمات غير الحكومية،...و غيرهم، على المؤسسة الاقتصادية أن تجيب على انشغالاتهم خاصة ما تعلق منها بالجوانب البيئية، حيث يجب عليها أن تفهم وتدرك مصالحهم (مصالح أصحاب المصالح) ومدى قدرتهم على التأثير عليها كذلك، هذا الفهم والإدراك يأتي من ضمان الاتصال بهم، الحوار والتفاعل والعمل المشترك معهم.[2]

[1] *Toufik Debbad, op.cit, p 77.*

[2] *Ibid, pp 381-382.*

المطلب الثالث: الرهانات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية

سيتم التطرق في هذا المطلب للتسيير ثلاثي الأداء للمؤسسة الإقتصادية، والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإقتصادية، والترابط بين التنمية المستدامة والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإقتصادية.

أولا: التسييرثلاثي الأداء للمؤسسة الاقتصادية

يرى *Elkington* بأن دمج الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة في عمق أنشطة المؤسسة الاقتصادية، يقود ه المؤسسة إلى كسب العديد من المزايا، لعل من أهمها هو توصل المؤسسة إلى تسيير ثلاثي الأداء (أداء بيئي، اجتماعي واقتصادي)، ويمكن شرح هذا التسيير من خلال الترابط بين التوجهات الاستراتيجية الثلاث؛ خانة الأعمال، خانة الموارد البشرية وخانة الخضراء، تطرق إلى هذه التوجهات الاستراتيجية الثلاث *Hockerts* سنة 1996، *Bieckers* و*al* سنة 2002.[1]

والأنواع الثلاث من الترابطات والمتأتية من الترابط بين الأبعاد الأساسية الثلاث للتنمية المستدامة، تستطيع المؤسسة الاقتصادية من خلالها تحقيق تسيير ثلاثي الأداء، حيث تستطيع الديمومة الإيكولوجية والاجتماعية لأنشطة المؤسسة أن تساهم في توصل هذه المؤسسة إلى ديمومة اقتصادية، وهذه المقاربة تعتبر تأسيس لما يسمى بخانة الأعمال والتي تترجم الاستراتيجية الفعالية الإيكولوجية والإنتاجية الاجتماعية.

وكيف كذلك للديمومة الاقتصادية والإيكولوجية أن تساهم في توصل المؤسسة الاقتصادية إلى ديمومة اجتماعية، وهذه المقاربة تعتبر كذلك تأسيس لما يسمى بخانة الموارد البشرية، والديمومة الاقتصادية والاجتماعية تساهم في توصل المؤسسة إلى ديمومة إيكولوجية، وتعتبر هذه المقاربة تأسيس لما يعرف بالخانة الخضراء.

ويجب الإشارة إلى أن المؤسسات الاقتصادية تتبع مثل هذه الاستراتيجيات الثلاث، تستطيع وضع استراتيجية تقود إلى خلق القيمة من خلال دمج الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي.[2]

والشكل الموالي يوضح المقاربات الاستراتيجية للخطوط السفلية الثلاث (*Triple Bottom Line*)

---

[1] *Erwan Harscoet, développement d'une comptabilité environnementale orienté vers la création de valeur : l'application a un investissement de prévention des pollutions, thèse de doctorat, école doctorale N° : 432, science de métiers de l'ingénieur (école national supérieur d'arts et métiers), Paris, France, 2007, p 61.*

[2] *Ibid, p 62.*

الشكل رقم (06): المقاربات الاستراتيجية للخطوط السفلية الثلاث

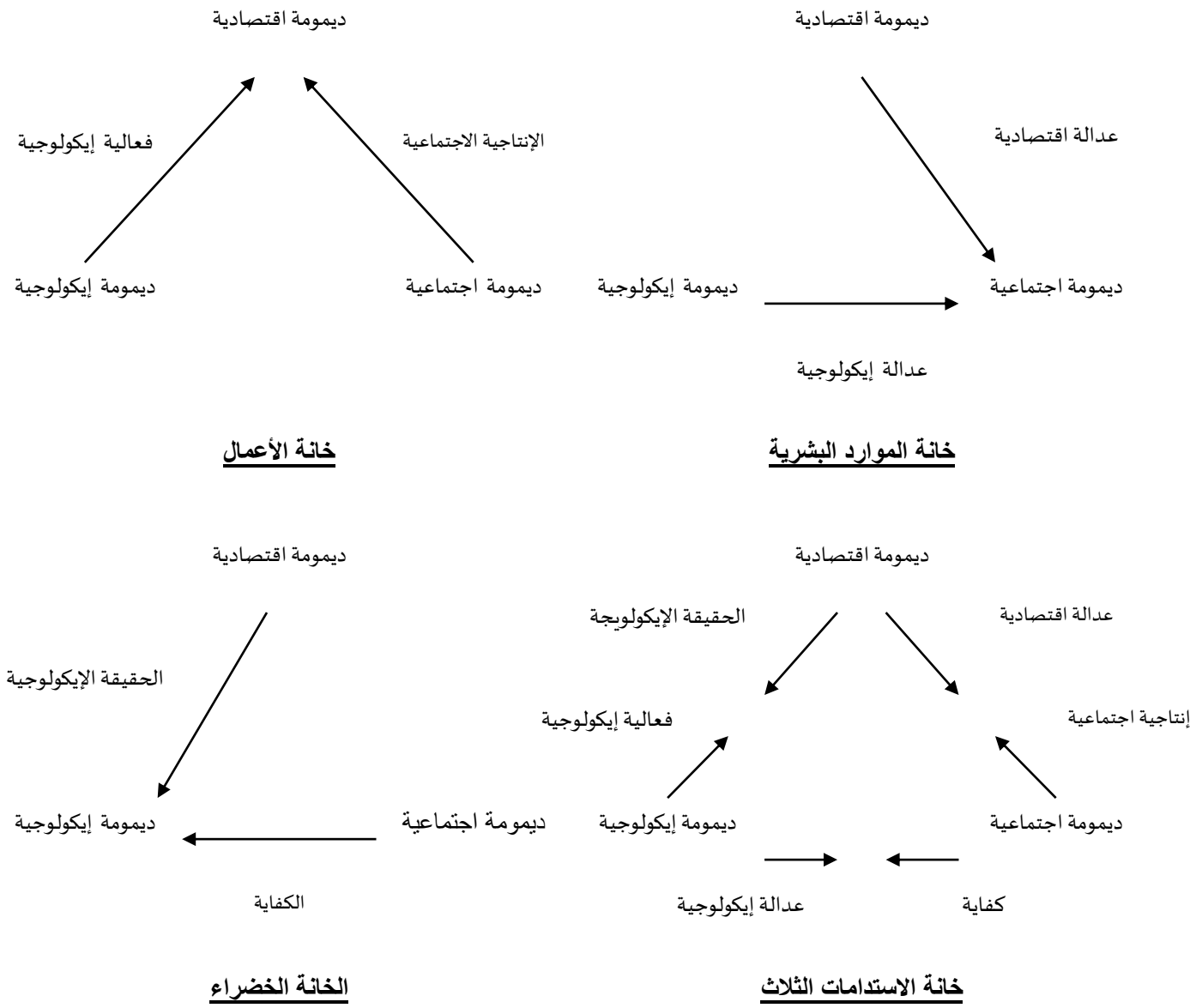

Source : Erwan Harscoet, développement d'une comptabilité environnementale orienté vers la création de valeur : l'application a un ivestissement de prévention des pollution, thèse de doctorat, école doctorale N° : 432, science de métiers de l'ingénieur (école national supérieur d'arts et métiers), Paris, France, 2007, p 62.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية:

أ. حسب المهتمين من الاقتصاديين: بالنسبة للتعارف التي اقترحها الأكاديميون الممثلون في علماء الاقتصاد والإدارة، فقد صدر لآرتشي كارول "*Archie Caroll*" بحثا يؤكد فيه أن لحد سنة 2010 تم إحصاء أكثر من 37 تعريفا أكاديميا قدم للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فقد عرف بيتر دروكر *Peter Drucker* المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها

"التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"، وقد عرفها بشكل غير مباشر الاقتصادي الليبرالي ميلتون فريدمان *Milton Friedman* سنة 1970 في مقال صدر بجريدة نيويورك تايمز على أنها "استعمال المؤسسة لمواردها والقيام بأنشطة موجهة لتغطية أرباحها شريطة أن تحترم قواعد اللعبة أي بالاعتماد على التنافس الحر في السوق دون اللجوء إلى الطرق المغشوشة وإلى التحايل".

وعرفها كذلك رجل الاقتصاد بول ساميولسن*Paul Samuelson* على أنها "تمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا، كما يشير إلى أن المؤسسات الاقتصادية في عالم اليوم يجب أن لا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية الاجتماعية، بل يجب أن تغوص في أعماقها، وأن تسعى نحو الإبداع في تبنيها، إذ أن إبداعها في هذا المجال من شأنه أن يحقق للمؤسسة أرباحا على المدى الطويل، ويعزز مركزها لدى أصحاب المصالح، كما يساعدها على تجنب الضغوط الحكومية بشكل كبير".

أما كيث دافيس*Keith Davis* فيرى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية تتمثل في التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة، ويراها كارول *Caroll* على أنها "ما يتوقعه المجتمع من المؤسسات من النواحي الاقتصادية، التشريعية، الأخلاقية والتقديرية".

وعرفها الأكاديمي الفرنسي المختص في مجالات علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة كريستيان برودهاق*Christian Brodhag* على أنها "الأخذ بعين الاعتبار وبصفة طوعية الاهتمامات الاجتماعية والبيئية من طرف المؤسسات أثناء أدائها لأنشطتها التجارية وكذلك في علاقاتها مع أصحاب المصالح، فالمسؤولية الاجتماعية لا تعني فقط المطابقة لكل ما هو التزامات قانونية سارية المفعول ولكن أيضا الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ويكون بالاستثمار في الرأسمال البشري وفي البيئة وفي العلاقات بين أصحاب المصالح".[1]

ب. حسب المنظمات والهيئات الدولية:

عرفت المنظمة الدولية للعمل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية على أنها "تترجم الصورة التي يمكن أن تأخذها المؤسسة الاقتصادية والتي تأخذ بعين الاعتبار آثار أنشطتها على المجتمع، وتؤكد مبادئها وقيمها من خلال تطبيق طرقها وإجراءاتها الداخلية في العلاقات مع الفاعلين الآخرين، والمسؤولية الاجتماعية هي كذلك المبادرات الطوعية التي تقوم بها المؤسسات من خلال تقديم تقارير لأنشطتها، هذه التقارير تتماشى مع القوانين والنظم المفروضة".[2]

والاتحاد الأوروبي يرى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية هي المسعى الطوعي الذي يسمح لضمان المسؤوليات تجاه مختلف الضغوطات القانونية المرتبطة بالجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية لأنشطة هذه المؤسسة، وبصيغة أخرى أكثر وضوح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي ذلك المفهوم الذي يوضح الدمج الطوعي من طرف المؤسسة الاقتصادية للانشغالات الاجتماعية والبيئية للأنشطة التجارية، وعلاقاتها مع مختلف أطرافها ذات المصلحة، ويعكس هذا المفهوم كذلك السلوكات الاجتماعية المسؤولة للمؤسسة الاقتصادية المرتبطة بالضغوطات القانونية، والتزاماتها المتعلقة بالاتفاقيات الجماعية، وإجاباتها على الاحتياجات المجتمعية، المسؤولية الاجتماعية

[1] العايب عبد الرحمن، التحمك في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2010-2011، ص ص 48-49.

[2] *Toufik Debbad, op.cit, p 69.*

للمؤسسة تسمح بمساهمة هذه الأخيرة في الأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لشركاء هذه المؤسسة".[1]

والمرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عرفها على أنها "تجنيد كل طاقات المؤسسة كي تساهم بشكل إيجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة ويكون ذلك بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطتهم وهذا حتى تصبح متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة".

وعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل".

ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية يرى بأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية هو السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما تجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم.[2]

ج. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية: ما الحقيقة وراء هذا المفهوم؟: قام كل من كابرون *Capron* وآل *al* (*Capron, 2004*) بتقديم فرضيتين بخصوص المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، الفرضيتان هما:[3]

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية تضمن لها أثر إيجابي مرتبط بالجوانب التسويقية، وتجعلها تتبنى استراتيجيات تتفادى من خلالها الضغوطات المرتبطة بالجمهور ومختلف الأطراف ذات المصلحة.
- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية تعطيها التزام واضح يحميها من مختلف التحولات المحيطة بها، يحمي رأسمالها، مصالح المسؤولين، المساهمين، الزبائن، الأجراء، ويضمن لها حماية البيئة كذلك.

وفي دراستهما توصلا إلى أن المؤسسة الاقتصادية تبحث أساسا عن تعظيم الربح والتحسين من أدائها الاقتصادية، وتبحث إضافة إلى ذلك عن التطور الذي يأخذ بعين الاعتبار الأداء الاجتماعي والبيئي لأنشطتها، وأن تعظيم الربح والتحسين من الأداء الاقتصادي متأتي من تبني المسؤولية الاجتماعية.

وتوصلا كذلك إلى أنه توجد من المؤسسات الاقتصادية من تبحث عن التطور غير المسؤول اجتماعيا و/أو بيئيا، ويكون وجودها فقط من أجل تحقيق الربح بغض النظر عن الجوانب البيئية والاجتماعية لأنشطتها، وهذه المؤسسات لقيت ضغط من طرف الجمهور ومختلف الأطراف ذات المصلحة، كون هذه الأخيرة بات يهمها الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والاجتماعي لأنشطة المؤسسة الاقتصادية.

---

[1] *Toufik Debbad, op.cit, p 69.*

[2] العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 50.-51.

[3] *Erwan Harscoet, op.cit, p 60.*

د. **التسلسل التاريخي لبعض مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية:** في الجدول المواليين (الجدول رقم 01 والجدول رقم 02) يمكن إعطاء مفهوم للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك من وجهة نظر كل باحث ووفق التسلسل التاريخي.

الجدول رقم (01): تعاريف المسؤولية الاجتماعية (الجزء الأول)

المؤلفون	التعاريف
H.R. Bowen (1953, p 6)	(المسؤوليات الاجتماعية) تشير إلى التزامات رجال الأعمال باتباع هذه السياسات ، أو اتخاذ تلك القرارات ، أو اتباع خطوط العمل المرغوبة من حيث أهداف وقيم مجتمعنا
K. Davis (1960, p 70)	يتم اتخاذ قرارات رجال الأعمال والإجراءات لأسباب لا تقل جزئيًا عن المصلحة الاقتصادية أو التقنية المباشرة للشركة
W. C. Frecerick (1960, p 60)	(المسؤوليات الاجتماعية) تعني أن رجال الأعمال يجب أن يشرفوا على تشغيل نظام اقتصادي يفي بتوقعات الجمهور. وهذا يعني بدوره أنه يجب استخدام وسائل الإنتاج في الاقتصاد بطريقة تجعل الإنتاج والتوزيع يعزز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية الكلية.
J. W. McGuire (1960, p 144)	تفترض فكرة المسؤوليات الاجتماعية أن الشركة ليس لديها التزامات اقتصادية وقانونية فحسب ، بل أيضًا بعض المسؤوليات تجاه المجتمع والتي تتجاوز هذه الالتزامات.
C. C. Walton (1967, p 18)	باختصار ، يدرك المفهوم الجديد للمسؤولية الاجتماعية العلاقة الحميمة للعلاقات بين الشركة والمجتمع ويدرك أن هذه العلاقات يجب أن تضعها في الاعتبار كبار المديرين بينما تسعى الشركة والمجموعات ذات الصلة إلى تحقيق أهدافها.
H. L. Johnson (1971, pp 50, 54 et 59	الشركة المسؤولة اجتماعياً هي الشركة التي يوازن طاقمها الإداري بين العديد من المصالح ، بدلاً من السعي فقط لتحقيق أرباح أكبر لمساهميها ، تأخذ المؤسسة المسؤولة أيضًا في الاعتبار الموظفين والموردين والتجار والمجتمعات المحلية والأمة. تنص المسؤولية الاجتماعية على أن الشركات تنفذ برامج اجتماعية لزيادة الأرباح لمنظمتهم. النهج الثالث للمسؤولية الاجتماعية يفترض أن الدافع الرئيسي لشركة الأعمال هو تعظيم المنفعة ؛ تسعى المؤسسة لتحقيق أهداف متعددة بدلاً من الحد الأقصى للأرباح فقط.

Source : Vincent Helfrich, efficience et efficacité d'une normalisation de sujet sociopolitiques : le cas de la responsabilité sociétale, thèse de doctorat en sciences économique, université de Strasbourg, France, 2011, p 392.

الجدول رقم (02): تعاريف المسؤولية الاجتماعية (الجزء الثاني).

المؤلفون	التعاريف
CED (1971, p 15)	تشمل الدائرة الداخلية المسؤوليات الأساسية الواضحة للتنفيذ الفعال لإنتاج الوظيفة الاقتصادية، والوظائف والنمو الاقتصادي، وتشمل الدائرة المتوسطة مسؤولية ممارسة هذه الوظيفة الاقتصادية مع وعي حساس بالقيم والأولويات الاجتماعية المتغيرة: على سبيل المثال ، فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة ؛ التوظيف والعلاقات مع الموظفين ؛ وتوقع أكثر صرامة من الإصابة. توضح الدائرة الخارجية المسؤوليات الناشئة حديثًا والتي لا تزال غير متبلورة التي يجب أن تفترض الأعمال التجارية أن تشارك بشكل أوسع في تحسين البيئة الاجتماعية. (على سبيل المثال ، الفقر ومحنة المدن)
K. Davis (1973, p 313)	من واجب الشركة أن تقيّم في عمليات صنع القرار الخاصة بها آثار قراراتها على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تحقق المنافع الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع المكاسب الاقتصادية التقليدية التي تسعى إليها الشركة.
S. P. Sethi (1975, p 62)	تنطوي المسؤولية الاجتماعية على رفع سلوك الشركات إلى مستوى يتوافق مع المعايير والقيم الاجتماعية وتوقعات الأداء السائدة.
H. G. Fitch (1976, p 38)	تُعرَّف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها المحاولة الجادة لحل المشكلات الاجتماعية التي تسببها الشركة كليًا أو جزئيًا.
T. M. Jones (1980, pp 59-60)	المسؤولية الاجتماعية للشركات هي فكرة أن الشركات لديها التزام تجاه المجموعات المكونة في المجتمع بخلاف حملة الأسهم وما وراء ذلك المنصوص عليها في القانون وعقد النقابات. وجهان من هذا التعريف حاسمة. يجب اعتماد الالتزام طواعية ؛ إن السلوك الذي يتأثر بالإجبار على القانون أو عقد النقابات ليس طوعيًا. ثانيًا ، الالتزام واسع النطاق ، يمتد إلى ما هو أبعد من الواجب التقليدي ليشمل أصحاب المجموعات الاجتماعية الأخرى مثل العملاء والموظفين والموردين والمجتمعات المجاورة.
E. M. Epstein (1987, p 104)	تتعلق المسؤولية الاجتماعية للشركات في المقام الأول بتحقيق نتائج من القرارات التنظيمية المتعلقة بقضايا أو مشاكل معينة (حسب بعض المعايير المعيارية) غير مؤثرة وليست آثارًا سلبية على أصحاب المصلحة في الشركات ذات الصلة. كانت الدقة المعيارية لمنتجات إجراءات الشركات هي المحور الرئيسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

Source : Vincent Helfrich, efficience et efficacité d'une normalisation de sujet sociopolitiques : le cas de la responsabilité sociétale, thèse de doctorat en sciences économique, université de Strasbourg, France, 2011, p393.

2. **أهمية أبعاد مستويات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية:**

أ. **مستويات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية:** الشكل الموالي يوضح مستويات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، حيث لخصها كارول (*Caroll*) في أربعة مستويات؛ المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الخيرة.

الشكل رقم (07): هرم كارول *Caroll* لمستويات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

La source : Archie B Caroll, the pyramid of corporate social responsibility : toward the woral management of organizational stockholders, 1979, vol :4, N° :4, p 42.

نقلا عن: العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2011/2010، ص 58.

وقد فصل كارول *Caroll* هذه المستويات الأربعة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كالتالي:[1]

- المسؤولية الاقتصادية: وتمثل مسؤوليات أساسية يجب أن تضطلع بها المؤسسات، حيث إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بكلف معقوبة ونوعيات جيدة، وفي إطار هذه المسؤوليات تحقق المؤسسات العوائد والأرباح الكافية بتعويض مختلف مساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم.
- المسؤوليات القانونية: وهذه المسؤوليات عامة ما تحددها الحكومات بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب أن لا تخرقها المؤسسات وأن تحترمها، وفي حالة عكس ذلك، فإنها تقع في إشكالية قانونية، وفي إطار هذه المسؤوليات يمكن الإشارة إلى إتاحة فرص العمل بصورة متكافئة للجميع دون تغيير بسبب الجنس أو القومية أو غيرها.

[1] العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 59.

- المسؤوليات الأخلاقية: يفترض في إدارة المؤسسات أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وفي حقيقة الأمر فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمرا ضروريا لزيادة سمعة المؤسسة في المجتمع وقبولها، فعلى المؤسسة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه.
- المسؤوليات الخيرة: هي مبادرات طوعية غير ملزمة للمؤسسة تبادر فيها بشكل إنساني وتطوعي من قبيل برامج تدريب لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر لعموم المجتمع أو لفئات خاصة به ككبار السن أو الشباب وغيرها، ولا تتوخى إدارة المؤسسات من هذه البرامج ارتكابها المباشر بزيادة الأرباح أو الحصة السوقية أو غيرها.

ب. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية: الشكل الموالي يوضح المقاربة المتعددة الأبعاد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

الشكل رقم (08): المقاربة متعددة الأبعاد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

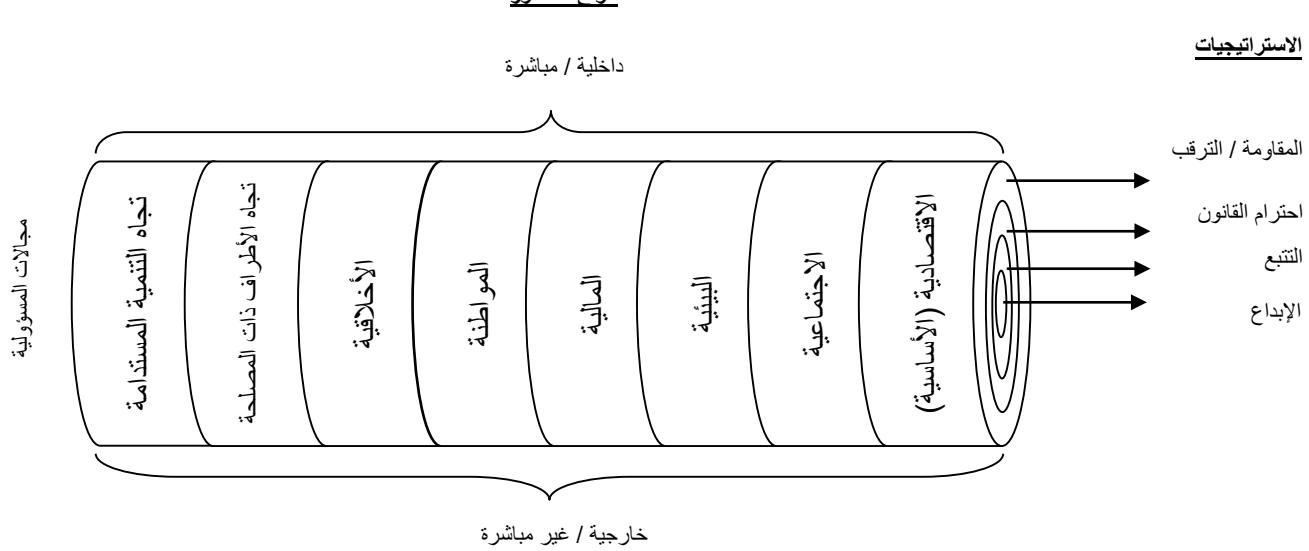

Source : Vincent Helfrich, efficience et efficacité d'une normalisation de sujet sociopolitiques : le cas de la responsabilité sociétale, thèse de doctorat en sciences économique, université de Strasbourg, France, 2011, p 151.

يوضح الشكل الأبعاد الأساسية الثلاث للمسؤولية الاجتماعية للمسؤولية الاقتصادية، حيث مختلف المجموعات العمودية للأسطوانة تعكس المجالات الكبرى للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (مسؤولية تجاه التنمية المستدامة، مسؤولية تجاه الأطراف ذات المصلحة، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية المواطنة، المسؤولية المالية، المسؤولية البيئية، المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية الاقتصادية (الأساسية))، المقطع الأفقي يمثل أنواع المحاور (مباشرة أو داخلية، غير مباشرة أو خارجية)، والتي تقود المؤسسة في كل مجال من المجالات الكبرى السابقة وهي تعكس البعد الثاني، البعد الثالث يتمثل في مختلف الأسطوانات التي توضح مجموعة الأهداف أو ما يعرف بالاستراتيجيات والتي تعكس درجات إشراك المؤسسة الاقتصادية في كل مجال من المجالات السابقة.

ونموذج *Caroll* (*A. B Caroll, 1979*) لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية يميز بين ثلاث أبعاد، حيث في البعد الأول نجد مختلف الرهانات الاجتماعية، والبعد الثاني يتمثل في الأصناف الأربعة للمسؤولية، ودرجات رد الفعل توضح استراتيجية المؤسسة المتبعة وتمثل البعد الثالث للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

ويمكن توضيح هذا النموذج من خلال المثال؟ مصنع مشروبات يقترح مشروب كحولي جديد عال في التركيز، هذه المؤسسة تم نقدها في هذا الموضوع لأن هذا النوع من المشروبات لقي ترحيب من طرف الشباب، وتم اعتبار هذه المؤسسة غير مؤسسة عند اقتراحها للمنتوج المركز والموجه للشباب، في هذا النموذج، هذه الحالة هي بين رهان المستهلك، وصنف المسؤولية هنا هي المسؤولية الأخلاقية لأنها بالطبع قانونية في اقتراح هذا المشروب، ومن خلال هذا المثال التوضيحي مختلف ردود الفعل الممكنة (الاستراتيجيات) بين التفاوض أو الإنكار أو الحجية في التصنيع ومن هنا يمكن للمؤسسة إما ترك المنتوج ليسوق أو سحبه من مصلحة المبيعات. [1]

وعلى مستوى هذا النموذج، يمكن ملاحظة بعض النقائص للأبعاد المقترحة، حيث البعد الأول للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية يتضمن ثمانية (08) مجالات أساسية والتي تغطي جيدا المسؤولية الاجتماعية الحديثة؛ المسؤولية تجاه التنمية المستدامة، المسؤولية تجاه الأطراف ذات المصلحة، عدد المجالات يتغير بتغير وظيفة المؤسسة وقطاعها، وأن هذه المجالات يمكن أن تضاف ثانية لتطورات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، كالمسؤولية تجاه الأطراف ذات المصلحة والمسؤولية تجاه التنمية المستدامة، والتي تعتبر انشغالات حديثة ومترابطة جيدا مع تطورات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.

ويمكن استخدام بعد الاستراتيجية (البعد الثاني)، والذي يمكن من خلاله دمج الجانب القانوني، ويسمح بالتمييز بين استراتيجيات المؤسسة الاقتصادية التي يمكن تطويرها على مستوى كل موضوع؛ إعادة النظر في التصرف أو معارضته من خلال الاحترام القانوني الأدنى، وتتبع أحسن وأفضل التطبيقات (تطبيقات فوق قانونية) أو الإبداع من خلال اقتراح تطبيقات جديدة.

وفي النهاية نجد البعد الثالث والذي لم يظهر في طرح أو مقاربة *Carroll* (1979) والذي يسمح للمؤسسة الاقتصادية بالتمييز بين المحاور المباشرة (الداخلية) وغير المباشرة (الخارجية) والمرتبطة بكل مجال من المجالات، هذا البعد يسمح كذلك بعصرنة وتطوير مستوى إدارة المجالات من خلال فهم الآثار المباشرة وغير المباشرة لمحاور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. [2]

ويمكن كذلك توضيح أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية وفق هرم كارول *Carroll* (الشكل رقم 06)، ويمكن التوضيح أكثر بخصوص هذه الأبعاد من خلال عرض بعض عناصرها الرئيسية والفرعية والجدول الموالي يوضح ذلك.

---

[1] *Vincent Helfrich, efficience et efficacité d'une normalisation de sujet sociopolitiques : le cas de la responsabilité sociétale, thèse de doctorat en sciences économique, université de Strasbourg, France, 2011, pp , 150-151.*

[2] *Ibid, p 152.*

الجدول رقم (03): أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	• منع الاستنكار وعدم الإضرار بالمستهلكين. • احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين.
	التكنولوجيا	• استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها. • استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئية.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	• عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها. • حماية الأطفال صحيا وثقافيا. • حماية المستهلك من المواد المزورة والمزيفة.
	حماية البيئة	• منع تلوث المياه والهواء والتربة. • التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. • منع الاستخدام التعسفي للموارد. • صيانة الموارد وتنميتها.
	السلامة والعدالة	• منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. • ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغار السن. • إصابات العمل. • التقاعد وخطط الضمن الاجتماعي. • عمل المرأة وظروفها الخاصة. • المهاجر والتشغيل غير القانوني. • عمل المعوقين.
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	• مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. • مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. • مراعاة حقوق الإنسان.
	الأعراف والقيم الاجتماعية	• احترام العادات والتقاليد. • مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية.
الخير	نوعية الحياة	• نوع التغذية. • الملابس. • الخدمات. • النقل العام. الذوق العام.

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، داروائل للنشر، الأردن، 2005، ص 82.

نقلا: العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2011/2010، ص 60.

وقد حدد *Carroll* المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية ضمن ثلاث مفاهيم أساسية للمسؤوليات المذكورة سالفا تمثلت في ما يلي:[1]

- المسؤولية تجاه تحقيق الأرباح: وتشير إلى أن مسؤولية المؤسسة الاقتصادية كانت متمثلة فقط في تحقيق الأرباح للمالكين ولحملة الأسهم، وهذه المسؤولية القاصرة تؤيد ما جاء به الاقتصادي فريدمان.
- المسؤولية تجاه أصحاب المصالح: نتيجة الانتقادات الموجهة لأهداف الربحية كمسؤولية وحيدة تركز عليها المؤسسة الاقتصادية، ظهر ما يسمى بالمسؤولية تجاه أصحاب المصالح والتي تركز على ضرورة الاهتمام بتلبية أهداف أصحاب المصالح من المستهلكين، عاملين، مجهزين، موزعين،... وغيرهم.
- المسؤولية تجاه المجتمع: وقد انتشر هذا المفهوم في الأعوام الأخيرة، ويشير إلى ضرورة التزام المؤسسة الاقتصادية بالمسؤولية تجاه البيئية والمجتمع بشكل عام وذلك من خلال الاهتمام بما تطرحه الجماعات ذات العلاقة والتي تنادي بتعزيز السلوكيات الإيجابية تجاه البيئة.

ج. **أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية:** الشكل الموالي يوضح أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

الشكل رقم (09): أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية

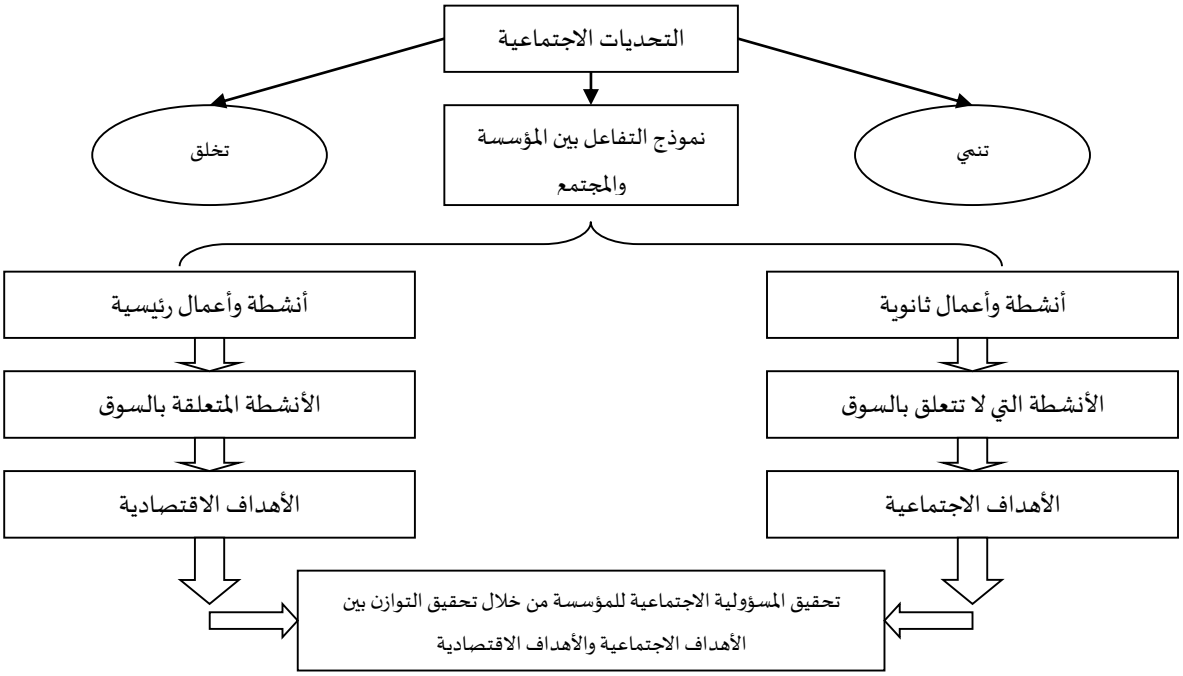

المصدر: محمد الصرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2007، ص 23.

نقلا عن: العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2011/2010، ص 68.

[1] العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 61.

ومن الشكل يتضح أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تسمح بـ:[1]

- تحقيق توازن بين مصلحة المساهمين ومصالح الفئات الأخرى، وهذا بدوره يخلق نوعا من الإنصاف والعدالة كما يخلق الرضا لأفراد المجتمع.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة ولن يكون ذلك بمعزل عن التأثيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع.
- إن المجتمع من خلال عناصره وفئاته المختلفة يعتبر صاحب الفضل الأول في نجاح المؤسسة وتحقيقها للأرباح، فلا أقل من مراعاة عدالة الاهتمام بهذه العناصر والفئات ليستمر للمؤسسة نجاحها وتحافظ على تحقيق أرباحها.
- تعظيم الأرباح في الأجل القصير واستمرار هذه الأرباح في التطور بمعدلات مناسبة مما يسمح بتحسين سمعة المؤسسة في الأجل الطويل، وهذا بدوره يؤدي إلى توطيد العلاقات مع مختلف الأطراف.
- استفادة العمال من الأرباح التي تحققها المؤسسة، مما يحقق لهم الرقي والرفاهية باعتبارهم عنصرا من العناصر الرئيسية التي ساعدت في تحقيق هذه الأرباح.
- استمرار أصحاب المصالح الخارجيين في التعامل مع المؤسسة، ذلك أنها توفر لهم الشعور بالأمن والأمان والسلامة، والذي يحقق ذلك هو إمداد هؤلاء بالمعلومات الصحيحة والدقيقة.

ثالثا: الترابط بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية

الشكل الموالي يوضح الترابط بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.

الشكل رقم (10): مختلف الترابطات بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

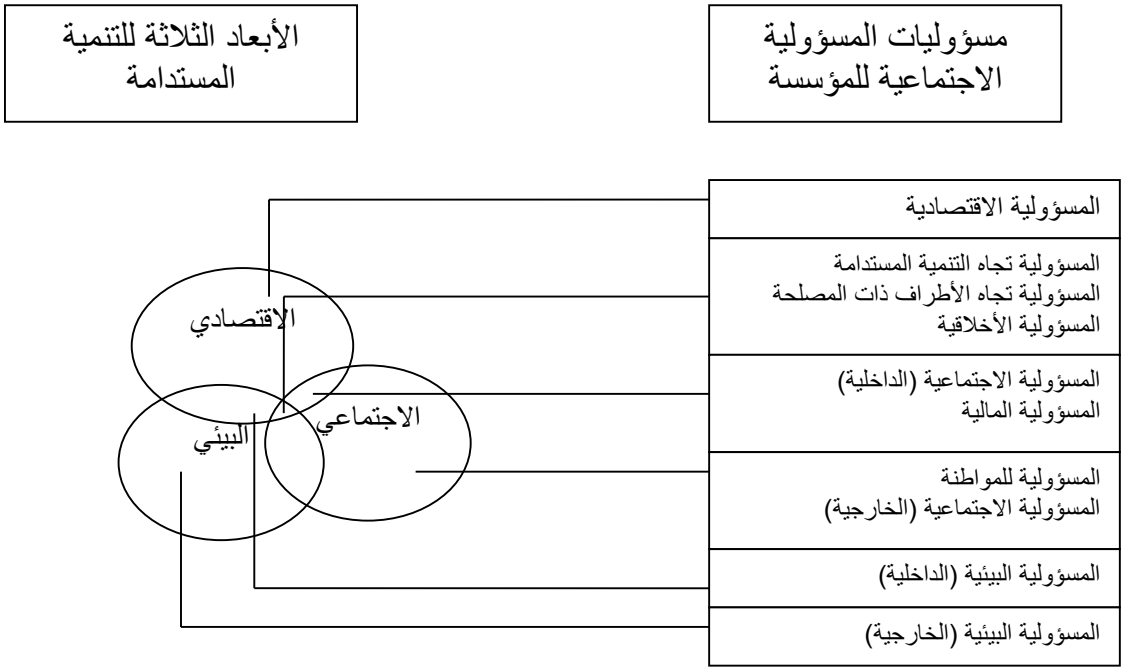

Source : Vincent Helfrich, efficience et efficacité d'une normalisation de sujet sociopolitiques : le cas de la responsabilité sociétale, thèse de doctorat en sciences économique, université de Strasbourg, France, 2011, p 399.

[1] العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 69.

1. مسؤولية المؤسسة الاقتصادية في ظل الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة:

التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية لها ثلاث أبعاد أساسية؛ البعد البيئي لأنشطة المؤسسة، البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، وهذه الأبعاد تم شرحها سابقا. ينتج عن كل بعد من هذه الأبعاد مسؤولية معينة، حيث عن البعد الاقتصادي تنتج المسؤولية الاقتصادية للمؤسسة، عن البعد الاجتماعي تنتج المسؤولية الاجتماعي والخارجية والمسؤولية المواطنة، وعن البعد البيئي تنتج المسؤولية البيئية الخارجية.

والتداخل بين هذه الأبعاد تنتج عنه مسؤوليات أخرى للمؤسسة الاقتصادية، فالتداخل بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي مثلا تنتج عنه المسؤولية الاجتماعية الداخلية والمسؤولية المالية، والتداخل بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي تنتج عنه المسؤولية البيئية الداخلية، والتداخل بين الأبعاد الثلاثة تنتج عنه ثلاث أنواع من المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية هي:

- المسؤولية تجاه التنمية المستدامة.
- المسؤولية تجاه الأطراف ذات المصلحة.
- المسؤولية الأخلاقية.

2. شرح بعض مسؤوليات المؤسسة الاقتصادية المتأتية من الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة:

أ. المسؤولية الاقتصادية للمؤسسة: وتعتبر هذه المسؤولية الأساسية للمؤسسة، والوظيفة التي وجدت من أجلها، وتركز أساسا على إنتاج السلع والخدمات وتلبية احتياجات زبائن المؤسسة، وتدير هذه المسؤولية أرباح المؤسسة كذلك، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تبدأ من هذا المجال (المسؤولية الاقتصادية)، مع المبادئ فوق القانونية ولا يمكن تبرير هذه المسؤولية فقط في النشاط الاقتصادي.[1]

وحسب (الشكل رقم 09)، المجالات (المجموعات العمودية) تعتبر كمسؤوليات للمؤسسة، وكل محور للمؤسسة يعتبر إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة رهان لهذه المسؤوليات، والمسؤولية الاقتصادية تقود إلى المسؤولية الاجتماعية من خلال إنتاج السلع والخدمات الذي يعطي التزام تجاه الزبائن (المستهلكين) والشركاء في العملية الإنتاجية (الموردين، العمال)، فنشاط المؤسسة الاقتصادية هو الذي يوفر لها الأرباح، يوفر لها الاستقرار، يحسن من معدلات النمو على المستوى الاقتصادي الكلي، ويعتبر كذلك شرط أساسي للرفع من المستوى المعيشي، هذا ما يجعل من المسؤولية الاقتصادية الأساس في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.[2]

ب. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: تعني المسؤولية الاجتماعية عمل المؤسسة الاقتصادية على تحسين نوعية وظروف العمل بالنسبة للأجراء، من خلال التكوين المستمر، اقتراح علاوات أكثر ارتفاع، فهم الصعوبات التي يعاني منها العمال،...و غيرها، هذه السياسة الاجتماعية تعكس البعد الإستراتيجي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وفق الشكل رقم (09)،

[1] *Vienct Helfrich, op.cit, p 153.*

[2] *Ibid, pp 154.*

ويمكن أن تتجاوز هذه السياسة إطار المؤسسة البعد الداخلي والخارجي وفق (الشكل رقم (09))، يمكن تصور المحاور خارج المؤسسة والسهر على التطبيقات الاجتماعية للشركاء (الموردين)، كاقتراح خدمات تحتضنا المؤسسة من تكوينات منتظمة، وتوفير خدمات أكثر أهمية للعمال،...وغيرها.

والظاهر أن المسؤولية الاجتماعية هي جد متغيرة وغير عادلة جغرافيا، على هذا الأثر، في بعض الدول احترام قانون الإنسان يعتبر كتحد اجتماعي مقارنة بتطبيقات مؤسسة أخرى، وفي دول أخرى الجهد الاجتماعي هو أكثر أهمية ويمكن أن يكون فوق القانوني، لأجل الوصول للمستوى الذي ترغب فيه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

ج. المسؤولية البيئية للمؤسسة: تعتبر المسؤولية البيئية هي الأكثر اهتمام من طرف المؤسسة الاقتصادية، واستطاعت هذه الأخيرة أن تكسب رهان التغيرات المناخية من خلال تحملها لهذه المسؤولية، كما استطاعت كذلك كسب العديد من المشكلات المرتبطة بالتلوث، وكسب الرهانات متأتي من وضع هذه المشكلات في عمق اهتمامها، والذي يؤكد تحمل هذا النوع من المسؤوليات هو امتلاك البعض من المؤسسات الاقتصادية لنظام *ISO14001* (نظام الإدارة البيئية).

د. المسؤولية المالية للمؤسسة: تركز هذه المسؤولية على دمج البعد الأخلاقي في مالية المؤسسة، وهذا المسعى يظهر بصورة واضحة في الاستثمارات من طرف المؤسسة، ويظهر كذلك عند دمج البعد البيئي والاجتماعي من طرف المؤسسة أثناء قيامها بعملية الاستثمار، بمعنى يجب أن تكون هذه الاستثمارات اجتماعيا وبيئيا مسؤولة، ويجب كذلك أن تكون لديها جهود حقيقية لدمج رأس المال المسؤول اجتماعيا تقييم فوق المالي الذي يركز على المعيار الأخلاقي، المعيار الاجتماعي، والمعيار البيئي.

توجد أنواع مختلفة من رأس المال المسؤول اجتماعيا؛ رأس المال المستبعد، وهو الذي يستبعد الأنشطة التي تعتبر غير مسؤولة اجتماعيا (الكحول، التبغ، الأسلحة،... وغيرها)، رأس المال المسؤول اجتماعيا، وهو يتواجد عند المؤسسات الاقتصادية التي لها أداء أفضل في مجالات المسؤولية الاجتماعية، رأس المال الموضوعي، ونجده عند المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في مجالات المسؤولية الاجتماعية.[1]

وكخلاصة لهذا المبحث، تم التطرق إلى مختلف رهانات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، حيث تعتبر الرهانات المرتبطة بالموارد الطبيعية من أهم هذه الرهانات، ويعتبر اتصال المؤسسة الاقتصادية من ناحية التنمية المستدامة من رهانات التنمية المستدامة كذلك، بالإضافة إلى رهان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والذي يعتبر رهان التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية جزءا منه.

وعلى هذه المؤسسة الاقتصادية كسب مختلف هذه الرهانات حتى تستطيع أن تنمو في عمق التنمية المستدامة، وتكون بذلك قد كسبت ميزة تنافسية، وكسبت المشروعية كذلك.

[1] *Vienct Helfrich, op.cit, pp 155-156.*

المبحث الثاني: كسب رهانات التنمية المستدامة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الأنشطة البيئية للمؤسسة الاقتصادية، الإبداع البيئي والتسويق الأخضر في المؤسسة الإقتصادية؛ توجهات حديثة هادفة لحماية البيئة، وأخيرا المؤسسة الاقتصادية، الأنشطة البيئية والميزة التنافسية.

المطلب الأول: الأنشطة البيئية للمؤسسة الاقتصادية

سيتم التطرق في هذا المطلب لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وتكنولوجيا "نهاية الأنبوب" وإدارة البيئة.

أولا: تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

1. مفهوم وأهداف الإنتاج الأنظف:

أ. مفهوم وأهداف الإنتاج الأنظف: هو التطبيق المتواصل لاستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات من أجل تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان، ويشمل الإنتاج الأنظف الحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد الخام السامة وتقليل كافة الانبعاثات والنفايات الناتجة كما وكيفا، ومن أهم الاتفاقيات التي دعت إلى تحقيق الإنتاج الأنظف بروتوكول كيوتو، فقد تبنى مؤتمر الأطراف الثلاثة في 11 ديسمبر 1997 بروتوكول كيوتو الذي يقضي بأن تكفل الدول الصناعية تخفيض مجموع الانبعاثات من الغازات الدفيئة لديها في الفترة 2008-2014 بنسبة 5% على الأقل عما كانت عليه في عام 1990.[1]

ب. أهداف الإنتاج الأنظف: إن تطبيق الإنتاج الأنظف يتضمن مجموعة من الأهداف التي تمكن المؤسسات الاقتصادية من تحديد ما عليها القيام به للوصول إلى ما تصبوا إليه، ومن بين هذه الأهداف ما يلي:[2]

- الحد من تلويث عناصر البيئة عن طريق إجراء تحسينات لنشاطات، سلع/خدمات المؤسسة الاقتصادية.
- التعديل المستمر في طرق وخطط التشغيل والعمليات الصناعية، وتحديث التكنولوجيا المستخدمة باستمرار.
- فصل المخلفات الممكن فصلها وتصنيفها وإعادة تدويرها، واسترجاع المواد الخام والكيماويات والطاقة.
- حماية صحة الإنسان والبيئة.
- تفادي حدوث النفايات والانبعاثات (أو تقليلها إلى الحد الأدنى) وخاصة السامة والخطرة منها.
- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والطاقة إلى المستوى الأمثل.
- تحقيق مستويات أعلى من الجودة والإنتاج والربح المادي.

2. تكنولوجيا الإنتاج الأنظف:

أ. مفهوم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف: من زاوية المنتج يتحدد هذا المفهوم في تقليل آثاره الضارة خلال دورة حياته بدءا من المواد الخام وانتهاء بالتخلص منه، يمكن مسعى تكنولوجيا الإنتاج الأنظف من تجسيد مجموعة من الأهداف

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2010، مصر، ص 37.

[2] موسى عبد الناصر، برني لطيفة، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص 86.

الاستراتيجية بأبعاد بيئية أهمها تطوير أساليب التصنيع بإدخال التصنيفات على سلسلة حياة المنتجات والتي تشمل استخراج المواد الخام وتصنيعها وتخزين واستخدام المنتجات ثم التخلص منها بوسائل آمنة بيئيا.[1]

والشكل الموال يوضح تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

الشكل رقم (11): تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

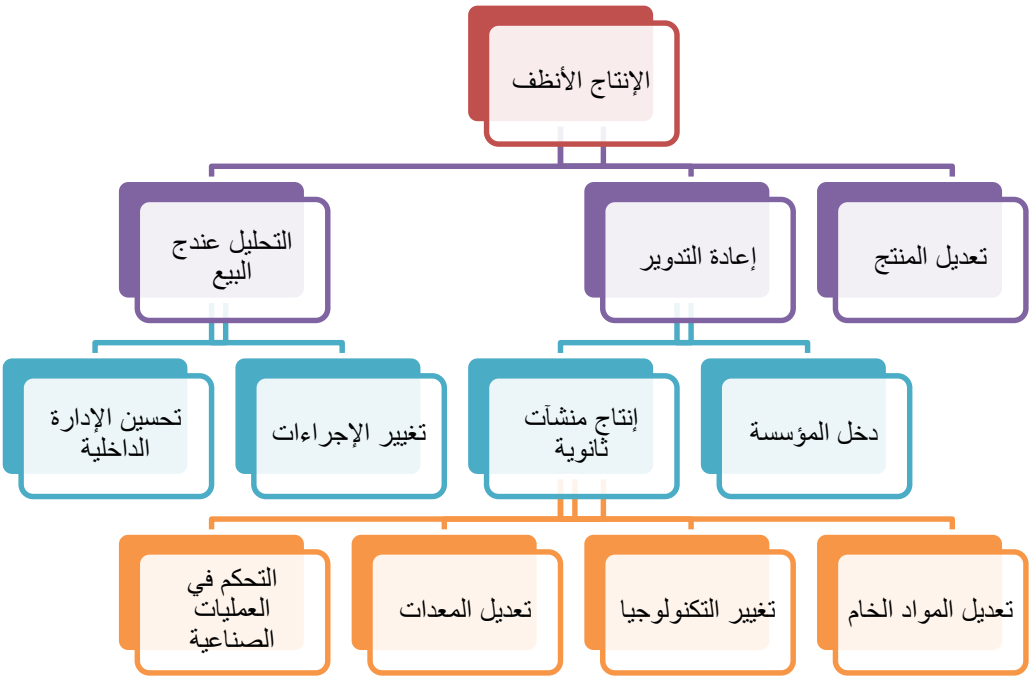

المصدر: عاشور مزريق، الإنتاج الأنظف بين الصيانة الإنتاجية الشاملة وأنظمة التصنيع الحديثة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، 2011، ص 19.

ب. **تحليل دورة حياة المنتجات:** تعتبر أداة للتخطيط على المدى الطويل، تسمح بتقوية تموقع المنتوج، وتعزيز ميزته التنافسية من خلال التقليل من آثاره البيئية.[2]

3. **إعادة التدوير:**

قبل البحث في موضوع إعادة التدوير فإن التكامل والترابط في الموضوع يستوجب الإشارة إلى ما يسبقه من مصطلحات أخرى تقود إلى مصطلح إعادة التدوير وهذا يعني البحث فيما يسمى اختصارا *3R's* والذي يسبقها بذات الوقت ما يسمى "قبل التدوير *Precycle*" وهي خطوة مهمة وأساسية للقيام بالعمليات اللاحقة والمنتهية بإعادة التدوير.

وهذه الخطوة في جوهرها تقوم على أن المستهلك عندما يقرر شراء السلعة يجب أن يفكر أيضا في كيفية تخفيض حجم النفايات المترتبة على شرائها لأن المستهلك يستحمل هنا نوعين من التكاليف، الأولى هي كلفة الغلاف أو العبوة التي

[1] عاشور مزريق، الإنتاج الأنظف بين الصيانة الإنتاجية الشاملة وأنظمة التصنيع الحديثة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، 2011، ص 19.

[2] *Ordre des experts comptables, la gestion environnementale, Dunod/expert- comptable Média, Paris, 2008, p 204.*

توضع بها البضاعة لكونها لا تقدم مجانا بل تضاف كلفتها إلى كلفة البضاعة لتحديد السعر النهائي للسلعة والثانية هي كلفة التخلص من الأغلفة باعتبارها نفايات، وخاصة إذا كانت كبيرة.[1]

ويمكن شرح مختصر المصطلح *3R's* على النحو التالية:[2]

أ. **التخفيض (التقليل)** *Reduse*: تعتبر الخطوة الأولى في عملية إعادة التدوير، والتي تعني عمليات التخفيض في الكميات التي وتم شرائها لأغراض الاستخدام، أي بعبارة بسيطة وعلى مستوى المستهلك إمكانية استخدام نصف الكمية أو أكثر أو أقل وبحسب الشيء أو المستوى الذي يرى الحاجة إليه، وإن كانت هناك حاجة إلى كمية أخرى مضافة فإنه بالإمكان زيادتها لاحقا، والسبب في ذلك هو أن الاستخدام الأكبر بحجم الكمية قد يؤدي إلى استخدام للمادة بشكل يفوق الحاجة الفعلية، وهذا يعني بشكل مختصر عملية التقنين أو التركيز في الاستخدام بدلا من التبذير في المواد الأولية والتي قد تكون في الغالب موارد طبيعية.

ب. **إعادة الاستخدام** *Reuse*: إذا كان بالإمكان استخدام الشيء مرة ثانية قبل أن ترميه إلى الخارج، فإن ذلك يكون أفضل، وإن لم تستطع فأعطه إلى شخص آخر يمكن أن يستعمله أو يعيده إصلاحه لاستعماله مرة أخرى، وهذا الأمر من شأنه أن يحقق الآتي:

- التقليل من كمية المواد المستعملة وبخاصة المواد الطبيعية الدخلة في السلعة بشكل جزئي أو كلي.
- إطالة عمر المنتج أو زمن الاستخدام للمنتج، وهذا من شأنه أن يقلل الأعباء المالية على الفرد ذاته لشراء منتج جديد ويقلل بالتالي من كميات الإنتاج في المصانع والتي تشرف موارد طبيعية كبيرة.
- التقليل من حجم النفايات المرسلة إلى أماكن الطمر الصحي لها.
- التقليل من التلوث البيئي والمساهمة الجادة في حماية البيئة الطبيعية.

ج. إعادة التدوير *Recycling*: هي الخطوة الأخيرة التي تمثل الاستفادة من استخدام المنتج أو المواد من قبل المستهلك أو المستعمل الصناعي، وتمثل في جوهرها عملية إعادة مخلفات أو بقايا المنتج أو المواد المستعملة ومثال على ذلك القناني الفارغة الزجاجية للمشروبات الغازية أو الحليب، المواد البلاستيكية، الورق الكارتون لعبوات تغليف البضائع، الأجهزة التالفة بمختلف أشكالها، والتي يتم إعادتها إلى مراكز إنتاجها أو بيعها عوضا عن رميها مقابل الحصول على مبالغ مالية بسيطة، أو الحصول على منتجات جديدة من ذات الصنف أو الأصناف الأخرى.

وبشكل عام يمكن تعريف إعادة التدوير حيث يمكن تعريفها على أنها "إعادة استخدام المنتج مرة أخرى بعد الانتهاء من استعماله أو أجزاءه وتغير مواصفاته ليكون مادة أولية لذات المنتج أو يدخل كجزء من منتج آخر".

---

[1] ثامر البكري، الأبعاد الاستراتيجية لإعادة التدوير في تعزيز فلسفة التسويق الأخضر، استعراض لتجارب منتقاة من شركات ودول مختلفة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 4، العدد 23، 2011، ص 13.

[2] المرجع نفسه، ص 14.

ويمكن أن تعرف ومن وجهة نظر شمولية إلى كونها "تحويل السلعة أو المادة المحدودة القيمة إلى سلعة أو مادة أخرى ذات فائدة، ولتمثل قيمة مضافة حقيقية لعملية الإنتاج أو الاستخدام أو حتى الاستهلاك".

ويتضح من هذا التعريف أنه يتضمن الإشارة إلى أن المواد المستخدمة في إعادة التدوير في الغالب لا يكون لها قيمة مادية حقيقية وقد تكون معدومة، ولكن من خلال إعادة التدوير يصبح لها قيمة مضافة حقيقية أو ذات فائدة جديدة.

والشكل الموالي يوضح رمز إعادة التدوير للمنتوج.

الشكل رقم (12): رمز إعادة تدوير المنتوج

المصدر: عروبة رشيد علي، التسويق الأخضروأثره في الأداء التسويقي –دراسة ميدانية في مديرية بلدية البصرة، العلوم الاقتصادية، العراق، المجلد 28، العراق، 2011، ص 92.

4. تكنولوجيا الإنتاج الأنظف: حماية من التلوث ومعالجة له

تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، هو مفهوم يرتبط إلى حد كبير بمفهوم "الوقاية من التلوث"، ويرتبط كذلك بمفهوم "التخفيض من المصدر"، وهذا ما أشار إليه *Congo* و*al* (*Congo et al, 2005*)، والاختلافات في شرح هذا المفهوم يكمن عموما في عملية دمج مختلف استراتيجيات تسيير المخلفات وما تطرحه العملية الإنتاجية أو عدم القيام بعملية دمج هذه الاستراتيجيات.

والتعريف الأساسي لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف هو ذلك التعريف الذي جاء به الكونغرس الأمريكي (*Us Congress, 1990*) والذي يوضح التسلسل في الاستراتيجيات المرتبطة بتسيير الملوثات، تخفيض الملوثات من المصدر، إعادة تدوير مدمجة في الإجراءات المختلفة للعملية الإنتاجية، إعادة تدوير خارج الموقع، إعادة تدوير في الموقع، معالجة تقلص من الخطر، الحد من طرح الملوثات في البيئة.[1]

[1] *Erwan Harscoet, op.cit, p 44.*

وكما أشار كل من *Congo* و*al*، المفهوم –تكنولوجيا الإنتاج الأنظف- يتواجد منذ 20 سنة إلا أنه بخصوص تموقع الأنشطة المرتبطة بالحماية من الملوثات ومعالجتها لم يتم الإشارة إليها، ولم تكن محل اهتمام الكثير من الباحثين.

وحسب العديد من الباحثين لشكل الموالي يوضح كيفية اعتبار بعض الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية كحماية من التلوث، وتؤهل المؤسسة لمعالجة هذا التلوث كذلك.

الشكل رقم (13): الحاجة إلى معرفة الحدود بين الحماية من التلوث ومعالجة التلوث حسب مختلف الباحثين

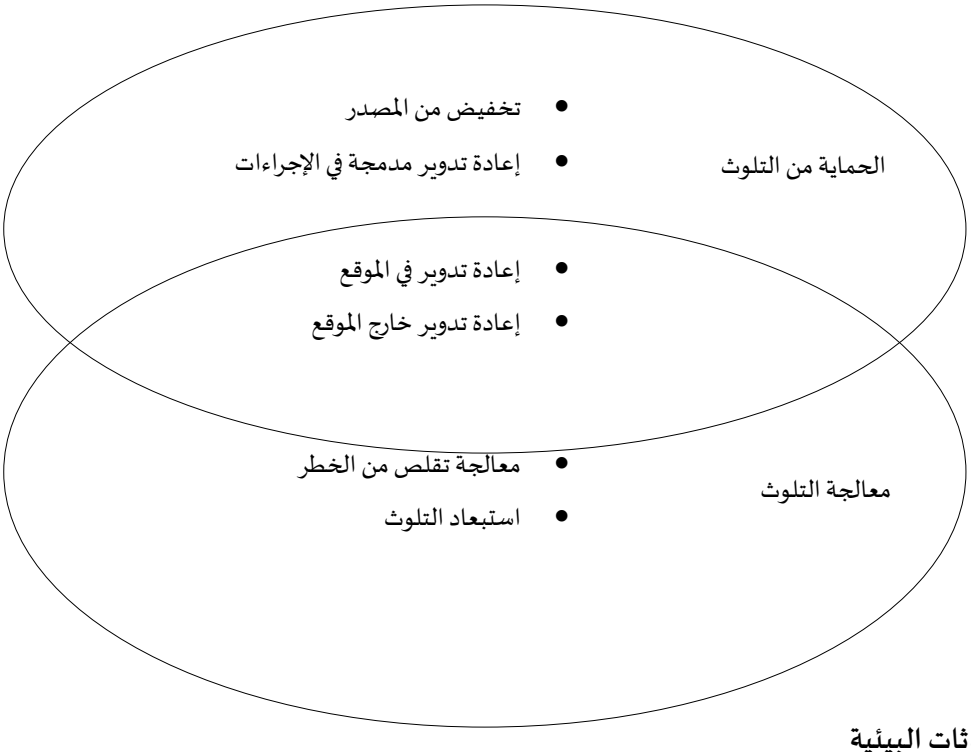

طرح الملوثات البيئية

Source : Erwan Harscoet, développement d'une comptabilité environnementale orienté vers la création de valeur : l'application a un investissement de prévention des pollutions, thèse de doctorat, école doctorale d'arts et métiers), Paris, 2007, p 45.

ويجب الإشارة إلى أن مصطلح "التخفيض من المصدر" يعكس كل تطبيق يتعلق بتخفيض كمية المكونات الخطرة أو الملوثات، يتعلق كذلك باستمرار تدفق هذه المكونات المخلفات أو بعثها في البيئة، قبل إعادة تدويرها و/أو معالجتها و/أو توجيهها.[1]

ويعكس كذلك التقليص من الخطر المرتبط بالمجمع والبيئة، التقليص من طرح بعض المكونات الخطرة أو السامة، وهذا حسب الكونغرس الأمريكي (*Us Congress, 1990*).

والشكل الموالي يوضح تسلسل لبعض الحلول المرتبطة بتسيير المخلفات، والمطبقة على محطة معالجة بسيطة.

[1] *Erwan Harscoet, op.cit, p 44.*

الشكل رقم (14): تسلسل للحلول المرتبطة بتسيير المخلفات والمطبقة على محطة معالجة بسيطة

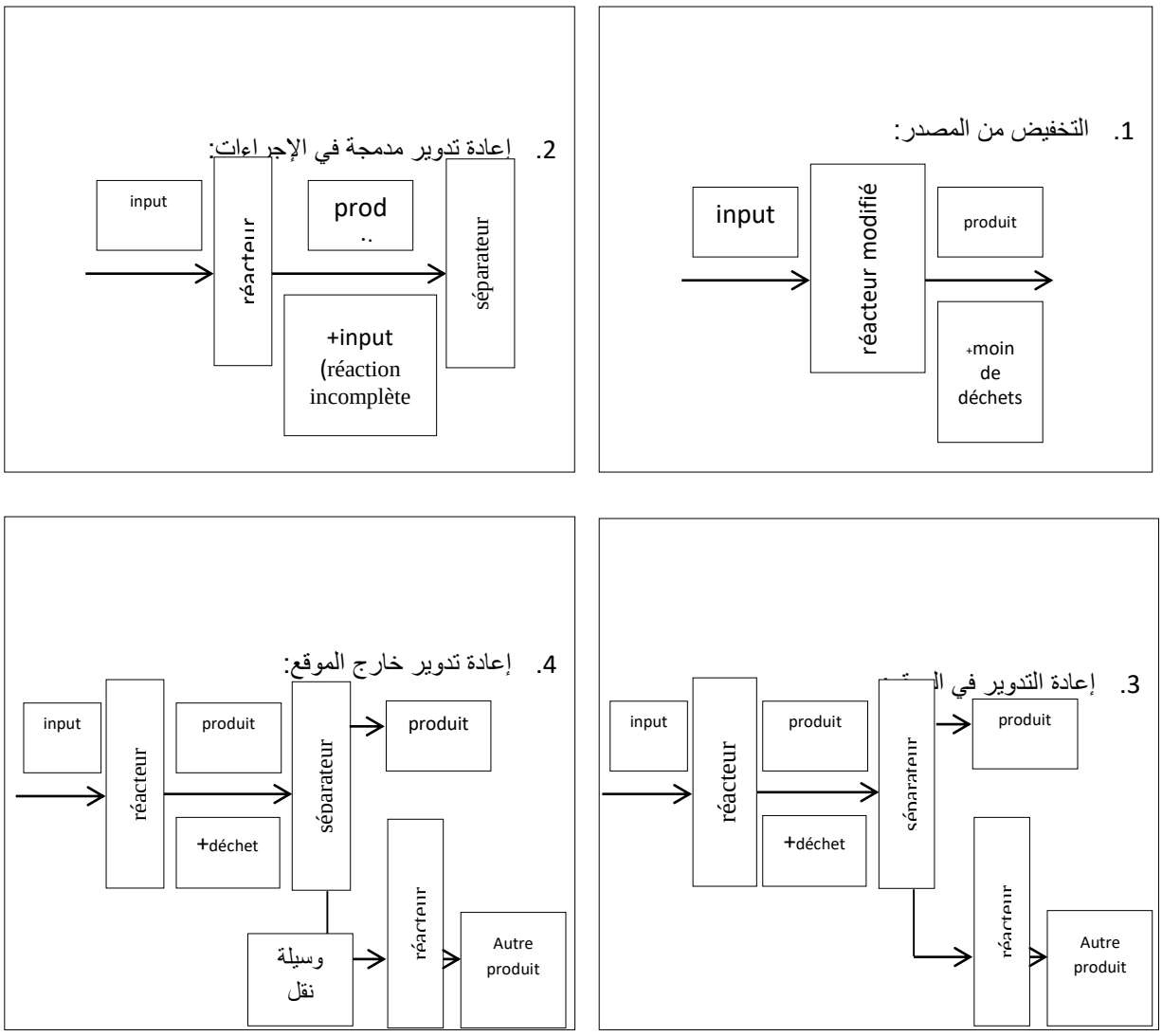

Source : Erwan Harscoet, développement d'une comptabilité environnementale orienté vers la création de valeur : l'application a un investissement de prévention des pollutions, thèse de doctorat, école doctorale d'arts et métiers), Paris, 2007, p 45.

ثانيا: تكنولوجيا "نهاية الأنبوب"، وإدارة البيئة

1. إدارة البيئة:

تعتبر إدارة البيئة من الأنشطة البيئية التي لقيت اهتمام كبير من قبل الباحثين في سنوات التسعينات (1990)، وكان لها دور في تسيير المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، وهذا ما أشار إليه كل من *Watson* و*Emery* (*Watson et Emery, 2004*) وإدارة البيئة كمفهوم يعني المسعى الطوعي للمؤسسة الاقتصادية والتي من خلاله تقوم بدمج كل المحاور البيئية في أنشطتها، بالإضافة إلى ضرورة تسجيل تحسين مستمر ومتزايد بخصوص هذا الدمج.

والمؤسسات الاقتصادية بهذا الخصوص، يجب عليها تنفيذ وتقييم لوحات القيادة التي تسمح بمتابعة المحاور البيئية المدمجة، ومتابعة كذلك ما تحققه من نتائج بخصوص هذا الدمج، وهذا ما أشار إليه كل من *Dupraze Lagarde* و*al* (*Lagardde et al, 2004 Dupraze*) والأهداف المرتبطة بتنفيذ نظام الإدارة البيئية (*SME*) يجب أن تكون متنوعة، وهذا حتى تستطيع المؤسسة الاقتصادية كسب مختلف رهانات الأطراف ذات المصلحة بخصوص الجوانب البيئية (الرهانات البيئية).

2. تكنولوجيا "نهاية الأنبوب":

الإجراءات معالجة التلوث، أساسا تلزم المؤسسة الاقتصادية على احترام القيم المحدودة للانبعاثات، وهذه التكنولوجيا –تكنولوجيا نهاية الأنبوب- تعالج التلوث قبل عملية طرح الملوثات أو المعالجة الإضافية لها، وهذا ما تطرق إليه *Navaro* في أبحاثه (*Navaro, 1993*)، وميز *Navaro* بين أربعة أنواع من تكنولوجيات معالجة التلوث؛ المعالجة الميكانيكية والتي تطبق على المخلفات التي يتم طرحها في الجو وتطبق كذلك على المخلفات السائلة، المعالجات الكيمائية والفيزيوكيميائية، الإجراءات الحرارية، والإجراءات البيولوجية.

ويجب الإشارة إلى أن هذه التكنولوجيات تستطيع من خلالها المؤسسة الاقتصادية الحد من التأثيرات السلبية على الوسط الطبيعي وصحة الإنسان، ويجب الإشارة كذلك إلى أنها مكلفة جدا من ناحية التجهيز ومن ناحية معالجة المخلفات، وهذا ما أشار إليه *Gondran* في أبحاثه (*Gondran, 2001*).[1]

المطلب الثاني: التوجهات الحديثة للمؤسسة الإقتصادية

سيتم التطرق في هذا المطلب للتسويق الأخضر، والإبداع البيئي، وتوجهات المؤسسة الإقتصادية للإبداع البيئي والتسويق الأخضر.

أولا: التسويق الأخضر

1. مفهوم التسويق الأخضر:

تبلور مفهوم التسويق الأخضر انسجاما مع التطور في الوعي البيئي للمستهلكين والمؤسسات الاقتصادية واعتمادا على مضامين كل من التسويق المجتمعي والتسويق الاجتماعي، إذ يشير الأول إلى أن المؤسسات بحاجة إلى تحديد حاجات السوق المستهدفة، ويركز الثاني على تصميم وتنفيذ البرامج التي تزيد مقبولية الفكرة أو السبب أو الممارسة الاجتماعية في المجموعة/المجموعات المستهدفة، وأن حوافز المستهلكين قد تضمحل إذا ما اعتقدوا بأن أعمالهم وحدها لن تؤدي إلى تعزيز رفاهية المجتمع.[2]

---

[1] *Erwan Harscoet, op.cit, p 43-44.*

[2] عبد الرضا فرج بدراوي، تفعيل التسويق الأخضر بتوجهات البيئة المعتمدة على السوق في منظمات الأعمال العراقية: دراسة استطلاعية، مجلة تنمية الرافدين 89 (30)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص 215.

وذكر سميث (*Smith*) بأن هذا أوجب على المؤسسات الاقتصادية إيجاد مدخل تسويقي جديد أكثر تحديدا ويتفق والتغيرات الحاصلة وبمنطق وتوجه بيئي، وهذا ما حصل في نهاية الثمانينات في عام 1989، ومطلع عام 1990.

والمؤلفات التي تعرضت لمفهوم التسويق الأخضر، تعددت وبمناظير مختلفة، تختلف على وفق مجال النشاطات البيئية للمؤسسات، ولا يوجد إجمال بين الباحثين والمتخصصين حول تعريف واحد، ويمكن عرض بعضا منها على النحو التالي:[1]

أ. **حسب** *Schoell et Guiltinan*: عرف كل من *Schoell* و*Guiltinan* التسويق الأخضر بأنه تطوير وتنفيذ لبرامج التسويق التي صممت لتعزيز الصورة البيئية للمؤسسة. (*Schoell et Guiltinan, 1992, 25*).

ب. **حسب** *Prakash*: حدود *Prakash* المفهوم بأنه يشير إلى الاستراتيجيات المستخدمة للترويج للمنتجات عن طريق توظيف المطالب البيئية المتعلقة إما بمواصفات أو بنظام سياسات وعمليات المؤسسة التي تضعها أو تبيعها. (*Prakash, 2002, 205*).

ج. **حسب** *Pride et Ferrell*: جدده كل من *Pride et Ferrell* بأنه عبارة عن توحيد جهود المؤسسة لتصميم وتطوير وتسعير وترويج المنتجات التي لا تؤذي البيئة الطبيعية. (*Pride et Ferrel, 2003, 90*).

د. **مفهوم التسويق الأخضروفق البيئة المعتمدة على السوق** (*MBE*):التسويق الأخضر وفق البيئة المعتمدة على السوق (*MBE*) يركز على أن علم البيئة أصبح جذابا للتجارة والصناعة بواسطة حوافز التسويق والشراكات الاستراتيجية بين المؤسسات والجماعات البيئية التي تدعى بالتحالفات الخضراء، وهذا يتطلب مفهوما تسويقيا موحدا يناصر الربح وحاجات المستهلكين والقيم الاجتماعية في وقت واحد، أي أنه ينظر إلى المؤسسات الاقتصادية بأنها وجدت لإرضاء المستهلكين، وتسعى للحصول على عائد مقنع من استثمار المالكين والمساهمة في رفاهية الإنسان، ويؤكد أن البيئة يمكن أن تكون حافزا قويا لتخفيض التكاليف، وهذا ما أشار إليه *Hartman* و*Stafford* (*Hartman et Stafford, 1997, 156*) وركزا باحثون آخرون على جوانب من الإنتاج والاتصال وأشاروا إلى أن المؤسسات تستطيع أن تعكس اهتمامها في التسويق الأخضر من خلال قيامها بإعداد وتطوير العروض التي تعمل على توفير وعدم تبديد الموارد الطبيعية في عمليات الإنتاج، وهذا ما أشار إليه *Camino*. (*Camino, 1999, 4*).

وكخلاصة لهذه التعاريف، يمكن تعريف التسويق الأخضر كذلك على أنه "دمج للجوانب البيئية في المكونات الأساسية للمنتوج، ودمجها في كل مراحل العملية الإنتاجية التي يمر بها، ودمجها في مرحلة التخزين والتوزيع كذلك".

2. مبررات ظهور التسويق الأخضر:

تماشيا مع التطور الذي يشمل مفهوم التسويق والاهتمام بالبيئة في النشاطات التسويقية بدأ يتبلور مفهوم جديد للتسويق يعرف بالتسويق الأخضر، وهناك من يشير إلى أن مفهوم التسويق الأخضر بدأ ظهوره بعد نشر دليل

[1] عبد الرضا فرج بدراوي، مرجع سابق، ص ص 215-216.

المستهلك الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1989 وقد تضمن هذا الدليل أنواع المنتجات التي لا تضر بالبيئة أو المستهلك. (الصمادي، 2009، 75) و(*Mar, 2003, 3*).[1]

والشكل الموالي يوضح نموذج تطور التسويق باتجاه بلورة صيغة التسويق الأخضر.

الشكل رقم (15): نموذج تطور التسويق باتجاه بلورة صيغة التسويق الأخضر

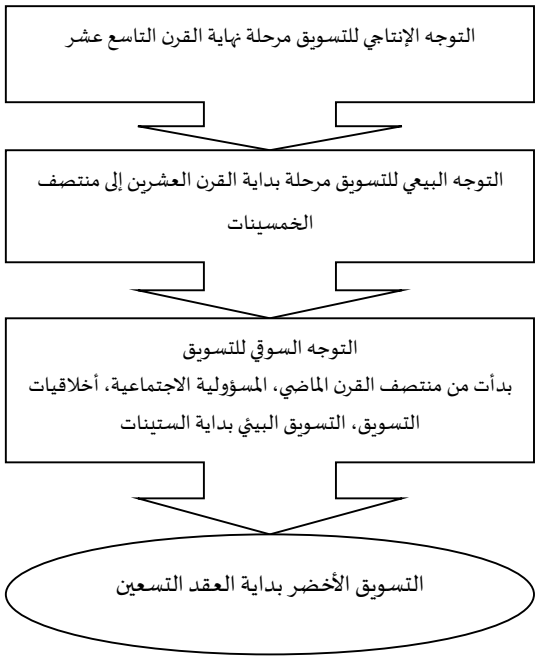

المصدر: عروبة رشيد علي، التسويق الأخضر وأثره في الأداء التسويقي –دراسة ميدانية في مديرية البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 28، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2011، ص 90.

ويرى كل من النوري وكوتلر؛ (النوري، 2003، 7)، (*Kotler, 2007, 147*) أن مبررات ظهور التسويق الأخضر يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

أ. **تناقص الموارد الأولية:** إن الموارد الأولية الموجودة في الأرض تتألف من الموارد المحدودة وغير المحدودة القابلة للتجديد، ويتضمن النوع الأول موارد مثل الهواء الذي يعاني من مشكلات معينة، وهكذا فإن المجموعات البيئية قد قامت بتوجيه جهودها لتحقيق الاستخدام الأنسب لهذه الموارد بسبب الخطر المحتمل فضلا عن أن هناك بعض الأضرار التي حدثت مثل ثقب طبقة الأوزون والتغيرات المناخية.

[1] عروبة رشيد علي، التسويق الأخضر وأثره في الأداء التسويقي –دراسة ميدانية في مديرية بلدية البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 28، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2011، ص 90.

[2] عروبة رشيد علي، مرجع سابق، ص ص91-92.

ب. **ارتفاع كلفة الطاقة:** إن أحد الموارد المحدودة غير القابلة للتجديد هو النفط ويعد أحد أسباب المشكلات الاقتصادية والسياسية في العالم بسبب الطلب الكبير وشيوع استعماله في القطاعات ومحدوديته لذلك توجهت العديد من المؤسسات الاقتصادية نحو البحث عن مصادر طاقة بديلة مناسبة من ناحية السعر وأقل ضررا على البيئة.

ج. **ارتفاع مستويات التلوث:** إن بعض الأنشطة الصناعية قد تؤدي وبشكل أساسي إلى تدمير البيئة الطبيعية ومن الأمثلة على ذلك زيادة مستوى تلوث المياه أثار بعض المواد الكيميائية في التربة وبالتالي انعكاسها في الأطعمة الزراعية.

د. **تغير دور الحكومات:** إن دور الحكومات متباين في اهتماماتها وجهودها في حماية البيئة، والمعالجة تكمن في توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو حماية البيئة الطبيعية.

هـ. **استبعاد التلف والضياع:** التلف والضياع يتحققان بسبب عدم الكفاءة.

و. **إعادة اقتراح مفهوم المنتوج:** إن المنتجات يجب أن تخفض إلى ثلاثة أنواع فقط، النوع الأول هو ما يتم استهلاكه والذي عندما يوضع في التربة –*l'embalage*- يتحلل بسهولة وبأقل تأثيرات على البيئة، النوع الثاني وهو المنتجات الصلبة والتي يجب أن تعود إلى المصنع مرة ثانية في دورة مغلقة، النوع الثالث وهو الذي يتضمن المواد المشعة، وهذه المواد يجب أن تعود إلى منتجيها الأصليين، الذين يجب عليهم تحمل مسؤوليتها وتأثيراتها البيئية.

3. اختلاف التسويق الأخضر عن الغسل الأخضر:

تعرف منظمة *Corpwatch* الغسل الأخضر على أنه سلوك تنتهجه المؤسسات الضارة من وجهة نظر اجتماعية أو بيئية، وفي محاولة للحفاظ على توسيع أسواقها تدعي أنها صديقة للبيئة وأنها رائدة في الكفاح من أجل القضاء على الفقر، لقد تم استخدام هذا المصطلح في أواخر 1980، وكان عنوان لمقال نشر في مارس من عام 1991 في مجلة *Mother Jones*.

وممارسة الغسل الأخضر هو عمل من أعمال نقل المعلومات إلى الجمهور الذي يعتبر –ظاهرا ومضمونا- تحريف للوقائع والحقيقة من أجل أن تظهر المؤسسة اجتماعية و/أو مسؤولة بيئيا في أعين الجمهور المستهدف، ويعتبر الغسل الأخضر نظام اتصالات واسع ومعقد، موجه لتمرير بيانات أو معلومات "بيئية" على أنها "جيدة".[1]

واستراتيجية الغسل الأخضر، تدعي من خلالها المؤسسة الاقتصادية أنها تدعم وتؤيد الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، وتدعي كذلك أن هذا الاستغلال هو متأتي من اعتمادها لأبعاد التنمية المستدامة في مختلف أنشطتها الاقتصادية وبهذا تحاول هذه المؤسسة خلق صورة حسنة لدى الجمهور.[2]

والغسل الأخضر ليس من السهل التعرف عليه، ومن أجل ذلك ساهمت وكالة الاتصالات البريطانية *Futerra*، التي جعلت من هذه العملية تخصصها، في تحديد معايير للكشف عنه؛ استخدام المؤسسة الاقتصادية لكلمات غامضة،

---

[1] زكية مقري، التسويق الأخضر في مواجهة ظاهرة الغسل الأخضر (*Green Washing*) مقاربة لتبني التوجه البيئي، مداخلة لفائدة الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات تبين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر، 2011، ص 357.

[2] *Maya Leroy, Jaques Lauriol, 25 ans de développement durable : de la récupération de la critique environnementale à la consolidation d'une dynamique de normalisation, revue de gestion 2000, 2011/2, (Volume 28), p 137.*

استخدام المنتجات الخضراء من قبل هذه المؤسسة الذي لم يتم، استخدامها لصور موجبة، شعارات مهينة أو استغلالية، عدم المصداقية في المصطلحات البيئية، الإشارة إلى أصدقاء وهميين،.... وغيرها.[1]

وهذه الظاهرة –الغسل الأخضر- تتسبب في ثلاث أخطاء أساسية هي:[2]

- الغسل الأخضر مضلل، فهو يحاول خداعنا، مما يجعلنا نعتقد أن المؤسسة على الرغم من أن لها سجل مروع في الواقع البيئي، مسؤولة بيئيا، مع أنه ليس كل دعاية بيئية غير شريفة، بطبيعة الحال، وهذا يمثل مشكلة.
- الغسل الأخضر يمكن أن يؤدي بالمستهلك إلى الرضا عن النفس المنظم، فإذا كانت مؤسسة معينة تعمل بالغسل الأخضر، والمؤسسات التي الأخرى تحذو حذوها، فإن ذلك يخلق الوهم أن الصناعة واسعة الاستدامة البيئية، ويمكن لوهم الاستدامة البيئية أن يخلق عواقب اجتماعية وخيمة على فئات واسعة من المستهلكين، إذ ستستمر في استخدام المنتجات مما يؤازر المؤسسات التي تدعم المزيد من التدهور البيئي والحد من نوعية الظروف المعيشية للأجيال المقبلة.
- الغسل الأخضر وقد يولد السخرية أيضا، فالمؤسسات المستخدمة لإعلانات بيئية، حتى الأكثر تخلفا بيئيا، تجعل المستهلكين يشككون في رسم صورة "المؤسسة الصادقة"، فيختلط الأمر عليهم حتى بالنسبة للنجاحات البيئية المشروعة للمؤسسات، وهكذا تقع المؤسسات الملتزمة بالسلوك المسؤول بيئيا ضحية عدم وجود أدلة حاسمة تبين المؤسسات التي تقوم بالغسل الأخضر من غيرها.

4. توجه المؤسسة الاقتصادية نحو حماية البيئة: بعد رئيسي لفلسفة التسويق الأخضر:

ينطلق نشاط التسويق الأخضر من هدف مركزي يكاد يشكل جوهر فلسفة ذلك النشاط، هو حماية البيئة بمختلف عناصرها المادية من الآثار الضارة والمؤذية، وتأتي مبررات هذه الحماية على خلفية عاملين رئيسيين هما:[3]

- التطبيقات والممارسات اللامسؤولة للمؤسسات الصناعية سواء ما يتعلق بعمليات التصميم والإنتاج و/أو عمليات معالجة نفايات ومخلفات العمليات الإنتاجية والأنشطة التسويقية.
- ضعف الوعي البيئي لدى غالبية الأفراد المستهلكين، ولاسيما في الدول النامية، وعدم الاكتراث لأهمية تحسين نوعية البيئة أكثر مما ينبغي، وإلقاء مسؤولية ذلك على عاتق المنشآت الصناعية والتسويقية إضافة إلى الحكومة، قد تسبب في بروز أنماط وسلوكيات استهلاكية جديدة في السلوك الشرائي للأفراد، واكتسب ذلك حيزا كبيرا مع الزيادة المضطردة في عدد السكان وارتفاع دخول الأفراد الشخصية مما كان لها تأثيراتها السلبية على تسارع الإفساد البيئي بصورة غير مسبوقة، وخلق مجموعة من المشاكل البيئية الخطيرة مثل التلوث والتصحر، والانحلال البيئي،... وغيرها.

ويرى *Schmidheiny* (1992) بأن المخاطر المترتبة على نفايات الإنتاج والتسويق، ربما تكون سببا في تبني منطق منع التلوث من قبل الكثير من المؤسسات الاقتصادية العالمية، وتجدر الإشارة هنا أن برنامج الاهتمام بمنع التلوث (*3p*) *Pollution prevention pays* الذي طبق في عام 1975 قد أسفر عن توفير ما يزيد عن 500 بليون دولار من خلال إزالة أو تخفيض النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية.

---

[1] زكية مقري، مرجع سابق، ص 358.

[2] المرجع نفسه، ص ص359-360.

[3] أرشد عبد الأمير جاسمير، مفهوم وفلسفة التسويق الأخضر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادي والإدارية، المجلد 03، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص ص 138-139.

وإذا كان الدعم البيئي مفهوم يقوم على افتراض أن الازدهار والرخاء الاقتصادي في المستقبل يعتمد على حد كبير على حماية رأس المال الطبيعي، من حياة وهواء ومواد بيئية أخرى، وإن بلوغ هذه الحماية يتطلب الموازنة بين النشاط البشري والقدرة الذاتية للموارد الطبيعية على تجديد نفسها بصورة مستمرة.

وتنفيذ هذه الاستراتيجية –الدعم البيئي- في الأنشطة التسويقية تتطلب من المؤسسات الاقتصادية أن تكون أكثر حساسية بأهمية الاستغلال الكفؤ (الأمثل) للموارد الطبيعية على المدى البعيد، وإن هذا التغير في التوجه من المدى القصير إلى المدى الطويل يعد جزءا من التغيرات الهيكلية المطلوبة (التغيرات في ثقافة المؤسسة ونظم الاتصالات والمعلومات)، وربما تكون أكثر الحجج إقناعا هي أن النفايات تمثل كلفة على المؤسسة وبالتالي فإن تخفيض تلك النفايات وإعادة استعمال المواد، وقابلية التدوير، تعد من الأنشطة المهمة في تخفيض الكلف على المدى البعيد.[1]

5. مراحل دمج أهداف التنمية المستدامة في برنامج تسويقي:

حتى تستطيع المؤسسة الاقتصادية دمج أهداف التنمية المستدامة في برنامجها التسويقي، عليها تتبع المراحل الأساسية التالية:[2]

أ. التحليل المعمق للسوق أو الجزء الذي يركز على رهانات التنمية المستدامة.
ب. القيام بمختلف عمليات التشخيص والفرص المتاحة لها بخصوص السوق أو الفرص المتاحة لها والمرتبطة بجوانب التنمية المستدامة.
ج. التعرف على الأهداف التسويقية، والتأثيرات المنتظرة لهذه الأهداف بخصوص التنمية المستدامة.
د. تكييف وإعادة هيكلة البرنامج التسويقي القيام بدمج الأهداف، ودمج تأثيرات التنمية المستدامة.
هـ. ضرورة وضع مخطط لتثمين الجهود المبذولة، ولتثمين الأداء المتوصل إليه كذلك.

ثانيا: الإبداع البيئي

1. مفهوم الإبداع البيئي:

حسب التعريف المقترح من طرف *A.Kemp* و*R.Pearson* في تقرير القياس البيئي للإبداع (*Measuringenvironemental innovation*) لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCDE*): "الإبداع البيئي هو الإنتاج، التكيف أو استغلال منتج ما، إجراء معين للإنتاج، لخدمة معينة، أو هو أداة جديدة للإدارة المؤسسة، تسمح بالتطور والتحسن، وتقود على مدى دورة الحياة إلى تخفيض المخاطر البيئية، تخفيض التلوث، وتخفيض التأثيرات السلبية لاستعمال الموارد (بما فيها الطاقة) مقارنة بالبدائل الأخرى الضائعة".[3]

[1] أرشد عبد الأمير جاسمير ، مرجع سابق، ص ص 141- 142.

[2] *Albert Louppe, Contribution du marketing au développement durable, revue française du marketing, pole universitaire Leonard de Vinci, Paris, Juillet 2006, p 13.*

[3] *Xavier Galiegue, le regard de l'économiste : portée et limites de l'innovation environnementale, revue Vie et Science de l'entreprise, N°: 191-192, 2012/2, p 44.*

وفي موجز أوسلو في تقرير (*OCDE*)، تم تعريف الإبداع البيئي على أنه تلك الحلول الجديدة البديلة، التي تسمح بإجراء الرقابة، التصحيح، والبحث عن حماية البيئة من الاعتداءات، ويعني هذا إجراء مختلف التغيرات في العمليات الإنتاجية والمنتجات ذاتها، لتخفيض الآثار السلبية على البيئة.[1]

والابداع البيئي للمؤسسة يظهر من خلال التقنيات، والاجراءا، والمنتوجات التي تسمح بالحد من الانبعاثات الملوثة، و/أو الاستعمال الرشيد للمواد الأولية والموارد الطبيعية والطاقة.[2]

2. أنواع الإبداع البيئي:

الجدول الموالي يوضح أنواع الإبداعات البيئية

الجدول رقم (04): أنواع الإبداعات البيئية

User, market&institutional practices / *Discruptexisting practices*	*Social innovation* **Organised car – sharing intergrated transit* **Planning changes*	*Transformative innovation* **Electrical sport system* **Renewable-electric power supply*
Sustainexisting practices	*Incremental innovation* **Inmproved windmills* **Hybrid vehicles* **Low energy applionces* **Passive housing* **Concentrating solar*	*Techno-fixes* **Carbon capture & storage* **Hydrogen cars* **Bio fuels* **Geothermal power*
	minor	*major*

Change in technological knowledge & competences

Source : Xavier Galiegue, le regard de l'économiste : portée et limites de l'innovation environnementale, revue Vie et Science de l'entreprise, N° : 191-192, 2012/2, p51

[1] *Delphine Galland et al, la relation entre innovation environnementale et réglementation une application au secteur agroalimentaire française, revue innovation, N° : 37, 2012/1, p 156.*

[2] *Amal Hamhami, analyse déterminants de la dynamique environnementale des entreprises industerialles : cats de L'Algerie, les cahiers du cread, vol.33,n :123 , 2018, p78.*

التفاعل بين مسؤولية المؤسسة من الناحية البيئية وتقنية الإبداع، يقود إلى التمييز بين أربعة أنواع من الإبداع البيئي على النحو التالي:[1]

أ. **الإبداعات التحسينية:** تساهم هذه الإبداعات في تحسين التكنولوجيا المتواجدة بالمؤسسة، دون تغيير الممارسات والتطبيقات، كسيارات هيبريد، مراكز الطاقة الشمسية،... وغيرها.

ب. **الإبداعات الاجتماعية:** تعبر عن تغيير التطبيقات المرتبطة بتحسين التقنية بالمؤسسة والتي لها علاقة بالجانب الاجتماعي، مثلا التنقل بواسطة الدراجات الكهربائية.

ج. **الإبداعات التكنو-ثابتة:** تتعلق بالتغيرات الجذرية التقنية التي تتحمس التطبيقات المتواجدة، كدفع السيارات بواسطة الهيدروجين الوقود الحيوي، رقابة الكربون وتخزينه، تكنولوجيا استخراج غاز التثبيت،... وغيرها.

د. **الإبداعات التحولية:** مسؤولية على تنفيذ أنظمة تكنولوجية جديدة، التي تظهر بواسطة تغير جذري في التقنيات والتطبيقات، كالانتقال لنظام كامل للنقل الكهربائي، أو إلى تطوير شبكات كهربائية ذكية،... وغيرها.

3. ترتيب المؤسسات الإقتصادية تبعا لإستراتيجية الإبداع البيئي وفهم التنمية المستدامة:

الشكل الموالي يوضح ترتيب المؤسسات الاقتصادية تبعا لتقرير استراتيجيتها الإبداعية في المجال البيئي وفهمها للتنمية المستدامة.

الشكل رقم (16): ترتيب المؤسسات الاقتصادية تبعا لتقرير استراتيجتها الإبداعية وفهمها للتنمية المستدامة

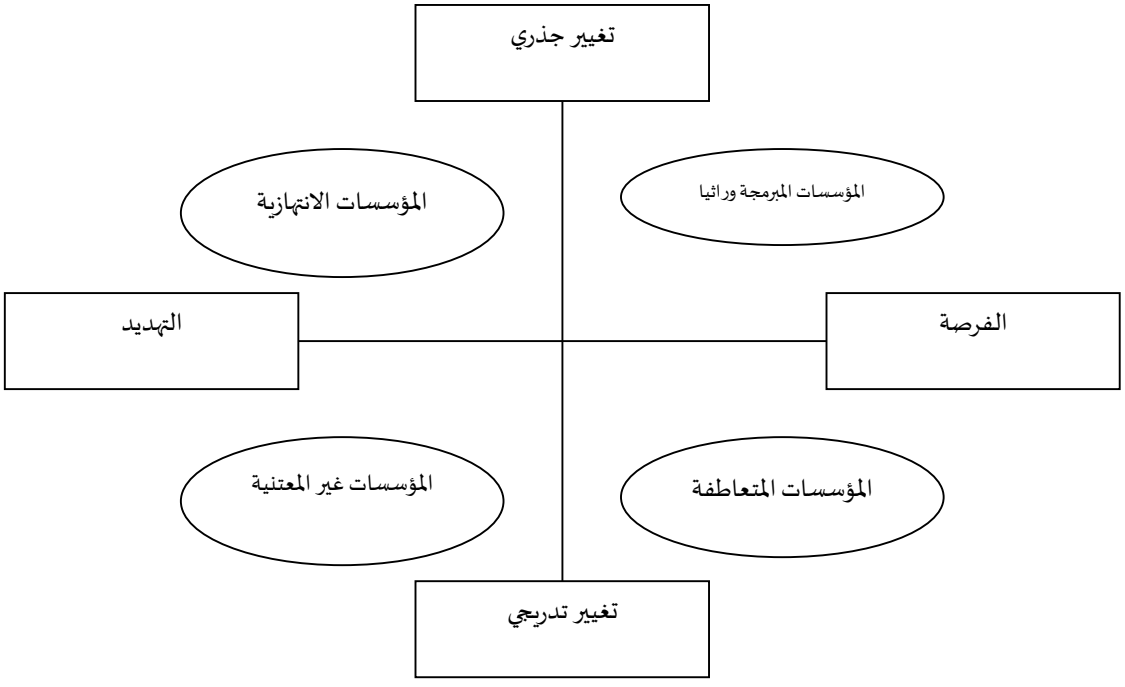

Source : Alexandre Asselineau, Pierre Pire-Lechalard, le développement durable: une voie de rupture stratégique ?; revue de management et avenir, 2009/6, N° : 26, p 288.

[1] *Xavier Galiegue, op.cit, p 51.*

معظم الدراسات التي قام بها كل من *Durif*، *Brosseau*، *Turcotte* و*Wolff* سنة 2009، *Loupe* سنة 2006، *Reidenbach* و*Robin* سنة 1991 تطرقت إلى ترتيب المؤسسات الاقتصادية من حيث مستوى دمجها للتنمية المستدامة، ودراسة *Loupe* سنة 2006 وضحت خمسة (05) أنواع للمؤسسات الاقتصادية من حيث مستوى إشراكها الأدنى للتنمية المستدامة، ومستوى إشراكها الأعلى (دمجها) للتنمية المستدامة، ودراسة *Tagaro* كشفت عن أربعة أنواع للمؤسسات الاقتصادية، حيث هناك مؤسسات لديها اتصال من حيث التنمية المستدامة لكنها لا تفعل بما تقوم به من اتصال على مستوى هذه التنمية، وهناك من تبقى ساكنة (جامدة)، وهناك من تبدع بخصوص التنمية المستدامة، وهناك من تبدع وتتصل وتظهر أكثر التزام بخصوص التنمية المستدامة، ودراسة *Reidonbach* و*Robin* سنة 1991 ميزت بين خمسة مجموعات للمؤسسات الاقتصادية من حيث الوظيفة الأخلاقية، وفي النهاية دراسة كل من *Durif*، *Brosseau*، *Turcotte* وصلت إلى مستوى عال من حيث الإبداع البيئي وفهمها للتنمية المستدامة.

وأضافت دراسة *Buisson* سنة 2006 نوع جديد من المؤسسات الاقتصادية تعرف بالمؤسسات المبرمجة وراثيا، والتي تعتبر التنمية المستدامة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها، وتأخذ التنمية المستدامة على أنها ثقافة استراتيجية بالنسبة إليها، والتصنيفات الأخرى للمؤسسات الاقتصادية تبعا لاستراتيجيتها الإبداعية وفهمها للتنمية المستدامة، تم تعريفها كذلك من خلال فهم هذه المؤسسات للفرض والتهديدات إزاء التنمية المستدامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما حققته من تغيير بخصوص الإبداع البيئي (سلم الإبداع) إما تغير تدريجي أو تغير جذري.

ومن خلال الشكل رقم (15) يمكن ترتيب المؤسسات الاقتصادية تبعا لاستراتيجيتها الإبداعية في الجوانب البيئية وفهمها للتنمية المستدامة في أربعة أصناف أساسية هي:[1]

أ. **المؤسسات المبرمجة وراثيا:** هي مؤسسات رائدة بخصوص استراتيجية الإبداع البيئي وفهم التنمية المستدامة، استطاعت هذه المؤسسات أن تساهم بأفكار جديدة في المجالين (الإبداع البيئي والتنمية المستدامة)، من أمثلة هذه المؤسسات: *Ben* و*Jerry's*، *the Body shop*، *Patagonia, nature et découverte*.

ب. **المؤسسات المتعاطفة:** مؤسسات كبرى استطاعت أن تكون ضمن هذه الفئة، حيث وصلت إلى مستوى كفاية متطلبات أهداف السوق من حيث الجانب الأخلاقي للمنتوجات، تخفيض التكاليف وتخفيض المخاطر كذلك، هذه المؤسسات تحترم القوانين ومطالب المنظمات الدولية، وبحثت في تحقيق مسعى سبق التأثير بخصوص الإبداع البيئي والتنمية المستدامة، ومن أمثلة هذه المؤسسات: *la farge*، *Toyota*، *Schneider Electric*، *EDF*.

ج. **المؤسسات صعبة الانقياد الانتهازية:** هي مؤسسات تضع مفهوم التنمية المستدامة آخر اهتماماتها أو تجعل من هذا المفهوم آخر اختياراتها (مؤسسات تستعمل مفهوم الغسل الأخضر)، وتحاول إرضاء أطرافها ذات المصلحة من خلال هذا المفهوم (الغسل الأخضر)، بالاعتماد على الإشهار، الأسهم التجارية والاتصال، تقارير الأنشطة، ولكنفي الحقيقة لا تقوم بدمج هذه الاستراتيجيات ضمن مسعاها الاستراتيجي بخصوص الإبداع البيئي والتنمية المستدامة.

---

[1] *Alexandre Asselineau, Pierre Piré – le chalard, le développement durable : une voie derupture stratégique ? revue de management et avenir, France, 2009/ 6n°-25, pp 287-288.*

د. **المؤسسات صعبة الانقياد غير المعتنية (المتأخرة):** هي مؤسسات لا تفهم ما يعنيه مفهوم الفرصة المتأتي من التنمية المستدامة، هي مؤسسات خاملة (جامدة أو ساكنة)، بخصوص مفهوم الإبداع البيئي والتنمية المستدامة، وتعتبر أنشطتها لا تؤثر على البيئة وليس لها مخاطر على أطرافها ذات المصلحة.

ويمكن تقديم ما توصلت إليه هذه المؤسسات الاقتصادية بخصوص الإبداع البيئي والتنمية المستدامة، اعتمادا على أربعة محاور أساسية؛ المنتجات، الإجراءات، الإدارة الاستراتيجية، والجانب الإنساني للمؤسسة، وحسب الترتيب الذي تضمنه (الشكل رقم (15)) ومن خلال إجراء الدراسة على بعض المؤسسات نجد على سبيل المثال:

- المؤسسات المبرمجة وراثيا: *patagonia* مثلا مؤسسة تم إنشاؤها سنة 1973 مقرها الاجتماعي بـ: *Ventura* بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، تمارس نشاط صناعة الملابس الرياضية، سنة 2014 بلغ فيها عدد العمال حوالي 200 عامل ورقم أعمالها سنة 2012 بلغ 540 مليون دولار (*US*).

هذه المؤسسة تقدم منتوجات صديقة للبيئة مع تحفيزات للزبائن للشراء بسعر أقل مع نوعية جيدة، من ناحية الإجراءات تعتمد المؤسسة على تحليل دورة حياة المنتج، تثمن المخلفات (إعادة الاستعمال، التحويل، إعادة التدوير)، تستعمل مواد أولية جديدة قابلة للتدمير، ملونات الألبسة خالية من المواد الثقيلة، تعتمد التخفيض في أغلفة منتجاتها، القطن المستخدم في صناعة الملابس هو قطن بيولوجي، وتعتمد في نقل المنتجات أساسا على السكك الحديدية، ومن ناحية الإدارة الاستراتيجية المؤسسة اختارت سعي النمو (نمو طبيعي بمعدل 5% سنويا)، وظيفتي الاتصال والتسويق في المؤسسة وظيفتين خارج الإعلام، وتمتلك المؤسسة تقرير للتنمية المستدامة، ومن ناحية الجانب الإنساني، فالمؤسسة تساهم بحوالي 1% من رقم أعمالها للجمعيات البيئية، أنشأت المؤسسة نادي *Craig Mathews* للمؤسسات والهدف من النادي هو حماية البيئة، وتقدم عطل تضامنية للأجراء بالمؤسسات وعلاوات إضافية من أجل التحفيز.[1]

- **المؤسسات المتعاطفة:** *la farge* مثلا هي مؤسسة فرنسية أنشأن سنة 1833، متخصصة في صناعة مواد البناء (الاسمنت خصوصا)، مقرها الاجتماعي باريس، سنة 2014 بلغ عدد العمال فيها حوالي 63000 عامل، رأسمالها 16.7 مليار يورو، رقم أعمالها سنة 2014 بلغ حوالي 12843 مليار يورو، وفي نفس السنة حققت ربح صافي يقدر بمبلغ: 143 مليار يورو.

وللإجابة عن الضغوطات الحكومية الحالية (المتمثلة أساسا في القانون والتنظيم)، وكسب الضغوطات المستقبلية، قامت المؤسسة بالانخراط في مسعى التنمية المستدامة، ومن ناحية المنتوج، تحاول المؤسسة البحث في اقتصاد الموارد من أجل الإنتاج، وتور في منتجاتها تدريجيا، ومن ناحية الإجراءات، تعمل المؤسسة على ضمان المناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي، تقدم مخطط لإعادة تعمير المواقع، وتوفير مركز بحث داخلي، وبخصوص الإدارة الاستراتيجية ، تقدم المؤسسة برنامج للسياقة المسؤولة بيئيا، توفر كذلك نظام عال التأمين، تكون العاملين على العلاقات مع الأطراف ذات المصلحة المحليين، بحث سنوي لإجراءات كفاية الزبائن، اعتماد التسويق المسؤول بيئيا، تعتمد مقاربة متعددة –محليا ومتعددة من حيث الشراكات، وتقدم تقرير للتنمية المستدامة، ومن حيث الجانب الإنساني للمؤسسة،

[1] *Alexandre Asselineau, Pierre Pire -lechalard, op.cit, pp 289-290.*

فالمؤسسة لها شراكة مع المنظمات غير الحكومية، وتعمل على مكافحة السيدا (*SIDA*) في المناطق الجهوية للمؤسسة ومحليا كذلك.

- **المؤسسات صعبة الانقياد الانتهازية:** هذه المؤسسات، التنمية المستدامة بالنسبة إليها غالبا ما تكون حجة بسيطة لجوانبها التجارية، خلق القيمة والإبداع عندها يكملان الوظيفة التسويقية (*Flipo, 2004*) رد فعل هذه المؤسسات دفاعي بسيط (*Carroll, 1999*) وتستخدم الاتصال كقناع فقط.

ومن ناحية المنتوج، المؤسسات تحاول تقديم منتجات توافق التنمية المستدامة، وبخصوص الإجراءات، هذا النوع من المؤسسات لا يملك إجراء يرتبط بالإبداع والتنمية المستدامة، ومن حيث الإدارة الاستراتيجية، تقدم المؤسسات توجيهات للزبائن، لها علاقات مع الأطراف ذات المصلحة لكن فقط مع الزبائن والمساهمين، تحاول التوصل لمؤشرات من الناحية البيئية، وتأخذ في الحسبان التنوع البيئي، ومن ناحية الجانب الإنساني للمؤسسة، فهذا النوع من المؤسسات لم يسجل أي مبادرة.

- **المؤسسات صعبة الانقياد غير المعتنية:** هذه المؤسسات لا تملك تقرير للتنمية المستدامة، لكن تحاول من خلال تقرير النشاط تقديم التزاماتها من ناحية التنمية المستدامة، وهذه الالتزامات تضمنها الفصل المتعلق بـ "الحكامة والمعلومات الاجتماعية".

وهذه المؤسسات من ناحية الإجراءات، تحاول إسقاط الجوانب البيئية على مختلف إجراءات الإنتاج، وتحاول كذلك وضع إجراءات جديدة للحد من المخلفات الخطيرة على البيئة، وبخصوص الإدارة الاستراتيجية، لدى هذا النوع من المؤسسات دليل يتعلق بالبيئة والصحة والأمن، وفيما يتعلق بالجانب الإنساني لهذه المؤسسات، تحاول هذه الأخيرة خلق ثقافة بيئية في الداخل وفي الخارج كذلك، كما أنها قامت بوضع برنامج بخصوص السلوكات البيئية في مدارس الجمعيات البيئية.[1]

4. تحليل إجراءات الإبداع البيئي:

إجراء الإبداع يمكن تحليله في الأساس انطلاقا من بعدين؛ بعد اجتماعي، وآخر إدراكي، الاجتماعيين المهتمين بالإبداع، يحللون هذا الإجراء انطلاقا من كونه له دور في التفاعلات بين العاملين الموجودين داخل المؤسسة، والموجودين خارجها كذلك في إطار أعمال اقتصاد المعرفة، البعد الإدراكي يتضح كإجراء للتدريب، ويكون شامل، توحيد المعارف الموجودة داخل المؤسسة بالمعارف المقتناة من الخارج، فضلا عن شبكات المعارف الجديدة التي تم إيجادها، تستطيع المؤسسة إدراك الإبداع.

و في إجراءات الإبداع البيئي، يجب دمج المتغيرات المرتبطة بمسؤولية المؤسسة من الناحية البيئية، كإيجاد طرق جديدة لخلق منتجات جديدة، من خلال تحليل دورة حياة المنتج، هذه الأخيرة تسمح بمقارنة مختلف البدائل للمنتجات التي تأخذ بعين الاعتبار التأثير على البيئة، عند دمجه في استراتيجية الإبداع بالنسبة للمؤسسة، يسمح لها بتقوية هذه المسؤولية، وخلق دائرة خضراء بينها وبين استراتيجية الإبداع، غياب التفاعل بينهما يشكل خطر على مساحة الإبداع

[1] *Alexandre Asselineau, Pierre Pire -lechalard, op.cit, pp 290-293.*

الموجودة بالمؤسسة، بحيث يصبح إهمال التأثيرات البيئية في إطراء الإبداع يشكل خطر على اعتماد المؤسسة منتجات وخدمات مسؤولة بيئيا.[1]

ثالثا: توجهات المؤسسة الاقتصادية للإبداع البيئي والتسويق الأخضر

الأدوات التنظيمية:

تعتبر الأدوات التنظيمية ضمان لحماية البيئة، فهي الأداة الرقابية التي تسمح بتأسيس إطار عام لهذه الحماية، تؤسس هذه الأدوات طرق آمنة لحماية البيئة، خاصة حالات التلوث الأكثر خطورة، الآليات الرقابية المفروضة من خلال العقوبات التي تتضمنها هذه الأدوات التنظيمية، يعطي لهذه الأخيرة الصيغة الجبرية للتطبيق.

والإبداع البيئي كأحد مظاهر السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية، من بين آثاره أنه يسمح لهذه المؤسسة بتطوير المنتجات، لتطوير إجراءات الإنتاج وإيجاد منافذ (أسواق) جديدة للمنتجات، فالتنظيم عامل حاث لتطوير الإبداع البيئي، وهناك أربعة حجج لتوضيح هذه الآثار الحاثة وهي:[2]

- التلوث الناتج عن المؤسسة التي من خلال تبذير مواردها الطبيعية، فهو نتيجة للاستخدام غير الأمثل للموارد، والإبداع البيئي في هذه الحالة ضروري للمؤسسة لإحلالها لمنتجات أخرى أقل تلويث للبيئة.
- التنظيم له دور في الإشارة لتبذير الموارد من قبل المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بالمخلفات وإعادة تدويرها، هذه المخلفات القابلة لإعادة التدوير تعتبر مورد لمداخيل إضافية.
- التنظيم له أثر تخفيض التلوث، من خلال إلزامية تقديم التقارير المرتبطة بالتلوث الذي يتسبب فيه قطاع نشاط المؤسسة.
- التنظيم له دور في زيادة الضغط التنافسي، حيث يجب على كل المؤسسات احترام المستوى المسموح به للتلوث.

1. الأدوات الاقتصادية:

أ. مقاربة "بيجو" (*Arthur Cecil Pigou*): يرى "بيجو" أن الرسوم والإتاوات والإعانات التي تفرضها الحكومات على المؤسسات، حيث أن الجباية (الرسوم)، وشبه الجباية (الإتاوات)، والإعانات (هي أموال تقدمها الدولة لتشجيع المؤسسات على اعتماد الممارسات النظيفة)، تستند إلى مبدأ: "الملوث –الدافع" (*Principe : Pollueur-Payeur*)، والذي يقضي بضرورة دفع الملوث تكاليف إزالة الأضرار التي تسبب فيها، وتقوم السلطات العمومية بتحديد مستوى هذه الأدوات (الرسوم، الإتاوات، والإعانات)، وتتدخل باستعمالها من خلال تعديل أسعار وتكاليف الأعوان الاقتصاديين، كما يرى "بيجو" أنه يتم فرض الإتاوات في مجال جمع ومعالجة النفايات، أما الرسوم فهي تستعمل لمحاربة التلوث، ويمكن أن تفرض مباشرة على المخلفات (و هو الإجراء الأكثر تحفيز)، أو تفرض على المنتجات المتأتية من استعمال أساليب إنتاج

[1] السعيد زنات، مرجع سابق، ص60.

[2] المرجع نفسه، ص62.

ملوثة، كما أن استعمال الإعانات من قبل الدولة يتم بحيطة وحذر إلى إمكانية التعسف في منحها وإمكانية تحويلها عن الوجهة الأصلية لها.

ب. مقاربة "كواز" (*Ronald Harry Coase*): في بحث نشر في مستهل ستينات القرن الماضي بعنوان "مشكلة التكلفة الاجتماعية"، اعترض كواز على الرأي التقليدي القائل بأن مشكلات التلوث تتطلب تدخلا تنظيميا من قبل الحكومات، حيث رأي أنه في ظل ظروف معينة يمكن معالجة مشكلات التلوث وغيرها من التأثيرات الخارجية معالجة كاملة عن طريق التفاوض الفريد بين الأطراف المعنية دون الحاجة إلى تدخل للسياسات الحكومية على الإطلاق.

وما عرفت فيما بعد بنظرية كواز تحدد الشروط التي بموجبها يمكن أن يحقق التفاوض بين مسبب التلوث وضحايا التلوث المستوى المنشود اجتماعيا من خفض التلوث، نتيجة لتفاوض طوعي بالكامل، وعندما يواجه المتسبب في التلوث أي قيود قانونية، سيحتاج الضحايا إلى عرض دفع مبلغ لإقناعه بتخفيض انبعاثاته، وإلا فلن يكون هناك سبب يحث مسبب التلوث على الموافقة.

رغم ذلك، إذا كان الضرر الذي يعانيه الضحايا كبيرا، فقد يرغبون بشدة دفع مثل هذا المبلغ، وإذا كانت تكاليف الخفض التي يتحملها مسبب التلوث منخفضة، فقد يوافق أيضا مسبب التلوث على هذا المبلغ، وإذا سلك كلا الطرفين طريق التفاوض سعيا إلى الحصول على أفضل إنفاق ممكن، فستتوافق النتيجة تماما مع الحد الاجتماعي الأمثل للتلوث.

2. المقاربات الطوعية:

تترجم المقاربات الطوعية، تلك المبادرات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية بخصوص الجوانب البيئية، والتي تكون نابعة من الوعي البيئي التام، دون أي ضغط تمارسه الدولة بواسطته الأدوات التنظيمية أو الاقتصادية.

وما يمكن أن تستفيد منه المؤسسة الاقتصادية من خلال المبادرات الطوعية، هو تفادي تكاليف الأدوات التنظيمية والاقتصادية، الاستعمال الأفضل للموارد، بالإضافة إلى التحريض الحقيقي لإزالة التلوث من خلال البحث عن تميز في السوق والحصول على سمعة جيدة.

وتتميز المقاربات الطوعية بعدة خصائص، يمكن أن نذكر منها ما يلي:[1]

- تسهل عملية مشاركة المؤسسات والهيئات الممثلة للقطاعات الاقتصادية في إعداد السياسة البيئية للدولة.
- تزيد من حافزية المسؤولين في المؤسسات لتحقيق أهداف بيئية.
- تسمح للمؤسسة بالتحقيق السريع لأهدافها، فعلى سبيل المثال، هناك عدد متزايد من المستهلكين يقبلون على اقتناء سلع المؤسسات التي تبرهن على جهد طوعي في مجال حماية البيئة، وعليه، فالمؤسسات الصديقة للبيئة يتم مكافئتها من خلال "طلب أخضر" هو في نمو مستمر وسريع.

[1] السعيد زنات، مرجع سابق، ص ص63-64.

3. نماذج عن مختلف أشكال الإبداع البيئي في بعض المؤسسات الاقتصادية:

كل المؤسسات تبحث عن تحسين بصمتها البيئية (بما فيها تخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون (CO_2) والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية)، على هذا الإثر طورت هذه المؤسسات في إجراءات الإنتاج فأرسلور متال (*Arcelor Mitale*) أو اختصاصي عالمي في صناعة الحديد، تبحث عن تعظيم تثمين المنتجات على كل قناة إنتاج الصلب، لهذا تبحث في المعادن غير الخالصة الأكثر نظافة (من الصعب جدا إيجاد هذه المعادن) والتي تستخدم في إنتاج أقل تلويث في أفران تصهير الحديد (انبعاثات قليلة لثاني أكسيد الكربون (CO_2)، التخفيض في استهلاك الماء)، وعموما الأفراد المستخدمة في التذويب، هذا لإنتاج تم بدون (CO_2) والمؤسسة في هذه الحالة درست إمكانية تثمينها.

ومؤسسة تالاس (*Thalès*) هي مؤسسة رائدة في الطيران، وجهت أبحاثها لتخفيض كمية (CO_2) المنبعثة بواسطة الطائرات، بالإضافة إلى استهلاكها الكيروزان، جينيرال الكتريك (*Général éléctric*) طورت ابتداء من سنة 2007 برنامج "التصور البيئي"، الذي يركز على تخفيض التأثير البيئي لأنشطتها بواسطة تطوير التكنولوجيات الأنظف، حيث ركزت على استعمال الطاقة الشمسية، بطاريات قابلة للاحتراق، مواد مستدامة، تقنيات تطهير المياه.

وفي قطاع السيارات، المفهوم البيئي للسيارات يركز على اختيار معالجة المواد الداخلة في التصنيع، وقابليتها لإعادة التدوير عند نهاية حياتها، *PSA*، مؤسسة رائدة في صناعة السيارات أعلنت عن نصيب المواد الخضراء (بلاستيك) المعاد تدويره، مواد طبيعية ومواد بيئية و التي تشكل 20% من الكتلة الكلية للمواد المكثفة لسيارة في سنة 2011، استخدامها يسمح بتخفيض استعمال البلاستيك الأحفوري الأصل ويوسع من منافذ شعب إعادة التدوير، 80% من الكتلة الكلية للسيارات مكونة من معادن ووسائل واسعة التدوير، هذه المؤسسة (*PSA*) بسطت من عمليات فك وإزالة التلوث للسيارات غير قابلة للاستعمال، فسيارة هذه المؤسسة 95% منها قابلة للتثمين (95% من كتلتها)، وضمن هذه 95%، 85% قابل لإعادة التدوير، و10% الباقية تثمينها حاري، جهود هذه المؤسسة لم تتوقف فقط عند إجراء الإبداع والمفهوم البيئي لمنتجاتها الجديدة، إنما وجهت الجهود لأسواق الدول الصناعية والتي هي في عمق الاستراتيجية البيئة لهذه المؤسسات.[1]

المطلب الثالث: المؤسسة الإقتصادية، الأنشطة البيئية والميزة التنافسية

سيتم التطرق في هذا المطلب للمقاربتين "*Win-Win*"، "*Win-Lose*"، ومردود وتقييم الأنشطة البيئية للمؤسسة الإقتصادية، وأثر الأنشطة البيئية على الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية.

أولا: المقاربتين "*Win-Win*"، "*Win-Lose*"

1. الهدف من دراسة المقاربتين:

الهدف من دراسة المقاربتين ("*Win-Win* و "*Win-Lose*") هو إبراز نقطتين أساسيتين هما:[2]

[1] السعيد زنات، مرجع سابق، ص61.

[2] *Erwan Harscoet, op.cit, p 81.*

- النقطة الأولى تركز على التأكيد أن المزايا أو الفوائد المتأتية من دمج المحاور البيئية في مختلف أنشطة المؤسسة الاقتصادية، لا تستطيع من خلالها هذه المؤسسة استرجاع التكاليف التي غالبا ما تم إنفاقها عند هذا الدمج (دمج المحاور البيئية في مختلف أنشطة المؤسسة الاقتصادية).
- النقطة الثانية عكس النقطة الأولى تماما، إذ أن دمج المحاور البيئية في مختلف أنشطة المؤسسة الاقتصادية، يقلل من تأثير هذه الأنشطة (خاصة الصناعية منها) على الوسط الطبيعي، وتؤكد هذه النقطة أن هذا الدمج هو مربح بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

ويجب الإشارة كذلك إلى أنه من خلال هاتين المقاربتين، سيتم إبراز العلاقة الواضحة بين البيئة والتنافسية للمؤسسة الاقتصادية أي العلاقة بين أخذ البيئة بعين الاعتبار من طرف هذه المؤسسة أو ما يعرف بدمج المحاور البيئية في مختلف أنشطتها وبين مدى تأثير هذا الدمج على تنافسيتها.

2. المقاربة "*Win-Lose*":

تعرف هذه المقاربة بالمقاربة الكلاسيكية، وتعتبر أن الرهانات (التحديات) والضغوطات البيئية هي بمثابة العقبات التي تولد التكاليف، هذه التكاليف قادرة على تهديد استمرارية المؤسسة الاقتصادية، وترجع هذه المقاربة التي تولد التكاليف، هذه التكاليف قادرة على تهديد استمرارية المؤسسة الاقتصادية، وترجع هذه المقاربة تهديد استمرارية المؤسسة الاقتصادية إلى عدم قدرة هذه الأخيرة على تحمل التكاليف المرتبطة بالجوانب البيئية لأنشطتها (تكاليف دمج المحاور البيئية).

إلا أن إبعاد المؤسسة الاقتصادية إلى ما ينتظره المجتمع منها بخصوص الجوانب البيئية والاجتماعية، غالبا ما يقودها إلى أن تكون المتسبب الرئيسي في التلوث، وهذا ما يؤثر على مشروعيتها أي عدم قبولها لدى المجتمع إلى تنشط فيه، بالإضافة إلى أنه يؤثر كذلك على بقائها، وهذا ما توصلت إليه الدراسة التي قام بها *Suchman* (*Suchman, 1995*) ودراسة *Boiral* (*Boiral, 2003*).

معظم الدراسات التجريبية التي قام بها المهتمين في هذا المجال، تم من خلالها نمذجت العلاقة بين الاستثمارات البيئية والوضعية الاقتصادية للمؤسسات، وأثبتت هذه الدراسات أن تطور التنظيم البيئي يستطيع التأثير على المؤسسة الاقتصادية، إذ أنها تقلل من الأثر السلبي لإنتاجيتها، وهذا ما توصلت إليه دراسة *Denison* (*Denison, 1978*)، دراسة *Christainsen* و*Haveman* (*Christainsen et Haveman, 1981*)، دراسة *Roberts, Guollop* (*Guollop et Roberts, 1983*)، دراسة *Dufour* و*Lanoie* و*Patry* (*Dufour, Lanoie et Patry, 1992*)، ودراسة *Boral* (*Boral, 2003*).[1]

[1] *Erwan Harscoet, op.cit, pp 81-82.*

3. المقاربة "*Win-Win*":

تنفيذ الاستراتيجيات البيئية يؤدي إلى تخفيض الآثار البيئية، ويمكن أن تكون الحلول المؤدية إلى ذلك متنوعة، وتتضمن تكاليف جد متغيرة، والصناعات الأكثر تلويث، هي بالخصوص تتطلب تكنولوجيا مكلفة لإزالة هذا التلوث، وهذه الاستراتيجيات البيئية، تستطيع تحسين فعالية محاور إزالة التلوث، ويجب أن تأخذ في الحسبان خمسة (05) عوامل أساسية هي:[1]

- الأداء البيئي كنتيجة للجودة الصناعية.
- التمييز بين السلوكات البيئية الواقية والسلوكات البيئية المخففة.
- الفعالية الحدية المتناقصة للمحاور البيئية.
- الاستجابة للتنظيم، والعمل على تطوير الإبداع التكنولوجي المرتبط بالجوانب البيئية لأنشطة المؤسسة.
- ضغوطات الأطراف ذات المصلحة وتثمين المحاور البيئية من خلال الأخذ في الحسبان مختلف العوامل التي تقوم إلى فهم المنطق المرتبط بالمقاربة "*Win-Win*".

وتعني المقاربة "*Win-Win*" كذلك أن أهمية دمج المحاور البيئية ضمن أنشطة المؤسسة الاقتصادية، يستطيع إيصالها إلى تحقيق اقتصاد في الموارد الطبيعية (تحقيق كفاءة في استخدام الموارد الطبيعية)، تخفيض تكاليف معالجة النفايات، تحسين صورة المؤسسة، تحسين الإجراءات، وتحقيق إبداع تكنولوجي بخصوص الجوانب البيئية،... وغيرها.

والمقاربة "*Win-Win*" غالبا ما تسمى كذلك بفرضية بورتر، والدراسات المقدمة بعد سنة 1990 توصلت إلى نتائج متباينة بخصوص هذه المقاربة، وأثبتت هذه الدراسات أن الميزة الاقتصادية تستطيع المؤسسة تحقيقها، عند دمجها للمحاور البيئية في مختلف أنشطتها، ومن بين هذه الدراسات، دراسة *Bertélle, Azzone* (*Azzone et Bertèle, 1994*)، دارسة *Shrivastara* (*Shrivastara ; 1995*)، دراسة *Lanoie* و*Tanguay* (*Lanoie et Tanguay, 1999*)، ودراسة *Boiral* (*Boiral, 2003*).[2]

والشكل الموالي يوضح كيف أن الترابط بين البيئة وإنتاجية المؤسسة الاقتصادية لا يمكن تجزئته أو هو غير قابل للانقسام أو التجزئة، حيث أن المحاور البيئية إما أن تؤثر على إنتاجية المؤسسة بصورة سلبية (النموذج الكلاسيكي أو المقاربة "*Win-Lose*") أو تؤثر بصورة إيجابية (فرضية بورتر أو المقاربة "*Win-Win*")، وتأثير هذه المحاور البيئية على مستوى الإنتاجية يعرف بالمقاربة الخطية، فالإنتاجية تستطيع المؤسسة الاقتصادية من خلالها أن تتوصل إلى أداء بيئي.

وبالمقاربة الموسعة، المحاور البيئية في الغالب لا يمكن فصلها عن إجراءات الإنتاجية، ومستوى التلوث يمكن اعتباره كمؤشر للجودة الصناعية.

---

[1] *Olivier Boiral, concilier environnement et compétitivité, ou la quête de l'éco-efficience, revue française de gestion, 2005/5, N° : 158, p 171.*

[2] *Erwan Harscoet, op.cit, p 82.*

الشكل رقم (17): عدم قابلية الفصل (الانقسام أو التجزئة) بين البيئة وإنتاجية المؤسسة الاقتصادية

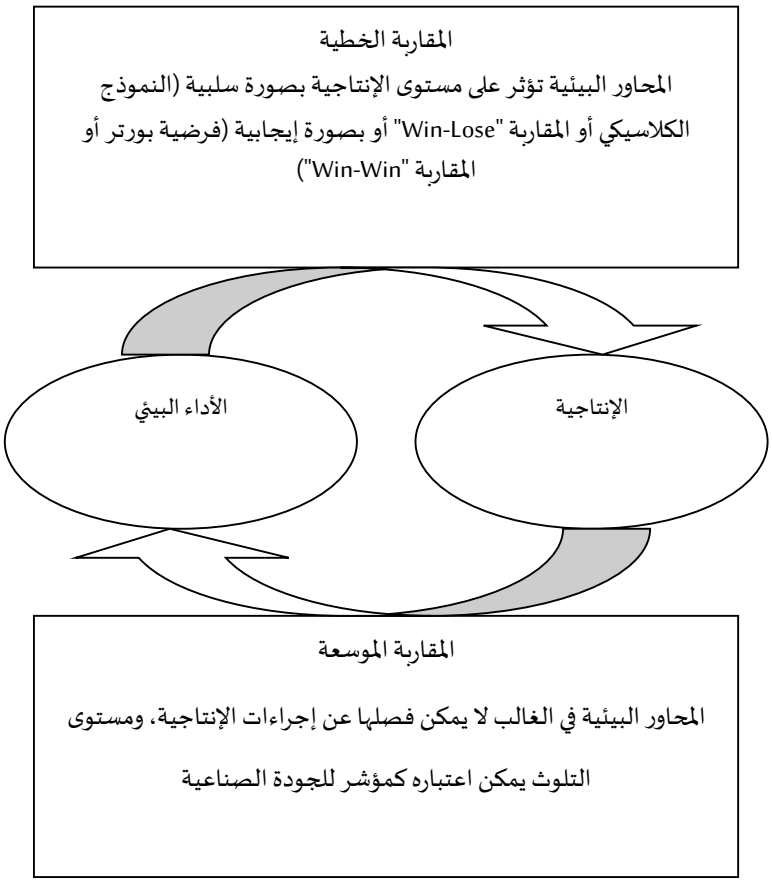

Source : OliveirBoiral, Concilier environnement et compétitive, ou la quête de l'éco-efficience, revue française de gestion, 2005/5, N° : 158, p 173.

ثانيا: مردود وتقييم الأنشطة البيئية للمؤسسة الاقتصادية

1. تقييم الأنشطة البيئية للمؤسسة الاقتصادية:

الهدف الأساسي للأنشطة البيئية للمؤسسة الاقتصادية هو كسب المشروعية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق الميزة التنافسية بخصوص الجوانب البيئية لأنشطتها، وتقييم المؤسسة الاقتصادية لأنشطتها البيئية (إدارة البيئة، تكنولوجيا نهاية الأنبوب، تكنولوجيا الإنتاج الأنظف،...وغيرها) يرتكز أساسا على ما تم التوصل إليه بخصوص تخفيض التلوث، بل تذهب المؤسسة إلى أبعاد من ذلك، حيث تحاول من خلال هذا التقييم أن تقلل من مساهمتها في التلوث الحاصل ويكون ذلك بالطرق الوقائية التي تعتمد على التخفيض من المصدر، من خلال التقليل من استهلاك المواد الملوثة، تجنب استعمال الطاقة الأحفورية ومحاولة استبدالها بالطاقة المتجددة،... وغيرها، وتعتبر استراتيجية إعادة التدوير من أهم الطرق الوقائية كذلك.

وتقييم الأنشطة البيئية من طرف المؤسسة الاقتصادية، يعتمد أساسا على مدى فهم المؤسسة الاقتصادية للمقاربة "*Win-Win*"، وما توصلت إليه من تحقيقها للميزة التنافسية من خلال هذه المقاربة، وتعتمد كذلك بشكل خاص على تقييم تأثير استراتيجية التقليل من التلوث المتبعة من طرف هذه المؤسسة على خفض التلوث، تأثيرها على التكاليف المرتبطة بإجراءات التقليل من التلوث، وتأثيرها على التنافسية كذلك.

فإذا كانت استراتيجية التقليل من التلوث المتبعة من طرف المؤسسة هي الاستراتيجية الوقائية مثلا، ستكون مساهمة هذه المؤسسة في التقليل من التلوث في تحسين مستمر، وإذا كانت الاستراتيجية هي استراتيجية مخففة، سيتطلب ذلك من المؤسسة الاقتصادية تغيير جذري حتى تقلل من التلوث، وبخصوص التكاليف، ستكون متزايدة ومتغيرة إذا تم اعتماد الاستراتيجية الوقائية، ومرتفعة في حالة الاستراتيجية المخففة، وتأثيرها على التنافسية (استراتيجية التقليل من التلوث) سيكون إيجابي أي المقاربة "*Win-Win*" في حالة اعتماد المؤسسة الاقتصادية الاستراتيجية المخففة.[1]

الجدول رقم (05): الآثار الاقتصادية الكلاسيكية لاستراتيجيات التقليل من التلوث

	الاستراتيجية الوقائية	الاستراتيجية المخففة
التقليل من التلوث	التحسين المستمر	التغيير الجذري
التكاليف	متزايدة ومتغيرة	مرتفعة
التأثير على التنافسية	إيجابية (المقاربة "*Win-Win*")	سلبية (المقاربة "*Win-Lose*")

Source : Erwan Harscoet, développement d'une comptabilité environnementale orienté vers la création de valeur : l'application a un investissement de prévention des pollutions, thèse de doctorat, école doctorale d'arts et métiers), Paris, 2007, p 83.

2. مردودية الأنشطة البيئية (أنشطة الوقاية من التلوث) للمؤسسة الاقتصادية:

في الحقيقة من الصعب أن تقوم المؤسسة الاقتصادية بتقييم أنشطتها البيئية وهذا من وجهة نظر اقتصادية، وبالتالي من الصعب كذلك تقييم المشاريع المعتمدة من طرف المؤسسة بخصوص الوقاية من التلوث، والمردود من الأنشطة البيئية التي تعتمدها المؤسسة الاقتصادية يكمن أساس في النقاط التالية:[2]

- الأهداف الأساسية من وراء المشاريع المرتبطة بالوقاية من التلوث.
- القطاعات الصناعية التي تنشط فيها المؤسسة الاقتصادية والمتعلقة أساسا بالوقاية من التلوث.
- هناك استراتيجيات خاصة بالوقاية من التلوث تعود على المؤسسة الاقتصادية بمردود أكبر مقارنة باستراتيجيات أخرى.

[1] *Erwan Harscoet, op.cit, p 84.*

[2] *Ibid, pp 85-86.*

ثالثا: أثر الأنشطة البيئية على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية

1. المؤسسة الاقتصادية، الميزة التنافسية والضغوطات البيئية:

أ. الميزة التنافسية: نظرية الميزة التنافسية في ظل الضغوطات البيئية تركز على الربط بين المؤسسة والبيئة، من خلال النظر في ثلاث نقاط أساسية؛ الوقاية من التلوث، إدراك المسؤولية المرتبطة بالمنتجات خلال كل فترة حياتها، بالإضافة إلى دمج مفهوم التنمية المستدامة، الطرح الوقائي، يركز على تجنب المؤسسة للإنتاج الضار، أما اختيار المؤسسة لمعالجة الملوثات عند خروج الإنتاج، يعتبر طرح علاجي لمشكلة التلوث، البحث عن الميزة التنافسية إذ يمكن التخفيض من تكاليف الاستثمارات والتوجه إلى الاستثمارات البيئية.[1]

ب. الضغوطات البيئية: المحاور المرتبطة بالتنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية لها علاقة بعدة ضغوطات مختلفة هي:[2]

- ضغوطات المجتمع، الهيئات العامة، المنظمات غير الحكومية،...وغيرها، تلعب الدور الضابط الذي يلزم المؤسسة الاقتصادية على تلبية ما ينتظره أصحاب المصالح بخصوص الجوانب البيئية.

- ضغوطات المستثمرين، حيث هناك من المستثمرين من يهمهم الالتزام المجتمعي للمؤسسة الاقتصادية التي يريدون الاستثمار فيها.

- ضغوطات البيئة المحلية للمؤسسة الاقتصادية، وفي هذه الحالة المؤسسة الاقتصادية يجب عليها أن تحافظ على استمراريتها في ظل توافق مع أصحاب المصالح، ويجب عليها أن تحترم الإطار المعيشي للجماعة التي تزاول على مستواها النشاط.

- ضغوطات داخلية للمؤسسة الاقتصادية، ويتعلق الأمر بالأجراء، النفايات وبهذا الخصوص يجب على المؤسسة الاقتصادية الأخذ في الحسبان المسؤولية المجتمعية والبيئية، ويجب عليها كذلك الأخذ في الحسبان البعد الأخلاقي لأنشطتها، وهذا من خلال القيام بدورات تكوينية وتحسيسية للأفراد العاملين بها، هذه الاستراتيجية من شأنها تحفيز العنصر البشري في المؤسسة.

والشكل الموالي يوضح كيف يمكن للتنمية المستدامة أن تكون إجابة للضغوطات البيئية.

---

[1] *EricPesrais, l'écologie a tout stratégique : une validation de l'approche ressources par la méthode PLS, revue de finance contôle stratégie, volume 5, N°:3, septembre 2002, p 202.*

[2] *Soumaya Mejbri, Ahlem Soualhia et Habib Affes, op.cit, pp 487-488.*

الشكل رقم (18): التنمية المستدامة؛ إجابة للضغوطات البيئية

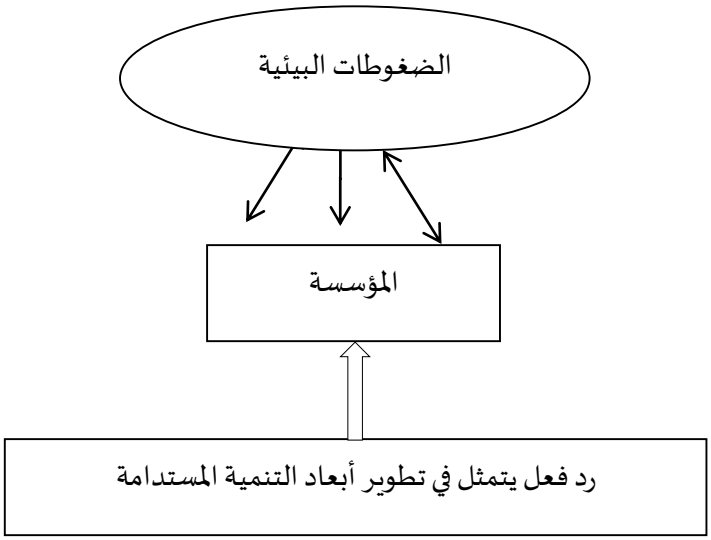

Source : Soumaya Mejbri, Ahlem Soualhia, et M.Habib Affes, répercutions de l'écologie sur le comportement de l'entreprise, ISSN 2028-2324 Vol7, N° : 1 Aug, 2014, p 488.

2. أثر الأداء التسويقي البيئي على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية:

أ. علاقة السمعة الجيدة للمؤسسة الاقتصادية بالأداء التسويقي والمالي: يرى كل من *Cavin* و*Miles* أن السمعة الجيدة للمؤسسة تنشأ نتيجة اعتمادها لمجموعة من المبادئ في أنشطتها المختلفة مثل:[1]

- مبدأ المصداقية مع المستثمرين والعملاء والموردين.
- مبدأ الثقة بين المؤسسة والموظفين والعملاء والمجتمع.
- مبدأ الاعتمادية.
- مبدأ المسؤولية البيئية والاجتماعية والمالية.

وعندما تطبق المؤسسة الاقتصادية مفاهيم التسويق الأخضر، وتتعامل بمنتجات مرتفعة الجودة وتستخدم وسائل الإعلان الصادقة، وتتعامل بطريقة مسؤولة اجتماعيا وبيئيا، يكوكن لها سمعة جيدة في السوق تساعد رجال التسويق على حسن استغلال الفرص التسويقية المتاحة والتأثير في سلوك المستهلك الواعي بيئيا، مما يؤدي إلى زيادة المبيعات وارتفاع القيمة السوقية لأسهمها، مما يعظم من قيمتها ويجعل المستثمرين يقبلون على الاستثمار فيها، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1] حليمة السعدية قريشي، شهلة قدري، التسويق الأخضر كاتجاه حديث لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة لفائدة الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص 377.

الشكل رقم (19): علاقة السمعة الجيدة للمؤسسة بالأداء التسويقي والمالي

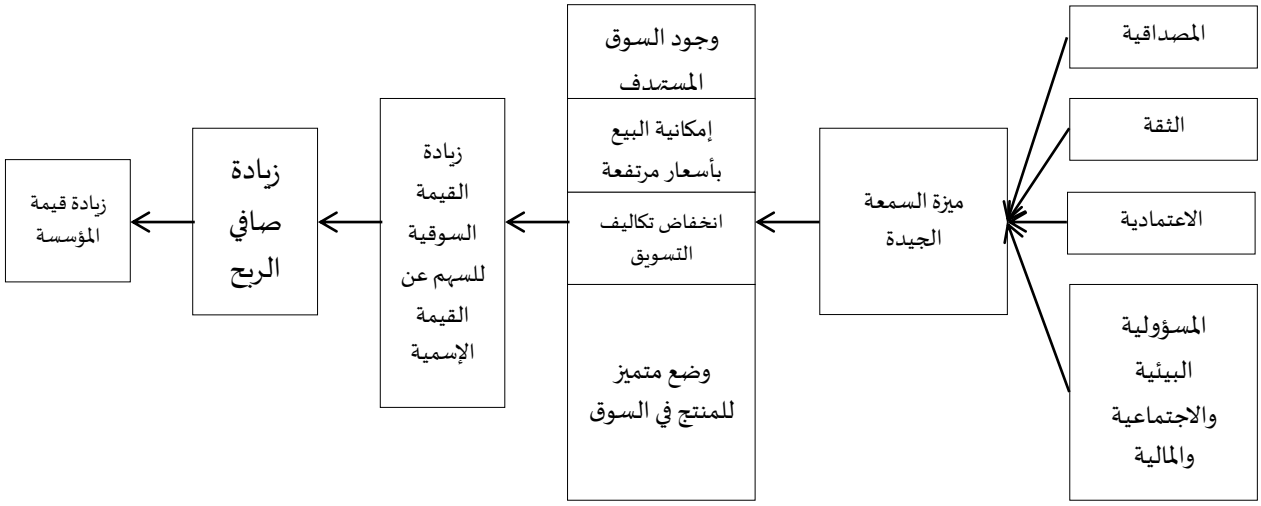

المصدر: حليمة السعدية قريشي، شهلة قدري، التسويق الأخضر كاتجاه حديث لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة لفائدة الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص 377.

والتسويق الأخضر من شأنه أن يفتح آفاق جديدة وفرص سوقية مغرية أمام المؤسسات التي تمارسه، مما يتيح أمامها المجال لتجنب المنافسة التقليدية، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية في السوق، ويرى *Ottman* أن التسويق الأخضر يساعد في تحقيق الميزة التنافسية عن طريق خلق قيم بيئية معنية للعملاء ومن ثم إنشاء قطاعات سوقية صديقة للبيئة، مما يجعل المؤسسة سباقة على منافسيها من الناحية البيئية في السوق.[1]

ب. تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية:مؤشر لأداءها التسويقي من الناحية البيئية: تسعى المؤسسة الاقتصادية وراء كسب الميزة التنافسية البيئية، من خلال إدراكها أكثر من أي وقت مضى أن البيئة في حالات كثيرة يمكن أن تمثل بعدا من أبعاد الأداء الاستراتيجي إلى جانب التكلفة، الجودة، الاعتمادية، المرونة، وهذه الميزة التنافسية البيئية يمكن أن نلمس أبعادها فيما يلي:[2]

- المنتج البيئي، حيث تدل المؤسسة تغييرات على منتجاتها لتكون أكثر إيجابية للبيئة وأقل آثارا سلبية عليها.
- تفضيل الزبائن الخضر كشريحة سوقية مستهدفة.
- قيام المؤسسة بتطوير قدرتها القائمة على الموارد المستدامة كاستخدام الطاقات المتجددة.

ومجهودات التسويق تهدف اعتياديا إلى توليد القناعة عند الزبون عن المنتج أو الخدمة، وإلى تكوين الرغبة لدى الزبائن وجذبهم نحو المؤسسة ومنتجاتها، وما يترتب عليه من زيادة في المبيعات وتوسع في حصة السوق، ولكن تبقى الجوانب

[1] حليمة السعدية قريشي ، مرجع سابق، ص 377..

[2] سميرة صالحي، التسويق الأخضر، بين الأداء التسويقي والأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، مداخلة مقدمة لفائدة الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص 419.

الاجتماعية والبيئية والالتزام الأخلاقي بالتشريعات والقوانين تشكل صعوبات في عرقلة النشاط التسويقي عن تحقيق أهدافه، وغالبا ما تنعكس هذه الحالة سلبا على الأداء التسويقي للمؤسسة، وبالرغم من أن المؤسسات الإنتاجية الحديثة، قد قطعت أشواطا من التقدم في مجال تكنولوجيا الإنتاج وتكنولوجيا المنتوج، والنشاطات التسويقية والإعلامية، إلا أن ظواهر التلوث البيئي، أخلاقيات العمل، حقوق الإنسان قد تعترض هذه المجهودات وتقلل من تأثيراتها المستهدفة وانعكاساتها الإيجابية المتوقعة على المؤسسة، ومن هنا يظهر التأثير الإيجابي للتسويق الأخضر في الأداء التسويقي المتوقع للمؤسسة، والشكل الموالي يوضح ذلك.[1]

الشكل رقم (20): هيكل عمل المؤسسة بيئيا

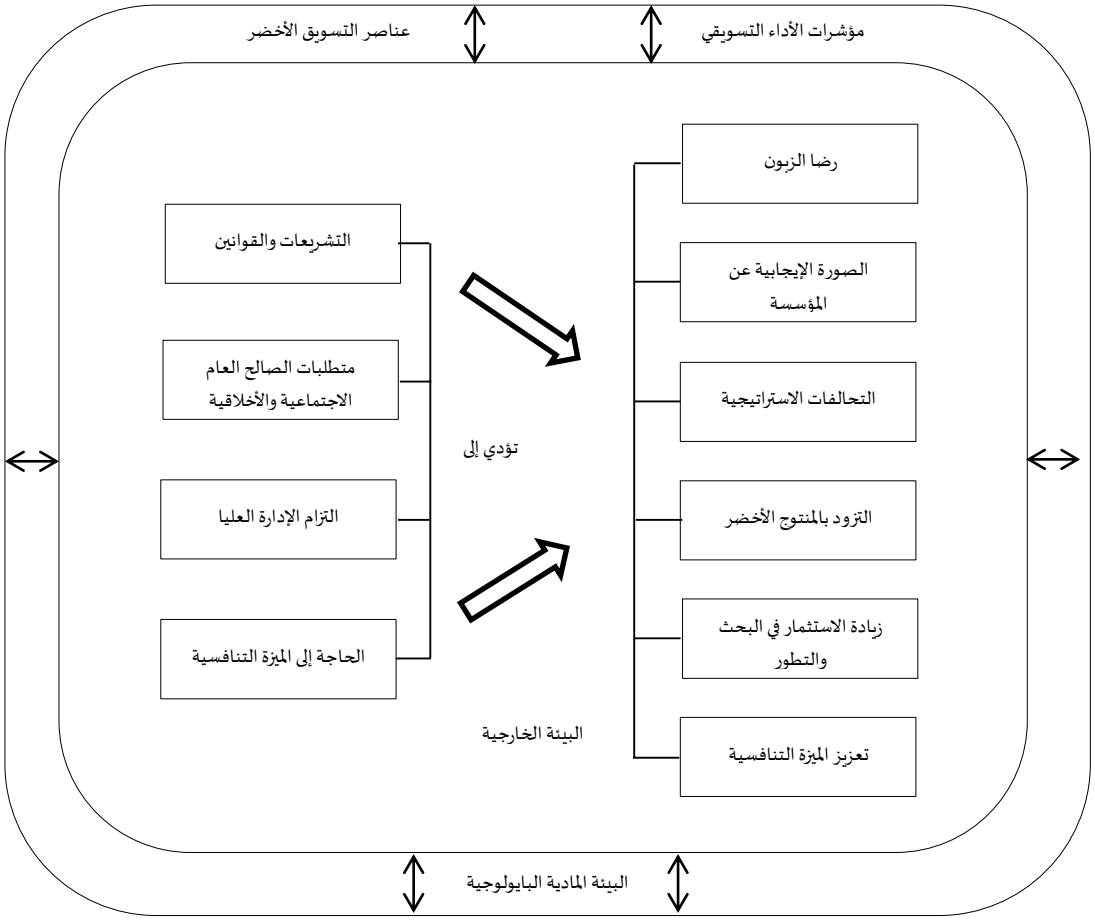

المصدر: عروبة رشيد علي، التسويق الأخضر وأثره في الأداء التسويقي –دراسة ميدانية في مديرية البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 28، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2011، ص 97.

[1] عروبة رشيد علي، التسويق الأخضر وأثره في الأداء التسويقي –دراسة ميدانية في مديرية البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 28، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2011، ص 96.

وتعتبر الميزة التنافسية مؤشر من مؤشرات الأداء التسويقي المترتبة على مجهودات التسويق الأخضر، وتعكس الميزة التنافسية تميز منتجات المؤسسة الاقتصادية وأدائها وذلك من خلال الخصائص الإيجابية للتسويق الأخضر.

ويمكن تلخيص مؤشرات الأداء التسويقي المترتبة على مجهودات التسويق الأخضر في النقاط التالية، بالإضافة إلى الميزة التنافسية:[1]

- رضا الزبون، من خلال الاستجابة إلى الحاجات الاجتماعية والنفسية للزبون.
- الانطباع الإيجابي، من خلال تعامل المؤسسة الأخلاقي مع المجتمع.
- سمعة المؤسسة، من خلال ثقة الزبائن والمجتمع بالمؤسسة وولائهم المستدام لها.
- التوسع في حصة السوق، من خلال إضافة زبائن جدد نتيجة التقليل من الرافضين لمنتجات المؤسسة أو المعارضين لأعماله.

3. سلوكات المؤسسة الاقتصادية تجاه رهانات التنمية المستدامة ومبدأ التمييز بين الفرص والتهديدات:

البيئة، المجتمع، وأخلاقيات أعمال المؤسسة هي نقاط أساسية يجب على المؤسسة الاقتصادية فهمها وأخذها بعين الاعتبار، حيث من المؤسسات الاقتصادية من يفهمها ويأخذها بعين الاعتبار كفرص، ومنها من يعتبرها تهديدات (تحديات).

حيث المؤسسات التي تعتبر هذه النقاط الأساسية كفرص، تبحث عن أنشطة بيئية جديدة، خلق قيم جديدة للمستهلك، وتواجه هذه المؤسسات النقاط السابقة بالاعتماد على استراتيجية إدارة أعمالها ووظيفتها التسويقية (إيجاد حلول حقيقية).[2]

والمؤسسات التي ترى في هذه النقاط تهديدات، تعتبرها كتكاليف، وهي لا تساهم في تحقيق المنفعة الاقتصادية، ولا يمكن أن تخلق قيمة سوقية جديدة لها، وتعتبرها كتحديات يجب معالجتها خارج المؤسسة من خلال الاعتماد على سياسات معينة.

والشكل الموالي يوضح ذلك.

[1] عروبة رشيد علي، مرجع سابق، ص 98.

[2] *Albert Louppe, op.cit, p 6/25.*

الشكل رقم (21): سلوكيات المؤسسة تجاه رهانات (تحديات) التنمية المستدامة ومبدأ التمييزبين الفرص والتهديدات.

Source : Albert Louppe, Contribution du marketing au développement durable, revue française du marketing, pole universitaire Leonard de Vinci, Paris, Juillet 2006,p 6/25.

خلاصة الفصل:

التنمية المستدامة كمفهوم بأبعاده الأساسية (البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي) هو محل اهتمام الكثير من المؤسسات الاقتصادية، هذه الأخيرة تحاول دمجه في مختلف أنشطتها، كونه وسيلة تمارس من خلاله أصحاب المصالح مختلف عمليات الضغط على هذه المؤسسة.

وحتى تستطيع المؤسسة الاقتصادية كسب المشروعية أي السمعة الجيدة لدى المجتمع الذي تنشط فيه، وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، بأن لزاما عليها إيجاد حلول حقيقية لرهانات هذه التنمية، هذه الرهانات المرتبطة بالموارد الطبيعية، المرتبطة بجانب الاتصال من ناحية التنمية المستدامة،... وغيرها.

وإذا توصلت المؤسسة الاقتصادية لكسب هذه الرهانات، من خلال الاعتماد على الأنشطة البيئية (إدارة البيئة، تكنولوجيا نهاية الأنبوب، تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، التسويق الأخضر، الإبداع البيئي،... وغيرها) تستطيع فقط كسب المشروعية بل تتميز أكثر بخصوص الجوانب البيئية، الاجتماعية والأخلاقية لأنشطتها.

الفصل الثاني

الأطر النظرية للضرائب والرسوم البيئية

تمهيد:

تعتبر الضرائب والرسوم البيئية أداة هامة للجباية البيئية، حيث تستخدم من جهة كإيرادات إضافية تكمل النقص المسجل بخصوص مختلف الضرائب والرسوم التي تكون النظام الجبائي للدولة (ضرائب ورسوم على الدخل وعلى رقم الأعمال، تساهم بها المؤسسة الاقتصادية عند ممارستها للنشاط).

ومن جهة أخرى، بعض الدول (البعض من دول أوروبا) تستخدم هذه الأداة كعامل حاث للمؤسسة الاقتصادية من أجل دمج مختلف الجوانب البيئية في أنشطتها، وتعتبر الضرائب والرسوم البيئية كذلك دعامة للشغل من خلال كونها إيرادات جديدة يمكن إضافتها للإيرادات الأخرى (استحداث مناصب شغل من خلال الإيرادات الإضافية)، وبالتالي تكون هذه الضرائب والرسوم قد ساهمت في خلق مناصب الشغل (دمج الجوانب الاجتماعية لأنشطة المؤسسة الاقتصادية).

ولذلك سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار النظري للضرائب والرسوم البيئية

المبحث الثاني: دور الضريبة البيئية في كسب المؤسسة الإقتصادية لرهانات التنمية المستدامة

المبحث الأول: الضريبة البيئية كأداة هامة للجباية البيئية

سيتم التطرق في هذا المبحث للجباية البيئة كأداة إقتصادية للسياسة البيئية، ومدخل مفاهيمي للضرائب والرسوم البيئية، والجانب الفني للضرائب والرسوم البيئية، والضرائب والرسوم البيئية كأداة مباشرة لإستدخال الآثار الخارجية السلبية لأنشطة المؤسسة الإقتصادية.

المطلب الأول: الجباية البيئة أداة اقتصادية للسياسة البيئية

سيتم التطرق في هذا المطلب لمفهوم وأهداف الأدوات الإقتصادية للسياسة البيئية، وماهية الجباية البيئية ومكوناتها وأساس فرضها، وأدوات إقتصادية أخرى للسياسة البيئية.

أولا: مفهوم وأهداف الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية

1. مفهوم الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية:

ويقصد بها مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة في حماية البيئة، والتي من شأنها التأثير على نفقات وإيرادات المشروعات الاستثمارية، وكذلك أسعار الموارد النهائية، وتعتمد هذه الأدوات على التأثير على تكاليف الإنتاج وتنتقل كليا أو بعضها إلى أثمان السلع والخدمات المنتجة ومن ثم تؤثر على هيكلها النسبي، هذه بدورها قد تؤثر على حجم استغلال الموارد البيئية وحجم الإنتاج ونوعية وكذلك حجم الاستهلاك عن طريق ما يعرف بالحوافز والكوابح السعرية.[1]

وتعرفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنها طريقة تستعمل من خلالها نظام الأسعار وقوى السوق من أجل تحقيق أهداف منشودة وتستطيع أن تكون لهذه الأدوات آثار حلول تقدير المنافع والتكاليف لمختلف الأنشطة التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديين، إن استعمال الأدوات الاقتصادية بغرض حماية البيئة والتنمية المستدامة تسمح بمعرفة تكاليف النشاطات التي لها آثار سلبية على البيئة.

ومن بين هذه الأدوات الاقتصادية، الجباية البيئية (الضرائب والرسوم البيئية وغيرها)، رخص التلويث القابلة للتداول، المساومة وحقوق التلويث، وأدوات أخرى.

2. أهداف الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية:

للأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية عدة أهداف تتمثل في:

- هدف مالي: عن طريق جمع الأموال التي تسمح بتغطية تكاليف الآثار البيئية أو التي يتم توزيعها مرة ثانية من أجل تعزيز وتفعيل نشاطات الحماية البيئية أو تحسين الجودة البيئية أو الأبحاث والتنمية.

[1] ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 107.

- هدف تشجيعي: من خلال التأثير على سلوك المستهلكين بالاستخدام الأمثل للموارد، عن طريق استخدام ضغط تصاعدي على أسعار أو الأنشطة الضارة بالبيئة.
- هدف وقائي: عن طريق الاستخدام الرشيد لمختلف الأدوات الاقتصادية (نظام الرخص القابلة للتداول، الإصلاح الجبائي البيئي والجباية البيئية) في حماية البيئة من التلوث والأضرار التي تحيط بها.[1]

ثانيا: ماهية الجباية البيئية، أهدافها، مكوناتها، وأساس فرضها

1. ماهية الجباية البيئية:

الجباية البيئية مفهوم شامل وواسع يتضمن كلا من الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الملوثين للبيئة بالإضافة إلى أنها تشمل الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأفراد والمؤسسات الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة.[2]

والجباية البيئية أو كما يفضل البعض تسميتها بالجباية الخضراء، هي عبارة عن مجموعة الإجراءات الجبائية الرامية إلى تعويض أو بالأحرى الحد من الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة من جراء التلوث.

ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ترى أن هذه الجباية تعكس جملة الإجراءات الجبائية التي يتسم وعائها (منتوجات، خدمات، تجهيزات، انبعاثات) بكونه ذا تأثير سلبي على البيئة.[3]

وتعرف الجباية البئية على أنها نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية، وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا.[4]

وتعريف الجباية البيئية يستند في الواقع على ثلاث مقاربات نوردها في ما يلي:[5]

- المقاربة حسب الهدف المعلن: حسب هذه المقاربة فإن الجباية تعد بيئية إذا تضمنت أي إجراء يهدف المشروع من خلاله إلى تحسين الوضعية البيئية، مع اشتراط أن يكون هذا الإجراء مدون في النصوص القانونية.
- المقاربة حسب السلوك: حيث أن كل إجراء جبائي يولد تحفيز اقتصادي لتحسين البيئة والحد من التلوث، يعد إجراء جبائي بيئي.

---

[1] ربيعة بوسكار ، مرجع سابق، ص 107.

[2] ربيعة عطا الله السعدي، محمد وفي الشمري، الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي، مقال بمجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 20، الفصل الثالث، العراق، 2012، ص 146.

[3] مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 125.

[4] محمد بن عزة، فعالية النظام الضريبي في حماية البيئة من أشكال التلوث-دراسة تحليلية لنموذج الضريبة البيئية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، جوان 2016، ص 195.

[5] ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 94.

- المقاربة حسب المنتوج أو التلوث المستهدف من خلال الإجراء: وفق هذه المقاربة فإن كل إجراء جبائي يكون لوعائه تأثير سلبي على البيئة، يعد إجراء جبائي بيئي.

وإنطلاقا من هذا، الإجراء الجبائي البيئي يعني كل ما تعلق كإجراء جبائي بالأسس الخاضعة للضريبة البيئية، والحدث المنشئ لهذه الضريبة، ومجال تطبيقها، وتحصيلها، وتوزيع ناتجها.

2. أهداف الجباية البيئية:

تتمثل أهداف الجباية البيئية في ما يلي:[1]

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الجباية البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة.
- تصحيح نقائص السوق إذا أضحت الإجراءات القانونية وحدها لا تكفي لردع المخالفين وكذا ضعف وقلة الموارد المالية المخصصة لحماية البيئة.
- ضمان بيئة صحيحة لكل شخص في المجتمع والعامل وهذا ما نصت عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقيات.
- غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع والعالم.
- وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار.
- الحد من التلوث والضرائب تؤدي بالمكلف إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث.
- تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.
- إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات.
- تحفيز أو تشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة.
- الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت مكلفة جدا.
- توجيه المنتجين وأصحاب المشاريع للاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وإنتاج سلع صديقة للبيئة.
- إيجاد مصادر مالية جديدة لتمويل سياسة حماية البيئة غير أن التحصيل المالي ليس هو الغرض أو الهدف من الضريبة لأن الهدف الجوهري هو دفع المنتجين لمعالجة مخرجاتهم قبل طرحها في البيئة أو تغيير أنماط صناعاتهم أو تكنولوجياتهم بشكل يساهم في الحفاظ على البيئة ومواردها.

ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد الجباية البيئية على جملة من الأدوات أو الإجراءات، وقد صنفت الوكالة الأوروبية للبيئة (*AEE*) الإجراءات الجبائية البيئية بالاستناد على معايير اقتصادية، إلى ما يلي:[2]

- إجراءات تغطية التكاليف: وتهدف هذه الإجراءات إلى إشراك المستفيدين من الخدمات البيئية (كتوصيلات الصرف الصحي، شبكات المياه) في تغطية مصاريف المراقبة والمتابعة، وهذا عن طريق تحميلهم جزء من التكاليف.

---

[1] ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 95.

[2] مسعودي محمد، مرجع سابق، ص 126.

- إجراءات تحفيزية: وترمي إلى تعديل السلوك الضار بالبيئة، من دون السعي إلى تحقيق إيرادات.
- إجراءات تمويلية: وتهدف إلى توفير إيرادات أو مداخيل للحكومات، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف نسبي، فإجراءات تغطية التكاليف أو الإجراءات التمويلية يمكن أن يكون لها آثار تحفيزية لتعديل السلوك بما يتناسب مع متطلبات الحفاظ على البيئة، كما أن الإجراءات التمويلية – المرتكزة على ضرائب بيئية يتغلب عليها الجانب التمويلي أكثر من الجانب التحفيزي للحد من التلوث-، يمكن تكييفها أكثر فأكثر لتحقيق أهداف بيئية محددة.

والإجراءات الجبائية ذات الأهداف البيئية، يمكن تحليلها على أساس معايير عدة نذكر منها:[1]

- الطبيعة الجبائية للإجراء (مقاربة قانونية): ونميز هنا بين الإجراءات الجبائية البيئية والتي قد تتمثل في: ضرائب ورسوم، إتاوات، إعفاءات، قروض ضريبية، إعانات مباشرة...الخ، فالضرائب البيئية يرتكز وعاؤها على منتوج أو معدات تلحق أضرارا بالبيئة، أما الإتاوات البيئة فترتبط بالدفع مقابل خدمات بيئية مؤداة، وتعتبر الضرائب والإتاوات البيئية إجراءات جبائية ردعية أوس لبية، في حين أن الإجراءات الجبائية ذات الأثر التحفيزي، وبالنظر إلى تأثيرها على الدخل، تشمل: الإعفاءات الضريبية، التخفيضات، الاهتلاكات الاستثنائية، القروض الضريبية.
- مستوى التحصيل: نقصد بمستوى التحصيل الهيئات التي تسهر على جمع العائدات الجبائية البيئية، عندما يتعلق الأمر بالإجراءات الردعية أو السلبية (كالضرائب والإتاوات البيئية)، بحيث نراعي في التحليل ما إذا كانت على المستوى المحلي، الجهوي، أم الوطني.
- وكما هو الحال بالنسبة للإجراءات الجبائية الردعية، فإن الإجراءات الجبائية التحفيزية، قد تمنح أيضا سواء على المستوى المحلي أو الوطني.
- وعلى العموم، فإن هذا المعيار يهدف إلى بيان موضع السياسة البيئية التي تستند على الجباية، بمعنى هل هي محلية أو وطنية؟.
- تخصيص الإيرادات: يتم التحليل حسب هذا المعيار، بالاعتماد على وجهة الإيرادات الجبائية البيئية، هل هي لصالح ميزانية الدولة، أم لحسابات خاصة، أو لصالح هيئات عمومية أو خاصة؟.

والجباية البيئية مداخيلها أو الإيرادات المتأتية منها تستعمل للتخفيف من اللا توازنات أو الاختلالات المتأتية من مختلف الضرائب والرسوم التي تشكل الجباية المثلى.* [2]

---

[1] مسعودي محمد، مرجع سابق، ص 127.

* الجباية المثلى: هو الجباية التي تحتوي على مختلف الضرائب والرسوم التي تسمح بتمويل احتياجات الدولة، ولها الطابع الردعي، حيث المبدأ الأساسي فيما هو إخضاع السلع والخدمات وبهذا يترجم كل من *Ramsey* (1927)، *Diamond* و*Mirrleess* (1977) هذا المبدأ بالضرائب غير المباشرة، وتعتمد كذلك على إخضاع المداخيل ويترجم *Mirrleess* هذا بالضرائب المباشرة، أنظر:

Dominique Bureau, Michel Mougeot, Politique envirennementale en économie ouverte, Revue d'économie politique, 2005/4 (Vol 115), France, pp 442.

[2] *ibid, p 443.*

وينبغي الإشارة بخصوص هذه الجباية أنه لها فائدتين هامتين، هما:[1]

- فائدة بيئية، حيث تركز هذه الجباية على كيفية حث المؤسسة الاقتصادية للتقليل من التلوث أو إزالته، وفي الغالب يحصل هذا بتطبيق رسم بيئي بمعدل مرتفع.
- تحسين فعالية النظام الجبائي ككل، حيث تعتبر هذه الجباية وسيلة لتحقيق إيرادات جديدة يمكن إضافته للإيرادات الأخرى.

3. مكونات الجباية البيئية:

تقسم الجباية البيئية إلى الآتي:[2]

- الضرائب البيئية: وهي إلزام الممول جبرا وبصفة نهائية ودون مقابل بدفع مبلغ نقدي محدد لخزانة الدولة بقصد حماية البيئة.
- الرسوم البيئية: تقوم الدولة بتوفير خدمات خاصة مستخدمة تقنيات حديثة لتطهير البيئة من أجل توفير بيئة سليمة خالية من الملوثات، مقابل هذه الخدمة تفرض رسوم على المستفيدين من هذه الخدمة، كرسم التطهير أو ما يسمى برسم النظافة، ورسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب، ورسوم البلديات وغيرها من الرسوم الأخرى.
- الحوافز والإعفاءات الجبائية: يتضمن النظام الجبائي البيئي بالإضافة إلى الضرائب والرسوم، الحوافز والإعفاءات والتي لها الأثر البالغ في تحفيز النشاطات الاقتصادية الصديقة للبيئة لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب أو التلاعب، لكن منح الحوافز والإعفاءات الضريبية يؤدي إلى حدوث استجابة تلقائية من قبل أصحاب المشاريع ودافع لاستخدام تكنولوجيات وتقنيات حديثة صديقة للبيئة، وهناك أشكال متنوعة للإعفاءات وهي:

– إعفاء دائم: يمنح هذا الإعفاء للأنشطة غير الملوثة، والصديقة للبيئة وبشكل مستمر دون تراجع.

– إعفاء مؤقت: تمنح هذا الإعفاء لفترات محددة، كأن يمنح للنشاط في بداية تأسيس ولفترة محددة، كأن تكون خمس سنوات الأولى على سبيل المثال في حالة اعتماد تكنولوجيات وتقنيات حديثة، لغرض تحفيزها وتعويضها عن كلفة هذه التكنولوجية المستخدمة، وبذلك تكون سلعها ومنتجاتها أكثر تنافسية من السلع التي تنتج باستخدام تكنولوجية ملوثة للبيئة.

4. أساس فرض الجباية البيئية:

إن أساس فرض الجباية البيئية هو المبدأ العالمي "الموث الدافع"[3]، وتم إقرار هذا المبدأ والاعتراف من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCPE*) كمبدأ مقبول عالميا في 1972، ونص المبدأ على أنه "يجب أن يتحمل الملوث نفقات تنفيذ إجراءات منح التلوث وضبطه المقررة من قبل السلطة العامة، لضمان بقاء البيئة في حالة مقبولة، وبمعنى آخر

---

[1] *Pauline Gandré, Camille Sutier, la crise économique : une opportunité pour réformé la fiscalité ?, Idées économiques et sociales, 2010/2 (N° : 160), France, p 33.*

[2] ربيعي عطا الله السعدي، محمد وفي الشمري، مرجع سابق، ص ص 146-147.

[3] ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 95.

يجب أن تعكس تكلفة هذه الإجراءات في أسعار السلع والخدمات التي تسبب التلوث في إنتاجها واستهلاكها، ومثل هذه الإجراءات لا يجب أن تكون مصحوبة بالإعانات المالية التي تخلق تشوهات في التجارة الدولية والاستثمار".[1]

ثالثا: أدوات اقتصادية أخرى للسياسة البيئية

1. الإعانات والمنح:

أ. الإعانات:

الإعانات هي مساهمات مالية تعتبر من الحوافز المالية الإيجابية التي تمنحها الحكومة للمؤسسات الإنتاجية لتشجيعها على معالجة نفاياتها قبل إلقائها في الموارد البيئة المختلفة، فالملوث يتحصل من خلال كل وحدة تلوث أقل من المقياس المرجعي على وحدة إعانة.

وعليه المثال التالي يمكن أن يوضح الفهم أكثر: وجود مصنع لصناعة مادة الاسمنت، سينشأ عنه مشكال بيئية متنوعة خاصة عندما يستخدم طريقة التصنيع الجاف، وسيتطاير منها تراب الاسمنت وذرات الكلنكر، وهي أتربة متناهية في الصغر تتطاير في الجو، تتسبب في تلويث المحيط الهوائي وتنتشر وتتناثر هذه الأتربة في المحيط الحيوي فتؤثر على المكونات البيئية من كائنات حية حيوانية ونباتية ومجاري مائية وأرضاي زراعية وتتسبب في مضاعفات صحية على العنصر البشري.

والدول تقوم بتقديم إعانة ثابتة للمصنع عن كل وحدة هواء تم تنقيتها من الغبار وتختلف الشوائب المتطايرة قبل إلقائها كما يوضح الشكل أدناه المستوى الأمثل للتصفية.[2]

[1] هيثم علي محمد العنكبي وآخرون، واقع التلوث البيئي واستخدام الضرائب البيئية للحد منه، بحث تحليل لمولدات الديزل في محافظة بغداد، مجلة دراسات تحاسبية ومالية، المجلد الحادي عشر، العدد 34، العراق، الفصل الأول، 2016، ص 239.

[2] بوذريع صاليحة، دور السياسات البيئة في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، 2017، ص 101.

الشكل رقم (22): أثر سياسة منح الإعانات الحكومية في مكافحة التلوث

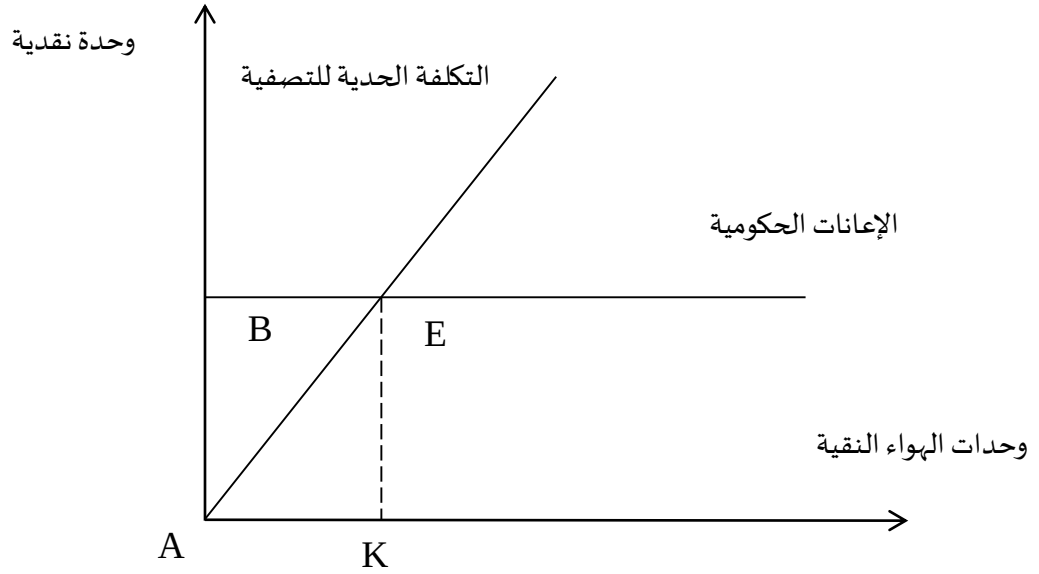

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد زكي، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 1995، ص 411.

من الشكل يتضح أن الحجم الأمثل لتنقية الهواء هو المستوى *K* فقبل هذا المستوى تكون الإعانة الممنوحة في حالة معالجة الملوثات قبل انبعاثها أكبر من تكلفة المعالجة وتستمر المؤسسة في معالجة مخلفاتها وينخفض معدل التلوث، أما بعد المستوى *K* فتصبح تكلفة المعالجة أكبر من الإعانة الممنوحة فتتوقف المؤسسة عن المعالجة.[1]

والإعانات البيئية في معظمها، تأخذ أحد الشكلين التاليين:[2]

- إعانات خفض التلوث: وهي إعانات تقدم للمنتجين بغية اضطلاعهم بمهمة معالجة التلوث وتنظيم البيئة.
- إعانات حيازة معدات خفض التلوث: وهي إعانات يتم منحها للمساهمة في تكاليف شراء وتركيب أجهزة وآلات ضبط التلوث والحد منه، وبالتالي فهي تستهدف المساعدة في تحمل تكاليف التغيير أو التطوير التكنولوجي.

ب. المنح:

وهي أداة اقتصادية تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف بيئية مرغوبة وتتمثل في مبالغ مالية تقدمها الدولة لبعض المنتجين لتشجيع البحث العلمي حول المشاكل البيئية والعمل على إيجاد حلول لها عن طريق استحداث تقنيات جديدة غير مضرة بالبيئة وكلك إنتاج سلع خضراء أو ما يسمى كذلك بالسلع أو المنتجات الصديقة للبيئة، والتي تعمل على المحافظة على التنوع البيولوجي وتساهم في حماية البيئة.[3]

[1] بوذريع صاليحة، مرجع سابق، ص 102.

[2] مسعودي محمد، مرجع سابق، ص 151.

[3] ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص ص 103-104.

2. رخص التلويث القابلة للتداول:

تم طرح فكرة تراخيص التلوث من قبل ديرز (1986)، كما هو الحال بالنسبة لوضع المعيار، تقوم الجهة المنظمة بالسماح بحد معين من إطلاقات التلوث وتصدر التراخيص (التي تعرف باسم موافقات التلوث)، في هذه الحالة يمكن لملوثي البيئة شراء حق استخدام جزء من البيئة كمستودع لمخلفاتها حيث يجوز للنشاط الملوث للبيئة أن يستخدم للتخلص من مخلفاتها في مقابل تحميله سعرا موجبا للتخلص من هذه المخلفات.

ويتضمن هذا الترخيص كمية التلوث التي تطرح سنويا، وهذا من أجل المحافظة على نوعية المحيط، فمثلا إذا كان للملوث الحق بأن يلوث 60 وحدة على 100 وحدة إذن 40 وحدة الباقية يجب أن يعالجها في مراحل التصفية والمعالجة، وحسب هذا التحليل فإنه يجب على السلطات العمومية خلق سوق للتلوث وحقوق التلوث تتكون حسب العرض والطلب، فالعرض يتحدد من طرف الدولة، والطلب يتحدد حسب عدد الملوثين الذين يستطيعون التفاوض فيها.

وتهدف حقوق التلويث إلى توزيع جهود مقاومة التلوث بين الفاعلين المختلفين في حين تتيح للسلطات العمومية الإبقاء على عتبة شاملة للانبعاثات الملوثة، تناسب هذه العتبة عددا ثابتا من حقوق الانبعاثات الفردية القابلة للانتقال، وتعمل السلطة العمومية على توزيع هذه الحقوق عن طريق بيعها بسعر ثابت أو بيعها بالمزاد أو عن طريق توزيعها على المؤسسات المعنية حسب إنتاجها، في هذه الحالة يسمح لكل مؤسسة أن تلوث في حدود حقوق التلويث التي تملكها، ويتم معاقبة كل تلويث إضافي باستثناء حالة شراء المؤسسة حقوق تلويث جديدة من مؤسسة أخرى أكثر نظافة منها، بعبارة أخرى لم تستنفذ حقوقها في التلويث، عندئذ، وفي منطقة معينة، يمكن تعويض ارتفاع درجة تلويث مؤسسة بانخفاض درجة تلويث مؤسسة أخرى عن طريق تسويق رخص التلويث.[1]

3. المساومة وحقوق الملكية:

يرى الاقتصادي كوز (1960)، أن مشكلات التلوث تنجم عن غياب حقوق الملكية المرتبطة باستخدام الموارد البيئية، لهذا فإن الحل حسبه في إقرار حقوق ملكية خاصة للموارد البيئية، تكون واضحة ودقيقة، بحيث تكفل الحد من ظاهرة الآثار الخارجية السلبية للتلوث دونما حاجة لتدخل الدولة، وهذا لن يتأتى –حسب كوز- إلا عن طريق المساومة أو التفاوض بين طرفي المشكلة، أي بين المؤسسات المسببة للتلوث والمتضررين منه.[2]

وما عرفت فيما بعد بنظرية كوز تحدد الشروط التي بموجبها يمكن أن يحقق التفاوض بين مسبب التلوث وضحايا التلوث المستوى المنشود اجتماعيا من خفض التلوث، نتيجة لتفاوض طوعي بالكامل، وعندما يواجه به المتسبب أي قيود قانونية، سيحتاج الضحايا إلى عرض دفع مبلغ لإقناعه بتخفيض انبعاثاته، وإلا فلن يكون هناك سبب بحث مسبب التلوث على الموافقة، رغم ذلك، إذا كان الضرر الذي يعانيه الضحايا كبيرا، فقد يرغبون بشدة في دفع مثل هذا المبلغ، وإذا كان تكاليف الخفض التيث يتحملها مسبب التلوث منخفضة، فقد يوافق أيضا مسبب التلوث على هذا المبلغ، وإذا سلك كلا

[1] بوذريع صاليحة، مرجع سابق، ص 102.

[2] مسعودي محمد، مرجع سابق، ص ص 159-160.

الطرفين طريق التفاوض سعيا إلى الحصول على أفضل اتفاق ممكن، ستتوافق النتيجة تماما مع الحد الاجتماعي الأمثل للتلوث.[1]

4. أدوات أخرى:

بالإضافة إلى الأدوات الاقتصادية السابقة، هناك أدوات اقتصادية أخرى يمكن ذكر البعض منها في ما يلي:[2]

أ. القروض الميسرة:

وهي عبارة عن قروض تتميز بأنها منخفض سعر الفائدة مع طول فترة السماح وتوجه أساسا لشراء كافة المعدات والأجهزة التي تحافظ على البيئة، وتعرف بالقروض الخضراء وتمنح هذه القروض من أجل إصلاح البيئة وحل مشاكلها إلى جانب المحافظة عليها وحمايتها ومن أجل استثمار هذه المبالغ الملاية في مختلف مجالات التكنولوجيا النظيفة وهي عبارة عن قرض أو دين يتميز بانخفاض سعر فائدته وشروطه الميسرة تشجيعا على توسيع الاستفادة منه وتحقيق الأغراض والأهداف التي أنشأ من أجلها.

ب. تخفيض الرسوم الجمركية:

أي تخفيض الرسوم الجمركية على المعدات والأجهزة والمواد المستخدمة أو اللازمة لمكافحة التلوث أو إجراء تحليل للمخاطر البيئية.

ت. سياسة نظم الضمانات على المواد التي يعاد استخدامها أو التي يعاد تدويرها:

وهي عبارة عن تأمين يفرض على بعض المواد، لكي يتمكن من إعادة استخدامها مرة أخرى وعدم طرحها في البيئة وبالطبع هناك علاقة طردية بين مبلغ الضمان ومعدلات إسادة المواد.

ث. سندات الأداء البيئي:

حيث يقوم المستفيد أو المتعامل بتقديم سندات يلتزم بموجبها بمبلغ معين يغطي التكلفة اللازمة لإعادة تأهيل الموقع أو المنطقة التي تم فيها العمل، وفي حالة إيفاء المتعاملون بالتزاماتهم اتجاه البيئة وإعادة التأهيل الموقع كما كان فإن هذه السندات ترجع إليهم، وإن كان من الممكن الاحتفاظ بجزء من هذه السندات لضمان علاج المشاكل أو التأثيرات السلبية التي تظهر بعد فترة.

ج. التأمين:

ونعني به فرض مبالغ نقدية كبيرة على الأنشطة ذات الاحتمال الكبير في إحداث أضرار كبيرة على البيئة، مثل ناقلات البترول وهو ما يعني أن القائمين على هذه الأنشطة يقومون بشراء وثائق تأمين بمبلغ يكفي لإصلاح الضرر المتوقع حدوثه.

---

[1] ستيفن سميث (ترجمة: إنجي بنداري)، الاقتصاد البيئي (مقدمة قصيرة جدا)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص 31.

[2] ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص ص 108-109.

المطلب الثاني: مدخل مفاهيمي للضرائب والرسوم البيئية

سيتم التطرق في هذا المطلب لنشأة ومفهوم وأهداف وأشكال الضرائب البيئية، والتخطيط لتطبيق الضرائب البيئية، ومميزات المدخل الضريبي في مكافحة التلوث، والصعوبات التي تواجه فرض الضرائب البيئية، ومزايا وعيوب الضرائب البيئية.

أولا: نشأة، مفهوم، أهداف وأشكال الضرائب والرسوم البيئية

في علم الجباية، الضريبة مصطلح شامل يعبر عن الضريبة، كما يعبر كذلك عن الرسم، رغم الاختلاف بينهما، فكلاهما اقتطاع نقدي، إجباري، مباشر، ذو طابع نهائي، إنما الاختلاف هو كون الضريبة ليس من ورائها مقابل، إلا أن الرسم له مقابل، وفي دراستنا هذه، سنحاول أن تكون الضريبة البيئية مصطلح يشمل الضريبة والرسم معا.

1. نشأة الضريبة البيئية:

تعود أولى الدراسات الاقتصادية التي تصورت مفهوم الضريبة البيئية إلى العام 1920، وذلك عندما نشر عالم الاقتصاد البريطاني "آرثر سيسيل بيغو"* كتابه المشهور "اقتصاد الرفاهية"، وفيه يعالج "البعد الخارجي" أو "التأثير الخارجي" لفعل الإنتاج والاستهلاك، ويأخذ الكاتب كمثال شظايا الفحم المتطايرة التي تصدرها القاطرات البخارية، وهي كناية لقطع من الفحم المتأجج تتطاير أحيانا من المداخن وتسبب احتراق الغابات أو الحقول المجاورة للسكك الحديدية، ويرى "بيغو" أن وضع ضريبة على الأضرار الناجمة عن تطاير تلك الشظايا تغرم بها شركة السكك الحديدية، قد يدفع إلى وضع تجهيزات ضد تطاير الشظايا، ويساعد في الحد من النتائج السلبية، وهذا المنطق هو الذي أسس فيما بعد مبدأ "من يلوث يدفع"، في العصر الحديث، طبق نظام الضريبة البيئية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 تحت اسم (*tax expenditure*)، ويهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من دفع الرسوم الإيكولوجية "البيئية" إذا امتثلت المؤسسات الملوثة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث.[1]

وبروتوكول كيوتو، كان له دور في الإعلان عن مختلف الضرائب البيئية، خاصة تلك المرتبطة بانبعاث الغازات الدفيئة، في ديسمبر 1997، 160 دولة وقعت على بروتوكول كيوتو المنعقد في إطار الأمم المتحدة بخصوص التحولات المناخية الناتجة عن انبعاث الغازات الدفيئة، أقر هذا البروتوكول، على أن تكون الالتزامات المرتبطة بتخفيض الانبعاثات معبر عنها بالأرقام، والرسوم المرتبطة بالبيئة كانت ضمن مخططات هذا البروتوكول، حيث أعلن هذا الأخير في تقريره عن رسوم بيئية مرتبطة بالطاقة والكربون، بالإضافة إلى ذلك إلزامية تطبيق هذه الرسوم البيئية والعمل بها، خاصة من طرف الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCDE*)، وأهداف بروتوكول كيوتو ارتبطت بستة (06) غازات دفيئة، التي يمكن أن تساهم وبشكل كبير في التحولات المناخية، منها (*CO2*)، وركزت الجهود على تخفيض هذا النوع من

* آرثر سيسيل بيغو (1877-1959): أستاذ الاقتصادي بجامعة كمبردج، تناولت أعمال بيغو نظرية التأثيرات الخارجية، وهي الأساس الذي قام عليه علم الاقتصاد البيئي الحديث.

[1] مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2014، سوريا، ص ص 344-345.

الغازات، وكان لهذا البروتوكول فعالية في تحقيق النتائج المرجوة خاصة في الدول الأعضاء في المنظمة (*OCDE*)، وتم دمج الرسوم البيئية على المخلفات (الغازات المنبعثة) في سياسة تسيير المخلفات.[1]

2. مفهوم الضريبة البيئية:

الضريبة البيئية أو الضريبة الخضراء أو ضرائب التصحيح أو ضرائب التلوث وجميعها معنى واحد، فهي مبالغ مالية يتم دفعها جبرا إلى الحكومة من قبل كل ما يتسبب في تلوث البيئة.[2]

ويقصد بها كذلك، ذلك الاقتطاع الإجباري الذي يدفعه الفرد إسهاما منه في الأعباء العامة وذلك باعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة.[3]

ويمكن القول أن الضريبة البيئية هي أداة تصحيحية تضمن حسن أداء السوق في ظل وجود الآثار الجانبية للنشاطات الملوثة عن طريق تحسين الأسعار، وجعلها تعبر عن الحقيقة البيئية بالإضافة إلى الحقيقة الاقتصادية أي تضمين التكاليف البيئية في سعر السوق للمنتج أو الخدمة على شكل ضريبة وبذلك يتماشى تعريف الضريبة البيئية مع تعريف الضريبة عموما.[4]

وأطلق عليها –الضريبة البيئية- الفقيه المالي الفرنسي *Asmelek*، الأعباء شبه الضريبية، أما بالنسبة لوعاء الضريبة فهو على عكس الشائع لا يتحدد بقيمة نقدية، ولكن بوحدات مادية كحجم المخلفات أو كمية الانبعاثات (نسبتها)، فالأصل هو وجود علاقة بين الوعاء الضريبي والأذى الذي يصيب البيئة، كما أن المقدرة التكليفية التي تستند عليها الضريبة وعدالتها قد لا تستوعب الظواهر الطبيعية، وقد يلحق أصحاب المقدرة التكليفية المنخفضة الضرر أكثر من أصحاب المقدرة المرتفعة كأصحاب الصناعات الصغيرة بحكم أن هذه الصناعات أكثر من الصناعات الكبيرة في إحداث التلوث لاعتمادها تقنيات قديمة تؤدي إلى حالة أكبر من التلوث.[5]

وتعرف كذلك على أنها المدفوعات الإلزامية غير المعوضة، التي يعود ريعها إلى الميزانية العامة وقد تخصص لغايات غير مرتبطة بأساس الضريبة، وتفرض الضرائب البيئية لخلق الحافز لكل من المنتجين والمستهلكين بتغيير النشاطات المؤثرة سلبا على البيئة، وتحقيق سيطرة أكبر على التلوث، وزيادة العائدات التي يمكن توجيهها إلى تحسين البيئة.[6]

---

[1] *Les taxes liées à l'environnement dans les pays de l'OCDE, repport, OCDE, 2001, P 123.*

[2] سالم محمد عبود، دور الضرائب الخضراء في الحد من التلوث البيئي –بحث استطلاعي- في الهيئة العامة للضرائب، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 8، العدد 1، 2016، ص 99.

[3] نوران جميل إبراهيم، رأي عينة من طلبة جامعة باب حول دور التربية البيئية وأثر الضريبة البيئية في الحد من التلوث البيئي، مجلة الفرات للعوم الزراعية، 7 (3)، 2015، ص 284.

[4] صيد مريم، محرز نور الدين، فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 02، 2015، ص 608.

[5] ربيعة عطا الله السعدي، محمد وفي الشموي، مرجع سابق، ص 145.

[6] بوذريع صالحة، مرجع سابق، ص 100.

واستند فرض الضرائب البيئية على القاعدة الأكاديمية التي اقترح (*Arthure.c.Pigon*) حول فرض الضريبة على البيئي بدلا من الجيد، فقد اقترح بيجو ضريبة انبعاثات لكل وحدة تلوث تكون سارية لقمة الأذى أو الضرر الناجم عن التلوث كوسيلة مناسبة لمساواة التكاليف الاجتماعية مع التكاليف الخارجية.[1]

والضريبة البيغوفينية هي إجراء يسمح بالتقليل من الاختلال في التوازنات الاقتصادية (إيراد يساهم في التقليل من اللا توازنات الاقتصادية)، ومن المنظور البيئي هي عامل للتحسين وللتصحيح، حيث التحسين يقصد به تحسين الوضعية الاقتصادية، والتصحيح يقصد به تصحيح التدهور الحاصل على البيئة.[2]

وتعتبر الضرائب البيئية من أهم أدوات النظام الضريبي التي يمكن الاعتماد عليها لمعالجة مشكلة التلوث البيئي وتعرف على أنها "مبلغ من النقود، يلزم الأفراد بأدائه للسلطات العامة، بصفة نهائية دون مقابل معين، على كل ما من شأنه زيادة نسبة التلوث البيئي فوق المسموح به عالميا، مثل الضرائب على انبعاث الغازات من المصانع وضرائب النفايات وضرائب السيارات الملوثة للبيئة، وغيرها من الضرائب البيئية".

وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCDE*) الضرائب البيئية بأنها (ضريبة قاعدتها أو أساسها وحدة طبيعية، أو وكيل عندها والذي أثبتت تأثيره على البيئة، عرفيا أو تقليديا أو بالاتفاق، بالإضافة إلى الضرائب المتعلقة بالتلوث، كل ضرائب النقل والطاقة تصنف على أنها ضرائب بيئية".[3]

وإنطلاقا من هذا، يمكن تعريف الضريبة البيئية على أنها الضريبة التي تمس كل ماله تأثير سلبي على البيئة، من مدخلات للعملية الإنتاجية (مواد أولية)، وأثناء العملية الإنتاجية (إستخدام الطاقة)، ومخرجات العملية الإنتاجية (إنبعاثات).

3. أهداف الضريبة البيئية:

فرض الضريبة البيئية يهدف إلى مجموعة من النقاط، يمكن ذكر البعض منها في ما يلي:[4]

- إمكانية ضمان بيئة سليمة وصحية من خلال رفع الثقافة والوعي البيئي لدى أفراد المجتمع والجهات ذات العلاقة.
- تحفيز وتشجيع على عدم التعامل مع الملوثات أو المواد المسببة لها من خلال فرض الجباية.
- إن فرض الضريبة البيئية يساهم في الردع وإزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي يضمنها القانون أو الإجراءات المشددة.
- إيجاد مصادر مالية يمكن الدولة من إزالة النفايات، فضلا عن إمكانية تحقيق التنمية المتوازنة ذات الفوائد المشتركة.

---

[1] هيثم علي محمد العنكبي وآخرون، مرجع سابق، ص 242.

[2] *Dominique Bureau, Michel Mougeot, « politique environnementale en économie ouverte », Revue d'économie politique, 2005/4 (Vol.115), p 443.*

[3] هيثم علي محمد العنكبي وآخرون، مرجع سابق، ص 242.

[4] سالم محمد عبود، مرجع سابق، ص ص 100-101.

- إن السبب الاقتصادي الأساسي لاستخدام هذه الضرائب ضمن السياسة البيئية هو إدخال تكاليف التلوث واستغلال البيئة فمن أسعار البضائع والخدمات مما يوجه المتسببين إلى المساهمة في حماية البيئة.
- تطبيق مبدأ من يلوث يدفع ويتحمل التكاليف الاجتماعية وهو بذلك يهدف إلى حماية الإنسان بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من كل مظاهر التلوث.

وإن تدخل الدولة بوضع ضريبة بيئية أو الرفع من ضريبة بيئية موجودة، سيؤدي هذا إلى الزيادة في سعر المنتوج أو الخدمة المرتبطة بهذه الضريبة، وتدخل الدولة في هذه الحالة له هدفين في العموم هما:[1]

- تخفيض استهلاك سلعة ذات ضرر بيئي، فالضريبة البيئية على الكربون ستغير الكميات التي ستتوزع من المنتوج المرتبطة بهذه الضريبة للعائلات.
- الزيادة في الإيرادات الجبائية عند الفرع من الضريبة البيئة.

4. أشكال الضريبة البيئية:

يمكن الاعتماد في تصنيف الضرائب البيئية على معيارين هما، الطبيعة الاقتصادية، حل مشكلة التلوث واستدخال التكاليف الخارجية السلبية.

أ. حسب الطبيعة الاقتصادية:

يمكن تصنيف الضرائب البيئية حسب الطبيعة الاقتصادية إلى:[2]

- **ضرائب ورسوم ذات طابع مالي:** حيث توجه حصيلتها إلى أعمال نوعية خاصة، وهي عادة ذات مستوى وأثر ضعيف في تغيير سلوك المستهلك، ويتم إعادة استثمار حصيلتها وترتبط فعالية هذه الضرائب بفاعلية النفقات أو الإعانات الممنوحة من الوكالات المعنية.
- **ضرائب ورسوم تهدف إلى تمويل الميزانية العامة:** والتي يمكن أن يكون لها أثر على البيئة من دون أن يكون ذلك مقصودا، إذ يمكن أن تؤثر في المدى المتوسط والطويل على سلوك المستهلك أو المساهمة في الحد من التلوث.
- **ضرائب ورسوم ذات طبيعة تحفيزية:** وتهدف إلى إعطاء الأعوان إشارات بعيدة المدى عن التكاليف البيئية، وهي بهذا تعمل على تحفيز الحد من استخدام الموارد النادرة، وتدفع المستهلك إلى المساهمة في معالجة التلوث الناجم.

ب. حل مشكلة التلوث واستدخال التكاليف الخارجية السلبية:

بصفة عامة، الضريبة البيئية إما أن تفرض على المدخلات وإما على المخرجات، حيث:[3]

---

[1] *Renaud Chartoire, la fiscalité écoligique, revue idées économiques et sociales, France, 2010/3, n° 161, p 55.*

[2] عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 171.

[3] أحمد عبد الصبور الدلجاوي، الضريبة البيئية "ضريبة التلوث"، ص ص 42-43 على الرابط:

www.abdelsabour.web.com/wp-contentuploads/2017/09/مجلة -الميزان.pdf

- **فرض ضريبة على المدخلات:** تقوم الدولة بفرض ضريبة على المواد الأولية التي تحتوي على عناصر خطيرة في تركيباتها الكيميائية التي تؤثر على البيئة، والتي تعتبر مهمة وضرورة في إنتاج بعض السلع، وبعبارة أخرى فهي ضريبة تفرض على المواد التي تستخدم كمدخلات في العملية الإنتاجية وتؤثر بالسلب على البيئة.
- **فرض ضريبة على المخرجات:** تتمثل مخرجات الأنشطة الاقتصادية في السلع والخدمات، بالإضافة إلى بعض المخلفات بمختلف أنواعها، سواء كانت صلبة أو سائلة، أو غازية، مما يمكن أن تخلفه العملية الإنتاجية.

وعلى هذا تم فرض ضريبة على المنتجات، بحث تقوم الدولة بفرض ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث البيئة، وإحداث أضرار اجتماعية، وذلك بهدف تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعيا.

وتتنوع الضرائب البيئية إلى أنواع متعددة، ومن أهم هذه الأنواع ما يلي:

- **الضرائب على الانبعاثات:** هذا النوع من الضرائب هو عبارة عن اقتطاع نقدي يتناسب مع حجم الانبعاثات الفعلية أو المقدرة، التي يتم صرفها سواء في الهواء أو الماء أو الأرض، وينصح باعتماد هذا النوع من الضرائب في حالة ما إذا كانت مصادر الانبعاثات ثابتة، وهذا لأجل تسهيل عمليات المراقبة والتسيير على الصعيد الإداري.

والضرائب على الانبعاثات غالبا ما تستهدف تغيير سلوك الملوثين من دون وجود بيئة أو قصد لمضاعفة الإيرادات الضريبية، وعليه فهي تصنف كضرائب تحفيزية، وينطوي هذا النوع من الضرائب على نجاعة بيئية معتبرة، ذلك لأنه يطال الملوثات أو الانبعاثات في حد ذاتها (كانبعاث الكبريت مثلا)، وتفرض الضرائب على الانبعاثات الملوثة في حالة إمكانية قياس أو تقدير هذه الانبعاثات من جهة، وحساب التكاليف الحدية للأضرار من جهة أخرى.[1]

إن فرض ضرائب الانبعاثات بمعدلات مرتفعة سوف يقدم حافزا قويا للوحدات الإنتاجية على الابتكار والتجديد والحصول على التكنولوجيا الحديثة الأقل تلويثا للبيئة بل المتوقع أن تقوم الوحدات الإنتاجية الضخمة باستثمار جزء من أموالها في البحوث والدراسات المتعلقة سعيا في ابتكار وسائل تكنولوجية تسمح بتخفيض معدلات التلوث إلى المعدلات المقبولة بتكلفة منخفضة نسبيا.[2]

ومن أمثلة الضرائب على الانبعاثات الملوثة، ما يلي:[3]

- الضرائب على ملوثات الهواء (CFC، CO، NOx، $SO2$،... وغيرها) والتي تفرض بالتناسب مع حجم انبعاث هذه الملوثات ومع حجم الأضرار الناشئة عنها.

- الضرائب على الضوضاء، والتي تفرض حسب حجم الضوضاء الواقعة، وكذا حسب نوع المصدر (مصدر الضوضاء).

- **الضرائب على المنتجات:** تقوم الحكومة بفرض ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث البيئية وإحداث أضرار اجتماعية، وذلك بهدف تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة

[1] مسعودي محمد، مرجع سابق، ص ص 132-133.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الكويت، 2007، ص ص254-255.

[3] مسعودي محمد مرجع سابق، ص 133.

اجتماعيا، وفي ظل وجود أكثر من وحدة إنتاجية في نفس الصناعة أو النشاط، يلوث إنتاجها البيئة المحيطة فإن فرض ضريبة موحدة على الإنتاج لمختلف الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث لن يكون كافيا لتخفيض معدلات التلوث إلى المستويات المقبولة اجتماعيا، بل من المتوقع أن يصاحب ذلك اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح بعض الوحدات وفي غير صالح البعض الآخر.

لذلك لا بد من التميز في سعر الضريبة (مقدار الضريبة للوحدة الواحدة) بين مختلف الوحدات الإنتاجية وبين المناطق الجغرافية المختلفة لكي تزداد فاعلية هذا الشكل من الضرائب في معالجة مشاكل التلوث، وللحد من الأثر السلبي للضريبة الموحدة على نمط تخصيص الموارد بين الوحدات الإنتاجية المختلفة التي تنتج نفس السلع والخدمات نظرا للتباين الشديد في الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة النشاط الصناعي لنفس المنتجات من منطقة جغرافية أخرى وفقا لاختلاف الطاقة الاستيعابية ويترافق هذا النوع من الضرائب مع وجود نظم للتخلص من السلعة أو مدخلات إنتاجها من خلال إعادة التدوير أو توافر بدائل سلعية بيئية سليمة، وهنا لا يجب النظر إلى مدى توافر البدائل من الناحية الفنية فقط، ولكن أيضا من الناحية الاقتصادية والسعر البديل ونسبة سعر المدخل إلى جملة تكلفة السلعة، وكذلك فإن معدل هذا النوع من الضرائب له أهمية قصوى في الانتقال من سياسات بيئية علاجية إلى سياسات بيئية وقائية أخرى.[1]

- **الضرائب على النفايات:** النفاية هي –بصفة عامة- مادة ليس لها قيمة ظاهرة أو واضحة، أو أهمية اقتصادية، أو منفعة للناس، هذا التعريف يتغير مع الوقت تبعا لدرجة التقدم الاقتصادي، فعلى سبيل المثال كانت نفايات الورق على مدى السنوات الماضية يتمن التخلص منها بطرق تقليدية، في حين يتزايد الطلب على تدويرها في الوقت الحالي، ومن الجدير بالذكر أن بعض النفايات قد يكون لها قيمة مفيدة كبديل للمنتجات، بينما يسبب استخدامها تهديدا أكبر لصحة الإنسان وللبيئة، مثل حرق الزيوت التي سبق استعمالها للاستفادة منها كمصدر للطاقة، والتي قد تبعث الرصاص إلى الهواء، ومن ثم يجب أن تعامل كنفايات.[2]

وتوجد عدة أنواع من النفايات مثل: النفايات الصلبة، النفايات السائلة، النفايات المنزلية، النفايات الطبية، والنفايات الخطيرة... وغيرها، وجميعها يلوث البيئة.

وتعد الضرائب على النفايات أحد الوسائل التي تجبر الوحدة الاقتصادية المسببة للتلوث على محاولة تعويض مقدار الضريبة المدفوعة والزيادة المحتملة في التكاليف حيث تواجه الوحدة الاقتصادية المسببة للتلوث بضرورة الاختيار بين بديلين:[3]

– **البديل الأول:** الاستمرار في إنتاج نفس حجم الإنتاج مع نفس المستوى من التلوث الناتج السائد قبل فرض الضريبة مع الالتزام بدفع الضريبة.

– **البديل الثاني**: أن تقوم الوحدة الاقتصادية بالاستثمار في نوع معين من التكنولوجيا لتخفيض مستوى التلوث بدلا من دفع الضريبة.

---

[1] ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص ص 97-98.

[2] أحمد عبد الصبور الدلجاوي، مرجع سابق، ص 43.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص 256-257.

وكل بديل من البديلين السابقين سوف يترتب عليه تكلفة تتحملها الوحدة الاقتصادية التي عليها أن تختار البديل الأقل تكلفة (الأكثر وفرا)، حيث تتم المفاضلة بين تكلفة التخلص من التلوث من خلال الاستثمار في التكنولوجيا المعالجة للتلوث أو من خلال دفع الضريبة وتحمل تكلفتها، ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل البياني التالي:

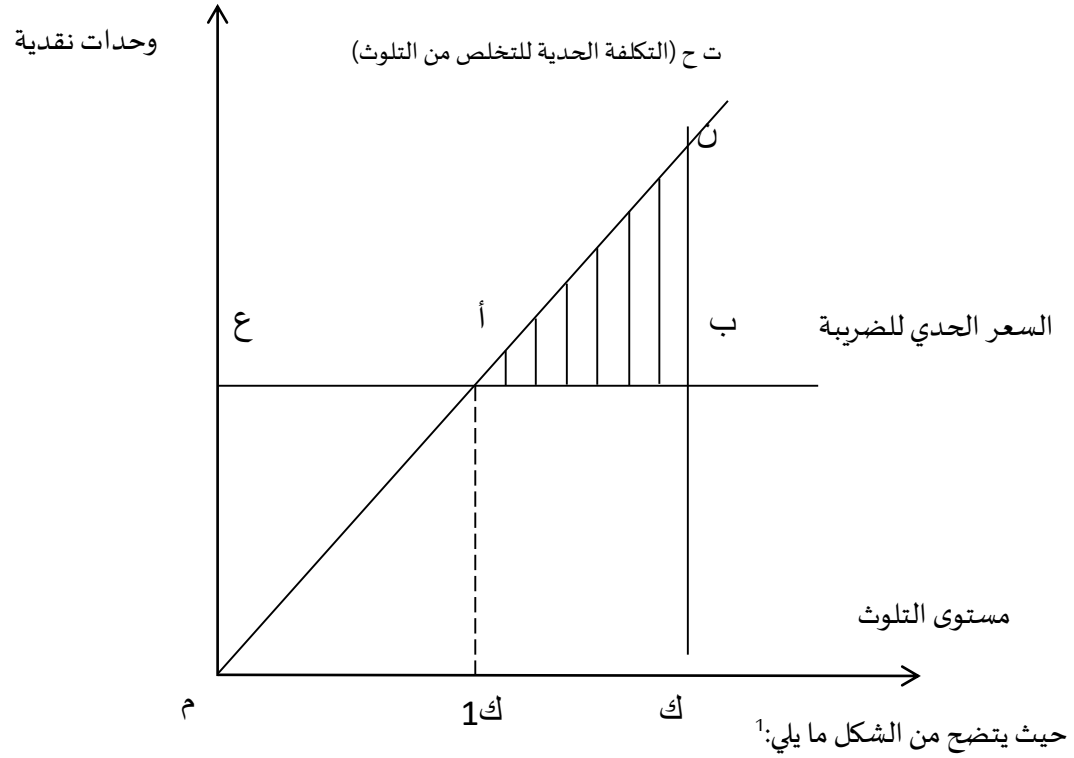

حيث يتضح من الشكل ما يلي:[1]

– عند أي مستوى إنتاجي أقل من ك1، تكون التكلفة الحديثة للتخلص من التلوث أقل من السعر الحدي للضريبة، ومن ثم تصبح الضريبة المدفوعة أكبر (أك1، م ع) من تكلفة التخلص من تلوث (أ ك1 م)Δ، وعند أي مستوى من التلوث أكثر من ك1 تصبح تكلفة التخلص من التلوث أكبر من مقدار الضريبة المدفوعة، ومن ثم سوف تفضل الوحدة الاقتصادية دفع الضريبة على النفايات دون التحمل بتكاليف إضافية للحصول على التكنولوجيا الجديدة.

– إذا كان مستوى التلوث يتراوح بين ك1، فإن الضريبة المدفوعة سوف تكون أقل من تكلفة التخلص من التلوث والتي تمثلها المساحة ن ك ك1 أ حيث تكون الوفورات المحققة ممثلة بالمساحة (ن أ ب)Δ ، وفي نطاق هذا المدى من مستوى التلوث سوف تكون الضريبة من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية أكثر وفرا من تكلفة معالجة التلوث.

لذلك فإن الوحدة الاقتصادية المسببة للتلوث سوف تسعى لتحقيق المستوى المعياري للتلوث وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فإنها سوف تتحمل تكلفة إضافية تتكون من جزئين، جزء يمثل تكلفة التخلص من التلوث حتى المستوى ك1 من خلال الاستثمار في تكنولوجيا جديدة، وجزء يمثل الضريبة المدفوعة على مستوى التلوث من ك1 إلى ك.

وفرض الضريبة على النفايات أو مخلفات المشروع المتسبب في التلوث سوف يشجعه على البحث في إيجاد طرق أقل تكلفة للسيطرة على مستويات التلوث وتخفيضها إلى المستويات المرغوبة، ومعالجة النفايات بطرق ملائمة، وذلك من

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص 257-258.

أجل تخفيف العبء الضريبي الذي يمكن أن يتحمله المشروع إذا لم تنخفض النفايات المصاحبة لنشاطه إلى المستوى القياسي، ومع ارتفاع سعر الضريبة سوف تسعى الوحدات الإنتاجية إلى اقتناء أساليب تكنولوجية جديدة، تتمكن من خلالها من تحقيق وفرة في التكلفة، إذ يؤدي اكتشاف وتطبيق أساليب تكنولوجية جديدة في مجال التلوث إلى تخفيض التكاليف الحدية لمعالجة التلوث.[1]

وتعتبر كذلك الإتاوات على الخدمات المؤداة، والضرائب التمييزية من الأدوات المباشرة التي يمكن الاعتماد عليها لحل مشكلة التلوث واستدخال التكاليف الخارجية السلبية، حيث:

- **الإتاوات على الخدمات المؤداة:** ويمكن تعريفها على أنها مدفوعات عن تكلفة الخدمات والتي تستخدم في المقام الأول كأداة لتمويل أنشطة الإدارة المحلية وذلك على سبيل المثال لعملية جمع ومعالجة النفايات الصلبة والصرف الصحي، أما في حالة الموارد الطبيعية فمدفوعات هذا الشكل من الضرائب هي مدفوعات الاستخدام عند استهلاك أو استخدام مورد طبيعي كالصيد البحري أو في مياه الأنهار،...الخ، وإن عائدات هذا النوع من الضرائب لا تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة، ذلك لأنها تهدف إلى تغطية التكاليف لأداء هذه الخدمات بالموازاة مع ضمان حماية البيئة.
- **الضرائب التمييزية:** تستخدم الضرائب التمييزية لمعالجة الانحرافات الناتجة عن حالة بعض المواد الأولية والإنتاج الوسيط الذي يحدث أضرار بيئية أكبر مما تحدثه استخدامات أو مدخلات أخرى، ولمعالجة هذه الأضرار غالبا ما يتم توظيف الضريبة التمييزية في ذلك، فالمواد ذات مستوى التلوث الأعلى يفرض عليها معدلات ضريبة أعلى في حين يفرض على الإنتاج الأقل ضررا نسبيا للبيئة معدل ضريبة أدنى.[2]

وإلى جانب الأدوات الضريبية توجد مجموعة من الوسائل والأدوات التي شاع استخدامها في معالجة مشاكل التلوث، وبصفة خاصة في الدول المتقدمة والتي من أهمها:

- **نظام الدفع والرد:** هو نظاف قائم على فكرة فرض ضريبة على المتسببين في التلوث لمقابلة خسائر التلوث المحتملة، على أن يتم رد هذه الرسوم لدافعيها في حالة قيامهم بإعادة تدوير المواد الملوثة، أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث وبالتالي فإن هذا الأسلوب يحفز المتسببين في التلوث على التخلص من الملوثات بطريقة مشروعة بعكس ما كان يحدث في نظام ضرائب النفايات والتي ترتب على استخدامها قيام بعض المتسببين في التلوث بالتخلص من الملوثات بطرق غير مشروعة وغير آمنة على البيئة كإحدى الطرق لتجنب دفع الضريبة، وبصفة عامة فإن نظام الدفع والرد يتكون من شقين:[3]

– الشق الأول منه الدفع، وهذا الشق يهدف للحد من أو تدنية التكلفة الحديثة الخارجية للتخلص من النفايات، وعلى ذلك فإنها تلزم مسببي التلوث بتضمين تكلفة أي خسائر قد يسببها في تكاليف إنتاجه.

– الشق الثاني والذي يتميز به هذا النظام وهو الرد فإنه يقدم حافزا للتخلص من النفايات وبطريقة ملائمة وبما يمنع حدوث خسائر بيئية فيما بعد، حيث أن هذا النظام يستهدف التعامل مع الملوثين المحتملين وليس الحاليين وبما يضمن وضع حلول موضوعية لقضية التلوث البيئي وليس حلول مؤجلة للمشكلة.

---

[1] أحمد عبد الصبور الدلجاوي، مرجع سابق، ص 44.

[2] ربيعة بوسكار، مرجع سابق، ص 98.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص260-261.

وبالإضافة إلى نظام الدفع والرد، تعتبر كذلك تراخيص التلوث القابلة للتداول من الأدوات التي شاع استخدامها في معالجة مشاكل التلوث، وينبغي الإشارة إلى أنه تم التطرق إلى هذه النقطة سابقا (أدوات اقتصادية أخرى للسياسة البيئية).

ثانيا: التخطيط لتطبيق الضرائب البيئية

عند التخطيط للمحافظة على البيئة من التلوث، هناك العديد من الخطوات نذكر منها:[1]

- تحديد الهدف البيئي.
- تحديد السلوك الواجب تغيره.
- تحديد الأشخاص من يجب تغير سلوكهم.
- الوصول إلى النظام الصحيح.
- تحديد قوة النظام الضريبي.
- مواجهة حقائق الجوانب المالية.

وهناك العديد من المبررات، تم الاستناد إليها في فرض الضرائب البيئية، هي كالآتي:[2]

- أنها إجراء يهدف إلى حماية الإنسان وحماية الصحة العامة للمواطنين، لأن الصحة في حد ذاتها أحد أشكال التنمية، بل إنها ركيزة أساسية تستند عليها وتعد جزء من رأس المال الإنساني.
- توفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من كل مظاهر التلوث، والذي اعتبر أساس لفرض ضريبة بيئية بأسعار مرتفعة، وفقا للقاعدة التي تقوم عليها السياسة الضريبية، وهي قاعدة نسبية سعر الضريبة، والتي تعني بأن تفرض الضريبة بأسعار معقولة بالنسبة للسلع ذات الاستعمال الشائع، وهي السلع التي لا يترتب عليها آثار ضارة، ومن جهة أخرى بأن تفرض الضريبة بأسعار مرتفعة على السلع الأكثر ضررا بالبيئة.
- فرض الضريبة يمنع أو يقلل من استهلاك المواد التي تسبب أضرارا بالصحة العامة والكفاءة بالعمل، وكلاهما يؤدي إلى رفع الإنتاجية.

ويمكن استخدام العائد من الضريبة البيئية لتعويض الضحايا التي يثبت إصابتهم بأضرار من جراء التلوث البيئي.

تفرض الضرائب البيئية على النشاطات الاقتصادية التي تحدث أثر بيئي بالغ لتصحيح الأثر السلبي، فهي وسيلة تجبر الأفراد والمؤسسات على أن تسلك أحد السبل الثلاث الآتية:

- أن تتوقف تماما على النشاط الملوث للبيئة.

[1] سالم محمد عبود، مرجع سابق، ص 103.

[2] ربيعة عطاء الله السعدي، محمد وفي الشمري، مرجع سابق، ص ص 147-148.

- أن تتحمل تكاليف نشاطها الضار بالبيئة، بحيث يتم استخدام حصيلة الضريبة في معالجة الأضرار التي سببها السلوك الضار.
- أن تبحث عن حلول فنية وتقنية تكفل قياسها بأنشطتها دون إحداث تلوث للبيئة.

وأن أساس فرض الضريبة البيئية يعتمد على "مبدأ الملوث يدفع" لوقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط البيئي الضار.

ثالثا: مميزات المدخل الضريبي في مكافحة التلوث

يتميز المدخل الضريبي عن غيره من السياسات الأخرى بالآتي:[1]

- أنه أكثر كفاءة وأقل كلفة في مجال مكافحة التلوث.
- كونه أداة لإعادة تخصيص الموارد وتوجيهها من الصناعات الملوثة إلى استخدامات جديدة أو مناطق جديدة، تقل فيها الأضرار المترتبة على التلوث.
- يترتب عليه تعديل السلوك الاقتصادي للصناعات الخاضعة للضريبة واستجابتها لواحدة أو أكثر من الخيارات الآتية:

– أن تقوم المؤسسة بنقل عن الضريبة جزئيا أو كليا إلى المستهلكين إذا كان سوق الصناعة يسمح بذلك أو كان الطلب على منتجاتها مرنا أو حجم الصناعة كبيرا.

– أن تستوعب المؤسسة مدفوعاتها الضريبية من خلال تخفيض الأرباح الموزعة أو زيادة الاقتراض أو تخفض استثماراتها الجديدة في الصناعة.

– أن تتجه المؤسسة إلى الاستثمار قصير الأجل، عن طريق تركيب معدات التحكم بالتلوث أو استثمار طويل الأجل بتكنولوجيا حديثة تساهم في تحسين البيئة أو إحلال مصانع جديدة أقل تلوثا للبيئة بدل المصانع القديمة.

– أن توجه صناعتها إلى مناطق تقل فيها آثار التلوث وتنخفض فيها معدلات الضريبة أو إلى دول ليس فيها تشريعات ضريبية بيئية وقيود صارمة، كدول العالم الثالث.

والمؤسسة الاقتصادية يمكن أن تعتمد أنشطة صديقة للبيئة، وهذا من خلال الضغط الممارس من وراء فرض الضريبة البيئية على مختلف الأنشطة الملوثة، توجه المؤسسة يكون في الاعتماد على تقديم منتوجات صديقة للبيئة، العمل بتجهيزات من شأنها تخفيض الانبعاثات للغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، الاعتماد على مدخلات إنتاجية نظيفة، ... وغيرها، إذن فكرة الجباية البيئية التي تعتبر الضريبة البيئية جزءا منها، تركز على نقل جزء من العبء الجبائي نحو الأنشطة الملوثة، فمثلا إخضاع الأنشطة التي تعتمد على الطاقات الناضبة وإعادة توجيه الإيرادات المتأتية من هذه الضرائب يأخذ عموما ثلاثة أوجه والتي هي:[2]

[1] ربيعة عطا الله السعدي، محمد وفي الشمري، مرجع سابق، ص 148.

[2] *Renaud Chartoire, op.cit, p 49.*

- تعويض النقص في الضرائب السابقة.
- يعاد توزيعها على التلوث.
- تستعمل كإعانات للسيارات النظيفة، الطاقات المتجددة،... وغيرها.

ويمكن معرفة نقطتين هامتين، هاتين النقطتين ترتبطان بتخصيص الموارد المالية الناتجة عن إخضاع الأعوان الاقتصاديين والتي تمثل أنشطتهم في الطاقات الناضبة أو أنشطة ملوثة أخرى، هاتين النقطتين هما:

- تخصيص اجتماعي محايد (من خلال إعادة التوزيع المباشر على التلوث).
- تخصيص استباقي بيئي، ترقية وتطوير الحلول البديلة، كتقديم إعانات للطاقات القابلة للتجدد.

وفعالية الضرائب البيئية تظهر من خلال:1

- تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة، خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون ($CO2$).
- التقليل من تنقلات البترول وبالتالي التقليل من المخاطر المرتبطة به.
- إعادة التنظيم الاجتماعي-اقتصادي بخصوص طريقة التسيير العقلاني للموارد الطاقوية.

وعليه يجب على المؤسسات الصناعية القيام بتطوير الإجراءات الأكثر اقتصاد للطاقة أو البحث في المواد القابلة للاحتراق الأقل انبعاث لغاز ($CO2$)، في هذه الحالة السعر المقتطع (الضريبة البيئية) تساهم في لعب دور كبير في اتخاذ القرارات المرتبطة باستهلاك الطاقة من قبل هذه المؤسسات.[2]

ومن الاقتصاديين من يعترض على ضريبة التلوث، لاعتقاده أنها تمنح الصناعات "ترخيصا بالتلوث"، إلا أن ذلك يكون صحيحا فقط عندما تكون الضريبة أقل من تكلفة تبني طرق فنية جديدة للتحكم في التلوث، ويمكن القول أن المشكلة التي تواجه الحكومة عند فرض ضريبة على المؤسسات الملوثة للبيئة هي صعوبة التوصل إلى المتوى المناسب للضريبة الحكومية الواجب فرضها على المؤسسة وذلك بسبب صعوبة تقدير التكاليف الخارجية للأنشطة الانتاجية للمؤسسة.[3]

رابعا: الصعوبات التي تواجه فرض الضرائب البيئية

هناك مجموعة من التحديات التي تعوق استخدام أوسع للضريبة البيئية وتتمثل فيما يلي:[4]

- الحاجة إلى استخدام مزيج من التقنيات الحديثة والبحث عن أفضل أسلوب.
- حاجة واضعوا القوانين المرتبطة بالسياسة البيئية والسياسة الضريبة إلى أن يقيموا حوارا مشتركا.
- صعوبة التأثير على السلوك بشكل فاعل وهذا يجد صعوبة تسويقية للضرائب.

---

[1] *Renaud Chortoire, op.cit, p 49.*

[2] *Ibid,, p 57.*

[3] صالح عبد الرحمان سعد، وديان محمد البلوي، فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية، مجلة جامعة الملك عبد العزي: الاقتصاد والادارة، مجلد 30، عدد01، 2016، ص13.

[4] سالم محمد عبود، مرجع سابق، ص ص 103-104.

- الإرادة السياسية والاقتصادية وضرورة تغيير الواقع.
- عدم وجود نظم الجودة الخاصة للإدارة البيئية يجعل هناك تحدي في تطبيق الضرائب البيئية.
- الحاجة إلى أفراد من ذوي الحس البيئي ولهم الرغبة والخبرة.
- نقص أدوات القياس والتقييم.
- تزايد المطالب القانونية المتعلقة بالبيئة وما ينعكس عليه من تكاليف.

إن وجود مثل هذه الصعوبات والمشاكل السابقة لا ينبغي أن يكون مبررا لإجراء إصلاح جبائي يهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ويمكن من استخدام وتفعيل دور الضريبة البيئية.[1]

خامسا: مزايا وعيوب الضرائب البيئية

1. مزايا الضرائب البيئية:

تأتي أهمية الضرائب البيئية من كونها تحقق عدد من المزايا يمكن بيانها بالآتي:[2]

- أنها تدمج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات أو الفعاليات التي أدت إليها.
- أنها تخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة وخاصة إذا كانت تركز على المكافحة/ التراخيص والعناصر الأخرى لمجموعة السياسات.
- أنها يمكن أن تحقق مكافحة التلوث الأوفر مقارنة بالقوانين.
- تستعمل الضريبة كدافع لخلق إبداعات جديدة، فعند فرض ضريبة أساسها الطاقة، الماء، المواد الأولية أو الخام أو الانبعاثات الغازية والسائلة والصلبة، فإن المكلفين بالضريبة سيسعون إلى التخلص منها من خلال الانتقال إلى إنتاج أنظف ونقل أنظف، هذا الانتقال يعتبر هاما من أجل الاستدامة والمنافسة على المدى البعيد، فمنتجو الغد يعتمدون على إبداعات الحاضر.
- أنها ترفع الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة ومنح الحوافز للآخرين لمعالجة مشاكل البيئة.

2. عيوب الضرائب البيئية:

وبالرغم من وجود العديد من المزايا للضرائب البيئية، يوجد كذلك العديد من المساوئ يمكن ذكر أهمها:[3]

- تؤثر الضرائب البيئية على المنافسة الصناعية الوطنية إذا تم فرضها من جانب واحد.
- تقود الضرائب البيئية إلى التهرب الضريبي على المدى البعيد، أما في المدى المنظور فمن الممكن مع الزيادة التدريجية لمعدلات الضرائب وإيراداتها أن يزيد العائد منها.

---

[1] ربيعة بسكار، مرجع سابق، ص 103.

[2] هيثم علي محمد العنبكي وآخرون، مرجع سابق، ص 247.

[3] المرجع نفسه، ص 247.

- ستؤثر الضرائب البيئية سلبا على الفقراء أكثر من الأغنياء خاصة في مجال الضرائب المفروضة على الطاقة مما يدفع مؤيدي الضرائب البيئية إلى تفضيل الضرائب التي يكون تأثيره أقل على الفقراء أو يطالبون بدفع تعويضات للفقراء من جراء تضررهم من هذه الضرائب.
- قد لا تقود زيادة الضرائب البيئية إلى تحسينات بيئية خاصة إذا ترافقت زيادة معدلات الضريبة بزيادة في أسعار النفط.
- يمكن أن تتضارب النوايا التنظيمية أو المقاصد التنظيمية للضرائب مع فكرة السياسة الضريبية الوقائية أو الحمائية من تأثير مجموعات الضغط والادعاءات الخاصة بقطاعات معينة في الاقتصاد.

المطلب الثالث: الجانب الفني للضرائب والرسوم البيئية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى المكلف بالضريبة البيئية، وعاء الضريبة البيئية، تحديد سعر الضريبة البيئية، وتخصيص حصيلة الضريبة البيئية.

أولا: المكلف بالضريبة البيئية

إن المكلف بالضريبة البيئية وفقا للقواعد العامة للعدالة الاجتماعية هو من تسبب في إحداث هذا التلوث أي مبدأ الملوث يدفع ويعني هذا المبدأ أن الملوث يجب أن يتحمل التكاليف المتعلقة بإجراءات منع ومراقبة وتنظيف البيئة، فالمؤسسة تمارس نشاطها وتحقق الربح وتلوث البيئة وتدفع مقابل ذلك.[1]

وفي مبدأ الملوث يدفع يتعلق الأمر يتحمل الملوثين مبلغ النفقات العمومية التي صرفتها الدولة لتطبيق الإجراءات المرتبطة بالإبقاء على البيئة في مستوى مقبول أو في حالة مقبولة كما حددته السلطات العمومية ليكون كذلك.[2]

ومبدأ الملوث يدفع لا يعدو أن يكون تطبيقا للمبدأ المعروف "الغرم بالغنم"، فالمؤسسة تمارس نشاطها (الإنتاج)، وتحقق الربح (الأرباح)، وتلوث البيئة (التلوث)، فمناط ضريبة التلوث إذن هو الإنتاج والأرباح والتلوث، والشكل الموالي يوضح هذا الفهم:[3]

[1] هيثم علي محمد العنبكي وآخرون، مرجع سابق، ص 244.

[2] أحمد نغاش، أي مكانة للتضريب البيئي؟، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 38، المغرب، 2014، ص 70.

[3] عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة كأداة البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أفريل 2011، ص ص ص402-404.

الشكل رقم (23): العلاقة بين ضريبة التلوث والإنتاج والتلوث

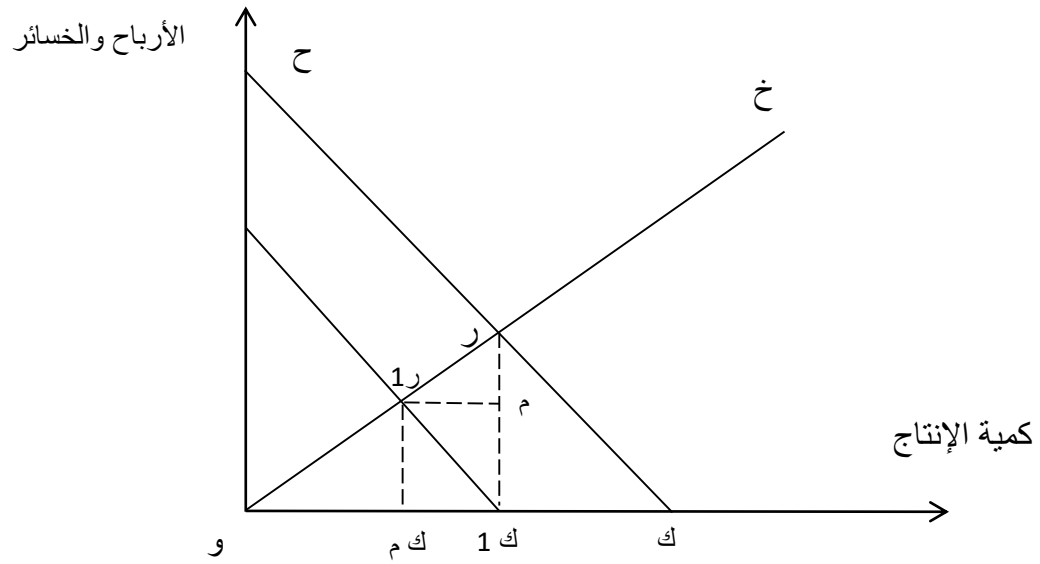

المصدر: عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أفريل 2011، ص 404.

حيث يمثل المحور الأفقي كمية الإنتاج، ويمثل المحور الرأسي الأرباح والخسائر، ويمثل المنحنى (ح) الأرباح الحدية للمؤسسة، ويمثل المنحنى (خ) الخسائر الحدية للملوث، وكما هو واضح من الرسم أن أقصى أرباح يمكن أن تحققها المؤسسة توجد عند حجم الإنتاج (ك و) وهنا تكون الخسائر الحدية للتلوث مرتفعة جدا، ولكن المؤسسة لا تستطيع أن تنتج أكثر من (ك1)، فعند هذا الحجم من الإنتاج تتساوى الخسائر الحدية للتلوث مع الأرباح الحدية للمؤسسة.

وهنا يضطر المجتمع إلى فرض ضريبة لكي يحمل المؤسسة قدرا من تكلفة التلوث، ومع فرض الضريبة على التلوث ينتقل منحنى الأرباح الحدية للمؤسسة إلى اليسار ليصبح حجم الإنتاج المناسب بعد فرض الضريبة هو (ك2) ومستوى الأرباح (ر1ك1).

ومعنى ذلك أن فرض الضريبة قد أدى إلى انخفاض الإنتاج من (ك1) إلى (ك2) لتقليل التلوث، وأن الخسائر الحدية للتلوث انخفضت (ر1 ك2)، وأن المؤسسة أسهمت في هذه الخسائر بمقدار الضريبة (مر1).

وإن تبني هذا المبدأ من شأنه على المستوى العام الدفع بعدد من الدول إلى اتخاذ سياسات جبائية بيئية ملائمة آخذا بعين الاعتبار أن هذا المبدأ يفسر تفسيرا ضيقا أو تفسيرا واسعا، كما يلي:[1]

- التفسير الضيق يعني أن من واجب الملوثين أداء حقوق مالية لتمكين السلطات العمومية من تقليص أو الحد من آثار التلوث عبر ما تتخذه من إجراءات التنقية والتطهير المختلفة.

[1] أحمد نغاش، مرجع سابق، ص ص 70-71.

- أما التفسير الواسع فيعني تحميل المسؤولية للملوثين والدفع بهم إلى تعويض ضحايا التلوث الذي تسببوا فيه من خلال ممارستهم لأنشطة ملوثة.

فهذان التفسيران لا يعنيان رغم ذلك حتمية التضريب البيئي وقيامه ولا إلزامية أداء الملزمين للضرائب المرتبطة بالبيئة، بل لا بد وأن يمر ذلك بطرق قانونية وتنظيمية مثل ما هو متعارف عليه في التشريعات الجبائية فوضع رسم على المؤثرات الخارجية يعني أن إجراءات التقنية والتطهير كإجراء عمومي يستحملها الملوث من حيث المبدأ، ولتفاديها على هذا الأخير الامتناع عن القيام بما قد يتسبب في أضرار على البيئة.

وفرض ضريبة بيئية على نشاط المؤسسات الملوثة يؤدي إلى إحداث آثار متعددة على تخصيص الموارد الاقتصادية، إضافة إلى تأثيرها في تقويم السلوك الاقتصادي للمتعاملين الاقتصاديين، ويصاحب عملية التأثير في السلوك الاقتصادي تفاعل واستجابة الأطراف المعنية (النشاطات الملوثة) بالسياسة الضريبية البيئية، والتي قد تترجم في أحد الخيارات التالية:[1]

- **نقل العب الضريبي:** في كثير من الأحيان تفرض الضريبة على شخص معين تتوفر فيه شروط الخضوع لها، ويسمى المكلف القانوني، ولا يلبث هذا الأخير أن يعمل جاهدا على التخلص من عبء الضريبة بنقله إلى شخص آخر يتحمله بصفة نهائية، وي سمى المكلف الاقتصادي أو الفعلي.

وعليه وفقا لمبدأ "الملوث –يدفع" يكون الملوث هو المكلف المباشر بالضريبة، ولكن لا يحول دون أن يستقر عبء الضريبة في نهاية المطاف على غيره، إذ قد يتمكن دافع الضريبة أو المكلف القانوني بها إلى نقل ما دفعه كله أو بعضه إلى الغير، ويتوقف ذلك على مرونة عرض وطلب السلعة وبتوفر ظروف معينة على التفصيل التالي:

– في حالة ما إذا كان الطلب على السلعة مرنا وعرضها غير مرن فتتحمل المؤسسة في هذه الحالة الجزء الأكبر من عبء الضريبة ويتحمل المستهلكون الجزء الأقل.

– أما في حالة ما إذا كان الطلب على السلعة غير مرن وعرضها مرنا، فيتحمل المستهلكون في هذه الحالة الجزء الأكبر من عبء الضريبة وتتحمل المؤسسة الجزء الأقل.

– أن يكون كل من الطلب على السلعة وعرضها مرنا أو يكون كل منهما غير مرن أو أن تكون مرونة الطلب تساوي مرونة العرض، فإن عبء الضريبة يتوزع بين المؤسسة والمستهلكين بالتساوي تقريبا، ويخضع نقل عبء الضريبة من المؤسسة إلى المستهلكين في سوق منافسة تامة للعلاقة التالية:

- te: عبء الضريبة على المستهلكين.
- tf: عبء الضريبة على المؤسسة.
- es: مرونة العرض.
- ed: مرونة الطلب.

[1] صيد مريم، محرز نور الدين، مرجع سابق، ص ص 610-611.

ولما كانت مرونة العرض تساوي نسبة التغيير في الكمية المعروضة على نسبة التغير في الثمن:

$$es = \frac{qq'}{oq} \Big/ \frac{gh}{qp} = \frac{qq'}{oq} \times \frac{qp}{gh}$$

ولما كانت مرونة الطلب تساوي نسبة التغير في الكمية المطلوبة على نسبة التغير في الثمن:

$$ed = \frac{qq'}{oq} \Big/ \frac{gh}{qp} = \frac{qq'}{oq} \times \frac{qp}{gh}$$

$$\frac{es}{ed} = \frac{qq'}{oq} \times \frac{qp}{gh} \times \frac{oq}{qq'} \times \frac{hp'}{qp} = \frac{hp'}{gh} = \frac{te}{tf}$$

- **تجنب عبء الضريبة:** تقوم المؤسسة الملوثة للبيئة في هذه الحالة بالبحث عن بدائل أخرى لتجنب العبء الضريبي، والتي تتلخص في إحدى الخيارات التالية:

- القيام باستثمار قصير الأجل في صورة تركيب معدات مكافحة التلوث.
- القيام باستثمار طويل الأجل في تكنولوجيات تحسين النوعية البيئية ومكافحة التلوث.
- القيام بعملية إحلال مصانع جديدة تنعدم أو تنخفض فيها الانبعاثات والملوثات الضارة بيئيا.

- **إعادة توجيه الموارد الاقتصادية:** وبالإضافة إلى الفروض السابقة، قد تلجأ بعض الصناعات تفاديا لدفع الضريبة إلى إعادة توجيه مواردها الاقتصادية إقليميا أو دوليا وتوطين منشآتها في المناطق التي تقل فيها أضرار التلوث وتنخفض فيها معدلات الضريبة، أو الدول التي لا توجد فيها تشريعات بيئية أو تحفظات فيما يتعلق بالأضرار البيئية كدول العالم الثالث.

ثانيا: وعاء الضريبة البيئية

يمكن تعريف وعاء الضريبة بأنه المادة الي تفرض عليها الضريبة أو هو الموضوع الذي يخضع لها، ويعد اختيار الوعاء هو نقطة البداية في تنظيم أي ضريبة.[1]

أما وعاء الضريبة البيئية فيمكن توضيحه من خلال العناصر التالية:

- اختيار وعاء الضريبة البيئية.
- تحديد وعاء الضريبة البيئية.
- تقدير وعاء الضريبة البيئية.

[1] هيثم علي محمد العنبكي وآخرون، مرجع سابق، ص 244.

1. اختياروعاء الضريبة البيئية:

على عكس الشائع بالنسبة للضرائب الأخرى، فإن وعاء الضريبة البيئية لا يتحدد بقيمة نقدية، ولكن بوحدات مادية، مثل حجم المخلفات التي تصرف في مسطحات المياه، أو كمية الملوثات التي تطلق في الهواء، أو درجة الضوضاء الصادرة عن الطائرات والمركبات، فهذه الطريقة الخاصة لتعريف المادة الخاضعة للضريبة تعد من الخصائص المميزة للضرائب البيئية.[1]

ومن جهة أخرى، يلزم أن تتوافر علاقة مباشرة بين وعاء الضريبة والتلوث البيئي، أيا كانت صورته، فيكون وعاء الضريبة مثاليا كلما كان متطابقا وبصورة تامة مع مصدر أو منبع التلوث، فإذا كان التلوث ناتجا من انبعاثات مصنع معين، كما في المثال الذي استخدمه بيجو 1920، في مثل هذه الحالة فإن وعاء الضريبة المثالي هو كمية الانبعاثات الناتجة عن هذا المصنع، ولا يصلح وعاء الضريبة كمية الوقود التي احترقت داخل آلات ومعدات هذا المصنع، كذلك لا يصلح محلا للضريبة البيئية في هذا الحالة حجم الناتج للوقود المستعمل.[2]

وقد يواجه وضع تحديد دقيق لعناصر الوعاء، مشكلة صعوبة التمييز بين ما يجب أن يكون خاضعا للضريبة، وما يجب عدم خضوعه لها، إلا أنه يمكن استدراك هذا المشكل بمرور صعوبة التمييز بين ما يجب أن يكون خاضعا للضريبة، وما يجب عدم خضوعه لها، إلا أنه يمكن استدراك هذا المشكل بمرور الوقت، من خلال اكتساب الخبرة والتجربة في هذا المجال، كما يمكن التعاون مع الجهات المختصة في التعامل مع المواد الأولية وتلك التي تستطيع القيام بتحاليل للمنتجات النهائية، بغية التحديد الدقيق للأوصاف الكمية والنوعية للمركبات المكونة لهذه المواد والمنتجات، مما يساعد على التعيين الدقيق للمواد الملوثة التي يشملها الوعاء، ويندرج ضمن العناصر التي قد يشملها وعاء الضريبة على التلوث ما يلي:[3]

- الانبعاثات، التدفقات والمصروفات الصلبة والسائلة التي يلفظ بها في البيئة: يشمل وعاء الضريبة في هذه الحالة، أو بالأحرى يستهدف مركبات وانبعاثات التلوث مباشرة كالانبعاثات الملوثة للهواء مثل غاز ثاني أوكسيد الكربون ($CO2$)، النفايات الكيميائية السائلة أو الصلبة التي ترمى في مختلف المسطحات المائية، والنفايات والمخلفات التي تلحق أضرارا بيئية خطيرة.
- مدخلات الإنتاج التي يؤدي استخدامها إلى إحداث تلوث: في هذا النوع من الضرائب البيئية، عادة ما يتم فرض الضريبة على المواد أو المركبات التي تشكل مصدر تلوث عند استخدامها في العملية الإنتاجية، ويرى البعض، أفضلية فرض ضريبة تلوث على هذه المدخلات، وهذا نظرا للصعوبات المرتبطة بفرض ضريبة مباشرة على الانبعاثات سواء من حيث التصميم أو التطبيق، ولا سيما في الدول النامية.

---

[1] عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سابق، ص 416.

[2] المرجع نفسه، ص ص 416-417.

[3] مسعودي محمد، مرجع سابق، ص ص 137-138.

- المنتجات النهائية التي ينجم عن استهلاكها تخفيض جودة البيئة: إن إخضاع المنتجات النهائية -التي تعد مصدر تلوث بيئي- للضريبة ينطوي على عدة مزايا، يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

– خضوع المنتجات النهائية المستوردة –المشابهة للمنتجات الوطنية- والتي تعد مصدر تلوث بيئي للضريبة، وبالتالي عدم منحها ميزة تنافسية.

– سهولة إجراءات تنفيذ وتحصيل الضريبة، وبالتالي انخفاض التكاليف الإدارية المصاحبة لها.

– تضمين التكاليف الخارجية للتلوث، في أسعار المنتجات النهائية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات، وبالتالي يقل الإقبال عليها من طرف المستهلكين الذين سيتوجهون نحو المنتجات البديلة المفضلة بيئيا.

– تحفيز المنتجين وإعطائهم مرونة أكبر، لاختيار أساليب أكثر فعالية في مجال الحد من التلوث وهذا من خلال إجراء تغييرات في الآلات المستخدمة أو في أنماط وأساليب الإنتاج، الأمر الذي يؤدي –على المدى المتوسط- إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات.

– وفيما يخص تحديد أفضلية فرض الضرائب على الانبعاثات الملوثة، أم على المدخلات والمنتجات النهائية، فإن الاختيار بينهما غالبا ما يتوقف على حجم الإمكانيات المتاحة لمراقبة مصادر التلوث وكذا على حجم التكاليف، غير أنه يستحب فرض ضرائب الانبعاثات على المصادر الكبيرة للتلوث والتي تتسم بالثبات، في حين يتم تفضيل الضريبة على المدخلات أو المنتجات النهائية في حال وضوح العلاقة بين استخدام هذه المدخلات أو المنتجات النهائية ونسب التلويث الناجمة عن هذا الاستخدام.

2. تحديد وعاء الضريبة البيئية:

ونقصد به تحديد الجزء الذي تفرض عليه الضريبة، أي الجزء الذي يتعدى المستوى الأمثل من التلوث المسموح به اجتماعيا ويتحدد هذا المستوى عندما تتعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر.[1]

ويمكن توضيح كيفية تحديد وعاء الضريبة البيئية، من خلال الشكل الموالي:[2]

[1] هيثم علي محمد العنبكي وآخرون، مرجع سابق، ص 244.

[2] عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سابق، ص 421.

الشكل رقم (24): المستوى الأمثل للتلوث

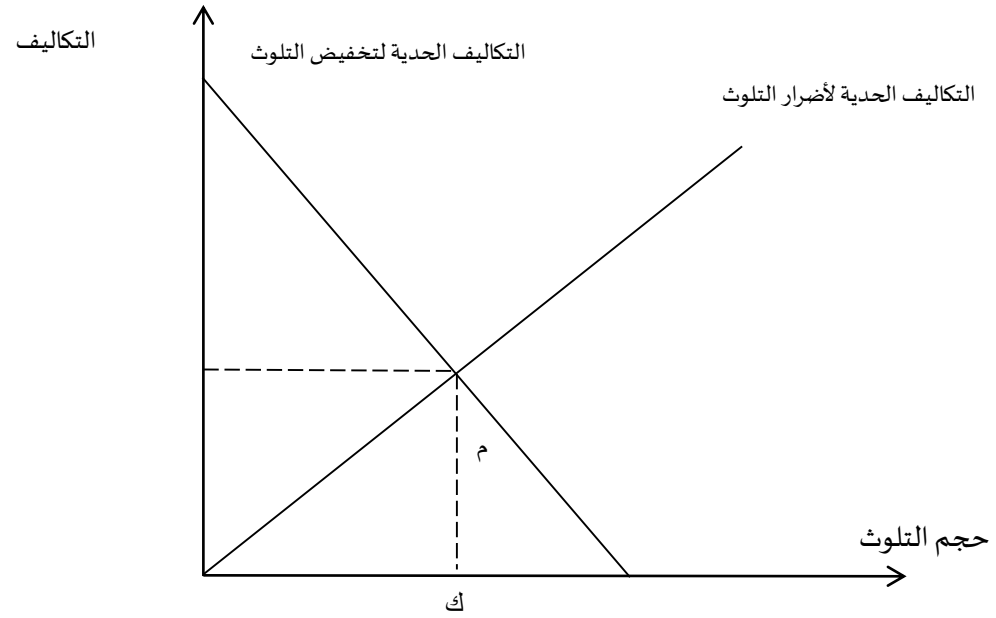

المصدر: عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة السياسة حماية البيئية، مقال بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أفريل 2011، ص 422.

يتحدد المستوى الأمثل من التلوث عند النقطة (م) ويشكل أي انحراف عنها انخفاضا في مستوى الرفاهية، ذلك لأنه في حالة زيادة أضرار التلوث عن تكاليف التخفيض أي التحرك يمين النقطة (م) على منحنى التكلفة الحدية للضرر أو كانت تكاليف الضرر أقل من تكاليف التخفيض (التحرك يسار النقطة (م) على منحني التكلفة الحدية للتخفيض)، ففي كلتا الحالتين يعد غير مرض من وجهة النظر الاقتصادية، ويقصد بتكلفة الضرر، التي يتحملها المجتمع عملية التلوث ذاتها، فيما يقصد بتكاليف تخفيض التلوث، التكاليف التي يتحملها المجتمع في محاولته لتخفيض التلوث.

3. تقديروعاء الضريبة البيئية:

نظرا لصعوبة قياس وتقدير الانبعاثات والتدفقات والمخلفات بصورة دقيقة تلجأ الأنظمة الضريبية إلى ترجمة هذه الملوثات في شكل معدلات وجداول تحسب على أساس أهمية المخاطر عن كل نوع من أنواع هذه الملوثات على أن يتم توضيح وبيان مقدار الضريبة المخصص لكل وحدة معينة من وحدات القياس وذلك وفقا لنوع وطبيعة تلك الملوثات.[1]

ثالثا: سعر الضريبة البيئية

يقصد بسعر الضريبة بشكل عام المبلغ الذي يجب على المكلف دفعه أو النسبة المئوية التي يتم بها تحديد مقدار الضريبة من دخله أو إيراده وهناك عدد من الأشكال يتخذها سعر الضريبة وهي كالآتي:[2]

[1] هيثم علي محمد العنبكي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 244.

[2] المرجع نفسه، ص 245.

1. السعر الثابت (النسبي):

ويقصد به أن سعر الضريبة يبقى ثابتا بغض النظر عن التغيرات التي تحدث في وعاء الضريبة أي أن النسبة بين الدخل الخاضع للضريبة والسعر تبقى ثابتة ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة لكل من المكلف والإدارة الضريبية.

2. السعر التصاعدي:

ويقصد به أن سعر الضريبة يتصاعد مع تزايد الدخل الخاضع للضريبة ويتميز هذا الشكل من الأسعار بأنه يتوافق مع مبدأ العدالة وتأخذ به التشريعات المالية في الدول المتقدمة كما أنه يعد الأوفق والأنسب في التطبيق في حالة الضرائب البيئية لأنه يوفر حافزا قويا لدى الملوثين لتخفيض كميات ومستويات انبعاثاتهم إلى الحد الذي تكون معه الضريبة مقبولة اقتصاديا.

ويمكن توضيح سعر الضريبة البيئية، من خلال الشكل الموالي:[1]

الشكل رقم (25): منحني التكاليف الحدية للضرر

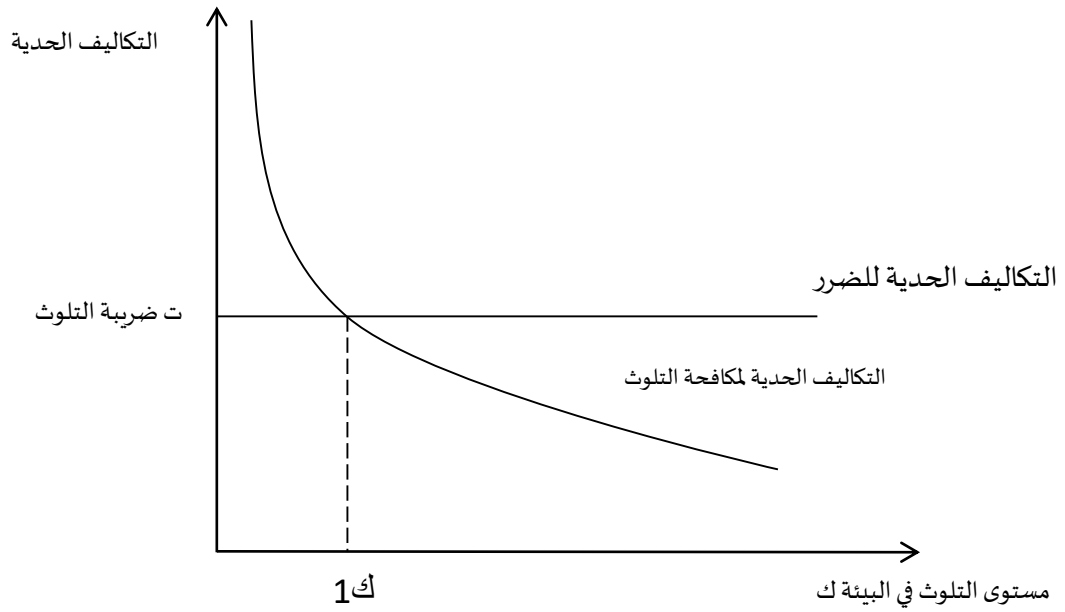

المصدر: عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 49، أفريل 2011، ص 427.

يتحدد سعر الضريبة عند النقطة التي تتعادل فيها تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث، حيث يشير الشكل إلى تكلفة مقدارها (ت)، تفرضها الصناعة الملوثة على كل قاطن في نطاقها وعرضه لعوادمها وفضلاتها، وفي غياب الضريبة أو أي قيود تشريعية أخرى على الصناعة، فإنها سوف تسبب قدرا كبيرا من التلوث هو (ك) وبالتالي قدرا كبيرا من الأضرار، وبفرض ضريبة تعادل التكاليف الحدية للضرر (ت)، فإن التلوث يقل إلى (ك1)

[1] عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سابق، ص ص 427-428.

كما تقل الأضرار الناجمة عنه، ويعد المستوى (ك1) هو الأمثل لنوعية البيئة المرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع، لأن أي مستوى أفضل من ذلك سوف تكون تكاليفه من منافعه الاجتماعية، أما إذا لم تقم المؤسسة بدفع تكاليف الأضرار التي أحدثتها، فإن البيئة تتعرض لمستوى أكبر من التلوث هو (ك)، بينما لا تنفق شيئا لمكافحة التلوث أي أن التكاليف الحدية لمكافحة التلوث مساوية للصفر.

رابعا: تخصيص حصيلة الضريبة البيئية

وفقا لمبدأ العموم والشمول بالموازنة فإنه يتعين أن توضع إجراءات الضريبة أيا كان مصدرها أو حجمها في موازنة الدولة لتغطية النفقات العامة وكذلك قاعدة عدم تخصيص الإيرادات الضريبية تعني أن الدولة حرة في إعادة استخدام حصيلة الضريبة وحسب برامجها وخططها ولكن مبدأ العمومية وقاعدة عدم التخصيص لا يطبقان في الضريبة البيئية في كافة التطبيقات يعاد استخدام حصيلة هذه الضريبة مكافحة التلوث البيئي تحت أشكال عديدة منها تعويض ضحايا التلوث وتغطية النفقات الإدارية لمؤسسات حماية البيئة وتمويل البحوث المتعلقة بمكافحة التلوث وكذلك منح مكافآت للملوثين الذين ينجحون باستخدام طرق تخفيض التلوث الناجم عن أنشطتهم.[1]

المطلب الرابع: انعكاسات الضرائب والرسوم البيئية على المؤسسة الاقتصادية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الآثار الخارجية السلبية لأنشطة المؤسسة الإقتصادية، والإستدخال البيغوفي، وفي الأخير الضريبة البيئية وتقليل الأذى البيئي الناتج عن إستخراج المواد الخام وإستنزاف الموارد الطبيعية.

أولا: الآثار الخارجية السلبية لأنشطة المؤسسة الإقتصادية

حسب الاقتصادي الإنجليزي بيغو (*Pigou*)، يعتبر التلوث من الآثار الخارجية السلبية التي تضر بالبيئة، وتحدث اختلاف بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية، بحيث تكون التكاليف الخاصة أقل من التكاليف الاجتماعية بمقدار الأضرار أو التكاليف الخارجية للتلوث، لهذا فقد اقترح سنة 1920 حلا لهذا المشكل يتمثل في فرض ضريبة على الأنشطة الملوثة، تكفل استدخال الآثار الخارجية للتلوث، أو بعبارة أخرى تكفل تضمين التكاليف الخارجية للتلوث ضمن التكاليف الخاصة للمنتجين المتسببين في التلوث، الأمر الذي يؤدي إلى تصحيح فشل السوق والتخصيص الأمثل للموارد، وكذا الحد من التلوث البيئي.[2]

ويمكن تعريف الآثار الخارجية على أنها (آثار الأنشطة لوحدة معينة على رفاهية وحدة اقتصادية أخرى والتي يتم أخذها في الاعتبار من خلال ميكانيكية نظام السوق)،كما يعرفها *Pigou* من خلال شرح آليتها معتمدا على ميزة حدوث الأثر

[1] هيثم علي محمد العنبكي وآخرون، مرجع سابق، ص 245.

[2] مسعودي محمد، مرجع سابق، ص 120.

خارج السوق على أنها "مبدأ هذه الظاهرة منافع وأضرار وبصورة يكون فيها دفع المستفيد أو التعويض بالاقتطاع لصالح المتضررين غير إلزامي.[1]

ويمكن أن نلاحظ أن:[2]

- الآثار الخارجية قد تكون سلبية (أضرار أو تكاليف) وقد تكون إيجابية (فوائد ومنافع) أي أن الأثر تناظري.
- قد تحدث هذه الآثار الخارجية بين المؤسسة بعضها البعض، أو بين المؤسسات والأفراد أو بين الأفراد بعضهم البعض.
- غياب التعويض بالدفع للمتضرر يعبر عن صفة السلعة غير المسوقة.
- إن مصطلح خارجي لا يعني خارج المؤسسة كما أشار مارشال لكن التبادل السوقي أي أنها لا تنعكس بصورة مناسبة في الأسواق حيث يعبر بعض الاقتصاديين عن هذه الحالة بقصور في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.
- يمكن قياس الأثر الخارجي بالتباعد بين التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية.

وتعرف الآثار الخارجية كذلك على أنها موقف نتيجة لإجراءات اتخذتها مؤسسة أو فرد ما تترتب عليه تبعات على شخص آخر لا يملك من الأمر شيئا.

ويمكن تبسيط هذا المفهوم من خلال المثالين، حيث يسبب سائقو السيارات في المدن ضوضاء وتلوثا هوائيا وهو ما يدمر جودة الحياة وربما من يعيشون بالقرب من الطرق الحضرية، لكن اقتصاد السوق غير المنظم لا يطلب أن يأخذ سائقو السيارات هذا في اعتبارهم عندما يتخذون قرارا بالسفر، ولا يجعل للمتضررين سبيلا في اختيار الهواء الأنظف الذي يريدونه، والمصنع الذي يقوم بتصريف نفايات سائلة سامة في بحيرة قد يضر بأسباب عيش مزارع الأسماك، لكن الضرر الذي يلحق بأرباح مزارع الأسماك لا يدخل في حسابات أرباح المصنع المسبب للتلوث وخياراته التجارية، هذان مثالان عن تأثيرات التلوث الخارجي، في أحدهما تتأثر مستويات المعيشة وفي الآخر يتأثر نشاط الإنتاج.[3]

وفي الآثار الخارجية التي تؤثر سلبا سواء على الأشخاص أو باقي الأعوان الاقتصاديين دون أي تعويض نقدي، هي التي تقود إلى فشل السوق في استدخال تلك الآثار.[4]

---

[1] لبنى حشروف، دور السياسات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العام الرابع، العدد 21، يوليو 2017، ص ص 116.

[2] المرجع نفسه، ص 117.

[3] ستيفن سميث، مرجع سابق، ص ص 18-19.

[4] *Hervé Devillé, économie et politique de l'environnement, l'harmattan, Paris, 2010, p 133.*

ويتم الحديث عن تأثيرات جانبية أو خارجية سلبية، لا بد من وجود شرطين:[1]

الشرط الأول: نشاط الفرد الإنتاجي أو الاقتصادي الذي يحدث انخفاضا في مستوى الرفاه بالنسبة لفرد آخر، المقصود هنا أن المؤثر الخارجي يوجد إذا كانت دالة الرفاه أو الإنتاج بالنسبة لفرد ما تحتوي على متغيرات يحدد قيمتها (شخص آخر أو مؤسسة أخرى أو حكومة) دون الأخذ بالاعتبار تأثير ذلك الفرد.

الشرط الثاني: الانخفاض في الرفاه لا يمكن تعويضه، حيث إن مصدر المؤثر الخارجي لا يقوم بدفع أي تعويض لنشاطه بقيمة تناول التكلفة الناتجة عن النشاط للآخرين.

ومن غير المتوقع تحقيق المستوى الأمثل اجتماعيا لمكافحة التلوث، والسبب وراء ذلك واضح ومباشر، فتكاليف التلوث ومنافع خفضه تعود على أشخاص مختلفين، حيث إن تركيب مرشحات التلوث للحد من الانبعاثات الملوثة الصادرة عن الصناعة سيؤدي إلى زيادة التكاليف التي تتحملها المؤسسات، بينما ستعود المنافع على المتضررين من الدمار الذي يحدثه التلوث، ربما السكان المحليون، وما لم يتصادف وجود منفعة عرضية تعود على المؤسسات الملوثة التي تتحمل تكاليف مكافحة التلوث لن ترى مزايا مرتبطة بها، ومن ثم لا يتوقع أن تدفع نظير مكافحة التلوث ما لم يجبرها على ذلك هيئة رقابية حكومية.[2]

ويجب الإشارة إلى أن مفهوم الآثار الخارجية، يعتبر المرجعية الأساسية لإدماج البعد البيئي في النماذج الاقتصادية النظرية، ويعود السبب في ذلك إلى غياب سوق للسلع البيئية تتحدد عبرها الأسعار وإلى سيادة سلوك المسافر الحر الناجم عن خصائص السلع العامة والنقص في حقوق الملكية، رغم هذه الخلفية النظرية، تضاربت الدراسات حول اختيار المتغيرات البيئية، وطبيعة حركيتها وتمفصلها مع المتغيرات الاقتصادية، خاصة أن تعدد الأبعاد البيئية، وتشابك نظمها، يستدعيان الموازنة بين خيارين تصعب التضحية بأحدهما: إما التمثيل الجيد للبعد البيئي من خلال إشراك العديد من متغيراته، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ثقل وصعوبة حله (نموذج التلوث)، وإما اعتماد مؤشر كلي للبيئة يختزل مختلف أبعادها، وفيه تختفي شبكة العلاقات البيئية لصالح الحصول على نموذج قابل للحل (نموذج التلوث كذلك).[3]

وتعتبر ضرورة تدخل الدولة لتصحيح الإخفاقات السوقية الناجمة عن الفرق بين التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية للتلوث نتيجة تشترك فيها عموما مختلف نماذج التلوث*، وخصوصا أن البيئة تعاني مشكل حق الملكية والاستغلال المفرط للموارد، والآثار الخارجية التي تؤدي إلى انحراف المستويات المثلى للنمو عن مستوياتها التنافسية، يمكن

---

[1] عصام خوري، عبير ناعسة، التحليل الاقتصادي للمشكلة البيئية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 2، 2008، ص 122.

[2] ستيفن سميث، مرجع سابق، ص 19.

[3] سعدبوه سيداتي الركاد، النمو الاقتصادي بين الاستدامة الاقتصادية والاستدامة البيئية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 6، صيف 2015، ص 165.

* نماذج التلوث، من بين نماذج التلوث ونموذج بولو، التلوث ونموذج لوكاس، والتلوث ونموذج آجيين وهويت، للاطلاع أكثر، أنظر إلى: سعدبوه سيداتي الركاد، مرجع سابق، الصفحات من 166 إلى 170.

في هذا السياق تطبيق ضريبة بيئية (أو خلق بورصة للتلوث) من شأنها أن تدفع بالمؤسسات إلى استخدام أنشطة لمكافحة التلوث، والانخراط في البحث والتطوير لابتكار تكنولوجيا نظيفة وصديقة للبيئة، كما أنه من شأن هذه السياسة البيئية أن تعمل على ترقية الوعي البيئي، وأن تعزز الأدوات الاقتصادية بمعايير وتشريعات تمكن من ادماج البعد البيئي في الحساب الاقتصادي للمنتج والمستهلك على حد سواء، وقد قدم غريموند وريكي تحليلا معمقا في هذا السياق تعرض لمختلف الأدوات التي يمكن في حال تطبيقها من إعادة التكافؤ بين حل المخطط الاقتصادي المركزي والحل السوقي، كما بينا الفروق بين الأدوات الكمية والسعرية، أي بين بورصة التلوث التي يحدد فيها الشق الأعلى المتاح من التلوث، ويتم داخلها تبادل الحصص بين المؤسسات ذات الفائض وذات العجز، وبين الضريبة البيجوفية (نسبة إلى بيجو).[1]

ثانيا: الإستدخال البيغوفي

من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية ليس فقط داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة بل الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الوحدات الملوثة للبيئة، وتلك الوحدات التي لا يصاحب إنتاجها ملوثات بيئية، وذلك من خلال نظام السوق، سيلتزم الأمر ضرورة إجبار المؤسسات الخاصة على إظهار التكلفة الخارجية عن نشاطها ضمن القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، كما يتعين على السلطات المحلية أن تقوم بتقدير تلك التكلفة.[2]

وتعتبر الضريبة البيئية من الأدوات الاقتصادية التي لها دور في إدخال الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية ضمن قوى الطلب والعرض المتعلقة بتلك الأنشطة، وبمعنى آخر أن تتضمن قرارات المنتجين والمستهلكين هذه التكاليف، ويعتبر النظام الضريبي بما يتضمنه من صور فنية مختلفة للضرائب والحوافز الضريبية أحد الأدوات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في زيادة وتفعيل قوى السوق في معالجة مشكلة التلوث البيئي في الدول النامية بصفة عامة وفي تلك الدول التي تتخذ من سياسات التحرر الاقتصادي منهجا وأسلوبا لها بصفة خاصة.[3]

ويعود أول تحليل اقتصادي للتلوث كظاهرة خارجية إلى بيغو *Pigou* عام 1920 الذي طرح على الفكر الاقتصادي لأول مرة مسألة التفريق بين النفقة الخاصة والنفقة الاجتماعية، والواقع أن كل نشاط اقتصادي يرتب نفقة اجتماعية يتم تغطية جزء منها بواسطة المتسبب بها فتصبح نفقة خاصة لهذا الشخص أو المشروع، والجزء الآخر المتبقي بدون تغطية فتنشأ فجوة بين النفقة الاجتماعية الكلية ومجموع النفقات الخاصة.[4]

---

[1] سعدبوه سيداتي الركاد، مرجع سابق، ص ص 170-171.

[2] عصام خوري، عبير ناعسة، مرجع سابق، ص 123.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 245.

[4] عصام خوري، عبير ناعسة، مرجع سابق، ص 121.

ويتمحور الحل البيغوفي أساسا حول ضرورة أن يكون معدل الضريبة مساويا للأضرار الحدية، ليكون بالإمكان التخفيض من دالة التكاليف الاجتماعية التي هي عبارة عن مجموع الأضرار البيئية وتكاليف المعالجة، وتكون الضريبة مثلى –حسب بيغو- عندما تؤدي إلى تخفيض التلوث عند المستوى الأمثل له، أي عند P^* كما يظهر في الشكل الموالي:[1]

الشكل رقم (26): أساس الضريبة البيغوفية

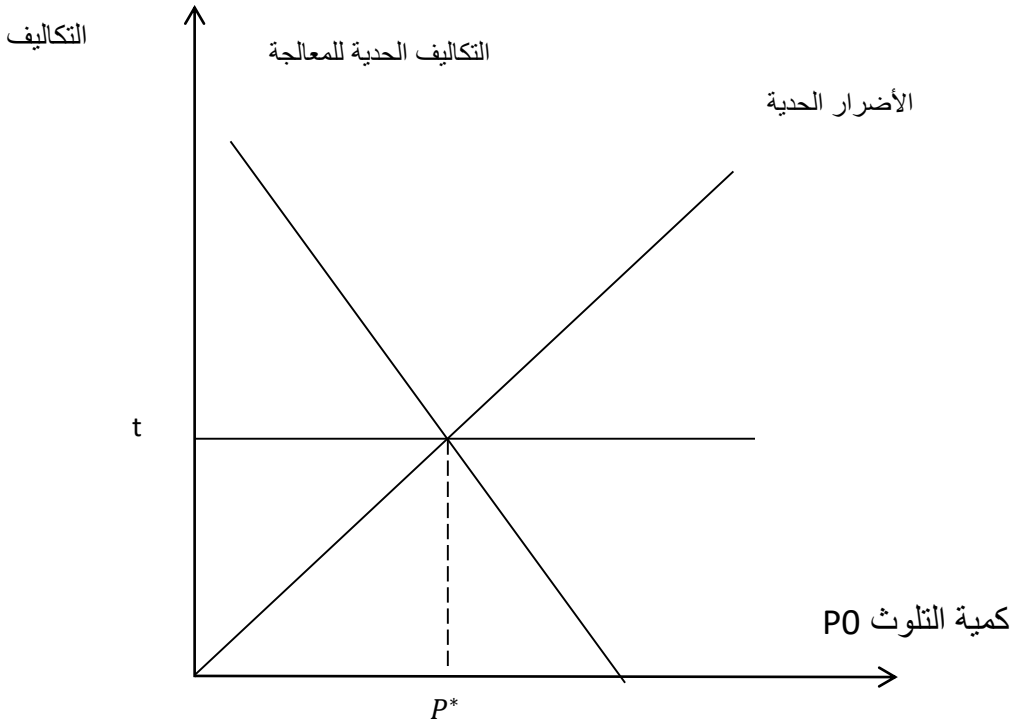

Source : Kerr.S, 2001, Ecological tax reform, raport prepared for the ministry of environment, MOTU, economic and public policy research, New Zealand, 23 january, pp 5-7.

النقطة P_0 في الشكل تمثل المستوى الأولي للتلوث، والذي تكون عنده التكلفة الحدية للمعالجة مساوية للصفر، أي أن المنتج لا يبذل أي جهد للحد من التلوث، أما P^* فيمثل المستوى الأمثل للتلوث الذي يجب تحقيقه، والذي تتساوى عنده كل من التكاليف الحدية للأضرار والمعالجة.

و لتخفيض مستوى التلوث إلى الحد الأمثل P^* ، يتوجب –حسب بيغو- فرض ضريبة t على كل وحدة تلوث، بحيث يجد الملوثين أن تكلفة الضريبة أكبر من تكلفة المعالجة، الأمر الذي يحفزهم على معالجة التلوث، مما يؤدي إلى خفضه من P_0 إلى P^*.

[1] مسعودي محمد، مرجع سابق، ص ص 120-121.

واستخدام نظام الضرائب التصحيحية يمكن من تخفيض التلوث البيئي من خلال نظام السوق المدار إلى المعدلات المقبولة اجتماعيا، حيث يتحقق إنتاج الكفاءة من وجهة نظر المجتمع، أي أنه باستخدام ضرائب تصحيحية يمكن للمخطط الحكومي الوصول إلى الإنتاج الأمثل من ناحية المجتمع.[1]

فالتلوث يحمل المتسبب فيه تكلفة باهظة، بمعنى أن يتوجب عليه دفع الضريبة أو استخدام الرخص، وهذه التكلفة توفر حافزا للتغيير في سلوك مسبب التلوث.[2]

والضريبة البيئية تحقق المستوى المنشود من تحسين البيئة بتكلفة اقتصادية أقل للمجتمع ككل، إضافة إلى كونها تخلق حومافز تبعث على الابتكار في مجال تقنيات خفض التلوث.[3]

والمثال التالي: يوضح أكثر أثر الضريبة في تقليل التلوث البيئي:

فرضا وجود مصنع للمواد الكيماوية يلقي بمخلفاته السائلة في مياه نهر مجاور، مما يؤدي إلى تلوثه والقضاء على الثروة السمكية، ولتخفيض هذه الظاهرة تقوم الحكومة بفرض ضريبة على كل وحدة من وحدات المياه المحملة بالنفايات والتي يفشل المصنع في معالجتها قبل إلقائها في النهر، وعند فرض مثل هذه الضريبة على النفايات تتحول الآثار الخارجية للنشاط الانتاجي لهذا المصنع إلى آثار داخلية، وحينها يوضع المصنع بين ثلاث بدائل:

- إما أن يستمر في إلقاء النفايات في النهر ويقوم بدفع الضريبة، وتظهر هذه الحالة عندما ترتفك تكاليف المعالجة ارتفاعا كبيرا.
- قد يختفي التلوث نهائيا، وهذا إما بانسحاب المصنع من مزاولة النشاط أو في حالة كون تكلفة المعالجة أقل من الضريبة الحكومية الثابتة.
- يأخذ المصنع التكلفة الخارجية السلبية للنشاط الإنتاجي في الحسبان وتصبح الضريبة ضمن تكاليفه الداخلية، وبعد مستوى معين من المعالجة يقوم بدفع الضريبة على الجزء غير المعالج.

وبيان الحالات الثلاثة السابقة الذكر، يتضح في الشكل الموالي:[4]

[1] عصام خوري، عبير ناعسة، مرجع سابق، ص ص 123-124.

[2] ستيفن سميث، مرجع سابق، ص 47.

[3] المرجع نفسه، ص 49.

[4] مسعودي محمد، مرجع سابق، ص ص 122-123.

الشكل رقم (27): أثر الضريبة في معالجة التلوث

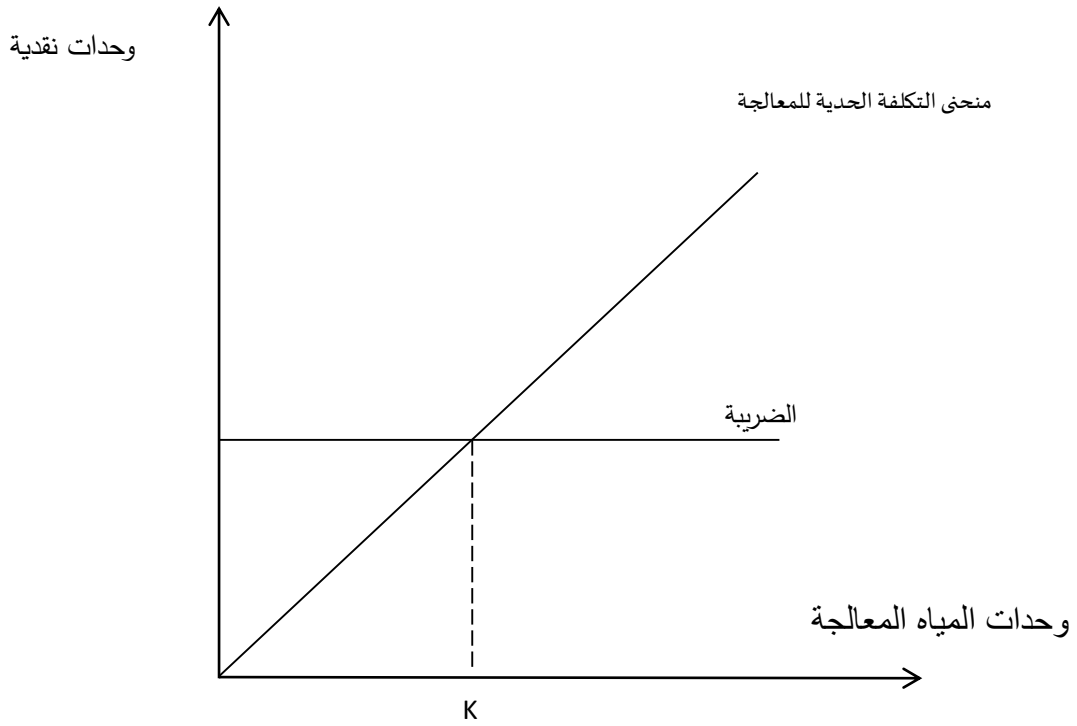

المصدر: صالح مفتاح وبن سميتة دلالة، فعالية السياسة الاقتصادية في مواجهة المشكلات البيئية، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية، يومي 06-07 جوان 2006، ص 03.

من الشكل أعلاه، يتضح أن المصنع طالما يسعى لتحمل أدنى خسارة وتعظيم الربح، فإنه سيعمل على تقليل معدل التلوث من خلال عملية المعالجة، إلى المستوى K أين يتقاطع منحنى التكلفة للمعالجة مع الضريبة المفروضة، أما بعد المستوى K فإن تكلفة المعالجة تصبح أكبر من الضريبة المفروضة، وبالتالي سيتوقف المصنع عن المعالجة، ويلجأ إلى دفع الضريبة، ويجب الإشارة إلى أن المستوى K، يجب أن يتوافق مع المستوى الأمثل للتلوث، وما يمكن استنتاجه من هذا المثال، هو أنه إذا حددت الضريبة بشكل مساوي تماما للتكلفة الخارجية للتلوث الناجمة عن النشاط الإنتاجي للمصنع، تكون النتيجة انخفاض درجة التلوث، أي أن:[1]

- الضريبة المفروضة< تكلفة المعالجة ⇐ الاستمرار في التلوث.
- الضريبة المفروضة> تكلفة المعالجة ⇐ تخفيض التلوث.

ثالثا: الضريبة البيئية، وتقليل الأذى البيئي الناتج عن إستخراج المواد الخام وإستنزاف الموارد الطبيعية

القاعدة الأساسية مفادها أن الذي يحدث ضررا أكثر بالبيئة هو من يدفع ضرائب أكثر، وذلك كعقوبة على تدمير البيئة من خلال اعتماد تكنولوجيات عدوة للبيئة، وعليه كلما كانت الضرائب أكثر كلما أحس الملوثون بأثرها، ما قد

[1] مسعودي محمد، مرجع سابق، ص 123.

يجعلهم يغيرون استراتيجياتهم الصناعية أو الإنتاجية المرتكزة على التكنولوجيا الرخيصة الملوثة إلى البحث في سبل اعتماد تكنولوجيا صديقة للبيئة، والتي عادة ما تكون مكلفة.[1]

وتأسيسا على مبدأ الملوث يدفع، يعد النظام الجبائي كأصل عام نظام ردعي، حيث يتضمن هذا النظام مجموعة من الضرائب والرسوم المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرار بالبيئة من خلال المنتجات الملوثة الناجمة عن نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة، وتتنوع هذه الضرائب والرسوم بين الضرائب المطبقة على الانبعاثات الملوثة، الضرائب والرسوم المطبقة على المنتجات، الضرائب والرسوم المطبقة لتحسين جودة الحياة والضرائب والرسوم المطبقة على استغلال الموارد الطبيعية.[2]

وتقدير مدى فعالية الجباية البيئية (الضرائب والرسوم البيئية من مضامين الجباية البيئية) في حث المؤسسات الاقتصادية والأفراد على الحفاظ على البيئة يجب أن ينتقل من النظرة التقليدية التي مفادها تساوى الضريبة البيئية ونفقات التدمير البيئي الحدية بمعايير أكثر عقلانية أهمها:[3]

- تأثير الضرائب على التلوث البيئي.
- مقارنة معدل الضريبة بتكاليف تقليل التلوث الحدية.

وتعتبر ضرائب الملكية وضرائب الاستنزاف من الأدوات المستخدمة لتقليل الأذى البيئي الناتج عن استخدام المواد الخام واستنزاف الموارد الطبيعية، يمكن شرح هذين الضريبتين على النحو التالي:[4]

- ضريبة الملكية: فرض ضريبة على المادة الخام التي يتم استخراجها أي ضريبة على مالكي الاحتياطي الموجود من المادة يعطي حافزا للمالكين في تخفيض الاحتياطي المنقول وذلك لتقليل العبء الضريبي، مما يؤدي إلى زيادة في نسبة الاستخراج ومن ثم انخفاض في أسعار المادة الخام ويقلل في نفس الوقت من التنقيب والتكرير وإعادة الاستخدام.
- ضرائب الاستنزاف: فرض ضريبة استنزاف على كل وحدة تستخرج من المورد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي تقليل نسبة الاستخراج وزيادة عمليات التكرير وإعادة الاستخدام.

---

[1] فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010، ص 350.

[2] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 76.

[3] بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث، دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، مداخلة لفائدة الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص 163.

[4] عصام خوري، عبير ناعسة، مرجع سابق، ص 126.

المبحث الثاني: الضرائب البيئية _دراسة تجارب

سيتم التطرق في هذا المبحث للتجربة الأوربية في الضريبة البيئية، والتجربة الجزائرية في فرض الضرائب والرسوم البيئية، والتدابير الجبائية لتحسين السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، والضريبة البيئية في الجزائر في ظل برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة –آفاق 2030.

المطلب الأول: التجربة الأوربية في الضريبة البيئية

سيتم التطرق في هذا المطلب لتجربة كل من ألمانيا وهولندا، الدانمارك وإيطاليا وسويسرا، السويد وفرنسا، وإنعكاسات الضرائب والرسوم البيئية على المؤسسة الاقتصادية بخصوص تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة في أوربا.

أولا: تجربة ألمانيا وهولندا

1. هولندا:

أنشأت لجنة الضرائب الخضراء سنة 1995، وقد أوصت بإنشاء نظام جبائي ينظم تحفيزات وتحريض هام في سبيل تبني سلوكات مرغوبة للبيئة، إن المعدل المرتفع للبطالة الملاحظ في وسط التسعينات دفع بالحكومات المتعاقبة باستبدال جملة من الضرائب على العمل إلى الطاقة، واعتبرت الرسوم الخضراء بالإضافة إلى أنها أداة للسياسة البيئية كذلك أداة للسياسة الاجتماعية، وفي سنة 1997 نشرت لجنة الضرائب الخضراء التقرير الثالث، والذي جاء فيه بحث إمكانيات الإصلاحات الجبائية الهامة، وأحد العناصر الأساسية للإصلاح كان يتمثل في الرفع من الرسوم على استهلاك الطاقة من طرف الأسر وتخفيض الضريبة على الدخل وخلق تحفيزات الاستثمار من أجل الاقتصاد في الطاقة، وشكلت اللجنة توصيات لتميز المعالجات الجبائية الضارة بالبيئة من غير الضارة بها.[1]

وفي سنة 2000 أعدت هولندا لجنة ثانية للضرائب الخضراء من أجل اختيار النتائج الخاصة بالجباية البيئية حتى هذا التاريخ، وتمييز الإعانات الأخرى التي لها آثار ضارة بالبيئة وإجراءات جديدة ممكنة للجباية على البيئة، وتقدم اللجنة اقتراحات دورية تخص:

- تبسيط الرسوم الموجودة إلى مجموعات جديدة ووضع رسوم جديدة.
- زيادة التأثيرات البيئية الإيجابية للرسوم الحالية وتوفير تحفيزات سالبة لتبديل سلوكات المنتجين أو المستهلكين.
- وتبلغ نسبة الإيرادات المحصل عليها من الجباية على البيئة بالنسبة لمجموع الإيرادات الجبائية حوالي 12%.
- الجباية على البيئة تتضمن الضرائب والرسوم البيئية.

[1] كتوش عاشور، عزوز علي، فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي، مداخلة لفائدة الملتقى الوطني الخامس بعنوان: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، 2010، ص 187.

وتعد الرسوم على تلوث المياه الصناعية وضرائب مداخن القمامة (ضريبة تفرض على التخلص من النفايات)، من أبرز الضرائب البيئية في هولندا.[1]

2. ألمانيا

أصدر البرلمان الألماني في سنة 1999 قانون يختص بمتابعة الجباية البيئية، نص على زيادات في الرسوم على الطاقة وتخفيض علاوات مساهمات الشيخوخة على فترة أربع سنوات، ودخل كذلك ابتداء من 01 أفريل 1999 الرسم على الكهرباء حيز التنفيذ في آن واحد مع ارتفاع الرسم على المحروقات.[2]

ثانيا: تجربة الدانمارك وإيطاليا، وسويسرا

1. سويسرا:

لأجل الوصول إلى الأهداف المرجوة والمرتبطة بتخفيض انبعاثات (*CO2*) قامت الحكومة السويسرية بفرض رسم على انبعاثات (*CO2*)، يتم اقتطاعه ابتداء من 01 جانفي 2008 (المادة 18 من المرسوم المرتبط بـ:*CO2*)، مبلغ الرسم يقدر بـ: 12 فرنك سويسري (حوالي 08 أورو) لكل طن من *CO2* (المادة 3 من الرسوم المرتبط بـ:*CO2*)، يضاعف إلى 36 فرنك سويسري (حوالي 25 أورو) لكل طن من *CO2*، حوالي 9.5 سنتيم سويسري (7 سنتيم أورو) لكل لتر مازوت ابتداء من 1 جانفي 2010.[3]

2. الدانمارك وإيطاليا:

في الدنمارك، النظام الجبائي البيئي يتميز بالتنوع، حيث نجد الضرائب على البطاريات، الضرائب على ثاني أكسيد الكربون (*CO2*)[4]، بالإضافة إلى الرسم على المواد الأولية، الرسم على بعض المستحضرات الكلورية، الرسم على تعبئات التجزئة، الرسم على (*CFC*، *HFCC*، *SF6*) الرسم على لوازم المائدة القابلة للرمي[5]، والضريبة على مواد البناء بهدف تحفيز الأفراد والمؤسسات على إعادة تدوير المخلفات من مواد البناء.[6]

أما في إيطاليا، فيوجد الرسم على ضجيج السيارات، إتاوة التلوث الفضائي، الرسم على أكياس البلاستيك، والرسوم على إزالة النفايات.[7]

---

[1] ستيفن سميث، مرجع سابق، ص 48.

[2] كتوش عاشور، عزوز علي، مرجع سابق، ص 184.

[3] *Jury Bally, Barbara Nageli, l'exemple suisse de la taxe sur le CO2 et la redevance poids lourds liée aux prestations, revue française de finances publiques, France, N°:114, avril 2011, pp 128-129.*

[4] ستيفن سميث، مرجع سابق، ص 49.

[5] عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 166.

[6] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 266.

[7] عبد المجيد قدي، مرجع اسبق، ص 166.

ثالثا: تجربة فرنسا والسويد

1. السويد:

تم وضع الضريبة البيئية واستعمالها في السويد لغرض تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكبريت (*SO2*) المسؤول عن الأمطار الحمضية، وهذا الإجراء تم اعتماده في سنة 1998 وكان مرفقا بتخفيض في الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.[1]

والضريبة على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكبريت (*SO2*) لا تسري إلا على فئة قليلة من المراحل الصناعية الضخمة ومحطات الطاقة، تتطلب عملية قياس الانبعاثات في كل محطة تكاليف باهظة، قرابة 300 ألف كورونا سويدية (حوالي 30 ألف جنيه استرليني) سنويا لكل محطة، ولا تكون مجدية سوى بالنسبة للمحطات الكبيرة، حيث تفوق المناطق التي تتحقق نتيجة الخفض الكبير تكاليف القياس، تطبق الرسوم على المحطات التي تولد طاقة بمعدل 25 بيغاوات/ساعة في العام على الأقل، ويبلغ العدد الإجمالي لمحطات الطاقة في السويد حوالي 260 محطة، وهي المسؤولة عن قرابة نصف إجمالي انبعاثات أكاسيد النيتروجين الناتجة عن توليد الطاقة للأغراض الصناعية هناك.[2]

فالرسم على الكبريت يقدر بـ: 53 فرنك/كغ، الرسم التميزي على البنزين الخالي من الرصاص تضمن تخفيضات جبائية تقدر بـ: 603 فرنك/م^3 للأصناف الأول والثني (الديزل المعياري والصنف الثالث)، ورسم على أكسيد الأزوت يقدر بـ: 53 فرنك/كلغ.[3]

2. فرنسا:

تميز النظام الجبائي البيئي في فرنسا بالتنوع خاصة في قطاعي الطاقة والنقل، بالإضافة إلى الضرائب المرتبطة بالتلوث البيئي، والضرائب البيئية المتعلقة بالموارد الطبيعية.

- **في قطاعي الطاقة والنقل:**

– الرسم الداخلي للاستهلاك على المنتجات الطاقوية (*TICPE*): في حدود (*1.15€/L*) بالنسبة للغازوال و(*1.77€/L*) بالنسبة للوقود الممتاز بدون رصاص، حيث تقوم المجالس الجهوية بتحديد سعر الرسم، ابتداء من 01 جانفي 2011، سقفت المجالس الجهوية سعر (*TICPE*) حيث أصبح (*0.73€/L*) بالنسبة للوقود الممتاز و(*1.35€/L*) بالنسبة للغازوال، ومعدلات الرسم متغيرة حسب الجهات.

– الرسم الداخلي للاستهلاك على الغاز الطبيعي (*TICGN*): يطبق هذا الرسم على الغاز الطبيعي المستعمل للاحتراق وغير الخاضع لـ (*TICPE*) يجمع الرسم من قبل الموردين لهذا الغاز، وقبل 01 أفريل 2008، الرسم (*TICGN*) لا يتعلق بمستعملي الغاز الطبيعي الذين يستهلكون أكثر من *5GWH* للغاز خلال 12 شهر بعد تطبيق تخفيض شهري يقدر بـ

[1] كتوش عاشور، عزوز علي، مرجع سابق، ص 186.

[2] ستيفن سميث، مرجع سابق، ص ص 55-56.

[3] كتوش عاشور، عزيز علي، مرجع سابق، ص 186.

400.000 kwh، وابتداء من 01 أفريل 2008 الرسم (*TICGN*) يطبق بدون تخفيض مهما كان حجم الاستهلاك مادام الغاز يستعمل للاحتراق.[1]

بالإضافة إلى رسوم بيئية أخرى ترتبط بالطاقة كالرسم الداخلي على الاستهلاك النهائي للكهرباء (*TICFE*)، الرسم على الاستهلاك النهائي للكهرباء (*TCFE*)، مساهمة الخدمة العامة للكهرباء، والرسوم على القواعد النووية.

أما عن الضرائب البيئية المرتبطة بقطاع النقل، فنجد الرسم على سيارات الشركة (*TVS*)، الرسم على شهادات ترقيم السيارات (الرسم على البطاقات الرمادية (*TCG*)، الرسم على تسيير شهادات الترقيم للسيارات، والرسم على السيارات المستعملة الأكثر تلويث (*TCPP*).

- **ضرائب التلوث:** الرسم العام للأنشطة الملوثة (*TGAP*)، أنشأ هذا الرسم بموجب قانون المالية الفرنسي لسنة 1999 عن طريق تجميع خمسة (05) رسوم جبائية قديمة، وتختص هذا الرسم بـ:[2]

  - تفريغ النفايات المنزلية واستهلاك الزيوت.
  - تخزين وتصريف النفايات الصناعية الخطيرة.
  - التلويث الصناعي للهواء وتلوث المياه.
  - الضوضاء والضجيج المحدث من طرف النقل الجوي.

والرسم شبه الجبائي على تلوث الهواء، والمقدر بـ: 180 فرنك/طن حول انبعاثات أكسيد الكبريت *SO2* (منذ سنة 1985) وحمض الكلورهيدريك *HCL* (منذ سنة 1990).[3]

- **ضرائب بيئية متعلقة بالموارد الطبيعية:** إتاوة اقتطاع المياه، يخضع لها كل شخص يمارس نشاط يدخل فيه اقتطاع المياه، تحديد سعر الإتاوة لكل حوض يضيف إلى الصنف 1 أو الصنف 2 حسب عدم ثبات مستوى المياه الجوفي، إتاوة اقتطاع المياه للاستعمالات الاقتصادية بالنسبة للصنف 1 تقدر بـ 3 أورو للمتر المكعب، والصنف 2 تقدر بـ: 4 أورو للمتر المكعب.[4]

يجب الإشارة إلى أن هذه الضرائب البيئية التي تم التطرق إليها، سواء لبعض دول أوروبا أو النموذج الفرنسي، فهي ليست حصرا لمنظومة الضرائب البيئية على مستوى كل دولة، إنما تم ذكرها على سبيل المثال فقط.

---

[1] *Inventaire des taxes environnementales en France, document de travail N° : 09, rapport développement durable, commissariat générale au développement, service de l'observation et des statistiques, décembre 2012, Pp 10-12.*

[2] كتوش عاشور، عزيز علي، مرجع سابق، ص *182*.

[3] المرجع نفسه، ص 183.

[4] *Inventaire des taxes environnementales en France, op-cit, p p 51-52.*

رابعا: إنعكاسات الضرائب والرسوم البيئية على المؤسسة الاقتصادية بخصوص تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة في أوربا

1- تحقيق البعد الاقتصادي:

تقدم الدولة من خلال سياستها الجبائية البيئية وبالاعتماد على الضريبة البيئية كأداة أساسية لهذه السياسة، بجعل المؤسسة الاقتصادية تساهم في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، فالإيرادات المتأتية من هذه الضريبة تعكس مساهمة المؤسسة في تحقيق هذا البعد.

وإذا كان وفق هذا البعد تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم... وغيرها.

وتوفير مقومات الرفاه الإنساني لا يتم إلا من خلال الإعتماد على الإيرادات، كون هذه المقومات تشكل نفقة عمومية، وتعتبر الإيرادات المتأتية من الضريبة البيئية جزءا من هذه الإيرادات، وعليه تساهم هذه الأخيرة في تحقيق على الأقل جزء من هذه المقومات، وبالتالي هذه الضريبة تساهم في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وهو ما تم التوصل إليه في معظم دول أوروبا.

وفي فرنسا، الرسم العام للأنشطة الملوثة (*TGAP*)، قدرت الإيرادات المتأتية منه خلال سنة 2011 بحوالي 1173 مليون أورو.[1]

وايرادات هامة كذلك تم تحقيقها خلال سنة 2017 انطلاقا من مجموعة متنوعة من الأدوات الجبائية (الرسوم البيئية، الأتوات، الحقوق، المساهمات وغيرها...)، والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] *Inventaire des taxes environnementales en France, op.cit, p 47.*

الجدول رقم (06): إيرادات مجموعة من الأدوات الجبائية (الرسوم البيئية، الأتوات، الحقوق، المساهمات وغيرها...)، خلال سنة 2017.

الوحدة: *M EURO*

الأداة الجبائية (الرسوم البيئية، الأتوات، الحقوق، المساهمات وغيرها...)	2017
الرسم الداخلي على إستهلاك المنتجات الطاقوية	30554
الرسم الداخلي على الإستهلاك النهائي للكهرباء	7859
الرسم الداخلي لإستهلاك الغاز الطبيعي	1622
الرسم الداخلي على إستهلاك الفحم	14
الرسم العام على الإستهلاك النهائي للكهرباء	910
الرسم الإقليمي على الإستهلاك النهائي للكهرباء	714
الإخضاع الجزافي على المؤسسات الشبكية	1598
رسم الجمعية المهنية للتخزين الإستراتيجي للبترول	377
الإخضاع الجزافي السنوي على أعمدة الكهرباء	249
الرسم على الأنشطة الملوثة	622
الرسم على شهادات الترقيم	2229
الرسم على عقود تأمين السيارات	1010
الرسم على سيارات الشركة	798
الرسم المستحق على الطرق السريعة	516
الرسم على الطيران المدني	437
الرسم على شراء السيارات الخاصة الجديدة الأكثر تلويث	غير مصرح به
رسم التضامن على رخص الطيران	210
الرسم الخاص على بعض سيارات الطرق	175
الرسم الهيدروليكي	133
مساهمة التضامن الحدودية	90
رسم التركيب الميكانيكي	36
الرسم على البواخر	غير مصرح به
الرسم المستحق على مؤسسات النقل العام البحري	35
الرسم على النقل البحري ذو الوجهة المرتبطة بالمحميات الطبيعية	3
الرسم السنوي للسيارات الخاصة الملوثة	غير مصرح به
الرسم على شراء السيارات المستعملة الخاصة الملوثة	غير مصرح به
أتاوة المياه	2187
الرسم العام على إستغلال المناجم	16
الرسم على المنتجات البحرية	4

SOURCE: Flourence Gomez et Philippe Gudefin panorama de la fiscalite environmentale en france, rapport parteculier n01, janvier 2019, p08.

وإذا أخذنا على سبيل المثال الرسم الداخلي عللى استهلاك المنتجات الطاقوية للسنوات 2014 إلى 2018، ، نجد أن هناك إيرادات جبائية معتبرة متأتية من هذا الرسم، وسترتفع هذه الايرادات أي تبقى تسجل ارتفاع حتى آفاق 2022.

والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (07): تقدير ايرادات الرسم الداخلي على استهلاك المنتجات الطاقوية للفترة 2014 إلى 2018 وآفاق 2022

الوحدة: *Md EURO*

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2030
الإيرادات الإضافية للرسم(TICPE)المرتبط بالكربون(بداية 2018)	0.3	2.3	3.8	5.5	6.4	-	-	-	-	-
الإيرادات الإضافية للرسم(TICPE)المرتبط بالكربون(سنة 2018 كلها)	-	-	-	-	9.1	-	-	-	-	-
الفرق المنتظر في الإيرادات بعد سنة 2018	-	-	-	-	3.9+	7.0+	10.1+	13.2+	15.4+	-
مقارنة المازوت بالبنزين	-	-	-	-	1+	1.9+	2.8+	3.7+	3.7+	-
المجموع التراكمي للفترة(2018-2020)	-	-	-	-	-	-	-	-	36.5	-

***SOURCE**: Flourence Gomez et Philippe Gudefin panorama de la fiscalite environmentale en france, rapport parteculier n01, janvier 2019, p44.*

2- تحقيق البعد البيئي:

الرسوم البيئية من الأدوات الاقتصادية التي تسمح بالوصول إلى الأهداف البيئية وبأقل تكلفة، فهي فعالية اقتصاديا مقارنة بالقوانين البيئية مثلا، لنفرض على سبيل المثال قطاع ملوث يحتوي على مؤسستين لهما تكاليف حدية مختلفة لإزالة التلوث، إذا تعلق الأمر بالقانون البيئي سيكون الأمر مكلف جدا بالنسبة للمؤسسة التي تحملت تكلفة إزالة التلوث، أما إذا كانت الأداة المستعملة هي رسوم بيئية، فكل مؤسسة تزيل التلوث حتى تكون التكلفة الحدية لإزالة التلوث مساوية لمعدل الرسم، التكاليف الحدية لإزالة التلوث هي إذن متساوية بين الملوثين، والرسم البيئي في هذه الحالة يسمح بضمان العدالة بين الملوثين، والوصول إلى تخفيض الانبعاثات وبتكلفة منخفضة.[1]

والسياسة البيئية في دول أوروبا، تقوم على التكثيف في استعمال الرسوم البيئية كأداة اقتصادية، حيث أن هذه الرسوم تسمح لأعضاء المخطط المشترك للتغير في كميات الانبعاث (*SLEQE*) بالوصول إلى هدف الحد من الانبعاثات من *CO2*.[2]

فسويسرا كباقي دول أوروبا التزمت بتخفيض انبعاثاتها للغازات المسببة للاحتباس الحراري خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون (*CO2*)، واستطاعت تخفيض الانبعاثات بحوالي 8%، هذا الالتزام الدولي تم الوصول إليه من خلال قانون سويسرا لـ*CO2* *. والمرسوم المرتبط بـ: *CO2* **، وتحقيق هذه النتائج تم بواسطة فرض رسم على انبعاثات (*CO2*).[3]

وفي إطار برنامج تخفيض الانبعاثات دائما، قام موردي الوقود بسويسرا بتسقيف سعر البنزين والديزل في حدود 1.5 سنتيم سويسري (ما يقارب 1 سنتيم أورو)، المؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة الأحفورية، تستطيع هذه المؤسسات طلب إعفاء من الرسم (المادة 9 من قانون *CO2*)، على هذا الإثر يجب على هذه المؤسسات الالتزام أمام اتحادية التخفيض، بتخفيض انبعاثاتها وتكون هذه التخفيضات من *CO2*، في شكل قيمة معرفة في هذه المؤسسات، هذا الهدف يجب الوصول إليه في الفترة بين 2008 إلى 2012، والمؤسسات المعفاة من الرسم يجب أن تأخذ بإجراءات تخفيض الانبعاثات من *CO2*، وتقارنها بالهدف المحدد، مبالغ الرسم التي لم تقم المؤسسات بدفعها من خلال الاستفادة من الإعفاء يجب مقارنتها بتكلفة إجراءات الخفض للانبعاثات من *CO2*.[4]

وفي السويد، الرسم على الكبريت كان واقعيا ذو طابع تحريضي لأنه رفع الإيرادات إلى 4500 أورو للطن الواحد من غاز ثاني أكسيد الكبريت المصدر، وقاد بالانبعاثات إلى مستوى معقول يتناسب قليلا مع التوقعات، والتجربة السويدية في مجال ثاني أكسيد الكبريت لا تقابلها إجراءات وحلول تقنية بسيطة، سريعة وفعالة فيما يخص انبعاثات غاز أكسيد

---

[1] *Mireille Chiroleu-Assouline, la fiscalité environnementale, instrument économique par excellence, revue française publique, France, N°:114, Avril 2011, p 22.*

[2] *Monfred Rosenstock, fiscalité environnementale l'Etat des lieux dans l'union européenne, revue française de finance publique, France, N°: 114, Avril 2011, pp 74-75.*

* قانون فيدرالي في 08 أكتوبر 1999 متعلق بتخفيض انبعاثات *CO2* (قانون *CO2* *RS641.71*).

** مرسوم في 08 جوان 2007 متعلق بالرسم على الانبعاثات من *CO2* (مرسوم *CO2* *RS*641.712).

[3] *Jury Bally, Barbara Nageli, op.cit, p 128.*

[4] *Ibid, pp129.130.*

الكربون (*CO2*)، حيث أن أكسيد الكبريت غالبا ينتج عن تفاعلات ثانوية وغري مرغوب فيها، بينما أكسيد الكربون هو المنتوج المتوقع لكل عملية احتراق، ففي الحالة الأولى يمكن التصرف في التفاعلات التي ينتج عنها أكسيد الكبريت، بينما في الحالة الثانية يستحيل تخفيض مباشر للانبعاثات دون التنظيم والتصرف في إنتاج الطاقة المتجددة بأهمية كبيرة.

والرسم على الكبريت ساهم في انخفاض بـ6% للانبعاثات الكلية، وانخفاض محتوى الكبريت للمنتوجات البترولية بحوالي 40% في سنتين، والرسم التميزي على البنزين الخالي من الرصاص، في خلال ثلاثة إلى أربعة سنوات ساهم في ارتفاع ملحوظ في حصة السوق للديزل (الأنظف)، وانخفاض بـ 75% لانبعاثات الكبريت للمركبات بالديزل، أما عن الرسم على أكسيد الأزوت، فقد أدى إلى انخفاض انبعاث أكسيد الأزوت بـ 35% في سنتين.[1]

والضرائب البيئية في السويد، لقيت دعم كبير من قبل المجتمع المدني، نظرا للارتفاع المستمر في عدد المؤسسات ذات الأنشطة الاقتصادية التي لها أثر سلبي على البيئة، إيراداتها تساهم بنسبة كبيرة في حجم الإيرادات الجبائية، تشهد هذه الضرائب تغيرات في معدلات الإخضاع، نظرا لتطور المواد التي تعتبر مصدر هذه الضرائب (أنواع الطاقة وحجم الانبعاثات الملوثة)، بالإضافة إلى التخفيضات والإعفاءات تمارس الحكومة السويدية ضغط على الصناعة للاستثمار في الطاقات المتجددة.[2]

وفي فرنسا، الرسم شبه الجبائي على تلوث الهواء (*TPPA*)، كان له دور في الانخفاضات السنوية لـ*CO2* بحوالي 251841 طن و*NOx* بحوالي 21000 طن، و*HCL* بحوالي 14000 طن.[3]

وعرفت فرنسا كذلك منذ سنة 1989 رسوم بيئية على المواد البتروكيماوية، والتي ساهمت في التخفيض من حدة حجم استهلاك أنواع البنزين الأكثر ضررا للبيئة وتلويثا لها وذلك بنسبة تصل إلى 50% ما بين سنوات 1989 و1996.[4]

ومن وجهة نظر بيئية، الأداة الجبائية تعطي الأفضل، فالوصول إلى أحسن النتائج البيئية سيتم إذا ما تم احترام استعمال شروط هذه الأداة الجبائية، فالرسوم السويدية على ثاني أكسيد الكبريت وعلى أكاسيد الأزوت (*NOx*) تم تقييمها سنة 1991، حيث أعطت نتائج تطبيق هذه الرسوم انخفاض للانبعاثات يقدر بـ: 50%.[5]

ومن الأهداف الرئيسية التي حددتها الحكومة البريطانية تخفيض نسبة انبعاثات الكربون بمقدار 20% (من النسبة التي كانت سائدة عام 1990) بنهاية عام 2010، ومع نهاية التسعينات كانت معظم المقاييس المستخدمة لتخفيض التلوث البيئي مركزة على الوقود المستخدم في السيارات، ومع نهاية التسعينات وأوائل القرن العشرين امتد نطاق الاهتمام الحكومي ليشمل العديد من المنتجات التي يمكن أن يصاحب إنتاجها تلوث بيئي، فباستقرار موازنة عام 2000 في المملكة

---

[1] كتوش عاشور، عزوز علي، مرجع سابق، ص 186.

[2] *Alfred P Faller, les écotaxes en Europe, analyses et documents, Friedrich Ebert Stifuny, bureau de paris, Mars 2013, p 7. (voir le site : www.fesparis.org)*

[3] كتوش عاشور، عزوز علي، مرجع سابق، ص 183.

[4] إبراهيم أومغار، إشكالية التمويل والرقابة في ميدان البيئة، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 38، المغرب، 2014، ص ص 48-49.

[5] *Guillaume Sainteny, l'éco fiscalité comme outil de politique publique, revue française l'administration public, 2010-2 N° : 134, p 356.*

المتحدة اتضح أن الضريبة على كل من الكهرباء والفحم والغاز الطبيعي تبلغ 0.43، 0.15، 0.10 لكل ك/س على التوالي، وقد تم اقتراح إعفاء الكهرباء المتولدة من مصادر قابلة للتجدد، كما سبق إقرار إعفاء القطاعات التي تستخدم الطاقة بكثافة والتي وافقت على تحقيق أهداف كفاءة الطاقة وقد كانت نسبة التخفيض المقدرة تعادل 80% من الضرائب المفروضة.[1]

وفي الدانمارك، فرضت ضريبة بيئية على استعمال المياه أدت إلى تخفيض استخدام المياه إلى 13% خلال الفترة من عام 1993 إلى 1998، وبالتالي تخفيض معدل الفاقد من المياه إلى 23%، وفاعلية الضريبة البيئية في تخفيض درجة التلوث يمكن مشاهدتها في ألمانيا، حيث أظهرت إحدى الدراسات إلى أن فرض الضريبة البيئية كانت حافزا لحوالي ثلث المصانع الموجودة للاستثمار في معدات التنقية.[2]

والرسوم المفروضة في النرويج، الرسم على المواد الكبريتية، الرسم على المحروقات، والرسم على استخدام الأسمدة والمواد الكيماوية، مكنت من التخفيف من نسبة أكسيد الكربون بنسبة تصل إلى 21%.[3]

والإجراءات المفتوحة من طرف اللجنة الأوروبية المرتبطة بتخفيض الانبعاثات، ساهمت في قيام بعض الدول العضوة في الاتحاد الأوروبي بإبداء النية في التخفيض، حيث قامت كل من بريطانيا وفرنسا بتقديم تخفيضات تتعلق بالرسم على القيمة المضافة (*TVA*) بخصوص الأجهزة التي تسمح باقتصاد الطاقة.[4]

وإرادة الاتحاد الأوروبي بخصوص الاعتماد على الطاقات المتجددة، تم ترجمتها بواسطة المعدلات المخفضة لهذا النوع من الطاقة (التخفيض في معدلات الإخضاع الضريبي للموارد)، المعدلات يمكن أن تخفض حتى مستوى الصفر (0) بالنسبة لإدارة الكهرباء التي تعتمد على الطاقات المتجددة، كذلك بالنسبة للوقود الحيوي، وبالنسبة لكل ما يتعلق بالفعالية البيئية العالية، وهذا النوع من الموارد الطاقوية يمكن أن يصل إلى مستوى الإعفاء الضريبي المرتبط بالموارد الطاقوية، وفرنسا كبلد أوروبي قامت بردع المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد منتوجاتها على مواد طاقوية تتسبب في انبعاثات مرتفعة لـ*CO2*، حيث قام المشرع الفرنسي من خلال قوانين المالية للسنة، بفرض إجراءات جبائية ومالية من خلالها يمكن تغيير السلوك البيئي للمؤسسات، فتم فرض رسوم على استهلاك الفحم (ق م 2006)، رسم إضافة للرسم الرمادي بالنسبة للسيارات ذات الانبعاثات القوية لـ*CO2* (ق م 2006)، الحرمان من التخفيض بالنسبة للاهتلاكات كعبء إذا تعلق الأمر بالسيارات ذات الانبعاثات الأكثر من 200 غ من *CO2* بالنسبة للكيلومتر الواحد (ق م 2006).[5]

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 268.

[2] جهاد محمد السنباني، الضريبة البيئية ودورها في الحد من الملوثات التي تواجهها البيئة، مقال على الرابط:
www.althawranews.net/portal/news-51753.htm (تم فحصه يوم الخميس: 18 جويلية 2013)

[3] إبراهيم أومغار، مرجع سابق، ص 48.

[4] *Eloi Laurent et Jacques le Cacheux, présidence française de l'union européen : priorité à la lutte contre le changement climatique, revue de l'OFCE, 2008/3- N° : 106, pp 14-15.*

[5] *Man Freed Rosenstock, fiscalité environnementale l'état des lieux dans l'union européenne, revue française de finance public, France, N° :114, Avril 2011, p 78.*

وإذا أخذنا نشاط النقل كمثال، نجد أنه يعتمد أساسا وفي معظم الدول على مادة المازوت (وقود الشاحنات)، حيث حرق هذه المادة يتسبب في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (*CO2*)، الذي يتسبب في التلوث الجوي بالدرجة الأولى ففي البلدان التي تشهد تنمية بوتيرة ضعيفة، والتي لا تتوفر على الهياكل القاعدية التي تعكس التنمية الحقيقية (شبكة الطرق بالسكك الحديدية مثلا)، لا بديل لها عن النقل البري بواسطة تلك الشاحنات التي تعتمد أساسا على مادة المازوت، فبالإضافة إلى مشكلة التلوث الجوي، تتسبب هذه الشاحنات في مشكلة الضجيج، الازدحام،... وغيرها، ويعتبر النقل من المصادر الأساسية لانبعاثات (*CO2*) المتسببة في التلوث الجوي، فبالإضافة إلى التنظيم تحتل الضرائب البيئية مكانة هامة في مكافحة مثل هذا النوع من التلوث البيئي، الدول العضوة في *SCEQE* تستعمل الرسوم على النقل كإيراد مالي، وتحتل هذه الرسوم المرتبة الثانية بعد الجباية على الطاقة، وإدخال عنصر *CO2* في تقييم الرسم على سير السيارات هو جزء من الاستراتيجية المشتركة بين الدول الأعضاء في *SCEQE* لتخفيض انبعاثات (*CO2*) للسيارات الخاصة.[1]

والرسم على الوقود في الاتحاد الأوروبي، يمثل استراتيجية لضبط الانبعاثات من الغازات الدفيئة في مجال النقل، ويعتبر تخفيض سعر البنزين في الخمسة والعشرين (25) سنة الأخيرة جزء من هذه الاستراتيجية كذلك.[2]

وفي البعض من الدول الأوروبية، خاصة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCDE*)، تم الاعتماد على تحفيزات مالية وجبائية من خلالها يمكن حث المؤسسة الاقتصادية على السلوك البيئي، من بين هذه التحفيزات، نجد الاعتماد على الاهتلاك المتسارع للتجهيزات التي تسمح بتخفيض التلوث، بالإضافة إلى تخفيض الرسم (*TVA*) على السلع والأنشطة الأقل ضررا على البيئة.[3]

وليس في بعض دول أوروبا فقط تم التوصل إلى أن استخدام الضرائب البيئية يسمح بالتخفيض السريع للانبعاثات، وبالتالي التقليل من حدة التلوث، إلا أنه حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، تم التوصل إلى أن استخدام الضريبة البيئية كان له أثر أكبر من القوانين التنظيمية بخصوص الانبعاثات مكافحة كلورفليور الكربون (*CFC*) من خلال الإجراءات التنظيمية، وحض الانبعاثات، الرسم غير المباشر الخاص على المنتجات الكيميائية التي أعجزت طبقة الأوزون، أدى إلى تخفيض استهلاك كلورفليور الكربون في الولايات المتحدة بثلاث أرباع بين سنة 1990 وسنة 1994.[4]

وبالنسبة لوسائل التحفيز الضريبي لحماية البيئة، نجد أنه لم يتم اللجوء إليها إلا حديثا، إذ طبق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 ويهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من دفع الرسوم البيئية إذا امتثلت المؤسسة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث.[5]

---

[1] *Man Freed Rosenstock, op cit,, p 80.*

[2] *Gilles Rotillon, la fiscalité environnementale outil de protection de l'environnement, revue regards croiseur l'économie, 2007/1, N°:1, p 112.*

[3] بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 155.

[4] *Guillaume Sainteny, op.cit, p 356.*

[5] بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 155.

ولتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، غالبا ما تتدخل الدولة بواسطة الضريبة البيئية كأداة جبائية هامة، ويمكن أن تأخذ الإجراءات الجبائية المتخذة الحالات التالية:

- إجراءات جبائية، الهدف من ورائها تثبيط الأضرار البيئية.
- إجراءات جبائية، الهدف من ورائها الحث على سلوك بيئي.
- إجراءات جبائية، الهدف من ورائها الحث على الإبداع.

والجدول الموالي يوضح هذه الإجراءات الجبائية أكثر.

الجدول رقم (08): أصناف الإجراءات الجبائية

تثبيط الأضرار البيئية	الحث على سلوك بيئي	الحث على الإبداع
إخضاع الأنشطة المضرة بالبيئة من خلال: • رسوم التلوث. • رسوم على مؤشرات التلوث.	الحث على القيام بالإجراءات المساهمة في الوصول إلى الأهداف البيئية، من خلال: • الاهتلاك المتسارع للتجهيزات التي تسمح بتخفيض التلوث. • تخفيض الرسم (*TVA*) على السلع والأنشطة الأقل ضررا على البيئة.	الحث على القيام بإجراءات تنمية الإبداع (خاصة الإبداع من الناحية البيئية)، من خلال: • إجراءات تركز على تخفيض تكلفة الإبداع (الاهتلاك المتسارع للتجهيزات التي تسمح بتخفيض التلوث). • إجراءات تركز على تنمية مردود الإبداع، كتخفيض معدلات الإخضاع على بعض أنواع المداخيل.

Source : OCDE, fiscalité, l'innovation et l'environnement, édition OCDE, OCDE, 2010, p128.

في المجموعة الأولى، نوع الإجراءات الجبائية يركز على إخضاع الأنشطة المضرة بالبيئة، وتشجيع هذه الأنشطة على تخفيض التلوث والإبداع البيئي وهو ما يعرف بعصا السياسة البيئية، المجموعة الثانية، توضح إجراءات تشجيع السلوك البيئي، من خلال تخفيض التكلفة، وهو عبارة عن ابتزاز تقوم بتحريكه السياسة البيئية، تركز هذه الإجراءات على تخفيض الرسم (*TVA*) على التجهيزات التي تساهم في التقليل من الأضرار البيئية، بالإضافة إلى التسريع في الاهتلاك بالنسبة لهذه التجهيزات، في المجموعة الثالثة، تستخدم الدولة الضريبة البيئية لتشجيع الإبداع البيئي بالخصوص.[1]

والرسوم البيئية كأداة اقتصادية، استطاعت أن تحفز على الإبداع البيئي أكثر من القوانين البيئية، فهي تطور الإبداعات البيئية التي تسمح بإزالة التلوث وبأقل تكلفة دائما، وإذا تم اختيار الرسوم البيئية كضابط تكن المؤسسة في هذه الحالة ربحت تكلفة إزالة التلوث، وخفضت كذلك من العبء الضريبي، واستطاعت المضي أكثر نحو الإبداع البيئي.[2]

[1] *OCDE, la fiscalité, l'innovation et l'environnement, édition OCDE, 2010, p 129.*

[2] *Mireille Chirlou-Assouline, op.cit, p 23.*

3- تحقيق البعد الاجتماعي:

البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، يركز على الإنسان هومن يشكل جوهر هذه التنمية، وهو هدفها النهائي، من خلال الاهتمام بكل نقطة على حدى كالاهتمام بالعدالة الاجتماعية، مكافحة الفقر، توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين إليها... وغيرها (أشير إليها في المطلب الثالث من المبحث الأول من الفصل الأول).

ويمكن تحقيق البعد الاجتماعي، من خلال الدور الإيجابي الذي تلعبه الضريبة البيئية، ليس فقط من الجانب الاقتصادي والبيئي وإنما بخصوص الجانب الاجتماعي كذلك، فالضريبة البيئية لا تستخدم كأداة للسياسة البيئية فقط، ولكن تستخدم كذلك كأداة للسياسة الاجتماعية.

والمعدل المرتفع للبطالة الملاحظ في وسط التسعينات بهولندا، دفع بالحكومات المتعاقبة باستبدال جملة من الضرائب على العمل إلى الطاقة، واعتبرت الرسوم الخضراء بالإضافة إلى أنها أداة للسياسة البيئية كذلك أداة للسياسة الاجتماعية، وفي سنة 1997 نشرت لجنة الضرائب الخضراء التقرير الثالث، والذي جاء فيه بحث إمكانية الإصلاحات الجبائية الهامة، وأحد العناصر الأساسية للإصلاح كان يتمثل في الرفع من الرسوم على استهلاك الطاقة من طرف الأسر والمؤسسات الاقتصادية وتخفيض الضريبة على الدخل، وخلق تحفيزات الاستثمار من أجل الاقتصاد في الطاقة.[1]

و الإجراءات الجبائية البيئية في ألمانيا، مكنت من توليد أثرين إجابيين على المستوى البيئي والمستوى الاجتماعي الاقتصادي هما:[2]

- الانخفاض المتلازم لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والتبعية الألمانية من ناحية الطاقة، عن طريق تعديل فعالية الطاقة للمؤسسات، وتمويل سياسات تطوير الطاقات المتجددة.
- حل مشكلة تقدم السن للمجتمع عن طريق تخصيص إيرادات هذه الرسوم البيئية لتثبيت أقساط وحصص التقاعد.

فالضريبة البيئية صممت لوضع ثمن للتلوث واستخدام الموارد الطبيعية النادرة ولتحفيز خلق فرص عمل عن طريق خفض تكلفة العمل على هيئة ضرائب ومساهمات في الضمان الاجتماعي، حللت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية تأثير فرض ضريبة بيئية على سوق العمل العالمية، ويتبين أن فرض سعر على انبعاثات الكربون، واستخدام العائدات لبعض تكاليف العمالة من خلال خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي من شأنه أن يخلق صافي 14.3 مليون فرصة عمل جديدة على مدى خمس سنوات، وهو ما يعادل ارتفاع بنسبة 0.5% من العمالة في العالم.[3]

وفي عام 1999، زادت الحكومة الألمانية الضرائب على وقود المحركات والكهرباء والبترول والغاز في خطوات صغيرة متوقعة حتى عام 2003، واستخدمت العائدات مباشرة في الحد من التكاليف غير المتعلقة بالأجور للعمالة من خلال تخفيض مساهمات الشريك الاجتماعي في صندوق المعاشات التقاعدية، وتوصلت دراسة عن الآثار أجراها المعهد الألماني

[1] كتوش عاشور، عزوز علي، مرجع سابق، ص 187.

[2] المرجع نفسه، ص 184.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر- مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، تقرير، 2011، ص 31.

للبحوث الاقتصادية إلى أنه لولا تطبيق الضريبة البيئية المتواضعة، لكانت المساهمة في صندوق المعاشات التقاعدية أعلى بمقدار 1.7%، وترى التقديرات أن خفض التكاليف غير المتعلقة بالأجور للعمالة قد خلق 250 ألف فرصة عمل إضافية تعادل الدوام كامل وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 3% في عام 2010.[1]

والضريبة البيئية، يمكن اعتبارها وسيلة لتحقيق إيرادات جديدة يمكن إضافتها للإيرادات الأخرى، ومن خلال هذا يمكن اعتبارها دعامة للشغل كذلك، وبهذا يكون لهذه الضريبة فائدتين تتمثلان في:[2]

- فائدة بيئية: تم شرحها في النقطة السابقة الذكر (تحقيق البعد البيئي).
- تحسين وضعية الشغل، من خلال استحداث مناصب شغل بالاعتماد على الإيرادات الإضافية لهذه الضريبة، وهي فائدة اجتماعية.

وبخصوص بعض الجوانب الاجتماعية (توفير مناصب شغل مثلا)، يمكن أن يقع تضارب بين البعد البيئي للتنمية المستدامة والبعد الاجتماعي كذلك، حيث بالإمكان تحقيق البعد الاجتماعي على حساب البعد البيئي، وهو ما حصل بخصوص قطاع الطاقة، فالضرائب البيئية المرتبطة بالانبعاثات أو ما يعرف بضرائب الطاقة في أوروبا، وفرت إيرادات جبائية هامة استخدمت في خلق مناصب شغل دائمة، إنما بالمقابل ما حصل هو التدهور البيئي.

ولما تتدهور البيئة، يمكن الوقوف على المدى الطويل على ثلاث حالات هامة هي:[3]

- الانخفاض في الإنتاجية وبالتالي الانخفاض في فرص العمل.
- الانخفاض في استعمال رأس المال الطبيعي.
- استعمال تكنولوجيات جديدة تسمح بتخفيض الأثر البيئي.

والبعض من المجموعات الاجتماعية، يرى أنه يجب أن يكون هذا الانتقال البيئي صحيح وعادل، ومبني على أسس صحيحة، وهذا لضمان الشغل من جهة، والحفاظ على البيئة من جهة أخرى.[4]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، مرجع سابق، ص 32.

[2] *Pauline Gandré, Camille Sulter, la crise économique : une opportunité pour réformer la fiscalité ?: idées économiques et sociales, 2010/2 (N°:160), p 33.*

[3] *Rémi Bazillier, post face : l'emploi dans la transition écologique : des transferts d'emploi massifs pour unimpact total faible, formation emploi (revue française de sciences sociales), N°:135, 2016, pp 180-181.*

[4] *Ibid, p 182.*

المطلب الثاني: التجربة الجزائرية في فرض الضرائب والرسوم البيئية

سيتم التطرق في هذا المطلب للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (*TAPD*)، و ضرائب ورسوم بيئية على الانبعاثات الملوثة وأخرى على النفايات الصلبة، وضرائب ورسوم أخرى ذات بعد بيئي.

أولا: الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (*TAPD*)

1- استحداث الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (*TAPD*):

ابتداء من قانون المالية لسنة 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، بمعدلين أساسيين، بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين يقدر الرسم بـ: 30.000 دج إذا كان لهذه المؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص، و3.000 دج إذا كان للمؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح، أما بالنسبة للمؤسسة التي تشغل أقل من شخصين فينخفض المعدل الأساسي إلى 6.000 دج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للترخيص، وإلى 750 دج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للتصريح.[1]

إن المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص هي تلك التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أخطار ومساوئ قد تكون لها تأثيرات سلبية على الصحة العمومية، النظافة والأمن والفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية، أما المؤسسات المصنفة الخاضعة للتصريح فهي تلك التي لا تسبب أي خطر أو مساوئ للمصالح المذكورة.[2]

2- الرسم (*TAPD*) وفق تعديل قانون المالية لسنة 2000:

في قانون المالية لسنة 2000 تم تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم (*TAPD*)، وقد تمثل التعديل في إحداث تغييرين، الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم والثاني يتعلق بفرض مبلغ رسم (معدل) لكل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة للترخيص، وحيث إن هذه الأخيرة ترت حسب درجة الأخطار أو المساوئ التي تنجم عن استغلالها إلى ثلاثة أصناف: منشآت خاضعة إلى ترخيص الوزير المكلف بالبيئة، منشآت خاضعة لترخيص الوالي المتخصص إقليميا ومنشآت خاضعة إلى ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، هناك ثلاثة معدلات لكل حجم من أحجما المؤسسة (الحجم هنا مقاس بعدد الأشخاص المشغلين) إضافة إلى معدل رابع خاص بالمؤسسات الخاضعة للتصريح بصفتها صنف أقل خطورة من الأصناف الثلاثة المذكورة سابقا.[3]

والجدول الموالي يوضح مبالغ الرسم (*TAPD*) السنوية، حسب المؤسسة (خاضعة للرخصة أو التصريح)، وحسب حجم المؤسسة (تشغل أقل أو أكثر من شخصين).

---

[1] كتوش عاشور، عزوز علي، مرجع سابق، ص ص 191.

[2] المرجع نفسه، ص 192.

[3] منور أو سرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص ص 193-194.

الجدول رقم (09): مبالغ الرسم (*TAPD*) السنوية وفق المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000

حجم المنشآت / أنواع المنشآت المصنفة	منشآت مصنفة تشغل أكثر من شخصين	منشآت مصنفة تشغل أقل من شخصين
منشآت مصنفة، يخضع أحد نشاطاتها على الأقل لرخصة الوزير	120.000 دج	××××
منشآت مصنفة، يخضع أحد نشاطاتها على الأقل لرخصة الوالي	90.000 دج	××××
منشآت مصنفة، يخضع أحد نشاطاتها على الأقل لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي	20.000 دج	××××
منشآت مصنفة، يخضع أحد نشاطاتها على الأقل للتصريح	9.000 دج	××××
منشآت مصنفة خاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة	××××	24.000 دج
منشآت مصنفة خاضعة لترخيص الوالي المختص إقليميا	××××	18.000 دج
منشآت مصنفة خاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	××××	3.000 دج
منشآت مصنفة خاضعة للتصريح	××××	2.000 دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000.

3- الرسم (*TAPD*) وفق تعديل قانون المالية لسنة 2018:

المادة 61 من قانون المالية لسنة 2018، عدلت وتممت أحكام المادة 117 من القانون 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، والتي استحدثت الرسم (*TAPD*).

ويطبق هذا الرسم على النشاطات المحددة في القائمة المرفقة في المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 الذي يحدد النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة ويحدد المعامل المضاعف عليها، وقد حددت المادة 61 من قانون المالية لسنة 2018 المبلغ الوحدوي للرسم (*TAPD*)، والجدول الموالي يوضح ذلك.[1]

[1] المديرية العامة للضرائب (*DGI*)، الجباية البيئية ضمان تنمية مستدامة، نشرة المديرية العامة للضرائب، نشرة فصلية، العدد 87، 2018، ص 08.

الجدول رقم (10): مبالغ الرسم (*TAPD*) السنوية وفق المادة 61 من قانون المالية لسنة 2018

حجم المنشآت / أنواع المنشآت المصنفة	منشآت مصنفة تشغل أكثر من شخصين	منشآت مصنفة تشغل أقل من شخصين
منشآت مصنفة، يخضع أحد نشاطاتها على الأقل لرخصة الوزير	180.000 دج	××××
منشآت مصنفة، يخضع أحد نشاطاتها على الأقل لرخصة الوالي	130.000 دج	××××
منشآت مصنفة، يخضع أحد نشاطاتها على الأقل لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي	30.000 دج	××××
منشآت مصنفة، يخضع أحد نشاطاتها على الأقل للتصريح	13.500 دج	××××
منشآت مصنفة خاضعة لترخيص الوزير المكلف بالبيئة	××××	34.000 دج
منشآت مصنفة خاضعة لترخيص الوالي المختص إقليميا	××××	25.000 دج
منشآت مصنفة خاضعة لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	××××	4.500 دج
منشآت مصنفة خاضعة للتصريح	××××	3.000 دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المادة 61، القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، ص 29.

4- المعامل المضاعف للرسم (*TAPD*):

يتراوح المعامل المضاعف* المستدل لكل واحد من النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة ما بين 1 إلى 10 نقاط بحسب طبيعة وأهمية النشاط وكذا نوعية وكمية النفايات المخلفة عن هذا النشاط[1]، ويجب الإشارة إلى أن قيمة المضاعف لم تتغير، وهذا وفق أحكام المادة 61 من قانون المالية لسنة 2018.

ويوزع المعامل على النحو التالي:[2]

- معامل مضاعف مطبق على طبيعة وأهمية النشاط حسب نظام الرخصة أو التصريح:
  - النشاط خاضع للتصريح 1 نقطة.
  - النشاط خاضع لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي 2 نقطة.

* المعامل المضاعف: معالم يضاعف قيمة الرسم (*TAPD*).

[1] المادة 3، المرسوم التنفيذي رقم 09-336 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1430 الموافق 20 أكتوبر 2009، يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، ص 03.

[2] (المواد 4-5-6)، المرجع نفسه، ص 04.

- النشاط خاضع لرخصة الوالي 3 نقاط.
- النشاط خاضع لرخصة الوزير 4 نقاط.

- معامل مضاعف مطبق على نوع النفايات المخلفة عن النشاط حسب مقاييس الخطورة:
  - نفايات خطيرة على البيئة، مهيجة، 1 نقطة.
  - نفايات قابلة للانفجار، ملهبة، قابلة للاشتعال 2 نقطة.
  - نفايات ضارة، سامة، محدثة للسرطان، معدية، سامة بالنسبة للتكاثر، مبدلة 3 نقاط.
- معامل مضاعف مطبق على كمية النفايات، حسب كمية النفايات الخاصة الخطيرة المختلفة عن النشاط:
  - كمية النفايات تفوق 100 وأقل أو تساوي 1000 طن/ سنة 2 نقطة.
  - كمية النفايات تفوق 1000 وأقل أو تساوي 5000 طن/ سنة 2.5 نقطة.
  - كمية النفايات تفوق 5000 طن/ سنة 3 نقاط.

طبيعة وأهمية النشاط، نوع النفايات المخلفة عن النشاط حسب مقاييس الخطورة، تحدد بواسطة التنظيم.

5- تحديد مبلغ الرسم (*TAPD*) الواجب التحصيل وكيفية توزيع الحصيلة:

المعامل المضاعف، يضاعف مبلغ الرسم (*TAPD*) للمنشأة المصنفة، حيث بالإمكان أن يكون نشاط المنشأة خاضع للرخصة أو التصريح، ويخلف نوع معين من النفايات يشمله المعامل المضاعف، وقد تكون كمية النفايات المخلفة ضمن الكميات التي يشملها المعامل المضاعف كذلك.

فالمؤسسة الاقتصادية، بالإمكان أن تحتوي على مجموعة من المنشآت المصنفة وبالتالي كل منشأة يضاعف لها الرسم *(TAPD)* بواسطة المعامل المضاعف على حدى.

ويحدد مبلغ هذا الرسم بضرب المبالغ المذكورة أعلاه في المعامل المضاعف المتراوح بين 1 و10 تماشيا وطبيعة النشاط وأهميته وكذا نوع وكمية الفضلات التي يخلفها النشاط.[1]

ويكون مبلغ الرسم الواجب تحصيله عن كل نشاط من هذه الأنشطة مساويا لحاصل المبلغ الأساسي والمعامل المضاعف، وتطبق غرامة يحدد مبلغها بضعف مبلغ الرسم، على من يستغل المنشأة، الذي لا يقدم المعلومات الضرورية أو يعطي معلومات خاطئة وذلك من أجل تحديد مبلغ الرسم وتحصيله.

والرسم (*TAPD*)، يحصل من قبل قابض الضرائب المختص إقليميا، على أساس تعداد المنشآت المعنية الذي تقدمه المصالح المكلفة بحماية البيئة.

[1] المديرية العامة للضرائب (*DGI*)، الجباية البيئية ضمان لتنمية مستدامة، مرجع سابق، ص 08.

وتطبق زيادة تقدر بـ10% من مبلغ الرسم إذا لم يتم تسديد المبالغ المطابقة في الآجال المحددة.[1]

ومن خلال المعامل المضاعف، ومضاعفة مبلغ الرسم (*TAPD*) في حالة تقديم معلومات خاطئة عن المنشأة المستغلة و/أو عدم تقديم المعلومات الضرورية، والزيادة المرتبطة بعدم سداد المبالغ المطابقة في الآجال المحددة، كل هذه المبالغ تجعل من الرسم ذو طابع ردعي.

والإجراءات الجبائية هذه، المرتبطة بتأسيس الرسم (*TAPD*) أو تحصيله من شأنها أن تجعل المكلف بهذا الرسم (المنشأة) يأخذ في الحسبان طبيعة وأهمية النشاط، نوع النفايات التي يخلفها النشاط، وكمية النفايات المخلفة كذلك.

وعلى هذه المنشآت المنصفة في هذه الحالة أن تبحث في كيفية معالجة مخلفاتها، واعتماد طرق للتدوير، حتى تخفف ولو جزئيا من عبء هذا الرسم.

وتخصيص حاصل هذا الرسم كالآتي:[2]

- 33% لميزانية الدولة.
- 67% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

ثانيا: ضرائب ورسوم بيئية على الانبعاثات الملوثة، وأخرى على النفايات الصلبة

1- ضرائب ورسوم بيئية على النفايات الصلبة:

1-1- رسم تحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج:

نصت المادة 63 من قانون المالية لسنة 2018، على أنه تعدل وتتمم أحكام المادة 204 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر لسنة 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002، وتحرر كما يأتي:[3]

المادة 204: يؤسس رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية بسعر مرجعي قدره: 30.000 دج/طن، ويضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معنية أو عن طريق قياس مباشر، ويخصص حاصل هذا الرسم كما يأتي:[4]

- 60% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- 20% لفائدة ميزانية الدولة.
- 20% لفائدة البلديات.

---

[1] المادة 61، القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، ص 29.

[2] المديرية العامة للضرائب (*DGI*)، مرجع سابق، ص 08.

[3] المادة 63، القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 30.

[4] المرجع نفسه، ص 30.

وقد منحت مهلة ثلاث (03) سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية للتزود بأجهزة الترميد الملائمة أو حيازتها، وجاء هذا الرسم في ظل الجسم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب ويقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، وأفاد مسح لنفايات الصحة المنجز من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة آنذاك قدر بـ: 40190 طن من النفايات الاستشفائية لسنة 2002، وتتم إزالتها عن طريق الحرق، كما بينت دراسة الخبرة التي نصت حظيرة منشآت الحرق المتواجدة على مستوى المؤسسات الاستشفائية سنة 2002 بأن عددها 236 منشأة، منها 64 عاطلة.[1]

1-2-الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية:

نصت المادة 62 من قانون المالية لسنة 2018، على أنه تعدل وتتمم أحكام المادة 203 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002 وتحدد كما يأتي:[2]

المادة 203: يؤسس رسم لتشجيع عدم التخزين يحدد بمبلغ: 16500 دج عن كل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة، وتخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:[3]

- 48% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- 36% لفائدة ميزانية الدولة.
- 16% لفائدة البلديات.

ويعتبر هذا الرسم جد مهم في التقليل أو القضاء على النفايات الخطيرة، لذلك يجب تفعيل هذا الدور، باعتبار أن إنتاج النفايات الصناعية الخطيرة يقدر بـ: 180000 طن في السنة موزعة على النحو الآتي (9500 طن) من النفايات المتحللة البيولوجية، (6500 طن) من النفايات العضوية، (4800 طن) من النفايات القليلة السامة، وهذه النفايات منتجة أساسا في ولايات عنابة (36%)، وهران (14%)، وفيما يخص الزيوت المستعملة فإنه لا يسترد من 140.000 طن من الزيوت المسوقة سنويا سوى8% من أجل رسكلتها في الخارج، فالزيوت المستعملة المطروحة في محطات البنزين وكذلك للتفريغات غير المراقبة لزيوت السيارات تشكل مشكلة بيئية هامة، كذلك التزايد السريع في إنتاج الملوثات أدى إلى زيادة خطيرة في تركيز مستويات الغازات التي تزيد من نفاذ الآزوت إلى سطح الأرض، إذ نجد غاز أكسيد الكربون قد تزايد بنسبة 20% من بداية الثورة الصناعية.[4]

---

[1] بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 161.

[2] المادة 62، القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 30.

[3] المرجع نفسه، ص 30.

[4] بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 161.

1-3-الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا:

المادة 67 من قانون المالية لسنة 2018، عدلت وتممت أحكام المادة 53 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، وتحرر كما يأتي:[1]

المادة 53: يؤسس رسم قدره 40 دج للكيلوغرام الواحد، يطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنعة محليا، وتخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:[2]

- 27% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- 73% لفائدة ميزانية الدولة.

1-4-رسم إخلاء النفايات العائلية (*TEOM*):

تمت مراجعة معدلاته من خلال قانون المالية لسنة 2002، فمثلا تم تغير المعدلات السابقة للرسم الخاص بالنفايات المنزلية من المجال 375 دج-500 دج إلى المجال 640 دج- 1000 دج/ سنويا / للعائلة، وتجدر الإشارة إلى أنه ورغم إعادة تقويم معدلات الرسم إلى أنها بقيت غير كافية لتغطية تكاليف تسيير النفايات، كما أن معدل استرجاعها جد ضعيفة (من 20% إلى 30% في المتوسط).[3]

وحدد مبلغ الرسم على النحو التالي:[4]

- من 500 إلى 1.000 دج على كل محل سكني.
- من 1.000 إلى 10.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني، تجاري، حرفي، أو مماثل.
- من 5.000 إلى 20.000 دج على كل أرض مهيأة للتخييم.
- من 10.000 إلى 100.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، تجاري، حرفي، أو مماثل ينتج كميات من النفايات أكبر من النفايات المذكورة أعلاه.

1-5-الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المصنعة محليا:

المادة 66 من قانون المالية لسنة 2018، عدلت وتممت أحكام المادة 61 من القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2005، والمتضمن قانون المالية لسنة 2006، المعدلة، وتحرر كما يأتي:

---

[1] المادة 67، القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 31.

[2] المرجع نفسه، ص 31.

[3] كتوش عاشور، عزوز علي، مرجع سابق، ص 190.

[4] المديرية العامة للضرائب (*DGI*)، الجباية البيئية ضمان لتنمية مستدامة، مرجع سابق، ص 06.

المادة 61: يؤسس رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم يحدد بـ: 18.750 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع دخل التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة، وتخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:[1]

- 34% لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني، ولفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة.
- 32% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- 32% لفائدة ميزانية الدولة.

بصفة انتقالية، يصب حاصل هذا الرسم المقتطع من طرف مصالح الجمارك والذي لم يدفع لصالح البلديات، لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية الذي يتولى توزيعه على البلديات المعنية.

1-6-الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا:

يحدد مبلغ هذا الرسم بـ: 10 دج لكل إطار مخصص للسيارات الثقيلة وبـ: 05 دج لكل إطار مخصص للسيارات الخفيفة، وأحدث هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2006، ويتم توزيع إيراداته على النحو التالي:[2]

- 10% لفائدة الصندوق الوطني للتراث الثقافي.
- 15% لفائدة الخزينة العمومية.
- 25% لفائدة البلديات.
- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

2- ضرائب ورسوم بيئية على الانبعاثات الملوثة:

2-1-الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية:

المادة 64 من قانون المالية لسنة 2018، عدلت وتممت أحكام المادة 205 من القانون 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002، وتحرر كما يأتي:[3]

المادة 205: يؤسس رسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة، ويحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المبلغ الأساسي السنوي المحدد بموجب أحكام المادة 117 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، المعدلة والمتممة، ومن المعامل المضاعف الذي يتراوح بين 1 و5، حسب معدل تجاوز القيم المحددة، ويخصص حاصل هذا الرسم كما يأتي:

- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

[1] المادة 66، القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 31.

[2] حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص 85.

[3] المادة 64، القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 30.

- 33% لفائدة ميزانية الدولة.
- 17% لفائدة البلديات.

ويتمثل وعاء هذا الرسم في كميات الغازات والأدخنة والأبخرة والجزئيات السائلة والصلبة المنبعثة في الهواء والتي تتجاوز القيم القصوى المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 06-138 والمرسوم التنفيذي رقم 07-299.[1]

2-2-الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:

المادة 65 من قانون المالية لسنة 2018، عدت وتممت أحكام المادة 94 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر لسنة 2002 والمتضمن قانون المالية لسنة 2003، وتحرر كما يأتي:[2]

المادة 94: ينشأ رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، المؤسسة وفقا لحجم المياه المطروحة وعبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول.

يحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المبلغ الأساسي السنوي الذي حدد بموجب أحكام المادة 117 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، المعدلة والمتممة، ومن المعامل المضاعف الذي يتراوح بين 1 و5، حسب معدل تجاوز القيم المحددة.

وتخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:[3]

- 34% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- 16% لفائدة الصندوق الوطني للمياه.
- 34% لفائدة البلديات.
- 16% لفائدة ميزانية الدولة.

وتكمن الأسباب وراء إنشاء هذا الرسم إلى حجم المياه الصناعية الملوثة الملقى بها سنويا في الوسط الطبيعي والتي تقدر بـ: 1020 مليون متر مكعب، وأن 10% منها فقط تعالج قبل صرفها.

وينبغي الإشارة إلى أن المادة 117 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، تم تعديلها بأحكام المادة 54 من القانون رقم 99-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2000.[4]

---

[1] حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص 350.

[2] المادة 65 القانون رقم 17-11 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، مرجع سابق، ص ص 30-31.

[3] المادة 65، القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 14396 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 31.

[4] بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 162.

2-3-الرسم على الوقود:

تم إدخاله بموجب قانون المالية لسنة 2002، يقدر مبلغ هذا الرسم بـ: 1 دج لكل لتر من البنزين "يحتوي على الرصاص، عادي أو ممتاز"، ويوزع حاصل هذا الرسم بالتساوي بين صندوق البيئة ومكافحة التلوث، والصندوق الوطني للطرقات والطرقات السريعة.[1]

ثالثا: ضرائب ورسوم أخرى ذات بعد بيئي

1-الرسم على المنتجات البترولية والمنتجات المماثلة لها:

هو رسم يفرض على المنتجات البترولية والمنتجات المماثلة لها، مستوردة أو محصل عليها في الجزائر، لا سيما مصنع تحت المراقبة الجمركية، وهو ضريبة نوعية على أساس الهيكل أو الكلغ حسب الحالة، يحصل لفائدة ميزانية الدولة.[2]

2-رسم الفعالية الطاقوية:

أنشأ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2017، ويتفرع إلى نوعين، رسم الفعالية الطاقوية على الأجهزة المشتغلة بالكهرباء والخاضعة للقواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية والتصنيف والوسم الطاقوية، ورسم الفعالية الطاقوية على الأجهزة المشتغلة بالكهرباء والخاضعة للقواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية التي لا تخضع إلى التنظيم المتعلق بالتصنيف الوسم الطاقويين، حيث:[3]

- **رسم الفعالية الطاقوية على الأجهزة المشتغلة بالكهرباء والخاضعة للقواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية والتصنيف والوسم الطاقوي:** يفرض هذا الرسم على الأجهزة المشتغلة بالكهرباء والخاضعة للقواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية والتصنيف والوسم الطاقوية، ويستحق هذا الرسم عند الجمركة بالنسبة للأجهزة المستوردة وعند الخروج من المصنع بالنسبة للأجهزة المنتجة محليا.

فبالنسبة للأجهزة المستوردة، معدل الرسم هو كالآتي:

معدل رسم الفعالية الطاقوية حسب الصنف الطاقوي		
أ++، أ+، أ	ب	ج
%5	%20	%30

يطبق الرسم المستحق على الأجهزة المستوردة ابتداء من أول يوليو سنة 2017، وي طبق على الأجهزة المصنوعة محليا ابتداء من أول يناير سنة 2018.

[1] منور أو سرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص 194.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 167.

[3] المواد 70-72، القانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، ص ص ص 31-32-33.

وبالنسبة للأجهزة المصنوعة محليا، معدل الرسم هو كالآتي:

معدل رسم الفعالية الطاقوية حسب الصنف الطاقوي						
أ++، أ+، أ	ب	ج	د	ه	و	ز
%5	%10	%15	%20	%25	%30	%35

- **رسم الفعالية الطاقوية على الأجهزة المشتغلة بالكهرباء والخاضعة للقواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية التي لا تخضع إلى التصنيف والوسم الطاقويين:** يطبق هذا الرسم على الأجهزة المشتغلة بالكهرباء والخاضعة للقواعد الخاصة بالفعالية التي لا تخضع إلى التنظيم المتعلق بالتصنيف والوسم الطاقويين، ومعدل الرسم هو 25%، ويطبق الرسم المستحق على الأجهزة المستوردة ابتداء من أول يناير لسنة 2017، ويطبق على الأجهزة المصنوعة محليا ابتداء من أول يناير سنة 2018.

تشتمل قواعد الوعاء والتصفية والتحصيل والمنازعات المطبقة على الرسم على القيمة المضافة، رسم الفعالية الطاقوية، وتعفى العمليات على الأجهزة الموجهة للتصدير، وتخصيص ناتج هذا الرسم كالآتي:[1]

- 90% لفائدة ميزانية الدولة.
- 10% لفائدة الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقة المتجددة والتوليد المشترك للطاقة- السطر2: التحكم في الطاقة.

3-الرسم الإضافي على المواد التبغية الموضوعة للاستهلاك:

الرسم الإضافي على المواد التبغية الموضوعة للاستهلاك في الجزائر يقدر بمبلغ 11 دج للعلبة، ويوزع ناتج هذا الرسم على النحو التالي:[2]

- 6 دج للصندوق الخاص بالاستعجالات ونشاطات العلاجات الطبية.
- 1 دج لصندوق التضامن الوطني.
- 2 دج للصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي.
- 2 دج لصندوق مكافحة السرطان.

4-الرسم الجزافي على عمليات بيع المنتجات التبغية المجففة من طرف بائعي التبغ بالتجزئة:

هو رسم محرر بنسبة 3% يطبق على عمليات بيع المنتجات التبغية المجففة من طرف بائعي التبغ بالتجزئة، يقتطع هذا الرسم من قبل منتجي و/أو موزعي التبغ المعتمدين بعنوان كل عملية، ويسدد شهريا لقابض الضرائب المختص

[1] المادة 73، القانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق لـ 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017، مرجع سابق، ص ص 34-35.

[2] المديرية العامة للضرائب (*DGI*)، الجباية البيئية ضمان لتنمية مستدامة، مرجع سابق، ص 06.

إقليميا خلال العشرين يوما الأولى من الشهر الموالي للاقتطاع، وهذا الرسم أنشأ بموجب أحكام المادة 68 من قانون المالية لسنة 2018، ورقم الأعمال لا يدخل ضمن الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة الجزافية الوحيدة.[1]

5-إتاوة استغلال الموارد المائية:

أنشأت بموجب المادة 73 من القانون 05-12 المتعلق بالمياه، والمقدرة بـ 25 دج على كل متر مكعب (المادة49 من قانون المالية 2010)، ويخصص ناتج الإتاوة على النحو الآتي:[2]

- 44% لفائدة ميزانية الدولة.
- 44% لفائدة الصندوق الوطني للمياه.
- 12% لفائدة الوكالة المكلفة بالتحصيل (وكالات الأحواض المائية في المناطق والأقاليم).

6-إتاوة اقتصاد المياه:

هي مقابل مشاركة مستعملي المياه في برامج الحماية الكمية للموارد المائية المسيرة عن طريق الأحكام الآتية (قانون المالية لسنة 2010):[3]

أ. تحصل إتاوة اقتصاد المياه لدى كل مستعمل موصول بشبكة جماعية للمياه الصالحة للشرب لاستعمالها الصناعي أو الفلاحي.

ب. كما يتم تحصيل إتاوة اقتصاد المياه من طرف وكالات الأحواض، كل واحدة في إقليم اختصاصها لدى كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، توفر لديه ويستغل، في ميدان الأملاك العامة المائية، تجهيزات اقتطاع المياه، ثابتة أو مؤقتة لاستعماله الخاص أيا كان مصدر المورد.

ت. تحدد إتاوة اقتصاد المياه، بعنوان الحكم (أ) أعلاه كما يلي:

- 4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب، لاستعمالها الصناعي أو الفلاحي بالنسبة لولايات شمال البلاد.
- 2% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب، لاستعمال الصناعي أو الفلاحي بالنسبة لولايات جنوب البلاد الآتية: الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، إليزي، تامنغست، أدرار، بسكرة، وورقلة.

ث. تحدد إتاوة اقتصاد المياه، بعنوان الحكم (ب) أعلاه كما يلي:

- 2% من المبلغ المفوتر بعنوان إتاوة اقتطاع المياه بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، إليزي، تامنغست، أدرار، بسكرة وورقلة.
- 4% من المبلغ المفوتر بعنوان اقتطاع المياه في ولايات شمال البلاد.

---

[1] المادة 68، القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، مرجع سابق، ص 31.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 168.

[3] المرجع نفسه، ص ص 169.

ج. يدفع ناتج إتاوة اقتصاد المياه في حساب التخصيص الخاص رقم 086-302 الذي عنوانه (الصندوق الوطني للتسيير المدمج للموارد المائية).

المطلب الثالث: التدابير الجبائية لتحسين السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

سيتم التطرق في هذا المطلب لتدبير جبائي بخصوص الجوانب البيئية تضمنه قانون المالية لسنة 2014، وتدبير جبائي آخر تضمنه قانون المالية لسنة 2017.

أولا: التدابير المدرجة في قانون المالية لسنة 2014

لقيت الأنشطة البيئية في الجزائر اهتماما واضحا في الآونة الأخيرة، حيث تضمنت مختلف قوانين المالية لهذه الآونة بعض التدابير الجبائية، مست مختلف هذه الأنشطة، وهذه التدابير الجبائية من خلالها تقديم تحفيزات تساعد على تحسين السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، والدفع بها للمساهمة في حماية البيئة.

والمادة 32 من قانون المالية لسنة 2014، ماثلت أنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية وكذا النفايات الأخرى القابلة للاسترجاع التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون بالنشاطات الحرفية الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة بمعدل 5%، وتستفيد من الإعفاء والتسهيلات الضريبية كالآتي:[1]

- السنتان الأوليتان: إعفاء.
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 70%.
- السنة الرابعة من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 50%.
- السنة الخامسة من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره 25%.

في السنتين الأوليتين تعفى هذه الأنشطة البيئية من الضريبة الجزافية الوحيدة وبالتالي خلال هذه السنتين المكلف بالضريبة بإمكانه التخلص أصلا من العبء الجبائي المرتبط بهذه الضريبة.

وفي السنة الثالثة، تستفيد هذه الأنشطة البيئية من تخفيض قدره 70% من رقم الأعمال الخاضع للضريبة، وبهذا التخفيض في رقم الأعمال الخاضع من شأن المكلف بالضريبة التخلص من جزء من العبء الضريبي (التقليل من الضريبة المستحقة)، والسنة الرابعة تستفيد الأنشطة من تخفيض قدره 50% من رقم الأعمال، والسنة الخامسة تخفيض قدره 25%.

ويجب الإشارة إلى أن التخفيض من رقم الأعمال الخاضع، يؤثر على مقدار الضريبة المستحقة، حيث يقل مقدارها تدريجيا حسب معدل التخفيض.

[1] المادة 32، القانون رقم 13-08 مؤرخ في 27 صفر عام 145 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، ص 12.

ويمكن إعطاء مثال توضيحي، مكلف بالضريبة يمارس نشاط جمع النفايات القابلة للاسترجاع، وحقق أرقام أعمال على النحو التالي: سنة 2014، وهي سنة بداية النشاط (1.000.000دج بكل الرسوم)، سنة 2015 (1.500.000دج (*TTC*)، سنة 2016 (2.000.000دج (*TTC*)، 2017 (2.500.000دج (*TTC*)، 2018 (3.000.000دج (*TTC*)).

السنتين الأوليتين 2014، 2015 (المكلف بالضيبة معفى من الضريبية الجزافية الوحيدة)، وبالتالي:

- المكلف تخلص من عبء ضريبي قدره: 1.000.000 × 5% = 50.000 دج (سنة 2014).
- المكلف تخلص من عبء ضريبي قدره: 1.500.000 × 5% = 75.000 دج (سنة 2015).

إن المبالغ: 50.000 دج، 75.000 دج هي مقدار الضريبة الجزافية الوحيدة.

وفي الحقيقة المكلف تخلص من عبء ضريبي بخصوص الضريبة الجزافية الوحيدة بمقدار: 120.000 دج (سنة 2014)، 180.000 دج (سنة 2015)، لو كان النشاط خاضع لمعدل 12% بدلا من 5%.

السنة الثالثة من الإخضاع (2016)، المكلف تخلص من عبء ضريبي قدره: (2.000.00 × 70%) × 5% = 70.000 دج.

السنة الرابعة من الإخضاع الضريبي، المكلف تخلص من عبء ضريبي قدره: (2.500.000 × 50%) × 5%= 62.500 دج، السنة الرابعة للإخضاع هي 2017.

السنة الخامسة من الإخضاع الضريبي (2018)، العبء الضريبي هو: (3.000.000×25%)× 5%= 37.500 دج، هذا بالإضافة إلى الفارق في المعدل المقدر بـ 7% (12% بدلا من 5%) لو كان النشاط خاضع لمعدل 12%.

وكل هذه التدابير الجبائية المرتبطة بالأنشطة البيئية، من شأنها التقليل من الأثر البيئي السلبي، من خلال هذه التدابير يمكن حث المكلف بالضريبة على توجيه سلوكه البيئي، أي يستطيع وانطلاقا من هذه التحفيزات الضريبية أن يوجه استثماره نحو الأنشطة ذات الطابع البيئي (جمع الورق المستعمل، جمع النفايات المنزلية واسترجاعها، جمع النفايات القابلة للاسترجاع).

ثانيا: التدابير المدرجة في قانون المالية لسنة 2017

في سنة 2017، تم استحداث رسم على الفعالية الطاقوية تخضع له الأجهزة المشتغلة بالكهرباء والغاز والمنتجات البترولية التي يعتبر استهلاكها مفرطا بالنظر إلى معايير التحكم في الطاقة، حيث تم الاعتماد على تقسيم هذه الأجهزة إلى معيارين، المعيار الأول، الأجهزة المشتغلة والخاضعة للقواعد الخاصة بالفعالية والتصنيف والوسم الطاقوية أو غير

الخاضعة إلى التنظيم المتعلق بالتصنيف والوسم الطاقويين، والمعيار الثاني هو كون هذه الأجهزة منتجة محليا أو مستوردة، حيث:[1]

- بالنسبة للأجهزة الخاضعة للقواعد الخاصة بالفعالية والتصنيف والوسم الطاقوية المستوردة تخضع لمعدل يتراوح من 5% إلى 30% حسب صنف الجهاز ابتداء من أول يوليو من سنة 2017.
- بالنسبة للأجهزة المنتجة محليا والخاضعة للقواعد الخاصة بالفعالية والتصنيف والوسم الطاقوية، تخضع لمعدل يتراوح من 5% إلى 35% ويطبق ابتداء من أول يناير سنة 2018.

بالنسبة للأجهزة المشتغلة والتي لا تخضع إلى التنظيم المتعلق بالتصنيف والوسم الطاقويين، تخضع إلى معدل 25% ويطبق الرسم على الأجهزة المستوردة ابتداء من أول يناير 2017 وعلى الأجهزة المصنوعة محليا ابتداء من أول يناير سنة 2018.[2]

والمادة 73 من قانون المالية لسنة 2017 وضحت كيفية العمل بهذا الرسم، حيث تشمل قواعد الوعاء والتصفية والتحصيل والمنازعات المطبقة على الرسم على القيمة المضافة (*TVA*)، رسم الفعالية الطاقوية.[3]

فالهدف الأساسي من وراء هذا الإجراء الجبائي، هو توجيه سلوك المؤسسة الاقتصادية نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة، كون الأجهزة الخاضعة لهذا الرسم تتعلق فقط بتلك التي تشتغل بالكهرباء والغاز والمنتجات البترولية، وهي في الأصل طاقات غير متجددة، مكلفة ولها تأثير سلبي على البيئة، والطاقات المعتمدة أساسا على الكهرباء هي في الأصل طاقات مكلفة كذلك.

وهذه الأجهزة سواء الخاضعة للتصنيف والوسم الطاقويين أولا، منشورة أو منتجة محليا، إخضاعها الجبائي لمعدل 25% أو لمعدل 5% إلى 30% أو لمعدل 5% إلى 35%، هذا الإخضاع الجبائي من شأنه توجيه سلوكيات المؤسسة الاقتصادية بخصوص الجوانب البيئية والمتمثلة في اعتماد الطاقات المتجددة بدلا من تلك التقليدية، خاصة وأن معدل هذا الرسم يطبق على رقم الأعمال المحقق من طرف الخاضع.

وسعر هذا الرسم ابتداء من 5% إلى 35%، حسب صنف الجهاز (استهلاكه للطاقة التي يعتمد عليها في التشغيل)، هو كاف لتحسين المؤسسة الاقتصادية من سلوكها البيئي، كون العبء الضريبي يكون ثقيل إلى حد ما إذا ارتبط تطبيق سعر الرسم برقم الأعمال، خاصة وأن السعر يمكن أن يصل إلى 35%.

وكون الأجهزة الخاضعة لهذا الرسم، تخضع للتصنيف والوسم الطاقويين المنصوص عليها في التنظيم، يرتبط الأمر ليس فقط بالطاقة المعتمدة في التشغيل، ستكون حتى قطع الغيار المكونة لهذه الأجهزة لها تأثير كذلك، فكلما كانت

---

[1] المادة 70، القانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، مرجع سابق، ص 31.

[2] المادة 72، المرجع نفسه، ص 33.

[3] المادة 736، مرجع سابق، ص 34.

الأجهزة صديقة للبيئة أكثر من حيث طاقة التشغيل، المكونات، المخلفات التي تنتجها هذه الأجهزة، كلما قل سعر الرسم المطبق على رقم الأعمال المحقق من قبل اخاضع للرسم، كلما قل العبء الضريبي لهذا الرسم، خاصة وأن قواعد رسم الفعالية الطاقوية هي نفس قواعد الرسم على القيمة المضافة.

وبهذه القواعد (قواعد الوعاء، التصفية، التحصيل، والمنازعات) سيكون هذا الرسم هو رسم على الاستهلاك، وبالتالي سيحظى برقابة جبائية فعالة من شأنها حث المؤسسة الاقتصادية على تحسين سلوكها البيئي، ومماثلة رسم الفعالية الطاقوية بالرغم على القيمة المضافة من حيث القواعد، يعكس الاهتمام الواضح للمشرع الجزائري بضرورة توجيه المؤسسة نحو الاعتماد على الطاقات المتجددة وبالتالي تبني الاقتصاد البيئي ومن خلاله يكون الاعتماد أكثر على الضرائب البيئية التي لها دور كبير في توجيه السلوكيات البيئية للمؤسسة الاقتصادية.

وبتطبيق قواعد الرسم (*TVA*) على رسم الفعالية الطاقوية، سيكون رسم الفعالية الطاقوية الواجب الدفع عند الفوترة هو:

رسم الفعالية الطاقوية المستحق= الأساس الخاضع للرسم × معدل الرسم، وكون الرسم هو من الضرائب على رقم الأعمال يصبح:

رسم الفعالية الطاقوية المستحق = رقم الأعمال المفوتر × معدل الرسم ...(1)

رسم الفعالية الطاقوية الواجب الدفع = الرسم المستحق – الرسم القابل للخصم (2)

الرسم القابل للخصم: يتشكل من الرسم على المشتريات أثناء تحقق عملية الفوترة مضافا إليه باقي الحسم إن وجد.

باقي الحسم = هو رسم على المشتريات مرحل من عمليات سابقة لم يتم خصمه.

ومن العلاقة رقم (2) على الدولة تفعيل الرقابة الجبائية على عمليات الفوترة المرتبطة بعملية الشراء (مراقبة الرسم على المشتريات)، حتى لا يكون الرسم القابل للحسم كبير وبالتالي التقليل من العبء الضريبي للرسم الواجب الدفع أثناء تحقق عملية الفوترة.

وعمليات الرقابة على فواتير الشراء، سيكون من خلال مطابقتها للقانون رقم 05-468 المتعلق بالفاتورة، بالإضافة إلى طرق الدفع لهذه الفواتير من الناحية الجبائية، ومبلغ الرسم على المشتريات التي تتضمنه الفواتير وطرق خصمه (المواد: 29-30-32-33 من قانون الرسوم على رقم الأعمال).

وبهذا سيكون لرسم الفعالية الطاقوية تأثير على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، إذا لقي طرق رقابية فعالة من الناحية الجبائية، من حيث:

- شكل الفاتورة.
- المنتجات التي تتضمنها الفاتورة ومطابقتها بالتصنيف والوسم الطاقويين.
- مبلغ الرسم القابل للخصم.
- طرق دفع فاتورة الشراء (طريقة تسوية فاتورة الشراء أي سداد الفاتورة من الناحية الجبائية).
- الرسم المستحق عند عملية الفوترة.
- الرسم الواجب الدفع عند عملية الفوترة.

وتخصص حصة تقدر بـ: 90% لفائدة ميزانية الدولة من حاصل هذا الرسم، وحصة تقدر بـ: 10% لفائدة الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والتوليد المشترك للطاقة – السطر 2: التحكم في الطاقة (أحكام المادة 73 من قانون المالية لسنة 2017).

ويجب الإشارة إلى أن الحصة المخصصة لفائدة صندوق التخصيص الخاص 131-302 بالعنوان السابق الذكر، ستكون مهمة جدا نظرا لأرقام الأعمال المهمة المحقق بخصوص هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه تبقى الرقابة على هذا الصندوق غير كافية، حتى يؤدي مهمته على أحسن وجه بخصوص تمويل المشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة، والتحكم في الطاقة أكثر.

إن تغذية هذا الصندوق من خلال حصته من رسم الفعالية الطاقوية واضحة، إلا أن آليات عمل الصندوق، المشاريع الطاقوية بخصوص الطاقات المتجددة التي تم تمويلها من خلاله، مختلف التقارير السنوية بخصوص هذه المشاريع الطاقوية الممولة، الأرصدة المالية التي يحتويها الصندوق خلال كل سنة مالية،... وغيرها يبقى غير واضح ومبهم، ما يجعل وظيفة الصندوق غير فعالة، والمؤسسات الاقتصادية المهمة بالجوانب البيئية والمتتبعة لمثل هذا النوع من صناديق التخصص الخاص لها صورة غير واضحة على اهتمام الدولة بالجوانب الطاقوية ومنها الجوانب البيئية لأنشطة هذه المؤسسات، ما يجعل هذه الأخيرة غير مكترثة لهذه الجوانب البيئية.

ولم تم تخصيص حصة أكبر لفائدة هذا الصندوق بالمقابل التخفيض من حصة ميزانية الدولة، وتفعيل الآليات الرقابية أكثر على الصندوق، لكانت الفائدة لهذا الصندوق أكبر ولكان لهذا لرسم دور أكبر في معالجة التلوث البيئي الحاصل، وتطوير التقنيات المرتبطة بالطاقات المتجددة من خلال الاعتماد على الصندوق في تمويل المشاريع الطاقوية.

المطلب الرابع: الضريبة البيئية في الجزائر في ظل برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة –آفاق 2030

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مؤشرات مسطرة من طرف الأمم المتحدة تثبت تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، و النقاط الأساسية الموضوعة للتنفيذ، و تحسين الضريبة البيئية ضرورة لمسايرة برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030.

وتسعى الجزائر إلى تطوير وتحسين الضريبة البيئية، حتى تتماشى وبرنامج الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في آفاق 2030. ويجب أن يأخذ هذا التطوير والتحسين العناصر الأساسية لهذه الضريبة، بما يتماشى كذلك وهذه الآفاق.

أولا: مؤشرات مسطرة من طرف الأمم المتحدة تثبت تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

توجد مجموعة من المؤشرات مسطرة من طرف الأمم المتحدة، تثبت مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة-آفاق 2030، هذه المؤشرات يمكن ذكر أهمها:[1]

_ ضمان توافر المياه.

_ تعزيز النمو الإقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة.

_ إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيرات المناخ.

_ ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

_ القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

_ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

ثانيا: النقاط الأساسية الموضوعة للتنفيذ

ولقد تضمن برنامج 2030 لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سبعة (07) نقاط أساسية تم وضعها وينبغي الإلتزام بتنفيذها، لتنفيذ أهداف هذه التنمية، وهذه النقاط هي:[2]

_ إلتزام الحكومة والمسؤولية الوطنية.

_ الوعي العام والتحاور مع الأطراف ذات العلاقة.

[1] مجلس المحاسبة، تقرير مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ديسمبر 2018، الجزائر، ص ص 65-79.
[2] مجلس المحاسبة، مرجع سابق، ص 9.

_ تحديد المسؤوليات والوسائل.

_ تحضير خطط تفصيلية.

_ أنظمة القياس والمتابعة.

_ أسس مراجعة للمؤشرات.

_ نظام للمتابعة والإبلاغ.

وقد سجل مجلس المحاسبة في الرسالة التي تضمنها تقريره _ تقرير مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة _ أن "التنمية المستدامة متجذرة في مختلف الإستراتيجيات والبرامج الوطنية للدولة، أصبحت مؤسسة من خلال إصدار ترسانة من النصوص القانونية التي تصبو نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة":[1]

ثالثا: تحسين الضريبة البيئية ضرورة لمسايرة برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030

وإنطلاقا من مجموعة النقاط الموضوعة للتنفيذ، ينبغي أن تكون هناك منظومة ضرائب ورسوم بيئية تساير هذه النقاط.، وهذه المنظومة تتطلب تحديث وتحسين لعناصرها الأساسية (الوعاء، والسعر، وتوزيع الناتج).

ويجب الإشارة إلى أن الضريبة البيئية في الآونة الأخيرة، شهدت إهتمام من طرف المشرع الجزائري، حيث أخذت قسط كبير من القوانين التي تم سنها (بالخصوص قوانين المالية).

وحتى نتوصل للمؤشرات المسطرة من طرف الأمم المتحدة والتي تثبت تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يجب على المشرع الجزائري أن يرقى بهذه الضريبة. وتطوير هذه الأخيرة والرقي بها يتطلب ترقية وتطوير عناصرها الأساسية على النحو التالي:

_ إعادة النظر في المكلف بالضريبة البيئية.

_ إعادة النظر في الأسس الخاضعة للضريبة البيئية.

_ إعادة النظر في سعر هذه الضريبة.

_ إعادة النظر في توزيع ناتجها الجبائي.

ويجب أن تتماشى هذه العناصر الأساسية لهذه الضريبة وآفاق 2030.

[1] مجلس المحاسبة، مرجع سابق، ص 58.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التركيز على مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالضريبة البيئية، خاصة الجوانب التقنية لها (عناصر الأساسية) لما لها من أهمية.

والضرائب البيئية وفقا للتجربة الأوروبية، شهدت نوعا من التطور على مستوى الجوانب التقنية، المكلف بالضريبة البيئية، وعائها، سعرها، وتوزيع حاصلها، والمتعلقة منها بالانبعاثات وفقا لهذا النموذج، أصبحت ليست مصدرا أساسيا للمداخيل (الإيرادات) فقط، إنما تعتمد عليها حتى في توفير مناصب شغل دائمة وهو ما حصل في ألمانيا وفرنسا.

وفي الجزائر، هذا النوع من الضرائب يحتاج إلى الاهتمام أكثر، حيث ركزت الدولة على هذه الأخيرة ووجهت اهتمامها بخصوصها، وهو ما تم ملاحظته من خلال مختلف قوانين المالية للسنوات الأخيرة وخاصة سنة 2018، كون الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية شهدت نوعا ما تراجع.

ولا تزال الضريبة البيئية في الجزائر تحتاج إلى إعادة النظر والإهتمام أكثر، خاصة ماتعلق بجوانبها التقنية (العناصر الأساسية لها)؛ من وعاء، وسعر، وتخصيص لناتجها الجبائي. وإعادة النظر والإهتمام أكثر هما ضروريان لمسايرة برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030.

الفصل الثالث

الضريبة البيئية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

في هذا الفصل، نتطرق للضرائب والرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)، ومالها من دور في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (على المستوى الكلي)، حيث تساهم إيرادات هذه الضرائب والرسوم في معالجة مختلف مشاكل التلوث إنطلاقا من الصندوق الخاص بالبيئة (البعد البيئي)، وخلق مناصب شغل دائمة (البعد الإجتماعي)، وتحقيق إيرادات إضافية للدولة من شأنها المساعدة على تغطية النفقات العمومية.

وتبيان أثر هذه الضرائب والرسوم على سلوك المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، إنطلاقا من بعض السلوكات البيئية؛ كالإنتاج الأنظف، والرشادة في إستغلال الموارد الطبيعية، والرشادة في إستخدام الطاقة، وتبني تقنيات إعادة التدوير، والتحكم في التلوث، ...وغيرها. وذلك من خلال إختيار عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية الموزعة على مختلف مناطق الوطن، معتمدين في ذلك على توزيع إستمارة الإستبيان على هذه المؤسسات، وبخصوص قياس هذا الأثر وتحليله، نعتمد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)، وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: إيرادات الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

المبحث الثاني: أثر الضرائب والرسوم البيئية على سلوك المؤسسة الإقتصادية الجزائرية

المبحث الأول: إيرادات الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

سيتم التطرق في هذا المبحث لتحليل التغير في إيرادات مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)، و إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة الحساب (065-302) في الجزائر خلال الفترة (1997-2017).

المطلب الأول: تحليل التغير في إيرادات مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

وسيتم التطرق في هذا المطلب لإجمالي الأيرادات المتأتية من مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)، و تحليل التغير في إيرادات الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (**TAPD**) خلال الفترة (2007-2017)، و تحليل التغير في إيرادات الرسم على العجلات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا وإيرادات الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017)، و تحليل التغير في إيرادات الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية وإيرادات الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج خلال الفترة (2007-2017)، و تحليل التغير في إيرادات الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية وإيرادات الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية خلال الفترة (2007-2017).

أولا: إجمالي الأيرادات المتأتية من مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

الجدول الموالي يوضح إجمالي الإيرادات المتأتية من مجموعة من الضرائب البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (11): الإيرادات المتأتية من مجموعة من الضرائب البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

الإيرادات حسب طبيعة الرسم / السنوات	الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD)	الرسم على العجلات المستوردة أو المنتجة محليا	الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا	الرسم الحاث على عدم تخزين النفايات الصناعية	الرسم الحاث المرتبط بالنفايات أنشطة المستشفيات أو العيادات	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية	الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية
2007	237,93	0,20	1 581,36	2,67	-	16,00	-
2008	296,38	0,80	1 561,78	12,88	0,13	26,07	-
2009	369,37	1,00	1 704,58	350,60	5,71	13,92	-
2010	562,62	1,14	1 478,52	78,63	0,99	21,68	2,00
2011	635,17	1,16	1 256,68	135,27	1,56	33,52	4,00
2012	673,21	1,08	1 268,30	269,71	1,00	28,01	2,00
2013	731,93	1,26	1 720,32	199,40	1,35	42,39	4,00
2014	870,97	-	1 402,00	166,00	1,00	36,00	6,00
2015	801,44	2,00	833,00	309,00	7,92	59,00	4,00
2016	461,98	-	1 347,16	104,99	1,00	9,12	2,00
2017	863,66	0,46	1 482,76	1 010,27	1,09	90,00	12,00

*بخصوص الرسم على العجلات المستوردة أو المنتجة محليا، والرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا، والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية، توجه نسبة 50% من إيرادات هذه الرسوم لفائدة الصندوق الخاص بالبيئة.

*بخصوص الرسم الحاث على عدم تخزين النفايات الصناعية، والرسم الحاث المرتبط بنفايات أنشطة المستشفيات أو العيادات، والرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية، توجه نسبة 75% من إيرادات هذه الرسوم لفائدة الصندوق الخاص بالبيئة.

* بخصوص الرسم TAPD، كل إيراداته توجه لفائدة الصندوق الخاص بالبيئة.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب-مديرية العمليات الجبائية والتحصيل-إحصائيات، 2019.

إيرادات متأتية من مجموعة من الضرائب البيئية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)، وهو ما يعكسه الجدول، وتتمثل هذه الضرائب في؛ الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة (**TAPD**)، والرسم على العجلات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا، والرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا، والرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية، والرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج، والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية، والرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية.

والجزائر من خلال نظامها الجبائي البيئي المتنوع، إستطاعت تحقيق إيرادات جبائية، هذه الضرائب البيئية 50% من ناتجها وأكثر يذهب إلى فائدة الصندوق الخاص بالبيئة، ما عدا الرسم (**TAPD**) الذي تذهب كل إيراداته لفائدة هذا الصندوق.

وسنركز على الإيرادات المتأتية من كل ضريبة من الضرائب البيئية السابقة الذكر خلال الفترة (2007-2017)، ونقوم بتحليل وتفسير التغيرات الحاصلة في هذه الإيرادات، ومدى إستجابة المؤسسة الإقتصادية بخصوص تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة على المستوى الجزئي من خلال هذه الضرائب من جهة، ومن جهة أخرى كذلك دور هذه الضرائب في تحقيق تلك الأبعاد على المستوى الكلي.

ثانيا: تحليل التغير في إيرادات الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD) خلال الفترة (2007-2017)

الجدول الموالي يوضح التغير في الإيرادات المتأتية من الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة (**TAPD**) خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (12): التغير في إيرادات الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة (TAPD) خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنوات	الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD)	نسبة التغير بالزيادة أو بالنقصان في الإيرادات	ملاحظات
2007	237,93	_	_
2008	296,38	24,57%	**بالزيادة**
2009	369,37	24,63%	**بالزيادة**
2010	**562,62**	**%52،31**	**بالزيادة**
2011	635,17	12,90%	**بالزيادة**
2012	673,21	5,99%	**بالزيادة**
2013	731,93	8,72%	**بالزيادة**
2014	870,97	19,00%	**بالزيادة**
2015	801,44	-7,98%	**بالنقصان**
2016	461,98	-42,36%	**بالنقصان**
2017	863,66	86,95%	**بالزيادة**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب-مديرية العمليلت الجبائية والتحصيل-إحصائيات، 2019.

يعتبر الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة في منظومة الضرائب البيئية في الجزائر من الرسوم البيئية الهامة، وما يمكن ملاحظته من الجدول هو حجم الإيرادات المتأتي من هذا الرسم خلال السنوات 2007 حتى 2017 والإرتفاع المستمر في حجم هذه الإيرادات كذلك، حيث إستمرت الزيادة في الإيرادات من سنة 2007 حتى سنة 2014، ونسبة التغير في الإيرادات توضح ذلك، ثم إنخفضت الإيرادات تدريجيا في سنتي 2015 و2016، لتعاود الإرتفاع في سنة 2017.

وعلى المستوى الكلي ومن الناحية الإقتصادية، التغير بالزيادة في الإيرادات له دور كبير، حيث تعتمد عليه الدولة (الرسم **TAPD**) في تمويل الصندوق الخاص بالبيئة كون كل عائداته (100%) تذهب لفائدة هذا الصندوق، ومن الناحية البيئية له دور هام، كون عائدات الرسم تستخدم في معالجة التلوث.

ومن الناحية الإجتماعية في توفير محيط خال من التلوث من خلال هذه المعالجة، وإنطلاقا من هذا تتحقق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة.

وعلى المستوى الجزئي، الإرتفاع المستمر في إيرادات الرسم (**TAPD**) حيث في سنة 2007 بلغت الإيرادات 237.93 مليون دج لتصل سنة 2014 إلى 870.97 مليون دج، يعكس عدم إستجابة المؤسسة الإقتصادية بخصوص الجوانب البيئية (معالجة التلوث من خلال تكنولوجيات الإنتاج الأنظف)، كون هذا الرسم يفرض على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئية (أنشطة لها تأثير سلبي على البيئة).

ويجب الإشارة إلى أن إجمالي إيرادات الرسم يتمثل في المساهمات المالية للمؤسسات الإقتصادية التي تمارس أنشطة ملوثة أو أنشطتها خطيرة على البيئة.

ويعكس كذلك –الإرتفاع المستمر في إيرادات الرسم- عدم قدرة هذا الرسم في حث المؤسسة الإقتصادية على الإهتمام أكثر بالجوانب البيئية عند ممارسة نشاطها (دمج البعد البيئي في نشاطها) كون الإرتفاع في الإيرادات يعني الزيادة في المساهمة المقدمة من طرف المؤسسات الإقتصادية.

وبالتالي عند إنخفاض مساهمات المؤسسات الإقتصادية، سينخفض حجم الإيرادات من هذا الرسم، كون المؤسسات إعتمدت تكنولوجيات إزالة التلوث بدلا من دفع الرسم (**TAPD**). ونعني بمساهمات المؤسسات، الرسم (**TAPD**) المدفوع.

والتمثيل البياني الموالي، يوضح التغير في الإيرادات المتأتية من الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة (**TAPD**) في الجزائر خلال الفترة (2007-2017).

الشكل رقم (28): التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة (TAPD) في الجزائر خلال الفترة (2007-2017).

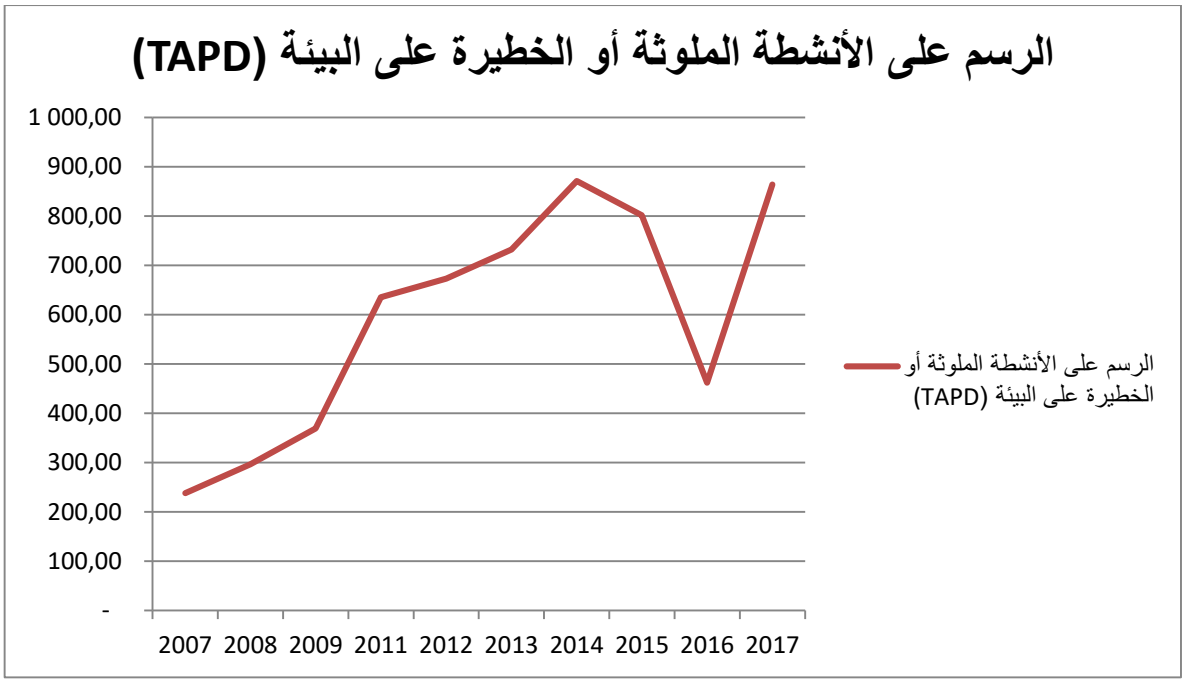

المصدر: من إعداد الباحث.

ثالثا: تحليل التغير في إيرادات الرسم على العجلات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا وإيرادات الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017)

1. الرسم على العجلات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا:

الجدول الموالي يوضح التغير في الإيرادات المتأتية من الرسم على العجلات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (13): التغير في إيرادات الرسم على العجلات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنوات	الرسم على العجلات المستوردة أو المنتجة محليا	نسبة التغير بالزيادة أو بالنقصان في الإيرادات	ملاحظات
2007	0,20	-	-
2008	0,80	300,00%	بالزيادة
2009	1,00	25,00%	بالزيادة
2010	1,14	14,00%	بالزيادة
2011	1,16	1,75%	بالزيادة
2012	1,08	-6,90%	بالنقصان
2013	1,26	16,67%	بالنقصان
2014	-	-100,00%	بالزيادة
2015	2,00	-	بالزيادة
2016	-	-100,00%	بالنقصان
2017	0,46	-	بالزيادة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب-مديرية العمليات الجبائية والتحصيل-إحصائيات، 2019.

من خلال الجدول، فإن إيرادات الرسم على العجلات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا بسيطة مقارنة بأهمية النشاط، ففي سنة 2007 إيرادات الرسم بلغت 0.2 مليون دج وإستمرت الإيرادات في الإرتفاع حتى سنة 2011 أين وصلت إلى 1.16 مليون دج، وفي سنة 2012 انخفضت الإيرادات بحوالي 6.89% حيث بلغت 1.08 مليون دج، وفي سنتي 2014 و2016 إنخفضت إيرادات الرسم إلى مستوى الصفر (0).

ومثل هذا النوع من الأنشطة لما له من أهمية سواء من الناحية البيئية أو حتى الإقتصادية كذلك، يتطلب رقابة فعالة من قبل الدولة، وإعادة النظر في سعر الرسم المفروض عليه، حيث 10 دج لكل إطار مخصص للسيارات الثقيلة و05 دج لكل إطار مخصص للسيارات الخفيفة، وهو سعر لا يمكن أن تستجيب من خلاله المؤسسات الإقتصادية بخصوص الجوانب البيئية (إعتماد تكنولوجيات إزالة التلوث) كتقنية إعادة تدوير المخلفات، إقتناء أجهزة لتخفيف الإنبعاثات من الغازات وغيرها.

وهذا النوع من الأنشطة آثاره سلبية على البيئة كونه يتسبب في إنبعاث لغازات دفيئة وبالتالي إعادة النظر في هذا الرسم ضروريا.

وعند التركيز على الإيرادات المتأتية من الرسم، نجد أنها عند سنة 2015 وصلت إلى أعلى مستوياتها أي 2 مليون دج، وسيوجه منها النصف (50%) لفائدة الصندوق الخاص بالبيئة، والنصف الآخر يوزع بين البلديات (25%)، والخزينة العمومية (15%)، والصندوق الوطني للتراث الثقافي (10%).

والرسم من خلال نسب توزيع الإيرادات، يساهم ولو بشكل بسيط في معالجة التلوث (من خلال الصندوق الخاص بالبيئة)، وسيساهم كذلك في خلق تنمية محلية (من خلال حصة البلديات)، ويساهم في ميزانية الدولة (من خلال الخزينة العمومية).

والتمثيل البياني الموالي، يوضح التغير في الإيرادات المتأتية من الرسم على العجلات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017).

الشكل رقم (29): التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم على العجلات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017).

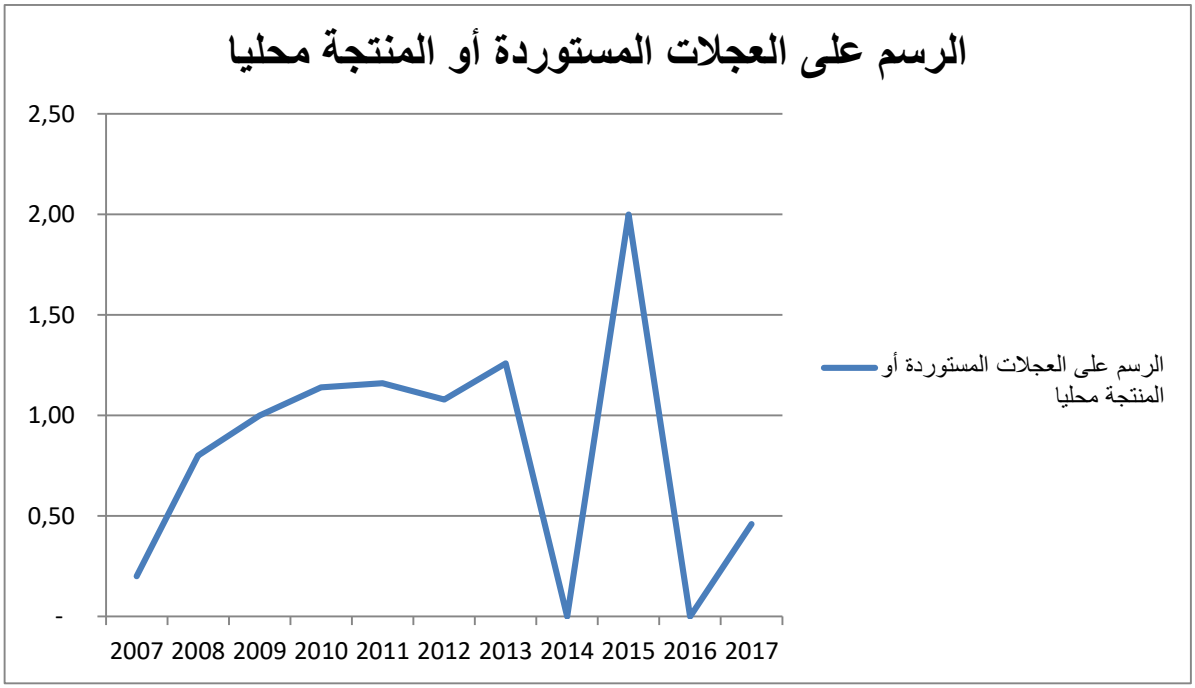

المصدر: من إعداد الباحث.

2. الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا:

الجدول الموالي يوضح التغير في الإيرادات المتأتية من الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (14): التغير في إيرادات الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنوات	الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا	نسبة التغير بالزيادة أو بالنقصان في الإيرادات	ملاحظات
2007	1 581,36	-	-
2008	1 561,78	-1,24%	بالنقصان
2009	1 704,58	9,14%	بالزيادة
2010	1 478,52	-13,26%	بالنقصان
2011	1 256,68	-15,00%	بالنقصان
2012	1 268,30	0,92%	بالزيادة
2013	1 720,32	35,64%	بالزيادة
2014	1 402,00	-18,50%	بالنقصان
2015	833,00	-40,58%	بالنقصان
2016	1 347,16	61,72%	بالزيادة
2017	1 482,76	10,07%	بالزيادة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب-مديرية العمليلت الجبائية والتحصيل-إحصائيات، 2019.

حسب الجدول ومن الناحية الاقتصادية، فإن الإيرادات المتأتية من الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا هي إيرادات معتبرة.

وعدم الإستقرار في الإيرادات المتأتية من الرسم، حيث في سنة معينة نسجل نسبة تغير بالزيادة وفي السنة الموالية لها نسبة التغير تكون بالنقصان، وهو ما حدث في السنوات من 2007 حتى 2015، يعكس عدم التحكم الواضح للرسم في هذا النشاط الذي له تأثير سلبي على البيئة.

وإنطلاقا من سعر الرسم للطن الواحد والإيرادات المبنية في الجدول أعلاه، تتضح الكميات الهائلة من الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا، وعدم إستقرار نسبة التغير في الإيرادات يعكس بوضوح عدم تأثير سعر الرسم على هذا النشاط، ومعنى هذا هو عدم إستجابة المؤسسات الإقتصادية بخصوص الجوانب البيئية.

ومن سنة 2007 إلى سنة 2008 إنخفضت إيرادات الرسم من 1581.36 مليون دج إلى 1561.78 مليون دج (نسبة تغير بـ: 1.23% بالنقصان)، ثم ترتفع الإيرادات في سنة 2009 إلى 1704.58 مليون دج أي نسبة تغير بالزيادة تقدر بـ: 9.14%، ثم تنخفض الإيرادات في سنة 2010 وهكذا.

والرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا، وبالنظر إلى توزيع حاصله الجبائي، نجد أنه ذو أهمية من الناحية البيئية حيث 34% من ناتج الرسم توجه لفائدة الصندوق الخاص بالبيئة، ورسم تعول عليه الدولة كذلك لتغذية ميزانيتها (32% من ناتجه توجه لفائدة ميزانية الدولة)، ويعتبر كذلك من الرسوم البيئية التي لها دور في تحقيق وتطوير التنمية المحلية (34% من ناتجه توجه لفائدة البلديات).

غير أن مساهمة الرسم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، تظهر على المستوى الكلي من خلال الصندوق الخاص بالبيئة انطلاقا من نفقات هذا الصندوق الموجهة أساسا لمعالجة التلوث وإزالته (البعد البيئي)، والبعد الإجتماعي يظهر في توجيه جزء من إيرادات الرسم لفائدة ميزانية الدولة، ما يعكس مساهمته في تحقيق إيرادات إضافية للدولة تستخدمها في خلق مناصب شغل دائمة، والبعد الإقتصادي يعكسه حجم الإيرادات من الرسم خلال السنوات من 2007 حتى 2017 (توفير الموارد).

وعلى المستوى الجزئي، فإن مساهمة الرسم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة تظهر إلى حد ما في البعد الإقتصادي، وحيث عدم الإستقرار في إيرادات الرسم يعكس عدم استجابة المؤسسات الإقتصادية من الناحية البيئية (عدم الإستقرار في الكميات المنتجة أي عدم تأثير الرسم على سلوك المؤسسة الإقتصادية)، لأنه عند مستوى معين من الإنتاج أين يصبح السعر الحدي للرسم أكبر من تكلفة إزالة التلوث، تفضل المؤسسة الإقتصادية إعتماد تكنولوجيات إزالة التلوث على دفع الرسم.

إن عدم تحقيق البعد البيئي، يقود بالضرورة إلى عدم تحقق البعد الإجتماعي، والبعد الإقتصادي يظهر فقط في مساهمة المؤسسات الإقتصادية في تحقيق الإيرادات للدولة إنطلاقا من دفع الرسم.

والتمثيل البياني الموالي، يوضح التغير في الإيرادات المتأتية من الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017).

الشكل رقم (30): التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا خلال الفترة (2007-2017).

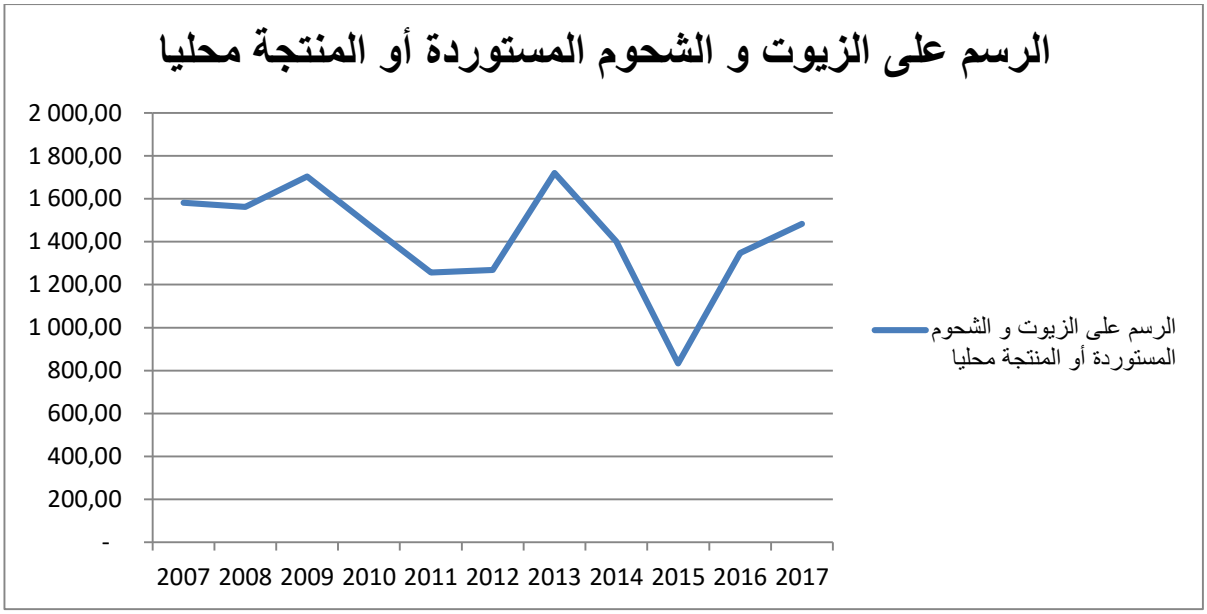

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد.

رابعا: تحليل التغير في إيرادات الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية وإيرادات الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج خلال الفترة (2007-2017)

1. الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية:

الجدول الموالي يوضح التغير في إيرادات الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (15): التغير في إيرادات الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنوات	الرسم الحاث على عدم تخزين النفايات الصناعية	نسبة التغير بالزيادة أو بالنقصان في الإيرادات	ملاحظات
2007	2,67	0	
2008	12,88	382,40%	بالزيادة
2009	350,60	2622,05%	بالزيادة
2010	78,63	-77,57%	بالنقصان
2011	135,27	72,03%	بالزيادة
2012	269,71	99,39%	بالزيادة
2013	199,40	-26,07%	بالنقصان
2014	166,00	-16,75%	بالنقصان
2015	309,00	86,14%	بالزيادة
2016	104,99	-66,02%	بالزيادة
2017	1 010,27	862,25%	بالزيادة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب-مديرية العمليات الجبائية والتحصيل-إحصائيات، 2019.

الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية، هو رسم بيئي هام تستخدمه الدولة لحث المؤسسة الإقتصادية على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة.

وما يلاحظ من الجدول، هو عدم استقرار الإيرادات المتأتية من الرسم، حيث أحيانا ترتفع وتكون نسبة التغير في الإيرادات بالزيادة لسنوات متتالية، حيث في سنة 2008 نسبة التغير في الإيرادات كانت 382.39% مليون دج وسنة 2009 (نسبة التغير في الإيرادات بالزيادة وتقدر بـ: 2622.05%)، ثم تنخفض في سنة 2010 وتعاود الإرتفاع في سنتي 2011 و2012، حيث بلغت نسبة التغير على التوالي 72.03% و99.38% (بالزيادة)، وفي سنتي 2013 و2014 إنخفضت الإيرادات، ثم لترتفع في سنة 2015 (نسبة التغير بالزيادة تقدر بـ: 86.14%) وفي سنة 2017 إرتفعت الإيرادات إلى 1010.27 مليون دج مقارنة بسنة 2016 التي كانت الإيرادات فيها تقدر بمبلغ 104.99 مليون دينار جزائري أي في سنة 2017 نسبة التغير هي بالزيادة وكانت 862.25%.

وكل هذا طبعا يعكس بوضوح عدم قدرة الرسم على دفع المؤسسات الإقتصادية للإستجابة بخصوص عدم تخزينها للنفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطيرة، وما دام سعر الرسم أقل من تكلفة تخزين النفايات الصناعية، فضلت المؤسسات الإقتصادية دفع الرسم بدلا من إعتماد تكنولوجيات جديدة للتخلص الآمن من النفاية.

وعلى المستوى الكلي، توزيع ناتج الرسم يوضح مساهمة هذا الأخير في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة ومنه مساهمة المؤسسة الإقتصادية، من خلال حجم الإيرادات المتأتية منه، كون جزء منها يذهب لفائدة ميزانية الدولة (36%)، وللرسم دور في تحقيق البعد الإجتماعي كذلك من خلال هذه الإيرادات الإضافية التي تساعد الدولة في خلق مناصب شغل جديدة، والبعد البيئي من خلال الصندوق الخاص بالبيئة (48% من الإيرادات توجه لفائدة هذا الصندوق).

وعلى المستوى الجزئي، فإن عدم قدرة الرسم على حث المؤسسة الإقتصادية على عدم تخزين النفايات الصناعية، لدليل واضح على عدم مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، والذي يعتبر البعد الأكثر أهمية في أبعاد التنمية المستدامة.

والتمثيل البياني الموالي، يوضح التغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية خلال الفترة (2007-2017).

الشكل رقم (31): التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية خلال الفترة (2007-2017).

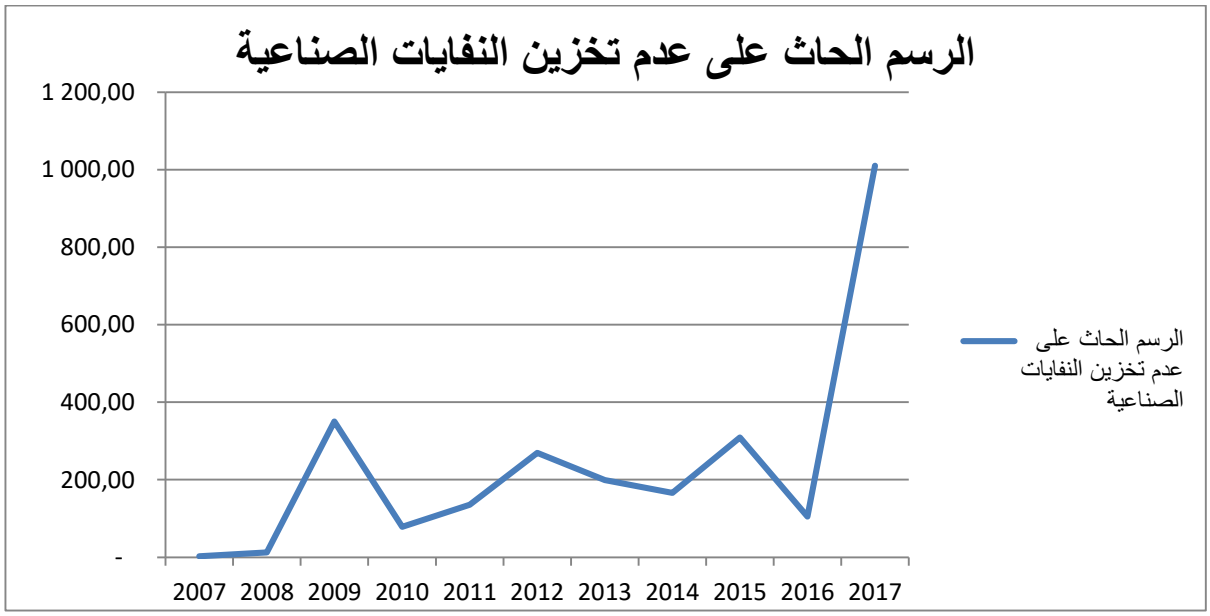

المصدر: من إعداد الباحث.

2. الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج:

الجدول الموالي يوضح التغير في إيرادات الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (16): التغير في إيرادات الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنوات	الرسم الحاث المرتبط بالنفايات أنشطة المستشفيات أو العيادات	نسبة التغير بالزيادة أو بالنقصان في الإيرادات	ملاحظات
2007	-	-	-
2008	0,13	-	-
2009	5,71	4292,31%	بالزيادة
2010	0,99	-82,66%	بالنقصان
2011	1,56	57,58%	بالزيادة
2012	1,00	-35,90%	بالنقصان
2013	1,35	35,00%	بالزيادة
2014	1,00	-25,93%	بالنقصان
2015	7,92	692,00%	بالزيادة
2016	1,00	-87,37%	بالنقصان
2017	1,09	9,00%	بالزيادة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب-مديرية العمليات الجبائية والتحصيل-إحصائيات، 2019.

تعتبر النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج من النفايات الصلبة، وبالتالي الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بهذه الأنشطة له دور مهم في التقليل من هذه النفايات، وتتدخل الدولة بواسطته لتوجيه المؤسسات الاستشفائية سواء العمومية أو الخاصة منها لإيجاد حول بيئية لنفاياتها.

وانطلاقا من الجدول، ما يلاحظ هو أن الإيرادات المرتبطة بالرسم لم تتجاوز 2 مليون دج خلال السنوات 2007 حتى 2017 ماعدا سنتي 2009 و2015، كانت الإيرادات على التوالي 5.71 مليون دج و7.92 مليون دج.

وما يلاحظ أيضا هو عدم الاستقرار في مبلغ الإيرادات، حيث في سنة ترتفع وفي السنة الموالية لها تنخفض، وهذا خلال الفترة 2009 حتى 2017.

وعلى المستوى الكلي، خاصة وأن الإيرادات المتأتية من الرسم أكثر من النصف منها (60%) تذهب لفائدة الصندوق الخاص بالبيئة، فهو يساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، ويساهم كذلك في تحقيق البعد الاقتصادي من خلال هذه الإيرادات، وكون جزء منها يذهب لفائدة خزينة الدولة (20%)، فهو يساهم في تغذية ميزانية الدولة، ويساهم الرسم كذلك في تحقيق التنمية المحلية انطلاقا من الإيرادات الموجهة لفائدة البلديات (20% من الإيرادات)، وعندما نقول الرسم يساهم في تحقيق هذه الأبعاد على المستوى الكلي، فعلى المستوى الجزئي إلى حد ما لا يساهم كونه لم يحث المؤسسات الاستشفائية على التقليل من نفاياتها.

والتمثيل البياني الموالي، يوضح التغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج خلال الفترة (2007-2017).

الشكل رقم (32): التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج خلال الفترة (2007-2017)

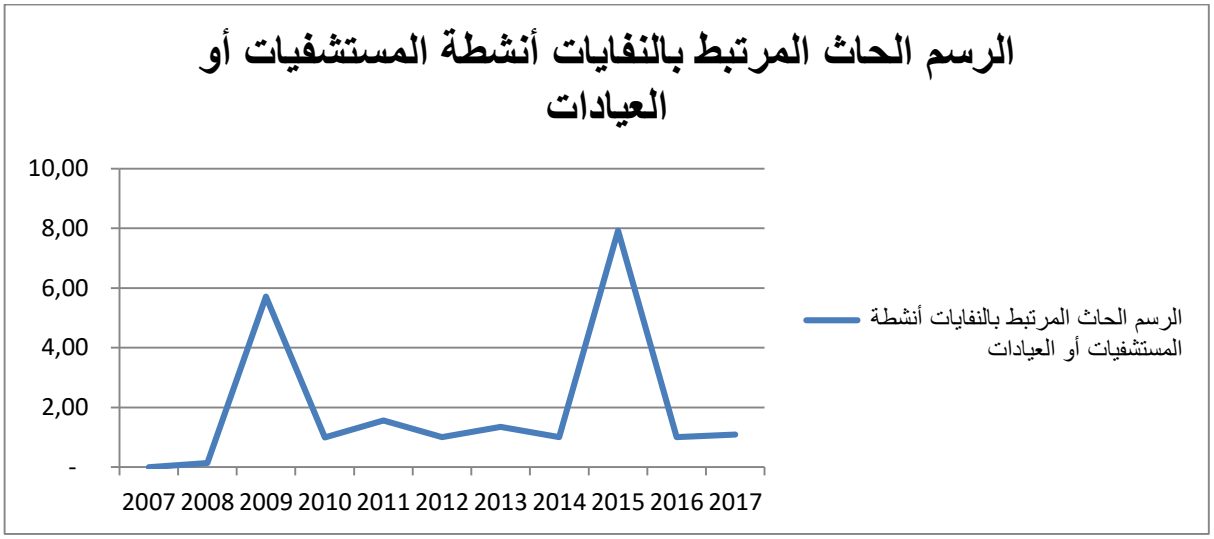

المصدر: من إعداد الباحث.

خامسا: تحليل التغير في إيرادات الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية وإيرادات الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية خلال الفترة (2007-2017)

1. الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية:

الجدول الموالي يوضح التغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (17): التغير في إيرادات الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنوات	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية	نسبة التغير بالزيادة أو بالنقصان في الإيرادات	ملاحظات
2007	16,00	-	-
2008	26,07	62,94%	بالزيادة
2009	13,92	-46,61%	بالنقصان
2010	21,68	55,75%	بالزيادة
2011	33,52	54,61%	بالزيادة
2012	28,01	-16,44%	بالنقصان
2013	42,39	51,34%	بالزيادة
2014	36,00	-15,07%	بالنقصان
2015	59,00	63,89%	بالزيادة
2016	9,12	-84,54%	بالنقصان
2017	90,00	886,84%	بالزيادة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب-مديرية العمليلت الجبائية والتحصيل-إحصائيات، 2019.

يوضح الجدول الإيرادات المتأتية من الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية للفترة (2007-2017)، وما يلاحظ من الجدول هو أن هذه الإيرادات تراوحت بين 9.12 مليون دج، ونسبة تغيرها بالزيادة أو بالنقصان لم تستقر، حيث في سنة ترتفع إيرادات الرسم والسنة الموالية لها تنخفض، وبخصوص هذه الفترة، نسبة التغير في الإيرادات كانت تقارب أو تفوق 50% (بالزيادة أو بالنقصان) في كل سنة ابتداء من سنة 2008، إلا في سنة 2012 كانت 16.43% بالنقصان وسنة وسنة 2014 (15.07% بالنقصان).

ويعتبر هذا الرسم من الرسوم البيئية الهامة، حيث تستخدمه الدولة لمواجهة الانبعاثات الملوثة التي ينتجها قطاع الصناعة، وإذا ما تم مقارنة هذه الإيرادات مع واقع الانبعاثات الناتجة عن هذا القطاع، نجد أنها لا تعكس الكميات الحقيقية لانبعاثات قطاع الصناعة.

غير أنه بإمكان مصالح تأسيس الرسم وتحصيله، أن تفعل من دور هذا الرسم، حيث بالنظر إلى توزيع ناتجه، نجد أن 50% من الناتج يذهب لفائدة الصندوق الخاص بالبيئة، وهو ما يساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة على المستوى الكلي (من خلال نفقات هذا الصندوق)، وتحقيق البعد الاقتصادي من خلال توفير الإيرادات، ومنه يتحقق البعد الاجتماعي كون هذه الإيرادات ستكون إيرادات إضافية (33% من الناتج يذهب لفائدة ميزانية الدولة)، ويساهم الرسم كذلك في تحقيق التنمية المحلية حيث 17% من ناتجه يوجه لفائدة البلديات.

وعلى المستوى الجزئي، لم يلعب الرسم الدور الفعلي في حث المؤسسات الصناعية على خفض انبعاثاتها، وذلك انطلاقا من عدم استقرار الإيرادات، خاصة عندما ترتفع بأكثر من 50% (نسبة التغير في الإيرادات)، إذ اعتبرنا أن الزيادة في الإيرادات ناتجة عن الزيادة في الانبعاثات.

والتمثيل البياني الموالي، يوضح التغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية خلال الفترة (2007-2017).

الشكل رقم (33): التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية خلال الفترة (2007-2017)

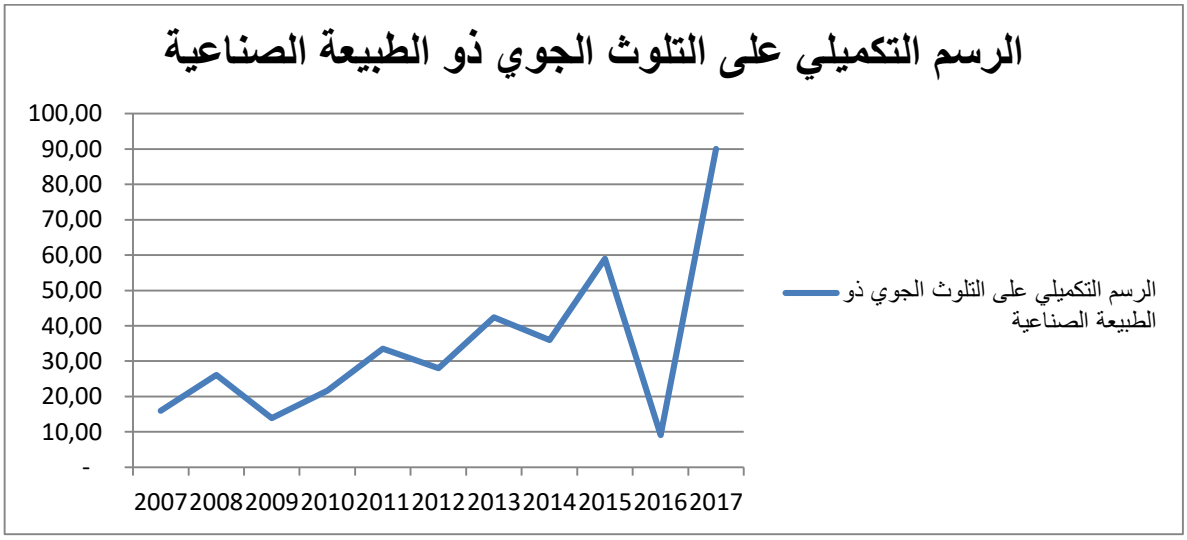

المصدر: من إعداد الباحث.

2. الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية:

الجدول الموالي يوضح التغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (18): التغير في إيرادات الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنوات	الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية	نسبة التغير بالزيادة أو بالنقصان في الإيرادات	ملاحظات
2007	-	-	-
2008	-	-	-
2009	-	-	-
2010	2,00	-	-
2011	4,00	100,00%	بالزيادة
2012	2,00	-50,00%	بالنقصان
2013	4,00	100,00%	بالزيادة
2014	6,00	50,00%	بالزيادة
2015	4,00	-33,33%	بالنقصان
2016	2,00	-50,00%	بالنقصان
2017	12,00	500,00%	بالزيادة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب-مديرية العمليات الجبائية والتحصيل-إحصائيات، 2019.

يتسبب النشاط الصناعي في طرح كميات كبيرة من المياه الملوثة، ويعتبر الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي أداة جبائية هامة، تستخدمها الدولة لمواجهة والحد من مشكلات التلوث الناتجة عن الكميات المطروحة من هذه المياه الملوثة، وإذا ما تجاوز حجم التلوث الذي تتسبب فيه المياه الملوثة القيمة المحددة، سيخضع هذا الرسم للمعامل المضاعف (مضاعفة الرسم حتى 05 مرات).

إن إيرادات الرسم خلال الفترة من سنة 2010 إلى 2017، سنة ترتفع والسنة الموالية لها تسجل انخفاض، وهذا لا يعني استجابة المؤسسات الصناعية بخصوص المياه المستعملة من حيث إعادة تدويرها (اعتماد استراتيجية إعادة تدوير المياه المستعملة)، كون إيرادات الرسم لم تشهد استقرار أو على الأقل تسجل انخفاض خلال سنوات متتالية.

وحتى تستطيع الدولة توجيه سلوك المؤسسة الصناعية بخصوص المياه المستعملة، يجب عليها تفعيل دور هذا الرسم البيئي، وتفعيله يتطلب تقدير جيد للأسس الخاضعة، ومتابعة الرسم من حيث التحصيل، فعدم التحصيل يجعل المؤسسات الصناعية لا تعطي اهتمام واضح لهذا الرسم.

والمؤسسات الصناعية خاصة في الآونة الأخيرة، عددها في تزايد مستمر، وإذا تم مقارنة بحجم المياه المستعملة في النشاط الصناعي مع إيرادات الرسم، لوضح أكثر تقصير الدولة بخصوص هذا الرسم (التحصيل القانوني و/أو الفعلي).

وتوزيع ناتج الرسم يتطلب ضرورة تحصيل كل وعائه، فالجزء الكبير من الناتج يذهب لفائدة الصندوق الخاص بالبيئة (34%) حيث تساهم نفقات هذا الصندوق في معالجة المشاكل البيئية (التلوث عموما)، وجزء آخر من الإيرادات يذهب لفائدة الصندوق الوطني للمياه (16%) ونفقات هذا الصندوق تساهم أساسا في معالجة التلوث المرتبط بالمياه.

وإيرادات الرسم تساهم كذلك في خلق تنمية محلية من خلال تخصيص 34% من الإيرادات لفائدة البلديات، وتساهم إيراداته في تغذية ميزانية الدولة كذلك أي تساهم في الرفع من حجم الجباية العادية، حيث تخصص 16% من الإيرادات لفائدة ميزانية الدولة.

وعند إسقاط هذه الإيرادات على نسب التوزيع، نجد أنها قليلة جدا، ولا تساهم بقدر كبير في تصحيح ما يتسبب فيه النشاط الصناعي من خلال حجم المياه المطروحة الملوثة.

والتمثيل البياني الموالي يوضح التغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية خلال الفترة (2007-2017).

الشكل رقم (34): التمثيل البياني للتغير في الإيرادات المتأتية من الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية خلال الفترة (2007-2017)

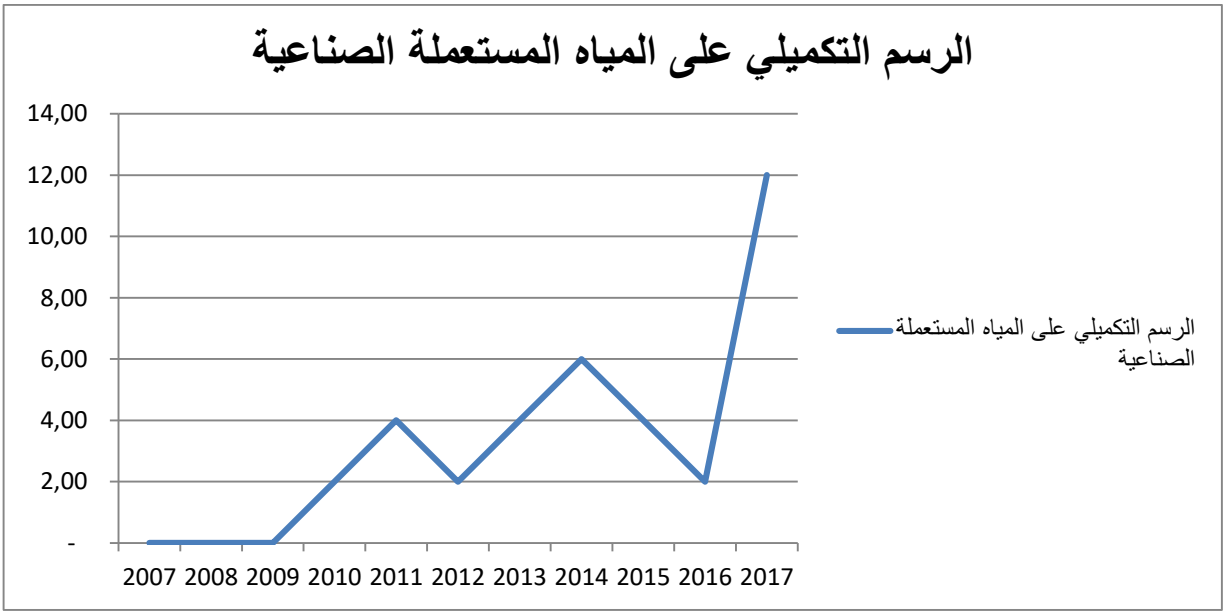

المصدر: من إعداد الباحث.

المطلب الثاني: إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة الحساب (065-302) في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

سيتم التطرق في هذا المطلب لتحليل التغير في إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة خلال الفترة (2007-2017)، و الحصة الموجهة للصندوق الخاص بالبيئة "الحساب (065-302)" من إيرادات مجموعة من الضرائب البيئية خلال الفترة (2007-2017).

أولا: تحليل التغير في إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة خلال الفترة (2007-2017)

الجدول الموالي يوضح التغيير في إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (19): التغير في إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة "الحساب (065-302)" في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنوات	إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة (065-302)	نسبة التغير بالزيادة أو بالنقصان في الإيرادات	ملاحظات
2007	2 360,70	_	_
2008	2 570,36	8,88%	بالزيادة
2009	3 100,43	20,62%	بالزيادة
2010	3 008,28	-2,97%	بالنقصان
2011	3 129,42	4,03%	بالزيادة
2012	3 416,11	9,16%	بالزيادة
2013	3 726,34	9,08%	بالزيادة
2014	3 725,72	-0,02%	بالنقصان
2015	3 568,30	-4,23%	بالنقصان
2016	2 280,00	-36,10%	بالنقصان
2017	4 748,70	108,28%	بالزيادة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب-مديرية العمليلت الجبائية والتحصيل-إحصائيات، 2019.

يوضح الجدول إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة "الحساب (065-302)"، وهو صندوق تخصيص خاص، تم تغيير اسمه إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، ثم ليصبح اسمه الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 17-170 المؤرخ في 25 شعبان 1438 الموافق لـ 22 ماي 2017، والذي يحدد أشكال تمويل حساب التخصيص الخاص رقم "302-065" الذي يعرف بـ: الصندوق الوطني للبيئة والساحل، فإن هذا الأخير يتكون من الإيرادات والنفقات، حيث:

إيرادات الصندوق تتشكل من:

- الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة(TAPD).
- الرسوم الخاصة المحددة بواسطة قوانين المالية.
- الغرامات المحصلة والمتعلقة بمخالفة التشريع المرتبط بحماية البيئة.
- الهبات والوصايا الوطنية والدولية.
- التعويضات المرتبطة بنفقات مكافحة التلوث الظرفي، والمتأتي من انسكاب الخلاصات الكيميائية الخطيرة في البحر، والطبقات المائية الواقعة في جوف الأرض، والتلوث الأرضي والجوي.
- مساهمة وموارد أخرى.

ونفقات تتمثل فيما يلي:

- تمويل المحاور المرتبطة بمتابعة ومراقبة البيئة.
- تمويل محاور التفتيش المرتبطة بالبيئة.
- النفقات المتعلقة بشراء، وتحسين، وإعادة تأهيل التجهيزات البيئية.
- النفقات المتعلقة بالتدخل العاجل في حالة تلوث بحري ظرفي (فجائي).
- نفقات الحصول على المعلومة، والتحسيس، والتكوين المرتبط بالبيئة والتنمية المستدامة.
- الإعانات الموجهة للدراسات ذات الصلة بالمحاور المرتبطة بإزالة التلوث الصناعي والحضري.
- الإعانات المقدمة لمراكز الردم التقني (CET) لمدة ثلاثة سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال.
- تمويل محاور حماية البيئة وتثمين الأوساط البحرية والبرية.

- تمويل برامج حماية وإعادة تأهيل المواقع الطبيعية والمساحات الخضراء.

- تمويل عمليات الوقاية والحفاظ والتثمين المرتبط بالتنوع البيئي، الأنظمة البيئية، والموارد الطبيعية، ومكافحة التحولات المناخية.

- تمويل العمليات المرتبطة بتخصيص مبالغ للتشييد في إطار حماية البيئة.

- التكفل بالنفقات المتعلقة بخلق (إيجاد) أنظمة معلومات مرتبطة بالبيئة وشراء (اقتناء) أجهزة معلوماتية.

- التكفل بالإعانات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.

- تمويل الدراسات، خاصة تلك المرتبطة بتطبيق التنظيم والتشريع البيئي.

وينبغي الإشارة إلى أن الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق هو الوزير المكلف بالبيئة، وهذا ما تضمنه المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه في مادته الثانية.

وإيرادات الصندوق في سنتي 2007 و2008 تجاوزت 2000 مليون دج، وفاقت 3000 مليون دج خلال السنوات 2009 حتى 2015، وفي سنة 2017 تجاوزت الإيرادات 4000 مليون دج.

وما يلاحظ من الجدول هو الزيادة المستمرة ابتداء من سنة 2011 حتى سنة 2013، وفي سنتي 2014 و 2015 سجلت نقصان مقارنة بسنة 2013، لترتفع في سنة 2017 بأكثر من 100% مقارنة بسنة 2016، وعند مقارنة هذه الإيرادات بتنوع النفقات (نفقات الصندوق)، نجد أن الصرف العقلاني لهذه النفقات بالاعتماد على إيرادات الصندوق، يساهم بشكل كبير في مكافحة التلوث الحاصل (تنفيذ هذه الإيرادات).

ولقد تضمن التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسويه الميزانية لسنة 2016 العديد من الملاحظات والمعاينات، التي تميز تسيير حسابات التخصيص الخاص (الصندوق الخاص بالبيئة يعتبر حساب تخصيص خاص)، ومن أهم هذه الملاحظات والمعاينات غياب المؤشرات الكمية والنوعية التي تسمح بتقييم نجاعة وتحقيق النتائج المرجوة.

وجاء في التوصية رقم 23 من هذا التقرير ما يلي:

"إن مجلس المحاسبة يوصي بالسهر على احترام الإطار القانوني لتسيير حسابات التخصيص الخاص، المتمم بالمادة 104 من قانون المالية لسنة 2015 وباللجوء إلى التمويل عن طريق الموارد الخاصة مع مراعاة الترتيبات المتخذة قصد تطهيرها (توصية معادة)".[1]

والتمثيل البياني الموالي، يوضح التغير في إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة خلال الفترة (2007-2017).

الشكل رقم (35): التمثيل البياني للتغير في إيرادات الصندوق الخاص بالبيئة خلال الفترة (2007-2017)

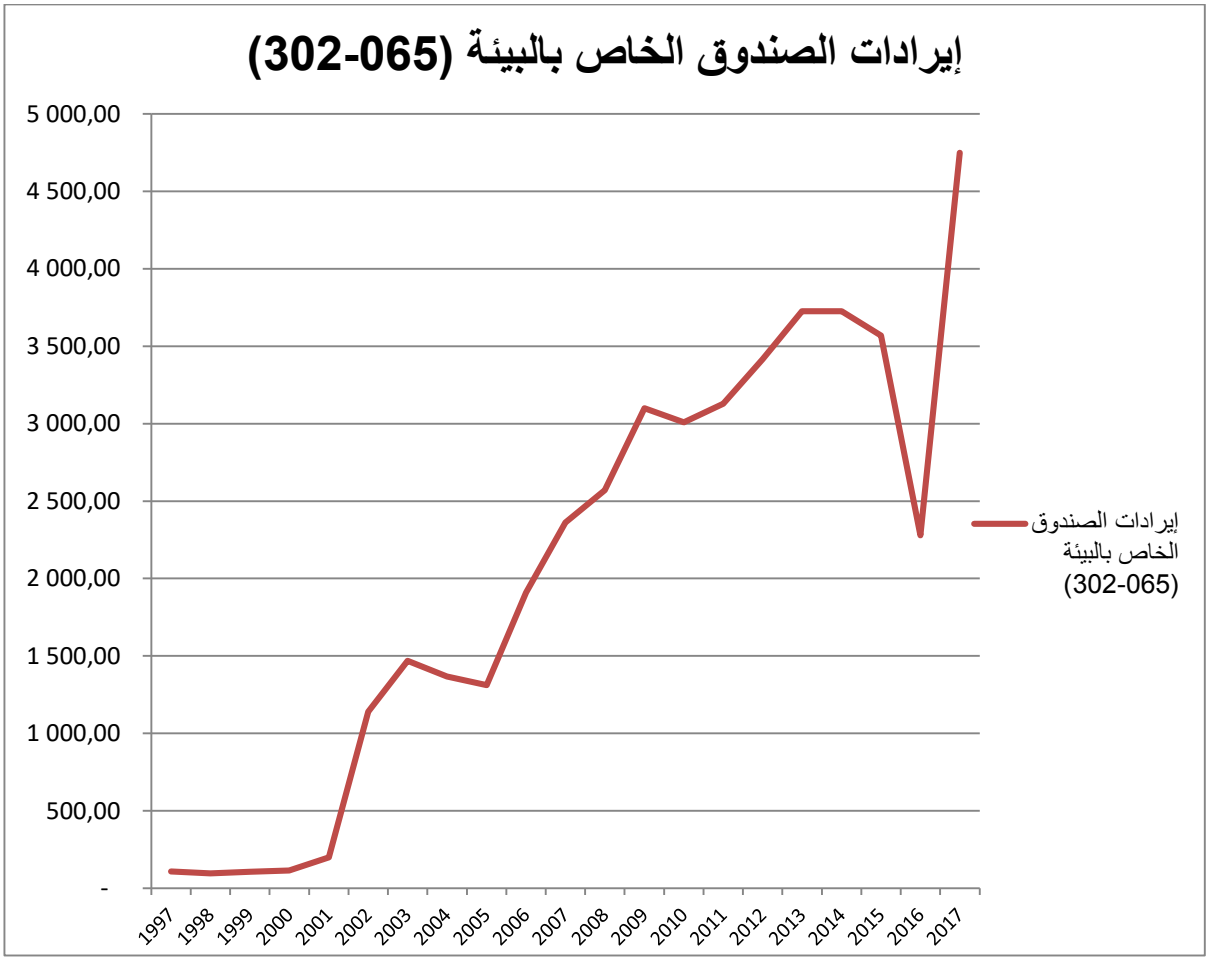

المصدر: من إعداد الباحث.

[1] مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016 (أعد طبقا للمادة 18 من الأمر رقم95-20 المؤرخ في 19 صفر 1416 الموافق لـ17 يوليو 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة)، الجزائر، 2016، ص142.

ثانيا: الحصة الموجهة للصندوق الخاص بالبيئة من إيرادات مجموعة من الضرائب البيئية خلال الفترة (2007-2017)

الجدول الموالي يوضح الحصة الموجهة للصندوق الخاص بالبيئة من إيرادات مجموعة من الضرائب البيئية خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (20): الحصة الموجهة للصندوق الخاص بالبيئة من إيرادات مجموعة من الضرائب البيئية خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: بالمليون دينار جزائري

السنوات	الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD)	الرسم على الوقود	الرسم على العجلات المستوردة أو المنتجة محليا	الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا	الرسم الحاث على عدم تخزين النفايات الصناعية	الرسم الحاث المرتبط بالنفايات أنشطة المستشفيات أو العيادات	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية	الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية	المجموع
	%100	%50	%50	%50	%75	%75	%75	%50	-
2007	237,93	1 318,03	0,10	790,68	2,00	-	12,00	-	2 361
2008	296,38	1 463,65	0,40	780,89	9,66	0,10	19,55	-	2 571
2009	369,37	1 593,31	0,50	852,29	262,95	4,28	10,44	-	3 093
2010	562,62	1 629,32	0,57	739,26	58,97	0,74	16,26	1,00	3 009
2011	635,17	1 735,66	0,58	628,34	101,45	1,17	25,14	2,00	3 130
2012	673,21	1 882,85	0,54	634,15	202,28	0,75	21,01	1,00	3 416
2013	731,93	1 949,35	0,63	860,16	149,55	1,01	31,79	2,00	3 726
2014	870,97	1 999,00	-	701,00	124,50	0,75	27,00	3,00	3 726
2015	801,44	2 069,00	1,00	416,50	231,75	5,94	44,25	2,00	3 572
2016	461,98	1 057,53	-	673,58	78,74	0,75	6,84	1,00	2 280
2017	863,66	2 311,00	0,23	741,38	757,70	0,82	67,50	6,00	4 748

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب-مديرية العمليات الجبائية والتحصيل-إحصائيات، 2019.

يوضح الجدول الحصة الموجهة للصندوق الخاص بالبيئة من إيرادات مجموعة من الضرائب البيئية خلال الفترة (2007-2017)، حيث يعتبر الرسم (TAPD) الرسم الذي توجه كل إيراداته لفائدة هذا الصندوق، وهناك رسوم بيئية، توجه نصف إيراداتها لهذا الصندوق كذلك، ورسوم بيئية أخرى (75%) من إيراداتها يوجه لهذا الأخير، فكل هذه الرسوم تساهم في تغذية الصندوق السابق الذكر.

وانطلاقا من الحصص الموجهة لفائدة الصندوق الخاص بالبيئة، تعتبر الرسوم البيئية التي تضمنها الجدول رسوم بيئية بامتياز، كون إيراداتها تساهم في معالجة التلوث من خلال نفقات الصندوق.

ويعتبر الرسم (TAPD) والرسوم على الوقود، والرسوم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المنتجة محليا، بالإضافة إلى الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية، الأكثر مساهمة في تغذية الصندوق الخاص بالبيئة من خلال الإيرادات المعتبرة من هذه الرسوم.

ويساهم الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي كذلك في تغذية هذا الصندوق، انطلاقا من إيراداته، وبالإضافة إلى هذه الرسوم البيئية، تساهم الرسوم البيئية الأخرى كذلك ولو بنسب قليلة في تغذية الصندوق، وتعتبر الأنشطة، التي تفرض عليها الرسوم البيئية الأكثر مساهمة في تغذية الصندوق، وهي أنشطة ذات أهمية من حيث تأثيرها على البيئة، والرسم التحفيزي المرتبط بأنشطة المستشفيات بإمكانه المساهمة كذلك في تغذية الصندوق (75% من إيراداته توجه لفائدة الصندوق).

المبحث الثاني: أثر الضرائب والرسوم البيئية على سلوك المؤسسة الإقتصادية الجزائرية

في هذا المبحث تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتم الإعتماد فيها بخصوص جمع المعلومات والبيانات على إستخدام إستمارة الإستبيان، وتم التركيز قدر المستطاع على أن تكون المعلومات والبيانات التي تضمنتها هذه الإستمارة تعكس الجوانب الأساسية للدراسة، وتم الإعتماد في التحليل على البرنامج الإحصائي (SPSS).

وتم تقسيم هذا العمل إلى ثلاث نقاط أساسية: الأدوات الإحصائية المستعملة في الدراسة، وعرض البيانات وتحليلها، ودراسة علاقة مؤشرات الضريبة البيئية بالمتغيرات التي تعكس مختلف السلوكيات البيئية للمؤسسة الإقتصادية.

المطلب الأول: الأدوات الإحصائية المستعملة في الدراسة

نتطرق في هذا المطلب لمجتمع الدراسة، والإستبيان، وأساليب التحليل الإحصائي.

أولا: مجتمع الدراسة

المجتمع الذي تم الاعتماد عليه في الدراسة، تمثل في عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولصعوبة الوصول إلى عناصر كافة المجتمع الذي تكونه هذه المؤسسات، تم اختبار عينة مكونة من 90 مؤسسة تم توزيع الاستبيان عليها، واسترجعت من استمارات الاستبيان 71 استمارة، من 12 ولاية، موزعة جغرافيا على معظم مناطق الوطن.

ثانيا: الإستبيان

اعتمدنا في الدراسة على الاستبيان، حيث كان الأداة الرئيسية في عملية جمع البيانات والمعلومات، وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور أساسية بالإضافة إلى الأسئلة الشخصية التي تعكس الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة، وعبارات هذا الاستبيان تم إعدادها وفقا لمقياس ليكرت الخماسي.

1. **مكونات الاستبيان:**

يتكون الاستبيان من النقاط التالية:

- الأسئلة الشخصية: تتمثل في الجنس، والعمر، والمؤهل الوظيفي، وسنوات الخبرة.
- المحور الأول: أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية.
- المحور الثاني: كسب رهانات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية.
- المحور الثالث: انعكاسات الضريبة البيئية على المؤسسة الاقتصادية بخصوص تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

2. مقياس ليكرت الخماسي:

عبارات الاستبيان، تم إعدادها وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، وذلك لمعرفة اتجاه آراء العينة حول ما تضمنه هذا الاستبيان والجدول الموالي يوضح مقياس ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (21): مقياس ليكرت الخماسي

المقياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الوزن المرجع	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحث

ويتم تحديد طول الخلايا لمقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى (المدى: 5-1=4)، انطلاقا من المدى نستطيع معرفة الحدود الدنيا والعليا لهذا المقياس، حيث تم قسمة المدى على عدد الخلايا ($\frac{4}{5} = 0.80$) لمعرفة طول الخلايا الصحيح، تضاف هذه القيمة إلى أقل في المقياس وهي الواحد الصحيح وبهذا يتم معرفة الحد الأعلى لهذه الخلية.

و الجدول الموالي يوضح طول خلايا المقياس والاتجاهات المقابلة لها.

الجدول رقم (22): طول خلايا المقياس والاتجاهات المقابلة لها

الاتجاه	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
طول الخلايا	من 1 إلى 1.8	من 1.81 إلى 2.60	من 2.61 إلى 3.40	من 3.41 إلى 4.20	من 4.21 إلى 5

المصدر: جيلالي شفيق، أثر الاستخبارات التسويقية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية، أطروحة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، فرع تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015-2016، ص 254.

ثالثا: أساليب التحليل الإحصائي

1. أساليب الإحصاء الوصفي:

تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، فالمتوسط الحسابي يستخدم في ترتيب العبارات بحيث يتم اختيار العبارات التي لها متوسط حسابي أكبر، والانحراف المعياري للمفاضلة بين العبارات عند تساوي قيم المتوسط الحسابي، بحيث يتم اختيار العبارة التي لها انحراف معياري أقل.

وانطلاقا من مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) الانحراف المعياري للعبارات التي تضمنها الاستبيان إما أقل من الواحد (1) وإما أكبر من الواحد (1)، ما يعني أنه أحيانا يكون هناك تركز للإجابات وعدم تشتها وأحيانا العكس أي عدم تركز الإجابات وتشتتها، وبالنسبة للانحراف المعياري، كلما كانت قيمته قريبة من الصفر يعني ذلك تركز الإجابات وعدم تشتتها، وإذا كان مساويا للواحد أو يفوقه يعني ذلك عدم تركز الإجابات وتشتتها.

2. مقاييس التحليل الإحصائي:

تم الاعتماد على معامل الثبات (ألف كرونباخ) ومن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) فالمعامل ألفا كرونباخ بالمتوسطات وحدت قيمته (0.741) ما يعني وجود ثبات للدراسة (وجود ثبات للعناصر التي تقيس متغيرات المستقلة والتابعة)، ووحدت قيمته بالعبارات كاملة (0.932) ويعني ذلك أنه بالعبارات كاملة تقريبا معامل الثبات مساويا للواحد، وهذا يعني أن ثبات الدراسة كبير جدا.

ويستخدم هذا المعامل لاختبار الموثوقية كذلك أي مدى إمكانية الحصول على نفس النتائج في حالة إعادة توزيع الاستبيان على نفس العينة مرة أخرى، وتتراوح قيمته بين الصفر (0) والواحد (1)، فكلما اقترب من الواحد يعني ذلك ثباتا أكبر للعناصر التي تقيس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وعندما تتجاوز قيمته 0.60 يعتبر مقبول.

المطلب الثاني: عرض البيانات وتحليلها

في هذا المطلب نتطرق لإختبار الموثوقية (معامل الثبات ألفا كرونباخ)، والتحليل الوصفي لنتائج الدراسة.

أولا: إختبار الموثوقية (معامل الثبات ألفا كرونباخ)

1. بالعبارات كاملة:

وجدت قيمة المعامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان كاملة (82 عبارة) بـ: 0.932، وهي نسبة ممتازة جدا كونها تكاد تكون مساوية للواحد وهي كذلك أكبر من 0.60 (60%).

وهذا يدل على وجود ثبات عال جدا لإجابات عناصر عينة الدراسة على الأسئلة التي تضمنها الاستبيان.

والجدول الموالي يوضح المعامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان:.

الجدول رقم (23): معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لعبارات الاستبيان كاملة

الرقم	اسم المحور	عدد العبارات	المعامل ألفا كرونباخ
01	**الاستبيان كامل**	**82**	**0.932**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

وانطلاقا كذلك من مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)، تم معالجة فقط إجابات 70 استمارة استبيان، وتم رفض إجابة استمارة واحدة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (24): إجمالي معالجة الإجابات

الإجابات	العدد	النسبة (%)
المقبولة	**70**	**98.6**
المرفوضة	**01**	**1.4**
المجموع	**71**	**100.0**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

2. بالمتوسطات الحسابية المرجحة:

معامل الثبات ألفا كرونباخ بالمتوسطات الحسابية المرجحة، يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (25): معامل الثبات ألفا كرونباخ لعناصر الاستبيان بالمتوسطات الحسابية المرجحة

الرقم	عناصر الاستبيان	عدد العبارات	ألفا كرونباخ بالمتوسطات الحسابية المرجحة
01	المؤسسة الاقتصادية والتلوث البيئي	08	0.791
02	المؤسسة الاقتصادية والموارد الطبيعية	05	0.777
03	الاستراتيجية البيئية للمؤسسة الاقتصادية	17	0.681
04	كسب رهان الموارد الطبيعية	05	0.644
05	كسب رهان النفايات	08	0.699
06	كسب رهان الاتصال من الناحية البيئية	12	0.663
07	انعكاسات الضريبة البيئية على المؤسسة الاقتصادية بخصوص تحقيق أبعاد التنمية المستدامة	27	0.662
إجمالي العبارات ومعامل الثبات ألفا كرونباخ بالمتوسطات الحسابية		82	0.741

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

وبالمتوسطات الحسابية المرجحة، ثم معالجة كل الإجابات (71 استبيان) أي لم يتم الرفض بخصوص الإجابات، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (26): إجمالي معالجة الإجابات

الإجابات	العدد	النسبة (%)
المقبولة	71	100.0
المرفوضة	00	00
المجموع	71	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

ويمكن توضيح معامل الثبات ألفا كرونباخ الإجمالي عناصر الاستبيان بالمتوسط الحسابي المرجح وفق الجدول الموالي.

الجدول رقم (27): معامل الثبات ألفا كرونباخ لإجمالي عناصر الاستبيان بالمتوسط الحسابي المرجح

الرقم	عناصر الاستبيان	عدد العبارات	المعامل ألفا كرونباخ
01	**07**	**82**	**0.741**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

ثانيا: التحليل الوصفي لنتائج الدراسة

1. وصف خصائص أفراد العينة:

- **الجنس:** الجدول الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الجدول رقم (28): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة (%)
ذكر	**63**	**88.7**
أنثى	**08**	**11.3**
المجموع	**71**	**100.0**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

ما يلاحظ من الجدول هو أن نسبة الذكور تفوق بكثير نسبة الإناث في العينة المدروسة، حيث نسبة الذكور تمثل 88.7% من العينة المدروسة بينما الإناث تمثلت فقط في 11.3% من العينة، أي معظم الأشخاص الذين أجابوا على الأسئلة التي تضمنها الاستبيان الموجه لأحد المسؤولين في المؤسسة الاقتصادية كانوا ذكور.

- **العمر:** الجدول الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

الجدول رقم (29): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة (%)
أقل من 30 سنة	11	15.5
من 30 سنة إلى 39 سنة	31	43.7
من 40 سنة إلى 49 سنة	23	32.4
50 سنة فأكثر	06	08.5
المجموع	71	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

انطلاقا من الجدول، ما يمكن ملاحظته هو أن أغلب أفراد العينة الذين أجابوا على الأسئلة تتراوح أعمارهم بين 30 سنة و39 سنة، وقدرت نسبتهم بـ 43.7% من عينة الدراسة، ثم تلي هذه النسبة أفراد تراوحت أعمارهم بني 40 سنة و49 سنة وشكلوا 32.4% من عينة الدراسة، بعدها تأتي نسبة الأفراد الذين كانت أعمارهم أقل من 30 سنة وقدرت بـ 15.5% من العينة، وفي الأخير الذي يساوي أو يفوق عمرهم 50 سنة ونسبتهم هي 8.5% من عينة الدراسة.

- **المؤهل الوظيفي:** الجدول الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل الوظيفي.

الجدول رقم (30): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل الوظيفي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة (%)
ثانوي	04	5.6
دبلوم	06	8.5
ليسانس	38	53.5
دراسات عليا	23	32.4
المجموع	71	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من الجدول أن الذين لهم مستوى الليسانس هم من شكلوا النسبة الأكبر من عينة الدراسة، أي الذين أجابوا على الأسئلة التي تضمنها الاستبيان وقدرت نسبتهم بـ: 53.5%، ثم يأتي الذين أجابوا على الأسئلة ويحملون شهادة الدراسات العليا ونسبتهم 32.4% من العينة، وبعدهم يأتي الذين يحملون دبلوم معين وقدرت نسبتهم بـ: 8.5% من عينة الدراسة ويشكلون نسبة صغيرة من العينة، وفي الأخير تأتي نسبة الذين لهم مستوى الثانوي وكانت نسبتهم 5.6% من العينة وتعتبر نسبتهم صغيرة كذلك.

- **سنوات الخبرة:** الجدول الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة.

الجدول رقم (31): توزيع أفراد العينة حسب متغيرسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة (%)
أقل من ثلاث (03) سنوات	08	11.3
من (03) سنوات إلى (05) سنوات	06	8.5
من (06) سنوات إلى (10) سنوات	18	25.4
من (11) سنة إلى (15) سنة	20	28.2
(16) سنة فأكثر	19	26.8
المجموع	71	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

الملاحظ من الجدول هو أن الفئة التي تتراوح سنوات خبرتها من (11) إلى (15) سنة هي التي تشكل النسبة الأكبر من عينة الدراسة (28.2%) من العينة، أي من الذين أجابوا على الأسئلة وهذه الفترة من الخبرة تعطي مصداقية أكثر للإجابات المحصل عليها، ثم تأتي الفئة التي يفوق أو يساوي عدد سنوات خبرتها (16) سنة وقدرت نسبتها 26.8% من عينة الدراسة ويعطي هذا كذلك مصداقية أكثر للإجابات المحصل عليها، ثم بعدها تأتي الفئة التي سنوات خبرتها تتراوح بين (06) و(10) سنوات وتقدر نسبتها بـ 25.4% من العينة وهي فترة كافية لأن تعطي للإجابات المحصل عليها مصداقية أكثر، وفي الأخير تأتي الفئتين اللتين تحملان نسبة صغيرة، حيث تأتي الفئة التي سنوات خبرتها تقل عن ثلاث (03) سنوات خبرة نسبة 11.3% من العينة، ثم الفئة التي تتراوح سنوات خبرتها بين (03) سنوات و(05) سنوات وتشكل نسبة 8.5% من عينة الدراسة.

2. نتائج توزيع اتجاه آراء العينة حول عبارات الاستبيان:

بعد أن إختبرنا الفرضيات الأربعة الأولى، والتي أجابة على واقع الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر(المبحث الأول)، سنجيب في هذه النقطة على باقي الأسئلة المتعلقة بتبيان أثر الضرائب والرسوم البيئية على سلوك المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

- **نتائج توزيع اتجاه آراء العينة حول عبارات المحور الأول من الاستبيان:**

الجدول الموالي يوضح توزيع اتجاه آراء العينة حول عبارات المحور الأول من الاستبيان:

الجدول رقم (32): توزيع اتجاه آراء العينة حول عبارات المحور الأول من الاستبيان (أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية %					اتجاه آراء العينة
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	
المؤسسة الاقتصادية والتلوث البيئي			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
1. تقوم مؤسستكم بأعمال الوقاية من التلوث	4.41	0.748	1.4	1.4	2.8	43.7	50.7	موافق تماما
2. تقوم مؤسستكم بأعمال مكافحة التلوث	4.30	0.818	00	4.2	9.9	38	47.9	موافق تماما
3. تقوم مؤسستكم بمعالجة الملوثات أثناء عملية الإنتاج	4.17	0.878	1.4	.4	9.9	45.1	39.4	موافق
4. مخلفات نشاط مؤسستكم يؤثر على المياه السطحية	1.72	1.017	56.3	26.8	7	8.5	1.4	غير موافق تماما
5. مخلفات نشاط مؤسستكم يؤثر على المياه الجوفية	1.68	0.968	57.7	25.4	9.9	5.6	1.4	غير موافق تماما
6. نشاط مؤسستكم يساهم في إحداث تلوث جوي	1.85	1.154	56.3	19.7	8.5	14.1	1.4	غير موافق
7. نشاط مؤسستكم له تأثير في عنصر التربة	1.63	0.989	60.6	25.4	7	4.2	2.8	غير موافق تماما
8. نشاط مؤسستكم يساهم في خلق المشكلات البيئية كالاحتباس الحراري	1.62	0.851	56.3	29.6	11.3	1.4	1.4	غير موافق تماما
المؤسسة الاقتصادية والموارد الطبيعية	**2.67**	**0.927**						-
9. نشاط مؤسستكم يستنزف الموارد الطبيعية	2.06	1.107	4.8	29.6	12.7	16.9	00	غير موافق
10. نشاط مؤسستكم يعتمد على الخفض المستمر لحجم استخدام الموارد الطبيعية	3.11	1.248	9.9	23.9	29.6	18.3	18.3	تحايد
11. نشاط مؤسستكم يستنزف مورد المياه	2.24	1.101	28.2	39.4	15.5	14.1	2.8	غير موافق
12. تمتلك مؤسستكم تجهيزات قسمة بالكفاءة في استهلاك الطاقة	3.65	1.084	5.6	11.3	14.1	50.7	18.3	موافق
13. تعتمد مؤسستكم على تنمية موارد الطاقة المتجددة	2.85	1.117	15.5	19.7	33.8	26.8	4.2	محايد

الاستراتيجية البيئية للمؤسسة الاقتصادية	2.78	1.131						-
14. مؤسستكم هي في مرحلة دمج البيئة في مختلف برامج سياستها العامة	4.45	3.577	1.4	9.9	15.9	31	40.8	موافق تماما
15. تعتمد مؤسستكم على تبين استراتيجية بيئية	4.07	0.915	00	8.5	12.7	42.3	36.6	موافق
16. تعتمد مؤسستكم على تدوير المخلفات	3.69	1.166	2.8	18.3	15.5	33.8	29.6	موافق
17. مؤسستكم تملك استراتيجية لتدوير مخلفات المياه الملوثة	3.35	1.148	4.2	21.1	29.6	25.4	19.7	محايد
18. تعمل مؤسستكم على دمج الاستراتيجية البيئية في ثقافتها	4.14	0.816	00	4.2	14.1	45.1	36.6	موافق
19. تعتمد مؤسستكم على استخدام التكنولوجيا النظيفة	4.20	0.829	00	4.2	12.7	42.3	40.8	موافق
20. ضغط الأطراف ذات المصلحة بخصوص الجوانب البيئية دفع المؤسسة إلى تبني استراتيجية مستدامة	3.17	1.298	16.9	11.3	23.9	33.8	14.1	محايد
21. هناك تحسن مستمر لأداء مؤسستكم من الناحية البيئية	4.21	0.844	1.4	4.2	5.6	49.3	39.4	موافق تماما
22. الميزة التنافسية لنشاط مؤسستكم لها علاقة بالمحاور البيئية (الانشغالات البيئية)	3.75	1.143	2.8	16.9	12.7	38	29.6	موافق
23. مؤسستكم هي في مرحلة دمج التنمية المستدامة في عمق أنشطتها الاقتصادية (كل انشغالاتها، الجوانب البيئية، الاقتصاديات والبيئة)	3.96	1.020	1.4	9.9	15.5	38	35.2	موافق
24. مؤسستكم لها رؤية التوجه إلى الاستثمارات البيئية	3.55	1.131	5.6	14.1	19.7	40.8	19.7	موافق
25. تحترم مؤسستكم حقوق العاملين الموجودين بها	4.46	0.714	1.4	00	4.2	36.6	54.9	موافق
26. تهتم مؤسستكم بصورة دائمة بالجوانب الصحية لعمالها	4.55	0.580	00	00	4.2	36.6	59.2	موافق تماما
27. تتعامل مؤسستكم بشفافية وعدالة بخصوص ترقية عمالها	4.32	0.770	00	4.2	5.6	43.7	46.5	موافق تماما
28. تعتمد مؤسستكم على المعايير المعمول بها بخصوص ترقية عمالها	4.27	0.844	00	7	4.2	43.7	45.1	موافق تماما
29. تعتمد مؤسستكم على قانون العمل بخصوص ترقية العمال والتعامل معهم	4.34	0.774	1.4	1.4	5.6	45.1	46.5	موافق تماما
30. كل العاملين بمؤسستكم لهم حق (نصيب) في التكوين	4.37	0.760	00	2.8	8.5	38	50.7	موافق تماما
-	4.05	1.077						-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

المؤسسة الاقتصادية والتلوث البيئي:

استطاعت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية القيام بأعمال الوقاية من التلوث ومكافحته، والقيام كذلك بمعالجة الملوثات أثناء العملية الإنتاجية، وهذا ما تم التوصل إليه انطلاقا من المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، حيث نسبة كبيرة منها اتجهت آرائها بخصوص هذه النقاط نحو درجة موافق وموافق تماما، فبخصوص القيام بأعمال الوقاية من التلوث حوالي 94% من المؤسسات الاقتصادية التي أجريت عليها الدراسة تقوم بهذا السلوك البيئي الهام، ومكافحة التلوث وصلت النسبة بخصوصه إلى 86% من المؤسسات، والقيام بمعالجة الملوثات أثناء العملية الإنتاجية وصلت النسبة بخصوصها إلى حوالي 85%.

وفي الجزائر، المؤسسة الاقتصادية كذلك استطاعت أن تتفادي التلوث بشتى أنواعه (تلوث التربة، والتلوث الجوي، وتلوث المياه)، وهذا انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، فنسبة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية لا تساهم في تلوث المياه، ففي حدود 83% من المؤسسات محل الدراسة كانت غير موافقة وغير موافقة تماما على أن مخلفات نشاطها يحدث تلوث للمياه السطحية، وفي حدود 83% منها كذلك هي ضد أن مخلفات نشاطها يحدث تلوث للمياه الجوفية، وبخصوص التلوث الجوي، أكثر من 76% منها لا يساهم في مثل هذا النوع من التلوث، وحوالي 86% منها لا يساهم في تلوث التربة، وحوالي 86% من المؤسسات الاقتصادية هذه لا يساهم في خلق المشكلات البيئية.

المؤسسة الاقتصادية والموارد الطبيعية:

بخصوص الموارد الطبيعية وانطلاقا من النتائج المعبر عنها بالجدول، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تعتمد الرشادة في استغلال الموارد الطبيعية، حيث أكثر من 70% من المؤسسات محل الدراسة اتجهت آرائها نحو غير موافق وغير موافق تماما بخصوص استنزاف مواردها الطبيعية.

و لعل ما ثبت هذا السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، هو عدم استنزافها لمورد المياه، حيث حوالي 68% من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي أجريت عليها الدراسة لا تستنزف مورد المياه أثناء القيام بمختلف عملياتها الإنتاجية، وحوالي 17% منها يستنزف هذا المورد، وهذا يشكل تهديد بخصوص هذا المورد الهام، وهذه الفئة من المؤسسات الاقتصادية يجب عليها أن تكسب رهان مورد المياه وتجد استراتيجية بيئية واضحة لتسييره والتوصل إلى الرشادة في استغلاله، ففي أوروبا مثلا ورغم النهضة الصناعية التي شهدتها، إلا أن مؤسساتها الاقتصادية استطاعت أن تتبنى استراتيجيات بيئية فعالة لمورد المياه.

وفرنسا كبلد أوروبي استطاعت مؤسساتها الاقتصادية أن تقدم تقارير سنوية عن استغلال هذا المورد، وتفصح عن استراتيجياتها البيئية بخصوصه (مؤسسات لأجل البيئة (EPE))، تجمع لأكثر من أربعين (40) مؤسسة كبرى تنشط في القطاعات الاستراتيجية الهامة كالحديد والصلب، الزجاج، الاسمنت... وغيرها).

وبخصوص مورد الطاقة، توصلت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لترشيد استهلاكها من هذا المورد، حيث أكثر من 69% من المؤسسات الاقتصادية تملك تجهيزات متسمة بالكفاءة في استهلاك الطاقة، ولكن فيما يتعلق بالطاقات المتجددة، مؤسساتنا الاقتصادية لا تعمل على تنمية موارد الطاقة المتجددة وهذا انطلاقا من المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة، حيث فقط في حدود 31%، منها يعمل على تنمية مثل هذا النوع من الموارد الطبيعية، وأكثر من 35% منه لا يعمل على تنمية أصلا، وحوالي 34% من هذه المؤسسات غير مبال أصلا، حيث كان محايد بخصوص تنمية هذا المورد المستدام.

المؤسسة الاقتصادية والاستراتيجية البيئية:

وجود استراتيجية بيئية بالمؤسسة الاقتصادية، يعني النية الصادقة للقيام بدمج المحاور البيئية في مختلف أنشطتها، والمؤسسة الاقتصادية في الجزائر تعمل جاهدة على دمج البعد البيئي في أنشطتها كذلك، وهذا ما تعكس النتائج المعبر عنها بالجدول، حيث في حدود 79% من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تملك استراتيجية بيئية، وهذا ما يعكس المحاولة الجادة لمؤسساتنا بخصوص الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي أثناء ممارسة مختلف أنشطتها.

والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، لا تعمل على تبني الاستراتيجية البيئية فقط، بل هي في مرحلة دمج البيئية في مختلف برامج سياستها العامة، حيث في حدود 72%، من المؤسسات الاقتصادية كانت في هذا المسعى، وهذه الاستراتيجية أصبحت ثقافة، بالنسبة لها، وهذا ما أثبتته النتائج المتوصل إليها في الدراسة كذلك بهذا الخصوص، حيث في حدود 82% من المؤسسات اتجهت آرائها نحو درجة موافق وموافق تماما على أن هذه الاستراتيجية أصبحت ثقافة بالنسبة إليها.

و ما يعكس فعلا انخراط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في هذا المسعى –الاستراتيجية البيئية- هو اعتمادها استراتيجية إعادة التدوير، واستخدام التكنولوجيا النظيفة... وغيرها، فحوالي 63% من المؤسسات الاقتصادية تتبنى تقنية إعادة تدوير المخلفات، إلا أنه بخصوص مورد المياه لا تزال المؤسسة الاقتصادية تحتاج لتسطير استراتيجيات بيئية واضحة.

ففي حدود 45% من المؤسسات الاقتصادية تقوم بإعادة تدوير مخلفات مياهها الملوثة، وأكثر من 25% منها لا يعتمد هذه التقنية، وهذا ما يدعو إلى ضرورة إيجاد حلول فعلية بهذا الخصوص، كون هذه النسبة تدق ناقوس الخطر.

و حوالي 83% من المؤسسات الاقتصادية، تستخدم التكنولوجيا النظيفة، ما يعني اعتمادها الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية الداخلة في العملية الإنتاجية، والاستخدام العقلاني للطاقة كذلك، وبهذه الاستراتيجيات البيئية استطاعت المؤسسة الاقتصادية في الجزائر أن تحسن من أدائها من الناحية البيئية، حيث في حدود 89% من المؤسسات الاقتصادية حسنت من أدائها البيئي انطلاقا من اعتمادها هذه الاستراتيجيات، وكانت هذه الأخيرة سببا في تحقيقها للميزة التنافسية، حيث نسبة كبيرة من مؤسساتنا توصلت لكسب هذه الميزة أي حوالي 68% منها.

وليس فقط دمج البعد البيئي، إنما كان للمؤسسة الاقتصادية مسعى واضح في دمج البعد الاجتماعي كذلك، فمعظم المؤسسات الاقتصادية التي أجريت عليها الدراسة تحترم حقوق العاملين الموجودين بها، أي في حدود 95% منها، وهذه المؤسسات تهتم بصورة دائمة بالجوانب الصحية لعمالها، في حدود 96% منها وتتعامل بشفافية وعدالة بخصوص ترقية عمالها، أي في حدود 90% منها، وتعتمد هذه المؤسسات بخصوص ترقية عمالها على المعايير المعمول بها، أي في حدود 89% منها، وفي حدود 89% من المؤسسات الاقتصادية كذلك لعمالها حق (نصيب) في التكوين.

وانطلاقا من المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري، يتضح من الجدول أن أراء العينة (الذين تم طرح أسئلة الاستبيان عليهم بالمؤسسات الاقتصادية) بخصوص قيام مؤسساتهم بأعمال الوقاية من التلوث، والقيام بأعمال مكافحة التلوث، والقيام بمعالجة الملوثات أثناء العملية الإنتاجية، اتجهت آرائهم نحو موافق تماما وموافق.

واتجهت آرائهم بخصوص إحداث نشاط مؤسساتهم لتلوث بيئي (تلوث المياه، تلوث التربة، تلوث الهواء)، نحو غير موافق تماما وغير موافق، ما يعني أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لا تساهم في إحداث تلوث بيئي انطلاقا من قيامها بأعمال الوقاية من التلوث ومكافحته.

ويجب الإشارة إلى أن معامل الثبات (ألفاكرونباخ) للعنصر الأول من أسئلة المحور الأول من الاستبيان (المؤسسة الاقتصادية والتلوث البيئي) يقدر بـ: 0.791، ما يدل على وجود ثبات عال لإجابات عناصر عينة الدراسة على الأسئلة.

وبخصوص استنزاف الموارد الطبيعية، اتجهت آراء العينة نحو غير موافق، وهو ما أثبتته كذلك اتجاه الآراء نحو غير موافق بخصوص استنزاف مورد المياه، واتجهت الآراء نحو موافق بخصوص اعتماد كفاءة في استهلاك الطاقة.

وبخصوص هذا العنصر من المحور الأول من أسئلة الاستبيان (المؤسسة الاقتصادية والموارد الطبيعية) قدر معامل ثباته بـ 0.777 ما يدل كذلك على وجود ثبات عال لإجابات عناصر عينة الدراسة كذلك.

ويتضح من الجدول أنه بخصوص عنصر الاستراتيجية البيئية للمؤسسة الاقتصادية، معظم آراء العينة المدروسة اتجهت نحو موافق وموافق تماما، يلغى معظم العبارات التي تضمنها هذا العنصر كانت آراء العينة بخصوصها إما موافق أو موافق تماما، وهذا العكس وجود استراتيجية بيئية بالمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

والنتائج التي يوضحها الجدول، يتضح كذلك منها أنه بمتوسط إجمالي يقدر بـ 4.05 وانحراف معياري إجمالي يقدر بـ 1.077، فإن هذا يدل على تشتت المتوسط الحسابي (قيمة الانحراف المعياري أكبر من الواحد) لكن هذا التشتت هو بين درجة موافق وموافق تماما، بمعنى عدم تركز الإجابات وتشتتها بين درجة موافق وموافق تماما.

وفي كل الحالات معظم آراء العينة المدروسة اتجهت نحو موافق وموافق تماما، ما يدل على وجود استراتيجية بيئة فعلا بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

وبخصوص هذا العنصر كذلك –الاستراتيجية البيئية للمؤسسة الاقتصادية- معامل ثباته هو 0.681، وهو ما يدل على وجود ثبات كذلك لإجابات عناصر عينة الدراسة.

وما يلاحظ من الجدول بخصوص معامل الثبات (ألفاكرونباخ) بعبارات المحور الأول من الاستبيان حسب كل عنصر من عناصر هذا المحور هو تراوحه بين 0.930 و0.941، واقترابه من الواحد يعني ذلك ثبات كبير للعناصر تقييس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

وكون المحور الأول من الاستبيان يتناول أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، وهو مقسم إلى ثلاث عناصر أساسية، وبالقيم التي أخذها معامل الثبات (ألفاكرونباخ) فهذا يعني وجود ثبات كبير للعناصر الثلاثة السابقة التي تقييس المتغير التابع (أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية).

- **نتائج توزيع اتجاه آراء العينة حول عبارة المحور الثاني من الاستبيان:**

الجدول الموالي يوضح توزيع اتجاه آراء العينة حول عبارات المحور الثاني من أسئلة الاستبيان:

الجدول رقم (33): توزيع اتجاه آراء العينة حول عبارات المحور الثاني من الاستبيان (كسب رهانات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية %					اتجاه آراء العينة
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	
كسب رهان الموارد الطبيعية			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
1. استطاعت مؤسستكم أن تحقق توازن في تسيير الموارد الطبيعية	3.89	0.728	00	2.8	23.9	54.9	18.3	موافق
2. استطاعت مؤسستكم تحقيق تسيير كفء وفعال لمواردها الطبيعية	3.97	0.736	00	1.4	23.9	50.7	23.9	موافق
3. استطاعت مؤسستكم التكيف مع مختلف متطلبات الأطراف ذات المصلحة بخصوص الموارد الطبيعية	3.99	0.746	00	00	28.2	45.1	26.8	موافق
4. تعتمد مؤسستكم على أداة تسيير معينة للموارد الطبيعية (التنظيم والقانون) الأدوات الاقتصادية...وغيرها)	4.04	0.706	00	1.4	18.3	54.9	25.4	موافق
5. تعتمد مؤسستكم على الجباية البيئية في تسيير مواردها الطبيعية	3.89	0.871	00	5.6	26.8	40.8	26.8	موافق
كسب رهان النفايات	**3.95**	**0.757**						
6. تستغل مؤسستكم النفايات التي تخلفها العملية الإنتاجية	3.87	0.999	1.4	12.7	9.9	49.3	26.8	موافق
7. تتخلص مؤسستكم من مخلفاتها بصورة آمنة بيئيا واجتماعيا	4.39	0.573	00	1.4	00	56.3	42.3	موافق تماما
8. تعتمد مؤسستكم على استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة لمنتجاتها	3.93	0.867	00	4.2	28.2	38	29.6	موافق

9. تتعامل مؤسستكم مع مؤسسات خارجية تنشط في مجال الجمع من أجل إعادة التدوير (الرسكلة)	3.75	0.996	1.4	11.3	22.5	40.8	23.9	موافق
10. سبب استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة هو القانون والتشريع البيئي المفروض على نشاطكم	3.44	1.044	2.8	14.1	36.6	26.8	18.3	محايد
11. سبب استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة هو الضريبة البيئية المفروضة على نشاطكم	3.13	0.95	4.2	21.1	38	31	5.6	موافق
12. تستفيد مؤسستكم من نفاياتها من الناحية الاقتصادية	3.55	1.106	5.6	14.1	16.9	46.5	16.9	موافق
13. تعتبر مؤسستكم نفاياتها إيراد مالي هام	3.20	1.238	7	29.6	16.9	29.6	16.9	محايد
كسب رهان الاتصال من الناحية البيئية الإفصاح عن المؤشرات البيئية)	**3.65**	**0.972**						
14. تقدم مؤسستكم تقارير سنوية بخصوص استغلال الموارد الطبيعية	4.37	4.853	2.8	4.2	29.6	40.8	22.5	موافق تماما
15. تقدم مؤسستكم مؤشرات بخصوص استغلالها للموارد الطبيعية (المياه، الطاقة، النفايات...الخ)	3.97	0.910	00	8.5	16.9	43.7	31	موافق
16. تفصح مؤسستكم عن ما توصلت إليه بخصوص حماية الموارد الطبيعية	3.85	0.889	00	7	26.8	40.8	25.4	موافق
17. تفصح مؤسستكم عن الأهداف المحققة من الناحية البيئية	3.89	0.934	00	8.5	23.9	38	29.6	موافق
18. تفسح مؤسستكم عن ما توصلت إليه بخصوص الحد من المخلفات	3.86	0.883	00	8.5	21.1	46.5	23.9	موافق
19. تصفح مؤسستكم عن ما توصلت إليه بخصوص الحد من التلوث	3.86	0.961	00	11.3	19.7	40.8	28.2	موافق
20. تحسن مؤسستكم بصورة مستمرة في كيفية التخلص من الانبعاثات والنفايات الناتجة عن العملية الإنتاجية	3.73	0.827	00	2.8	42.3	33.8	21.1	موافق
21. تعمل مؤسستكم على تحديث التكنولوجيا المستخدمة باستمرار	4.14	0.883	00	7	11.3	42.3	39.4	موافق
22. تملك مؤسستكم نظام معلوماتي بيئي	3.31	1.022	1.4	22.5	33.8	28.2	14.1	نحايد
23. استطاعت أن تساهم المعلومات البيئية المقدمة في تحقيق ميزة تنافسية لمؤسستكم	3.52	0.998	1.4	12.7	38	28.2	19.7	موافق
24. مسعى مؤسستكم لدمج كل المحاور البيئية في عمق أنشطتها سببه القانون والتشريع البيئي	3.92	0.890	1.4	5.6	18.3	49.3	25.4	موافق
25. مسعى مؤسستكم لدمج كل المحاور البيئية في عمق أنشطتها سببه الضريبة البيئية	3.68	0.922	00	9.9	33.8	35.2	21.1	موافق
-	**3.84**	**1.247**						موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

المؤسسة الاقتصادية وكسب رهان الموارد الطبيعية:

استطاعت المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، أن تكسب رهان الموارد الطبيعية، فالتحديات البيئية المرتبطة بهذه الأخيرة، تشكل رهان أساسي وهام لهذه المؤسسة، ولعل تحقيق التوازن في تسيير هذه الموارد واحد من هذه التحديات، بالإضافة إلى تكيف هذه المؤسسة مع مختلف أطرافها ذات المصلحة بخصوص هذه الموارد، فحوالي 73% من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي أجريت عليها الدراسة استطاعت أن تحقق توازن في تسيير مواردها الطبيعية، وأكثر من 74% منها حققت تسيير كفء وفعال لهذه الموارد، في حين حوالي 72% منها تكيفت مع مختلف أطرافها ذات المصلحة بخصوص هذه الموارد كذلك.

والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، استطاعت انطلاقا من استراتيجيتها البيئية المرتبطة بالموارد الطبيعية، من خلال اعتماد الرشادة في استغلالها (كمورد المياه والطاقة مثلا)، -تم التطرق إليها بالمحور الأول- أن تكسب رهان هذه الموارد، وأن تتفادى بذلك مختلف تحديات التلوث البيئي الحاصل، وهو ما توصلت إليه أي تتفادى حدة التلوث الحاصل بالرغم من الحجم الهائل للصناعة الموجود بها.

المؤسسة الاقتصادية وكسب رهان النفايات:

تستغل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية النفايات التي تخلفها عملياتها الإنتاجية، وباقي المخلفات غير المستغلة تتخلص منها بصورة آمنة بيئيا، واستراتيجيتها البيئية المرتبطة باستخدام الأغلفة الصديقة للبيئة لمنتجاتها، هي من ساهمت في إعادة تدوير مخلفاتها، حيث أكثر من 80% من المؤسسات الاقتصادية تستغل نفاياتها، وأكثر من 98% منها تتخلص من باقي مخلفاتها بصورة آمنة بيئيا، وحوالي 68% منها تعتمد على استراتيجية استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة، وتعامل المؤسسة الاقتصادية مع مؤسسات خارجية تنشط في مجال جمع النفايات من أجل إعادة التدوير، دليل على البحث الفعلي لدمج المحاور البيئية في مختلف أنشطتها كذلك، حيث أكثر من 64% من المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة تبنت هذا السلوك البيئي الهام، وبهذا استطاعت هذه المؤسسات كسب رهان النفايات.

واستطاعت كذلك من خلال هذه الاستراتيجية البيئية –إعادة التدوير- أن تستفيد من تثمين نفاياتها، وكان لباقي النفايات غير المسترجعة دور في إيجاد موارد مالية أخرى من خلال الاستفادة منها، حيث أكثر من 63% من المؤسسات الاقتصادية التي أجريت عليها الدراسة تستفيد من نفاياتها من الناحية الاقتصادية.

المؤسسة الاقتصادية وكسب رهان الاتصال من الناحية البيئية:

في الجزائر، المؤسسة الاقتصادية استطاعت أن يكون لها اتصال خارجي مع مختلف الأطراف ذات المصلحة بخصوص دمج المحاور البيئية في مختلف أنشطتها، وهو ما يعرف بالاتصال الخارجي من الناحية البيئية، ويتأتى هذا من كسبها لمختلف الرهانات البيئية المحيطة بها، سواء ما تعلق منها بالموارد الطبيعية و/أو النفايات... وغيرها.

وأكثر من 63% من المؤسسات الاقتصادية، قدمت تقارير سنوية بخصوص استغلال مواردها الطبيعية، وأكثر من 74% منها قدمت مؤشرات بخصوص استغلال هذه الموارد (المياه، والطاقة، والنفايات)، واستطاعت هذه المؤسسات أن تفصح عن ما توصلت إليه بخصوص حماية هذه الموارد، حيث أكثر من 66% منها قام بذلك.

وإن كسب المؤسسة الاقتصادية في الجزائر لمختلف الرهانات البيئية (رهان الموارد الطبيعية، ورهان النفايات) جعلها تفصح عن ما توصلت إليه بخصوص الحد من المخلفات، حيث أكثر من 70% من المؤسسات الاقتصادية قام بهذا السلوك البيئي وانطلاقا من كسب المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمختلف رهاناتها البيئية، استطاعت أن يكون لها مسعى لدمج كل المحاور البيئية في عمق أنشطتها المختلفة.

وانطلاقا من المتوسط الحسابي الإجمالي بخصوص العنصر الأول من المحور الثاني لأسئلة الاستبيان (كسب رهان الموارد الطبيعية) الموضح بالجدول يتبين أن آراء العينة بخصوص أسئلة هذا العنصر اتجهت نحو موافق (متوسط حسابي إجمالي يقدر بـ: 3.95)، ما يدل على أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة كسبت رهان الموارد الطبيعية، حيث أنها استطاعت أن تحقق توازن في تسيير مواردها الطبيعية، وتحقق تسيير كفء وفعال لهذه الموارد، بالإضافة إلى أنها استطاعت التكيف مع مختلف متطلبات الأطراف ذات المصلحة بخصوص هذه المواد كذلك.

ويجب الإشارة إلى أن معامل الثبات (ألفاكرونباخ) للعنصر الأول من أسئلة هذا المحور يقدر بـ: 0.644، ما يدل على وجود ثبات لإجابات عناصر عينة الدراسة على الأسئلة.

واتجهت آراء العينة بخصوص الأسئلة التي تضمنها العنصر الثاني من أسئلة هذا لمحور (كسب رهان النفايات) إلى موافق بمتوسط حسابي إجمالي قدر بـ 3.65، وهذا يعكس كسب المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لرهان النفايات كذلك، بمعنى أن هذه المؤسسات تستغل النفايات التي تخلفها مختلف عملياتها الإنتاجية، وتتخلص من مختلف مخلفاتها بصورة آمنة بيئيا، وتعتمد على استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة لمنتجاتها، وبهذا استطاعت هذه المؤسسات أن تستفيد من هذه النفايات ليس فقط من الناحية البيئية، بل حتى من الناحية الاقتصادية.

ومعامل ثبات هذا العنصر (كسب رهان النفايات) يقدر بـ 0.699 وهذا يدل على وجود ثبات كذلك لإجابات عناصر العينة المدروسة أي من تم طرح الأسئلة عليهم.

ومن الجدول كذلك، يتضح أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة استطاعت كسب رهان الاتصال من الناحية البيئية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا العنصر (كسب رهان الاتصال من الناحية البيئية) 3.84، ما يدل على أن آراء عينة الدراسة اتجهت نحو موافق كذلك.

وتبين بخصوص هذا العنصر أن المؤسسات الاقتصادية تقدم تقارير سنوية بخصوص استغلال مواردها الطبيعية، وتقديم مؤشرات بخصوص استغلالها لهذه الموارد (المياه، والطاقة، والنفايات) وتفصح عن ما توصلت إليه بخصوص حماية هذه الموارد، وتفصح كذلك عن ما توصلت إليه بخصوص الحد من المخلفات والحد من التلوث.

ومعامل ثبات هذا العنصر هو 0.663، وهذا يدل كذلك على وجود ثبات الإجابات عناصر العينة المدروسة.

وانطلاقا من المحور الأول والثاني من أسئلة الاستبيان والنتائج الموضحة، يتضح أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تزاول أنشطتها آخذة بعين الاعتبار أبعاد التنمية المستدامة، حيث أنها تقوم بأعمال الوقاية من التلوث وتعمل محل مكافحته كذلك، وتقوم بمعالجة الملوثات أثناء عملياتها الاتفاقية، وأنها لا تستنزف مواردها الطبيعية (عدم استنزاف مورد المياه، واعتماد الكفاءة في استهلاك الطاقة...و غيرها)، وأنها تملك استراتيجيات بيئية، وأنها كسبت رهان الموارد الطبيعية، وكسبت رهان النفايات، واستطاعت كذلك أن تكسب رهان الاتصال من الناحية البيئية.

وكل هذا يدل على أن هذه المؤسسات تنشط في ظل التنمية المستدامة (توافر أبعاد التنمية المستدامة في أنشطتها).

وتوضح كذلك النتائج أن هذه المؤسسات من خلال العناصر الأساسية التي تضمنها المحور الأول والثاني من أسئلة الاستبيان، استطاعت أن تحقق أبعاد المستدامة وتكسب مختلف رهانات هذه التنمية، وانعكس ذلك في مختلف سلوكياتها البيئية (كسب رهان الموارد الطبيعية، وكسب رهان النفايات، وكسب رهان الاتصال الناحية البيئية).

- **نتائج توزيع اتجاه آراء العينة حول عبارات المحور الثالث من الاستبيان:**

الجدول رقم (34): توزيع اتجاه آراء العينة حول عبارات المحور الثالث من الاستبيان (انعكاسات الضريبة البيئية على المؤسسة الاقتصادية بخصوص تحقيق أبعاد التنمية المستدامة)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية %					اتجاه آراء العينة
			غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	
			نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	
1.يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	4.11	0.903	2.8	2.8	9.9	49.3	35.2	موافق
2.تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها (الخاضع لها نشاط المؤسسة)	4.00	1.028	2.8	7	14.1	39.4	36.6	موافق
3.تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية	4.17	0.793	00	2.8	15.5	43.7	38	موافق
4.تدفع مؤسستكم الضريبية البيئية بصورة طوعية	4.11	0.934	00	5.6	21.1	29.6	43.7	موافق
5.تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	4.03	0.910	00	7	18.3	39.4	35.2	موافق
6.يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	3.94	1.068	2.8	9.9	12.7	39.4	35.2	موافق
7.دفعت الضريبة البيئية مؤسستكم إلى تغيير سلوكها تجاه حماية البيئة من التلوث	3.72	1.017	2.8	9.9	22.5	42.3	22.5	موافق
8.أثرت الضريبة البيئية على مؤسستكم بحيث أصبحت تطمح لتبني عمليات إنتاجية آمنة بيئيا	3.69	0.950	00	14.1	22.5	43.7	19.7	موافق
9.الضريبة على البيئة أثرت في مختلف العمليات الإنتاجية	3.54	1.012	1.4	15.5	29.6	35.2	18.3	موافق

10. جعلت الضريبة البيئية مؤسستكم تقوم بمراجعة طرق إنتاجها	3.51	0.954	1.4	12.7	35.2	35.2	15.5	موافق
11. مراجعة طرق الإنتاج سمح بتحسين مؤسستكم لأدائها البيئي	3.87	0.844	00	7	21.2	49.3	22.5	موافق
12. الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات فرضت على المؤسسة مراجعة طرق استخدام الطاقة	3.38	0.931	1.4	14.1	42.3	29.6	12.7	محايد
13. مراجعة طرق استخدام الطاقة ساعدت مؤسستكم على تقليل استخداماها (الطاقة)	3.70	0.916	00	11.3	26.8	42.3	19.7	موافق
14. استطاعت الضريبة البيئية أن تحت مؤسستكم على تعديل استغلال الموارد الطبيعية	3.52	0.892	00	14.1	32.4	40.8	12.7	موافق
15. التحسينات المنجزة على تعديل استغلال الموارد الطبيعية سمح بترشيدها (الموارد الطبيعية)	3.72	0.831	00	9.9	22.5	53.5	14.1	موافق
16. توصلت مؤسستكم إلى تحقيق نتائج أفضل بعد ترشيد استغلال الموارد الطبيعية	3.92	0.692	00	1.4	23.9	56.3	18.3	موافق
17. الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات فرضت على مؤسستكم تسويق منتجات آمنة بيئيا	3.77	0.913	00	8.5	29.6	38	23.9	موافق
18. توصلت مؤسستكم إلى تحقيق تنافسية أكبر بعد تسويق المنتجات الآمنة بيئيا	3.69	0.904	00	8.5	35.2	35.2	21.1	موافق
19. قدمت مؤسستكم في تقاريرها السنوية مؤشرات أفضل بخصوص المنتجات الآمنة بيئيا وأرجعت سبب تبنها إلى الضريبة البيئية	3.51	0.908	00	9.9	47.9	23.9	18.3	موافق
20. الضريبة البيئية المطبقة على المنتجات دفعت مؤسستكم إلى تبني أغلفة (تعليب) آمنة بيئيا	3.51	0.892	00	8.5	50.7	22.5	18.3	موافق
21. اعتماد تعليب جديد بيئي حسن من تنافسية منتجات مؤسستكم	3.55	0.983	2.8	7	42.3	28.2	19.7	موافق
22. دفعت الضريبة البيئية مؤسستكم إلى مراقبة الانبعاثات	3.20	0.904	4.2	11.3	53.5	22.5	8.5	محايد
23. مراقبة الانبعاثات سمحت بالتقليل منها من طرف مؤسستكم	3.25	0.906	4.2	8.5	54.9	22.5	9.9	محايد
24. مراقبة الانبعاثات جعلت مؤسستكم تعتمد على تكنولوجيات حديثة لمعالجة التلوث المرتبط بالانبعاثات	3.27	0.999	4.2	11.3	53.5	15.5	15.5	محايد
25. مراجعة مؤسستكم لأنشطتها المختلفة قادها إلى تبني الإبداع البيئي	3.72	1.124	2.8	14.1	21.1	32.4	29.6	موافق
26. الضريبة البيئية فرضت على مؤسستكم مراجعة نشاطها تجاه نفاياتها	3.75	1.105	1.4	14.1	25.4	26.8	32.4	موافق
27. مراجعة تعامل مؤسستكم مع نفايات أقنعها بضرورة تبني تقنيات إعادة التدوير	3.85	1.091	2.8	8.5	25.4	28.2	35.2	موافق
	3.70	**0.940**						موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

رد فعل المؤسسة الاقتصادية تجاه الضريبة البيئية:

أكثر من 84% من المؤسسات الاقتصادية التي أجريت عليها الدراسة يخضع نشاطها للضرائب البيئية، ما يعني أن عملية اختيار المؤسسات وفقت، وأنه لحد كبير تم اختيار الأنشطة الاقتصادية التي هي فعلا تخضع لمثل هذا النوع من الضرائب.

و ما يعكس التفاعل الإيجابي لهذه المؤسسات مع الضرائب البيئية، هو قيامها بتصفية هذه الضريبة الخاضع لها نشاطها، وقيامها بدفع الضريبة في آجالها القانونية، وبصورة طوعية، وأن هذه المؤسسات تصرح بكميات التلوث التي تسببت في حدوثه، والتفاعلات الإيجابية مع الضرائب البيئية، تعكسه النتائج المعبر عنها بالجدول، حيث 80% من المؤسسات الاقتصادية تقوم بتصفية الضريبة البيئية الخاضع لها نشاطها، وأكثر من 81% منها تدفع هذه الضريبة في آجالها القانونية، وهذا يعكس تفهم المؤسسة للضريبة البيئية.

والمؤسسة الاقتصادية في الجزائر تقوم بدفع الضريبة البيئية بصورة طوعية، وهذا ما اتضح من النتائج المدرجة بالجدول، حيث أكثر من 73% منها يقوم بهذا السلوك الجبائي، بالإضافة إلى عملية التصريح بكميات التلوث، فحوالي 75% من المؤسسات الاقتصادية ملتزمة جبائيا، أي تصرح في الآجال القانونية.

وهناك رقابة فعلية من قبل الهيئة المؤهلة قانونا (مديرية البيئية)، حيث أكثر من 74% من هذه المؤسسات يخضع لرقابة هذه الهيئة بخصوص الضريبة البيئية، وهذا انطلاقا من مقارنة نسبة المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للضريبة البيئية مع النسبة الخاضعة لرقابة الهيئة المؤهلة.

سلوكات المؤسسة الاقتصادية من خلال تأثير الضريبة البيئية:

- **الضريبة البيئية والإنتاج الأنظف:**

المؤسسات الاقتصادية التي أجريت عليها الدراسة، الضريبة البيئية أثرت على نشاطها، بحيث أصبحت تطمح لتبني عمليات إنتاجية آمنة بيئيا، حيث أكثر من 63% من هذه المؤسسات تطمح فعلا لتبني السلوك البيئي، وأكثر من 53% منها أثرت الضريبة البيئية فعلا في مختلف عملياتها الإنتاجية، بحيث جعلت هذه الضريبة المؤسسة الاقتصادية تقوم بمراجعة طرق إنتاجها، وأن هذا السلوك البيئي توجهت إليه أكثر من 50% من المؤسسات الاقتصادية.

ومراجعة طرق الإنتاج سمح لهذه المؤسسات بتحسين أدائها البيئي، وهذا ما أقرت به أكثر من 71% من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- **الضريبة البيئية وترشيد استخدام الطاقة:**

استطاعت الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات فرض مراجعة طرق استخدام الطاقة من قبل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، حيث أكثر من 42% من المؤسسات تبني هذا السلوك البيئي، إلا أن هذه النسبة غير كافية لنحكم على فعالية مثل هذا النوع من الضرائب، واستطاعت مراجعة طرق استخدام الطاقة مساعدة هذه المؤسسات في التقليل من استخدام هذا المورد الهام، وهو ما أقرت به أكثر من 62% من المؤسسات الاقتصادية.

- **الضريبة البيئية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية:**

حثت الضريبة البيئية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على تعديل طرق استغلال الموارد الطبيعية، حيث أكثر من 53% من المؤسسات التي أجريت عليها الدراسة قامت بهذا السلوك البيئي الهام، والتحسينات المنجزة على تعديلها لاستغلال مواردها، سمح بترشيد استغلال هذه الموارد، وهو ما أقرت به حوالي 68% من المؤسسات، وأن المؤسسة الاقتصادية توصلت إلى نتائج أفضل بعد ترشيد استغلال مواردها الطبيعية، والسبب الرئيسي للوصول إلى هذه النتائج هو الضريبة البيئية المرتبطة بهذه الموارد، وهذا ما استطاعت التوصل إليه أكثر من 74% من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- **الضريبة البيئية وتحقيق الميزة التنافسية:**

قيام المؤسسة الاقتصادية في الجزائر بتسويق منتجات آمنة بيئيا، راجع لفرض الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات وتسبب تسويق المنتجات البيئية في تحقيق ميزة تنافسية أكثر لهذه المؤسسة، وهو ما توصلت إليه أكثر من 56% من المؤسسات الاقتصادية التي أجريت عليها الدراسة.

ويجب الإشارة إلى أن المؤسسات التي تتبنى تسويق المنتجات الآمنة بيئيا حوالي 62% واستطاعت كذلك الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات حث هذه المؤسسات على تقديم مؤشرات أفضل في تقاريرها السنوية بخصوص هذه المنتجات البيئية.

- **الضريبة البيئية وتبني تقنية إعادة التدوير:**

الكثير من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر استطاعت أن تراجع نشاطها تجاه نفاياتها، والسبب الرئيسي يعود للضريبة البيئية المرتبطة بالنفايات، وهو ما أقرت به حوالي 60% من المؤسسات، ومراجعة هذه الأخيرة لتعاملها مع نفاياتها أقنعها بضرورة تبين تقنيات إعادة التدوير، حيث كانت هذه الاستراتيجية البيئية المهمة جدا محطة اهتمام لأكثر من 63% من المؤسسات الاقتصادية التي أجريت عليها الدراسة.

ومن الجدول يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي بخصوص هذا العنصر من الاستبيان (انعكاسات الضريبة البيئية على المؤسسة الاقتصادية بخصوص تحقيق أبعاد التنمية المستدامة) المقدر بـ 3.70، يعكس توجه آراء العينة بخصوص

أسئلة هذا العنصر نحو موافق، ما يدل على أن الضريبة البيئية لها انعكاسات على المؤسسة الاقتصادية بخصوص تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

ويعكس كذلك أهمية كل من الضرائب على المنتجات و/أو الضرائب على المخلفات في تحقيق المؤسسة الاقتصادية لأبعاد التنمية المستدامة (تضمن هذا العنصر من الاستبيان كل من الضرائب على المنتجات والضرائب على المخلفات (ضرائب على المخرجات) والضرائب على المدخلات كذلك، وما لهذه الضرائب من دور في تحقيق المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لأبعاد التنمية المستدامة.

ويجب الإشارة إلى أن معامل الثبات (ألفاكرونباخ) لهذا العنصر يقدر بـ 0.662، ما يدل كذلك على وجود ثبات لإجابات عناصر عينة الدراسة، وانحراف المعياري –العنصر- يقدر بـ 0.940 ما يعكس كذلك تركز إجابات عناصر عينة الدراسة (أي تركز قيم المتوسط الحسابي وعدم تشتتها).

ومعامل الثبات (ألفا كرونباخ) بالعبارات (العبارات التي تضمنها العنصر) تراوح بين 0.930 و0.932، وهذا يدل كذلك على وجود ثبات لإجابات عناصر عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات عنصر الاستبيان هذا.

- **الضريبة البيئية وتبني التعليب البيئي:**

إلى حد ما لم توفق كثيرا الضريبة البيئية في الجزائر في دفع المؤسسة الاقتصادية إلى تبني التعليب البيئي (التعليف الآمن بيئيا)، حيث فقط حوالي 41% من المؤسسات الاقتصادية يقوم بمثل هذا السلوك البيئي الهام، وأن حوالي 48% منها استطاعت انطلاقا من هذه الاستراتيجية أن تحسن من تنافسيتها (تنافسية منتجاتها).

- **الضريبة البيئية والتحكم في التلوث:**

الضريبة البيئية المرتبطة بالانبعاثات هي في الجزائر غير كافية لدفع المؤسسة الاقتصادية لمراقبة انبعاثاتها، وحوالي 31% فقط من المؤسسات الاقتصادية استطاعت مراقبة انبعاثاتها، وأن هذه المؤسسات قللت من انبعاثاتها انطلاقا من عملية المراقبة، وهذه الأخيرة جعلت المؤسسات الاقتصادية تعتمد على تكنولوجيات حديثة لمعالجة التلوث المرتبط بالانبعاثات.

المطلب الثالث: دراسة علاقة مؤشرات الضريبة البيئية بالمتغيرات التي تعكس مختلف السلوكيات البيئية للمؤسسة الإقتصادية

نتناول في هذا المطلب معامل الإرتباط بين عبارات كل متغير، ومعامل الإرتباط بين مؤشرات الضريبة البيئية وبين المتغيرات التي تعكس مختلف السلوكيات البيئية للمؤسسة الإقتصادية، وتحليل الإرتباط ومستوى المعنوية بين مؤشرات الضريبة البيئية وبين مختلف المتغيرات التي تعكس مختلف السلوكيات البيئية للمؤسسة الإقتصادية.

وإعتمدنا على التحليل في المكونات الأساسية (ACP) لأسئلة المحور الثالث من الإستبيان، حيث تم تقسيم أسئلة هذا المحور إلى مجموعة من المتغيرات والتي تعكس سلوكيات بيئية مختلفة للمؤسسة الإقتصادية، بالإضافة إلى الأسئلة المتعلقة بالضرائب والرسوم البيئية والتي تم إعتبارها كمؤشرات للضريبة البيئية التي أصبحت واقعا حقيقيا بالنسبة لهذه المؤسسة.

وتم قياس معامل الإرتباط للعبارات التي تشكل كل متغير، ثم قياس معامل الإرتباط بين مؤشرات الضريبة البيئية وبين كل متغير من هذه المتغيرات.

ويجب الإشارة إلى أن هذه المتغيرات تم تفصيلها في المحور الأول والمحور الثاني من أسئلة الإستبيان.

أولا: معامل الإرتباط بين عبارات كل متغير

1- متغير الإنتاج الأنظف:

المتغير الأول، تم تسميته الإنتاج الأنظف، والعبارات من العبارة (08) إلى العبارة (11) تعكس هذا المتغير، والجدول الموالي يوضح معامل الارتباط لعبارات هذا المتغير.

الجدول رقم (35): مصفوفة مكونات متغير الإنتاج الأنظف ومعامل ارتباطها (ارتباط العبارات)

العبارات	الارتباط
العبارة (08)	0.840
العبارة (09)	0.855
العبارة (10)	0.899
العبارة (11)	0.724

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

الملاحظ من الجدول هو أن قيمة الارتباط للعبارات التي تكون متغير الإنتاج الأنظف قريبة من الواحد، ما يعني أن الارتباط موجب قوي لعبارات هذا المتغير، وهذا يعكس وجود سلوك بيئي بالمؤسسة الاقتصادية يتمثل في الإنتاج الأنظف.

2- متغير ترشيد استخدام الطاقة:

المتغير الثاني، تم تسميته ترشيد استخدام الطاقة، والعبارات من العبارة (12) إلى العبارة (13) تعكس هذا المتغير، والجدول الموالي يوضح معامل الارتباط لعبارات هذا المتغير.

الجدول رقم (36): مصفوفة مكونات متغير ترشيد استخدام الطاقة ومعامل ارتباطها

العبارات	الارتباط
العبارة (12)	0.923
العبارة (13)	0.923

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

الملاحظ من الجدول هو أن قيمة الارتباط للعبارات التي تكون متغير ترشيد استخدام الطاقة موجبة وقريبة من الواحد، ما يعني أن الارتباط موجب قوي لعبارات هذا المتغير.

3- متغير ترشيد استغلال الموارد الطبيعية:

المتغير الثالث، تم تسميته ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، والعبارات من العبارة (14) إلى العبارة (16) تعكس هذا المتغير، والجدول الموالي يوضح معامل الارتباط لعبارات هذا المتغير.

الجدول رقم (37): مصفوفة مكونات متغير ترشيد استغلال الموارد الطبيعية ومعامل ارتباطها

العبارات	الارتباط
العبارة (14)	0.905
العبارة (15)	0.911
العبارة (16)	0.747

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

الملاحظ من الجدول هو أن قيمة الارتباط للعبارات التي تكون متغير ترشيد استغلال الموارد الطبيعية موجبة وقريبة من الواحد، ما يعني أن الارتباط هو موجب قوي لعبارات هذا المتغير.

4- متغير تحقيق الميزة التنافسية:

المتغير الرابع، تم تسميته تحقيق الميزة التنافسية، والعبارات من العبارة (17) إلى العبارة (19) تعكس هذا المتغير، والجدول الموالي يوضح معامل الارتباط لعبارات هذا المتغير.

الجدول رقم (38): مصفوفة مكونات متغير تحقيق الميزة التنافسية ومعامل الارتباط

العبارات	الارتباط
العبارة (17)	0.884
العبارة (18)	0.943
العبارة (19)	0.902

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

الملاحظ من الجدول هو أن قيمة الارتباط للعبارات التي تكون متغير تحقيق الميزة التنافسية موجبة وقريبة من الواحد، ما يعني أن الارتباط موجب قوي لعبارات هذا المتغير.

5- متغير تبني تقنيات إعادة التدوير:

المتغير الخامس، تم تسميته تبني تقنيات إعادة التدوير، والعبارات من العبارة (26) إلى العبارة (27) تعكس هذا المتغير، والجدول الموالي يوضح معامل الارتباط لعبارات هذا المتغير.

الجدول رقم (39): مصفوفة مكونات متغير تبني تقنيات إعادة التدوير ومعامل ارتباطها

العبارات	الارتباط
العبارة (26)	0.945
العبارة (27)	0.945

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

الملاحظ من الجدول هو أن قيمة الارتباط للعبارات التي تكون متغير تبني تقنيات إعادة التدوير موجبة وقريب من الواح، ما يعني أن الارتباط موجب وقوي لعبارات هذا المتغير.

6- متغير تبني التعليب البيئي:

المتغير السادس، تم تسميته تبني التعليب البيئي، والعبارات من العبارة (20) إلى العبارة (21) تعكس هذا المتغير، والجدول الموالي يوضح معامل الارتباط لعبارات هذا المتغير.

الجدول رقم (40): مصفوفة مكونات متغير تبني التعليب البيئي ومعامل ارتباطها

العبارات	الارتباط
العبارة (20)	0.928
العبارة (21)	0.928

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

7- متغير التحكم في التلوث:

المتغير السابع، تم تسميته التحكم في التلوث، والعبارات من العبارة (22) إلى العبارة (24) تعكس هذا المتغير، والجدول الموالي يوضح معامل الارتباط لعبارات هذا المتغير.

الجدول رقم (41): مصفوفة مكونات متغير التحكم في التلوث ومعامل الارتباط

العبارات	الارتباط
العبارة (22)	0.886
العبارة (23)	0.959
العبارة (24)	0.906

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

الملاحظ من الجدول هو أن قيمة الارتباط للعبارات التي تكون متغير التحكم في التلوث موجبة وقريبة من الواحد، ما يعني أن الارتباط موجب قوي لعبارات هذا المتغير.

ثانيا: معامل الإرتباط بين مؤشرات الضريبة البيئية وبين المتغيرات التي تعكس مختلف السلوكيات البيئية للمؤسسة الإقتصادية

الجدول الموالي يوضح معامل الارتباط ومستوى المعنوية بين مؤشرات الضريبة البيئية وبين مختلف السلوكيات البيئية للمؤسسة الاقتصادية والمعبر عنها في شكل متغيرات.

الجدول رقم (42): معامل الإرتباط ومستوى المعنوية بين مؤشرات الضريبة البيئية وبين مختلف المتغيرات التي تعكس مختلف السلوكيات البيئية للمؤسسة الإقتصادية

المتغير / المؤشر	معامل الإرتباط ومستوى المعنوية						
	الإنتاج الأنظف	ترشيد إستخدام الطاقة	ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية	تحقيق الميزة التنافسية	تبني تقنيات إعادة التدوير	تبني التعليب البيئي	التحكم في التلوث
خضوع نشاط المؤسسة للضريبة البيئية	0.498** 0.000	0.253* 0.033	0.323** 0.006	0.377** 0.001	0.421** 0.000	0.075 0.534	0.217 0.069
تصفية الضريبة البيئية	0.482** 0.000	0.301* 0.011	0.292* 0.013	0.505** 0.000	0.522** 0.000	0.292* 0.013	0.194 0.104
دفع الضريبة البيئية في الآجال القانونية	0.496** 0.000	0.348** 0.003	0.329** 0.005	0.482** 0.000	0.434** 0.000	0.256* 0.031	0.143 0.233
دفع الضريبة البيئية طوعا	0.501** 0.000	0.379** 0.001	0.380** 0.001	0.340** 0.004	0.422** 0.000	0.141 0.242	0.273* 0.021
التصريح بكميات التلوث	0.643** 0.000	0.504** 0.000	0463** 0.000	0.507** 0.000	0.642** 0.000	0.221 0.065	0.319** 0.007
الرقابة بخصوص الضريبة البئيية	0.345** 0.003	0.473** 0.000	0.497** 0.000	0.533** 0.000	0.364** 0.002	0.221 0.065	0.528** 0.000

** الارتباط معنوي في حدود 0.01

* الارتباط معنوي في حدود 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

ثالثا: تحليل الإرتباط ومستوى المعنوية بين مؤشرات الضريبة البيئية وبين مختلف المتغيرات التي تعكس مختلف السلوكيات البيئية للمؤسسة الإقتصادية

1- متغير الإنتاج الأنظف:

من خلال النتائج المعبر عنها بالجدول السابق،

يتضح أن الارتباط بين كل مؤشر من مؤشرات الضريبة البيئية ومتغير الإنتاج الأنظف هو ارتباط معنوي (ذو معنوية) عند مستوى معنوية (0.01).

ومن الناحية الإحصائية هناك ارتباط بين الظاهرتين (الضريبة البيئية ومتغير الإنتاج الأنظف). ومن الناحية الاقتصادية، الضرائب والرسوم البيئية كمتغير مستقل له تأثير على الإنتاج الأنظف للمؤسسة الاقتصادية (سلوك بيئي للمؤسسة الاقتصادية) كمتغير تابع.

2- متغير ترشيد استخدام الطاقة:

الارتباط بين كل مؤشر من مؤشرات الضريبة البيئية ومتغير ترشيد استخدام الطاقة، هو ارتباط معنوي (ذو معنوية) عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ارتباط معنوي (ذو معنوية) كذلك عند مستوى معنوية (0.05).

ومن الناحية الإحصائية هناك ارتباط بين الظاهرتين الضرائب والرسوم البيئية ومتغير ترشيد استخدام الطاقة. ومن الناحية الاقتصادية، الضرائب والرسوم البيئية لها تأثير على ترشيد استخدام الطاقة للمؤسسة الاقتصادية (سلوك بيئي للمؤسسة).

3- متغير ترشيد استغلال الموارد الطبيعية:

الارتباط بين كل مؤشر من مؤشرات الضريبة البيئية ومتغير ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ارتباط معنوي (ذو معنوية) عند مستوى معنوية (0.01)، وهو ارتباط معنوي (ذو معنوية) كذلك عند مستوى معنوية (0.05).

ومن الناحية الإحصائية هناك ارتباط بين الظاهرتين (الضرائب والرسوم البيئية ومتغير ترشيد استغلال الموارد الطبيعية). ومن الناحية الاقتصادية، الضرائب والرسوم البيئية لها تأثير على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية للمؤسسة الاقتصادية (سلوك بيئي للمؤسسة الاقتصادية).

4- متغير تحقيق الميزة التنافسية:

الارتباط بين كل مؤشر من مؤشرات الضريبة البيئية ومتغير تحقيق الميزة التنافسية، هو ارتباط معنوي (ذو معنوية) عند مستوى معنوية (0.01).

ومن الناحية الإحصائية هناك ارتباط بين الظاهرتين (الضرائب والرسوم البيئية ومتغير تحقيق الميزة التنافسية). ومن الناحية الاقتصادية، الضرائب والرسوم البيئية لها تأثير على تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.

5- متغير تبني تقنيات إعادة التدوير:

الارتباط بين كل مؤشر من مؤشرات الضريبة البيئية ومتغير تبني تقنيات إعادة التدوير، هو ارتباط معنوي (ذو معنوية) عند مستوى معنوية (0.01).

ومن الناحية الإحصائية هناك ارتباط بين الظاهرتين (الضرائب والرسوم البيئية ومتغير تبني تقنيات إعادة التدوير). ومن الناحية الاقتصادية، الضرائب والرسوم البيئية لها تأثير على تبني تقنيات إعادة التدوير للمؤسسة الاقتصادية.

6- متغير التعليب البيئي:

لم نجد تأثير لكل مؤشرات الضريبة البيئية على متغير التعليب البيئي كسلوك للمؤسسة الإقتصادية، فقط بعض التأثيرات كانت عند مستوى معنوية (0.05)، أي هناك تأثير لكنه غير معنوي.

ومنه نستنتج أنه من الناحية الإحصائية، هناك إرتباط بين الظاهرتين (الضرائب والرسوم البيئية ومتغير تبني التعليب البيئي). ومن الناحية الإقتصادية، الضرائب والرسوم البيئية لها تأثير على التعليب البيئي للمؤسسة الإقتصادية.

7- متغير التحكم في التلوث:

لم نجد تأثير لكل مؤشرات الضريبة البيئية على متغير التحكم في التلوث كسلوك للمؤسسة الإقتصادية، فقط بعض التأثيرات كانت عند مستوى معنوية (0.01) وعند مستوى معنوية (0.05)، أي هناك تأثير لكنه غير معنوي.

ومنه نستنتج أنه من الناحية الإحصائية ، هناك إرتباط بين الظاهرتين (الضرائب والرسوم البيئية ومتغير التحكم في التلوث). ومن الناحية الإقتصادية، الضرائب والرسوم البيئية لها تأثير على التحكم في التلوث من طرف المؤسسة الإقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، الضريبة البيئية في الجزائر تساهم وبشكل كبير في تحقيق البعد الإقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الإجتماعي للتنمية المستدامة.

حيث على المستوى الكلي، الإيرادات الهامة المتأتية من هذه الضريبة تستخدمها الدولة في الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، وخلق مناصب الشغل الدائمة،...وغيرها.

وعلى المستوى الجزئي، إستطاعت هذه الضريبة أن توجه سلوك المؤسسة الإقتصادية نحو الإنخراط في مسعى التنمية المستدامة، لتتبنى مختلف السلوكيات الهامة؛ كالإنتاج الأنظف، والرشادة في إستخدام الطاقة، والرشادة في إستغلال الموارد الطبيعية، وتحقيق الميزة التنافسية ذات البعد البيئي، وتبني إستراتيجية إعادة التدوير، وتبني إستراتيجية التعليب البيئي، والتحكم في التلوث،...وغيرها.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر الضرائب والرسوم البيئية أداة فعالة في الجباية البيئية، وبالتالي فهي من الأدوات الهامة لتنفيذ السياسة البيئية للدولة، حيث تتدخل هذه الأخيرة بواسطة تلك الضرائب والرسوم لتوجيه سلوكيات المؤسسة الاقتصادية تجاه حماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث.

وتحقق الدولة كذلك انطلاقا من هذه الضرائب والرسوم البيئية إيرادات مالية هامة، وهذه الأخيرة تستخدم في بعض الدول في خلق مناصب شغل دائمة.

وبهذا يكون للضرائب والرسوم البيئية دور هام في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، حيث يبرز هذا الدور في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية وهو البعد البيئي لهذه التنمية، وتحقيق الإيرادات المالية يعكس البعد الاقتصادي، واستخدام تلك الإيرادات في خلق مناصب الشغل الدائمة يوضح البعد الاجتماعي.

وتتفاعل المؤسسة الاقتصادية على المستوى الجزئي مع هذه الأداة – الضرائب والرسوم البيئية- لتساهم في حماية البيئة من التلوث انطلاقا من تأثير تلك الضرائب والرسوم عليها، ودفع هذه المؤسسة للضرائب والرسوم البيئية يجعل لها دور في المساهمة في خلق الإيرادات المالية، كما يجعلها تساهم في خلق مناصب الشغل كذلك انطلاقا من تلك الإيرادات.

والجزائر كدولة تسعى كذلك إلى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة انطلاقا من الضرائب والرسوم البيئية، من خلال إشراك المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة، وبصفة خاصة تلك التي تنشط في مجالات يكون لنشاطها تأثير سلبي على البيئة.

أولا: نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكر أهمها:

1. هناك رهانات عديدة تواجه المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، كرهان المياه، ورهان الطاقة، ورهان متطلبات الأطراف ذات المصلحة،...وغيرها.
2. تتطلع المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لكسب رهانات التنمية المستدامة.
3. المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تعمل جاهدة على دمج الجوانب البيئية في مختلف أنشطتها.
4. الأخذ في الحسبان الانشغالات البيئية أثناء قيام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمختلف أنشطتها، سببه ليس فقط الضرائب والرسوم البيئية، إنما كذلك وعيها البيئي الذي بدأ يرسخ من فترة لأخرى.
5. قيام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بدمج الجوانب البيئية في عمق أنشطتها، انعكس في تبنيها للمنتجات الآمنة بيئيا.

6. لا تزال معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تولي اهتمام أكثر للربحية على الاهتمام بالجوانب البيئية، خاصة وأن غالبية المؤسسات الاقتصادية هي صغيرة ومتوسطة.
7. المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بحاجة إلى مرافقة ودعم بخصوص التحفيزات الجبائية من الناحية البيئية (التجهيزات البيئية).
8. الصندوق الخاص بالبيئة وإزالة التلوث، بحاجة إلى تفعيل أكثر من حيث الرقابة على إيراداته، وصرف نفقاته، خاصة وأنه يتم توجيه النصف من إيرادات معظم الضرائب والرسوم البيئية إليه.
9. المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، إلى حد ما استطاعت كسب رهانات التنمية المستدامة، من خلال كسب رهان الموارد الطبيعية، وكسب رهان النفايات، وكسب رهان الاتصال من الناحية البيئية.
10. المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، لها استراتيجية بيئية استطاعت من خلالها كسب مختلف الرهانات البيئية.
11. استطاعت الدولة، من خلال الضرائب والرسوم البيئية كأداة هامة لتنفيذ السياسة البيئية، أن توجه سلوك المؤسسة الاقتصادية الجزائرية نحو حماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث بمختلف أنواعه (هوائي، وغازي، ومائي).
12. توجهت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية نحو تبني الإنتاج الأنظف، من خلال اعتماد الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية (الطاقة والمياه والنفايات) والسبب يرجع إلى فعالية الضرائب والرسوم البيئية وبالتالي فعالية السياسة البيئية.
13. لا تزال الضريبة البيئية في الجزائر تحتاج إلى المراجعة أكثر خاصة بخصوص جوانبها التقنية (السعر، والوعاء، وتوزيع ناتج الضريبة)، سيما إذا تعلق الأمر بالمؤسسات الاقتصادية ذات حجم النشاط الكبير والذي له تأثير سلبي أكثر على البيئة من جهة، ومن جهة أخرى هذه المؤسسات تفضل دفع الضريبة البيئية على أن تقتني التجهيزات الصديقة للبيئة.

ثانيا: نتائج إختبار الفرضيات

وبناءا على النتائج المتوصل إليها، تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1_ إختبار الفرضية الأولى التي تنص على أنه: " تواجه المؤسسة الإقتصادية رهانات التنمية المستدامة". فلقد تم إثباتها، كون المؤسسة الإقتصادية تواجه رهان المياه، ورهان الطاقة، ورهان التكيف مع متطلبات الأطراف ذات المصلحة،...وغيرها.

2_ إختبار الفرضية الثانية التي تنص على أن: " التأثير السلبي لأنشطة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على البيئة فرض على الدولة اعتماد الضرائب والرسوم البيئية". وبخصوص هذه الفرضية، فلقد تم اثباتها كذلك كون أنشطة المؤسسة الاقتصادية لها تأثير سلبي على البيئة، وكون الضرائب والرسوم البيئية أداة تتدخل بواسطتها الدولة لضبط هذه الأنشطة من الناحية البيئية.

3_ إختبار الفرضية الثالثة التي تنص على أنه: "تحقق الضرائب والرسوم البيئية إيرادات جبائية بيئية"، وبالنسبة لهذه الفرضية فلقد تم اثباتها، انطلاقا من حجم إيرادات الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر.

4_ إختبار الفرضية الرابعة التي تنص على أنه: "تحقق الضرائب والرسوم البيئية أهدافها في الجزائر مقارنة بدول أخرى". ولقد تحققت هذه الفرضية كون الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر تساهم في توفير موارد إضافية للدولة، ومنه تغطية النفقات العمومية، وكونها تساهم كذلك في معالجة المشاكل البيئية انطلاقا من الصندوق الخاص بالبيئة، بالاضافة إلى أنها تساهم في خلق مناصب شغل دائمة انطلاقا من الموارد الاضافية المحققة.

5_ إختبار الفرضية الخامسة التي تنص على أن: "الواقع الحالي للضرائب والرسوم البيئية في الجزائر يفرض إجراء تحسينات عليها لتطوير أهدافها". فلقد تحققت هذه الفرضية كذلك، لأن النظام الضريبي البيئي في الجزائر يحتاج إلى تحسين وتطوير من حيث العناصر الأساسية للضريبة البئية، حتى يحقق أهدافه أكثر، بمعنى واقع الضريبة البيئية الحالي يحتاج لتحسين أكثر حتى تتماشى والتأثيرات السلبية لأنشطة المؤسسة الاقتصادية.

6_ إختبار الفرضية السادسة التي تنص على أنه: "تساهم الضرائب والرسوم البيئية في اعتماد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سلوكيات بيئية". فلقد تحققت كذلك هذه الفرضية كذلك، انطلاقا من كون الضرائب والرسوم البيئية دفعت المؤسسة الاقتصادية في الجزائر لاعتماد الانتاج الأنظف، ولترشيد استخدام الطاقة، ولترشيد استغلال الموارد الطبيعية، ولتحقيق الميزة التنافسية، ولتبني تقنيات إعادة التدوير، ولتبني التعليب البيئي، وللتحكم في التلوث.

7_ إختبار الفرضية السابعة التي تنص على أنه: "ساهمت الضرائب والرسوم البيئية في تبني المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعد إجتماعي لأنشطتها". فلقد تحققت هذه الفرضية كذلك، كون الضرائب والرسوم البيئية ساهمت في تحقيق مناصب شغل دائمة، انطلاقا من أن جزءا من إيراداتها يذهب لخزينة الدولة.

ثالثا: مقترحات الدراسة

1. ضرورة إجراء مراجعة فنية لمنظومة الضرائب والرسوم البيئية كأداة فعالة لتنفيذ السياسة البيئية.
2. لا يزال سعر الضرائب والرسوم البيئية، سواء تلك المتعلقة بالمدخلات أو بالمخرجات، يحتاج إلى إعادة النظر أكثر، حيث يجب رفع سعرها حتى تؤدي دورها أكثر، خاصة دورها الردعي.
3. التوسيع أكثر في الأسس الخاضعة للضرائب والرسوم البيئية.
4. إعادة النظر في مجال تطبيق معظم الضرائب والرسوم البيئية، سواء المرتبطة بالمدخلات و/أو المرتبطة بالمخرجات.
5. تفعيل الدور الرقابي على إيرادات ونفقات الصندوق الخاص بالبيئة وإزالة التلوث.
6. تفعيل الدور الرقابي أكثر على البرامج التصحيحية للتلوث، والتي يتكفل بها الصندوق الخاص بالبيئة وإزالة التلوث.
7. إعادة النظر في التحفيزات المرتبطة بالضرائب والرسوم البيئية للمؤسسات الصديقة للبيئة، من حيث تخفيض سعر الضرائب والرسوم مثلا.
8. مراجعة العناصر الأساسية للضريبة البيئية (الوعاء، والسعر، وتوزيع الناتج)، بما يتماشى وبرنامج الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبما يتماشى والتوصيات المسجلة من طرف مجلس المحاسبة بخصوص مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة "تقرير ديسمبر 2018".

9. إعادة النظر في التجهيزات الصديقة للبيئة والتحفيزات الجبائية المرتبطة بها، ليس فقط من حيث تخفيض الرسم على القيمة المضافة و/أو الاهتلاك المتسارع.

آفاق البحث:

في هذه الدراسة تم التوصل إلى وجود دور للضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، سواء على المستوى الكلي (تدخل الدولة) و/أو على المستوى الجزئي (مدى استجابة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة ما خلال تأثير الضرائب والرسوم البيئية عليها، وستبقى الدراسة مفتوحة، للإثراء أكثر من خلال البحث وبجدية في الجوانب التقنية لهذه الضرائب والرسوم، ومن بين النقاط التي تعتبر آفاقها للبحث ما يلي:

- مراجعة الأوعية الضريبية الخاضعة للضرائب والرسوم البيئية.
- إعادة النظر في سعر الضرائب والرسوم البيئية (معدلاتها).
- إعادة النظر في توزيع ناتج الضرائب والرسوم البيئية، وما له من مساهمة في تفعيل الدور الرقابي على التلوث.
- إعادة النظر في مجال تطبيق الضرائب والرسوم البيئية.
- مراجعة الحدث المنشئ للضرائب والرسوم البيئية.
- المضاعفة في غرامات التأخير في حالة عدم تسديد هذه الضرائب والرسوم، سواء ما تعلق بغرامات الوعاء و/أو التحصيل.
- تقديم إضافة مرتبطة بتفعيل الإجراءات الرقابية المتعلقة بتأسيس الضرائب والرسوم البيئية وتحصيلها.

قائمة المصادر والمراجع

المصادروالمراجع باللغة العربية:

أولا: المصادر

1.القرآن الكريم.

ثانيا: الكتب

1. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2010.
2. سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الكويت، 2007.
3. شكراني الحسين، نحو مقاربة بيئية للمياه العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2012.
4. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
5. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، طبعة 2014.
6. منور أوسرير، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010.

ثالثا: المقالات المحكمة في المجلات والدوريات

7. إبراهيم أومغار، إشكالية التمويل والرقابة في ميدان البيئة، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 38، المغرب، 2014.
8. أحمد نغاش، أي مكانة للتضريب البيئي؟، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 38، المغرب، 2014.
9. أرشد عبد الأمير جاسمير، مفهوم وفلسفة التسويق الأخضر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادي والإدارية، المجلد 03، جامعة الكوفة، العراق، 2010.
10. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر- مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، تقرير، 2011.
11. بوذريع صاليحة، دور السياسات البيئة في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، 2017.
12. ثامر البكري، الأبعاد الاستراتيجية لإعادة التدوير في تعزيز فلسفة التسويق الأخضر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت العراق، المجلد 7، العدد 23، 2011.
13. حمزة طيبي، علي قابوسة، منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الرابع، جامعة الوادي، 2014.
14. ربيعة عطا الله السعدي، محمد وفي الشمري، الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي، مقال بمجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 20، الفصل الثالث، العراق، 2012.
15. رسلان خضور، الاستثمارات البيئية وأبعادها الاقتصادية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 05، 2008.

16. سالم محمد عبود، دور الضرائب الخضراء في الحد من التلوث البيئي –بحث استطلاعي- في الهيئة العامة للضرائب، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 8، العدد 1، 2016.

17. سعدبوه سيداتي الركاد، النمو الاقتصادي بين الاستدامة الاقتصادية والاستدامة البيئية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 6، صيف 2015.

18. شراف براهيمي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2009-2011)، مقال بمجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 12، 2013.

19. صالح عبد الرحمان سعد، وديان محمد البلوي، فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية، مجلة جامعة الملك عبد العزي: الاقتصاد والادارة، مجلد 30، عدد01، 2016.

20. صيد مريم، محرز نور الدين، فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 02، 2015.

21. عاشور مزريق، الإنتاج الأنظف بين الصيانة الإنتاجية الشاملة وأنظمة التصنيع الحديثة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، 2011.

22. عبد الرضا فرج بدراوي، تفعيل التسويق الأخضر بتوجهات البيئة المعتمدة على السوق في منظمات الأعمال العراقية: دراسة استطلاعية، مجلة تنمية الرافدين 89 (30)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2008.

23. عروبة رشيد علي، التسويق الأخضر وأثره في الأداء التسويقي –دراسة ميدانية في مديرية بلدية البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 28، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2011.

24. عصام خوري، عبير ناعسة، التحليل الاقتصادي للمشكلة البيئية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 2، 2008.

25. عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة كأداة البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أفريل 2011.

26. فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010.

27. فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 11، 2012.

28. لبنى حشروف، دور السياسات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العام الرابع، العدد 21، يوليو 2017.

29. محمد بن عزة، فعالية النظام الضريبي في حماية البيئة من أشكال التلوث-دراسة تحليلية لنموذج الضريبة البيئية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، جوان 2016.

30. موسى عبد الناصر، برني لطيفة، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008.

31. نوران جميل إبراهيم، رأي عينة من طلبة جامعة باب حول دور التربية البيئية وأثر الضريبة البيئية في الحد من التلوث البيئي، مجلة الفرات للعوم الزراعية، 7 (3)، 2015.

32. هيثم علي محمد العنكبي وآخرون، واقع التلوث البيئي واستخدام الضرائب البيئية للحد منه، بحث تحليل لمولدات الديزل في محافظة بغداد، مجلة دراسات تحاسبية ومالية، المجلد الحادي عشر، العدد 34، العراق، الفصل الأول، 2016.

رابعا: الرسائل والأطروحات

33. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

34. ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.

35. العايب عبد الرحمن، التحمك في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2010-2011.

36. السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر- دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: الادارة البيئية في منظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016/2015.

37. مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

خامسا: الملتقيات

38. بن حبيب عبد الرزاق، بن عزة محمد، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث، دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، مداخلة لفائدة الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012.

39. حليمة السعدية قريشي، شهلة قدري، التسويق الأخضر كاتجاه حديث لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة لفائدة الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22-23 نوفمبر 2011.

40. زكية مقري، التسويق الأخضر في مواجهة ظاهرة الغسل الأخضر (*Green Washing*) مقاربة لتبني التوجه البيئي، مداخلة لفائدة الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات تبين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر، 2011.

41. سميرة صالحي، التسويق الأخضر، بين الأداء التسويقي والأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، مداخلة مقدمة لفائدة الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22-23 نوفمبر 2011.

42. كتوش عاشور، عزوز علي، فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي، مداخلة لفائدة الملتقى الوطني الخامس بعنوان: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، 2010.

سادسا: القوانين والمراسيم

43. قانون فيدرالي في 08 أكتوبر 1999 متعلق بتخفيض انبعاثات *CO2* (قانون *RS641.71 CO2*).

44. المادة 3، المرسوم التنفيذي رقم 09-336 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1430 الموافق 20 أكتوبر 2009، يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63.

45. المادة 32، القانون رقم 13-08 مؤرخ في 27 صفر عام 145 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68.

46. المادة 61، 62، 63، 64، 65، 66، 68، 68، القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76.

47. المادة 73، القانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق لـ 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017،

48. المديرية العامة للضرائب (*DGI*)، الجباية البيئية ضمان تنمية مستدامة، نشرة المديرية العامة للضرائب، نشرة فصلية، العدد 87، 2018.

49. مرسوم في 08 جوان 2007 متعلق بالرسم على الانبعاثات من *CO2* (مرسوم *RS641.712 CO2*).

50. المواد 70-72، القانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.

سابعا: التقارير

51. مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016 (أعد طبقا للمادة 18 من الأمر رقم95-20 المؤرخ في 19 صفر 1416 الموافق لـ 17 يوليو 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة)، الجزائر، 2016.

52. مجلس المحاسبة، تقرير مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الجزائر، ديسمبر 2018.

ثامنا: مواقع الانترنت

53.أحمد عبد الصبور الدلجاوي، الضريبة البيئية "ضريبة التلوث"، ص ص 42-43 على الرابط: www.abdelsabour.web.com/wp-contentuploads/2017/09/مجلة-الميزان .pdf

54.جهاد محمد السنباني، الضريبة البيئية ودورها في الحد من الملوثات التي تواجهها البيئة، مقال على الرابط: www.althawranews.net/portal/news-51753.htm(تم فحصه يوم الخميس: 18 جويلية 2013) .

المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres :

1. Gilles Rotillon, économie des ressources naturelles, éditions la découverte, Paris, France, 2005.
2. Hervé Deviilé, économie et politiques de l'environnement, éd. L'Harmatton, Paris, France, 2010.
3. Jouy-en-Josas, politique générale de l'entreprise, STRATEGOR, 4ème édition, Dunod, 2004.
4. OCDE, développement durable : les grandes questions, édition, OCDE, Paris, France, 2001.
5. OCDE, la fiscalité, l'innovation et l'environnement, édition OCDE, 2010.
6. Ordre des experts comptables, la gestion environnementale, Dunod/expert-comptable Média, Paris, 2008.
7. Toladida Thinbiano, économie de l'environnement et des ressources naturelles, le harmattan, France, 2004..

Les revues :

8. Alain Mikol, la communication environnementale de l'entreprise, revue française de gestion, N° :147, 2003/6.
9. Albert Louppe, Contribution du marketing au développement durable, revue française du marketing, pole universitaire Leonard de Vinci, Paris, Juillet 2006.
10. Alexandre Asselineau, Pierre Piré – le chalard, le développement durable : une voie derupture stratégique ? revue de management et avenir, France, 2009/ 6n°-25.
11. Alfred P Faller, les écotaxes en Europe, analyses et documents, Friedrich Ebert Stifuny, bureau de paris, Mars 2013, p 7. (voir le site : www.fesparis.org *)*
12. Amal Hamhami, analyse déterminants de la dynamique environmentale des entreprises industerialles : cats de L'Algerie, les cahiers du cread, vol.33,n :123 , 2018.
13. Annic Keastiaux, responsabilité d'entreprise et innovation : entre exploration et exploitation, revue reflets et perspectives de la vie économique, tome XLVIII ; 2009/4.
14. Boiral Olivier, Protéger l'environnement naturel et la santé des travailleur, revue internationale de gestion, vol.22, N° : 4, 1997.
15. Boiral, O, et G. Croteau, du développement à l'entreprise, ou l'éffetour de Babel, dans Guay, L. et al, les enjeux et les défis du développement durable, connaître, agir, les presses de l'université laval,quebec,canada,2004.
16. Delphine Galland et al, la relation entre innovation environnementale et réglementation une application au secteur agroalimentaire français, revue innovation, N° : 37, 2012/1.
17. Dominique Bureau, Michel Mougeot, « politique environnementale en économie ouverte », Revue d'économie politique, 2005/4 (Vol.115).

18. *Dominique Spaey, Anastasia Sofias, gestion de l'information environnementale en entreprise : choix et évaluation d'un système, revue documentaliste, science de l'information, vol.43, 2006/6.*
19. *Eloi Laurent et Jacques le Cacheux, présidence française de l'union européen : priorité à la lutte contre le changement climatique, revue de l'OFCE, 2008/3- N° : 106.*
20. *EricPesrais, l'écologie a tout stratégique : une validation de l'approche ressources par la méthode PLS, revue de finance contôle stratégie, volume 5, N° :3, septembre 2002.*
21. *Gilles Rotillon, la fiscalité environnementale outil de protection de l'environnement, revue regards croiseur l'économie, 2007/1, N° :1.*
22. *Guillaume Sainteny, l'éco fiscalité comme outil de politique publique, revue française l'administration public, 2010-2 N° : 134.*
23. *Jury Bally, Barbara Nageli, l'exemple suisse de la taxe sur le CO2 et la redevance poids lourds liée aux prestations, revue française de finances publiques, France, N° :114, avril 2011.*
24. *Maya Leroy, Jaques Lauriol, 25 ans de développement durable : de la récupération de la critique environnementale à la consolidation d'une dynamique de normalisation, revue de gestion 2000, 2011/2, (Volume 28).*
25. *Mireille Chiroleu-Assouline, la fiscalité environnementale, instrument économique par excellence, revue française publique, France, N° :114, Avril 2011.*
26. *Monfred Rosenstock, fiscalité environnementale l'Etat des lieux dans l'union européenne, revue française de finance publique, France, N° : 114, Avril 2011.*
27. *Man Freed Rosenstock, fiscalité environnementale l'état des lieux dans l'union européenne, revue française de finance public, France, N° :114, Avril 2011.*
28. *Olivier Boiral, concilier environnement et compétitivité, ou la quête de l'éco-efficience, revue française de gestion, 2005/5, N° : 158.*
29. *Pauline Gandré, Camille Sulter, la crise économique : une opportunité pour réformer la fiscalité ?: idées économiques et sociales, 2010/2 (N° :160).*
30. *Rémi Bazillier, post face : l'emploi dans la transition écologique : des transferts d'emploi massifs pour unimpact total faible, formation emploi (revue française de sciences sociales), N° :135, 2016.*

31.Renaud Chartoire, la fiscalité écoligique, revue idées économiques et sociales, France, 2010/3, n° 161.

32.Soumaya mejbri, AhlemSoualhia, et M. Habib Affes, quelque répercutions de l'écologie sur le comportement de l'entreprise, ISSN 2028-2324 Vol 7, N° :1 aug, 2014.

33.Stefan Ambec, Paul Lanoie, performance environnemental et économique de l'entreprise, revue économie et prevision, n° : 190-191, France, 2009/4.

34.Solange Tremblay, développement durable et communications (au de la des mots, pour unvéritable engagement), presses de l'université du Québec, Canada, 2007.

35.Xavier Galiegue, le regard de l'économiste : portée et limites de l'innovation environnementale, revue Vie et Science de l'entreprise, N° : 191-192, 2012/2.

Les thèses:

36. Erwan Harscoet, développement d'une comptabilité environnementale orienté vers la création de valeur : l'application a un investissement de prévention des pollutions, thèse de doctorat, école doctorale N° : 432, science de métiers de l'ingénieur (école national supérieur d'arts et métiers), Paris, France, 2007.

37. Gisèle Tomo, Ressources Naturelles et développement durable dans les économies subsariennes, le rôle de l'union européenne, thèse de doctorat, université de Lorraine- école doctrale science juridiques, politiques, économiques et de gestion, France, 2012.

38. Liu Zhan, dynamique d'innovation et développement durable en Chine, thèse de doctorat, en science économiques, université d'artois, France, 2013.

39. Mino ariveloLantosoa, Randrianarison, les paiements pour services environnementaux pour la protection de la biodiversité- évaluation des « ontrats de conservation » et des autres « incitations directes à la conservation » dans la région est de Madagascar, thèse de doctorats, l'institut des sciences et industries du vivant et de l'environnement – (agro paristech), sciences sociales du développement, spécialités : sciences de l'environnement, France, 2010.

40. Sulvie Bara Poloumbadje, droit de propriété, Genre et gestion de l'environnement, thèse de doctorat, science économique science de l'homme et de la société, université de Reins champagne, France, 2013.

41. Toufik Debbad, la régulation a-t-elle un rôle à jouer dans l'éthique en entreprise, thèse de doctorat, faculté d'économie et de gestion, université Aix-Marseilles, France, 2015.

42. Vincent Helfrich, efficience et efficacité d'une normalisation de sujet sociopolitiques : le cas de la responsabilité sociétale, thèse de doctorat en sciences économique, université de Strasbourg, France, 2011.

Les rapports :

43.*Flourence Gomez et Philippe Gudefin panorama de la fiscalite environmentale en france, rapport parteculier n01, janvier 2019.*

44.Inventaire des taxes environnementales en France, document de travail N° : 09, rapport développement durable, commissariat générale au développement, service de l'observation et des statistiques, décembre 2012.

الملاحق

الملحق رقم (01)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

استمارة استبيان

السيد(ة) المحترم(ة) تحية طيبة وبعد؛

نتشرف بوضع هذا الاستبيان بين أيديكم،والذي يدخل في إطار إنجاز اطروحة دكتوراه في علوم التسيير بجامعة المسيلة بعنوان: **"دور الضرائب والرسوم البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة-دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"**

ونحيطكم علما بأن ماتدلون به من معلومات سيتم التعامل معه في إطار علمي وبشكل موضوعي،ولأغراض البحث فقط وعليه نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان ونشكر لكم مسبقا تعاونكم، وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الرجاء وضع علامة x أمام العبارة التي تعبر عن رأيكم.

@@

الأسئلة الشخصية

1. اسم المؤسسة .... Enterprise
2. عنوان المؤسسة .... Adresse
3. نشاط المؤسسة .... Activité

4. **عدد عمال المؤسسة** ..... Nombre d'effectif

5. **المسمى الوظيفي** ..... Qualité de responsable

6. **الجنس** ذكر ☐ أنثى ☐

7. **العمر** اقل من 30 سنة ☐ 30–39 سنة ☐ 40–49 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐

8. **المؤهل الوظيفي** ثانوي ☐ دبلوم ☐ ليسانس ☐ دراسات عليا ☐

9. **سنوات الخبرة** اقل من 3 سنوات ☐ 3–5 سنوات ☐ 6–10 سنوات ☐ 11–15سنة ☐ 16 سنة فأكثر ☐

المحور الأول: أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
المؤسسة الإقتصادية و التلوث البيئي:						
01	تقوم مؤسستكم بأعمال الوقاية من التلوث					
02	تقوم مؤسستكم بأعمال مكافحة التلوث					
03	تقوم مؤسستكم بمعالجة الملوثات أثناء عملية الإنتاج					
04	مخلفات نشاط مؤسستكم يؤثر على المياه السطحية					
05	مخلفات نشاط مؤسستكم يؤثر على المياه الجوفية					
06	نشاط مؤسستكم يساهم في إحداث تلوث جوي					
07	نشاط مؤسستكم له تأثير على عنصر التربة					
08	نشاط مؤسستكم يساهم في خلق المشكلات البيئية كالاحتباس الحراري مثلا					
المؤسسة الإقتصادية والموارد الطبيعية:						
09	نشاط مؤسستكم يستنزف الموارد الطبيعية					
10	نشاط مؤسستكم يعتمد على الخفض المستمر لحجم استخدام الموارد الطبيعية					
11	نشاط مؤسستكم يستنزف مورد المياه					
12	تمتلك مؤسستكم تجهيزات متسمة بالكفاءة في استهلاك الطاقة					
13	تعتمد مؤسستكم على تنمية موارد الطاقة المتجددة					
الإستراتيجية البيئية للمؤسسة الاقتصادية:						

14	مؤسستكم هي في مرحلة دمج البيئة في مختلف برامج سياستها العامة					
15	تعتمد مؤسستكم على تبني إستراتيجية بيئية					
16	تعتمد مؤسستكم على تدوير المخلفات					
17	مؤسستكم تملك إستراتيجية لتدوير مخلفات المياه الملوثة					
18	تعمل مؤسستكم على دمج الإستراتيجية البيئية في ثقافتها					
19	تعتمد مؤسستكم على إستخدام التكنولوجيا النظيفة					
20	ضغط الأطراف ذات المصحلة بخصوص الجوانب البيئية دفع المؤسسة إلى تبني إستراتيجية مستدامة					
21	هناك تحسن مستمر لأداء مؤسستكم من الناحية البيئية					
22	الميزة التنافسية لنشاط مؤسستكم لها علاقة بالمحاور البيئية (الإنشغالات البيئية)					
23	مؤسستكم هي في مرحلة دمج التنمية المستدامة في عمق أنشطتها الإقتصادية (كل إنشغالاتها، الجوانب البيئية الإقتصادية و البيئية)					
24	مؤسستكم لها رؤية التوجه إلى الإستثمارات البيئية					
25	تحترم مؤسستكم حقوق العاملين الموجودين بها					
26	تهتم مؤسستكم بصورة دائمة بالجوانب الصحية لعمالها					
27	تتعامل مؤسستكم بشفافية و عدالة بخصوص ترقية عمالها					
28	تعتمد مؤسستكم على المعايير المعمول بها بخصوص ترقية عمالها					
29	تعتمد مؤسستكم على قانون العمل بخصوص ترقية العمال و التعامل معهم					
30	كل العاملين بمؤسستكم لهم حق (نصيب) في التكوين					

المحور الثاني: كسب رهانات التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
كسب رهان الموارد الطبيعية:						
01	إستطاعت مؤسستكم أن تحقق توازن في تسيير الموارد الطبيعية					
02	إستطاعت مؤسستكم تحقيق تسيير كفء و فعال لمواردها الطبيعية					
03	إستطاعت مؤسستكم التكيف مع مختلف متطلبات الأطراف ذات المصلحة بخصوص الموارد الطبيعية					

04	تعتمد مؤسستكم على أداة تسيير معينة للموارد الطبيعية (التنظيم و القانون، الأدوات الإقتصادية... و غيرها)					
05	تعتمد مؤسستكم على الجباية البيئية في تسيير مواردها الطبيعية					
	كسب رهان النفايات:					
06	تستغل مؤسستكم النفايات التي تخلفها العملية الإنتاجية					
07	تتخلص مؤسستكم من مخلفاتها بصورة آمنة بيئيا و إجتماعيا					
08	تعتمد مؤسستكم على إستخدام الأغلفة الصديقة للبيئة لمنتجاتها					
09	تتعامل مؤسستكم مع مؤسسات خارجية تنشط في مجال الجمع من أجل إعادة التدوير (الرسكلة)					
10	سبب إستخدام الأغلفة الصديقة للبيئة هو القانون و التشريع البيئي المفروض على نشاطكم					
11	سبب إستخدام الأغلفة الصديقة للبيئة هو الضريبة البيئية المفروضة على نشاطكم					
12	تستفيد مؤسستكم من نفاياتها من الناحية الإقتصادية					
13	تعتبر مؤسستكم نفاياتها إيراد مالي هام					
	كسب رهان الإتصال من الناحية البيئية (الإفصاح عن المؤشرات البيئية)					
14	تقدم مؤسستكم تقارير سنوية بخصوص إستغلال الموارد الطبيعية					
15	تقدم مؤسستكم مؤشرات بخصوص إستغلالها للموارد الطبيعية (المياة، الطاقة، النفايات... و غيرها)					
16	تفصح مؤسستكم عن ما توصلت إليه بخصوص حماية الموارد الطبيعية					
17	تفصح مؤسستكم عن الأهداف المحققة من الناحية البيئية					
18	تفصح مؤسستكم عن ما توصلت إليه بخصوص الحد من المخلفات					
19	تفصح مؤسستكم عن ما توصلت إليه بخصوص الحد من التلوث					
20	تحسن مؤسستكم بصورة مستمرة في كيفية التخلص من الإنبعاثات والنفايات الناتجة عن العملية الإنتاجية					
21	تعمل مؤسستكم على تحديث التكنولوجيا المستخدمة بإستمرار					
22	تملك مؤسستكم نظام معلوماتي بيئي					

23	إستطاعت أن تساهم المعلومات البيئية المقدمة في تحقيق ميزة تنافسية لمؤسستكم					
24	مسعى مؤسستكم لدمج كل المحاور البيئية في عمق أنشطتها سببه القانون والتشريع البيئي					
25	مسعى مؤسستكم لدمج كل المحاور البيئية في عمق أنشطتها سببه الضريبة البيئية					

المحور الثالث: إنعكاسات الضريبة البيئية على المؤسسة الإقتصادية بخصوص تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

الرقم	العبارات	غيرموافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية					
02	تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها (الخاضع لها نشاط المؤسسة)					
03	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية					
04	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية					
05	تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية					
06	يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية					
07	دفعت الضريبة البيئية مؤسستكم إلى تغيير سلوكها تجاه حماية البيئة من التلوث					
08	أثرت الضريبة البيئية على مؤسستكم بحيث أصبحت تطمح لتبني عمليات إنتاجية آمنة بيئيا					
09	الضريبة على البيئة أثرت في مختلف العمليات الإنتاجية					
10	جعلت الضريبة البيئية مؤسستكم تقوم بمراجعة طرق إنتاجها					
11	مراجعة طرق الإنتاج سمح بتحسين مؤسستكم لآداءها البيئي					
12	الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات فرضت على المؤسسة مراجعة طرق إستخدام الطاقة					
13	مراجعة طرق إستخدام الطاقة ساعدت مؤسستكم في تقليل إستخداماتها (الطاقة)					
14	إستطاعت الضريبة البيئية أن تحث مؤسستكم على تعديل طرق إستغلال الموارد الطبيعية					
15	التحسينات المنجزة على تعديل إستغلال الموارد الطبيعية سمح بترشيدها (الموارد الطبيعية)					
16	توصلت مؤسستكم إلى تحقيق نتائج أفضل بعد ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية					

17	الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات فرضت على مؤسستكم تسويق منتجات آمنة بيئيا					
18	توصلت مؤسستكم إلى تحقيق تنافسية أكبر بعد تسويق المنتجات الآمنة بيئيا					
19	قدمت مؤسستكم في تقاريرها السنوية مؤشرات أفضل بخصوص المنتجات الآمنة بيئيا و أرجعت سبب تبنيها إلى الضريبة البيئية					
20	الضريبة البيئية المطبقة على المنتجات دفعت مؤسستكم إلى تبني أغلفة (تعليب) آمنة بيئيا					
21	إعتماد تعليب جديد بيئي حسن من تنافسية منتجات مؤسستكم					
22	دفعت الضريبة البيئية مؤسستكم إلى مراقبة الإنبعاثات					
23	مراقبة الإنبعاثات سمحت بالتقليل منها من طرف مؤسستكم					
24	مراقبة الإنبعاثات جعلت مؤسستكم تعتمد على تكنولوجيات حديثة لمعالجة التلوث المرتبط بالإنبعاثات					
25	مراجعة مؤسستكم لأنشطتها المختلفة قادها إلى تبني الإبداع البيئي					
26	الضريبة البيئية فرضت على مؤسستكم مراجعة نشاطها تجاه نفاياتها					
27	مراجعة تعامل مؤسستكم مع نفاياتها أقنعها بضرورة تبني تقنيات إعادة التدوير					

الملحق رقم (02)

قائمة أسماء محكمي الدراسة:

الرقم	اللقب العلمي والاسم	الجامعة
01	د. جباري عبد الوهاب	جامعة محمد بوضياف المسيلة
02	د. لعشاش عبد الحليم	جامعة محمد بوضياف المسيلة
03	د. فضيلي سمية	جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

الملحق رقم (03): المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي أجريت عليها الدراسة (وزع الاستبيان عليها)

الرقم	اسم المؤسسة	النشاط	العنوان	الولاية
1	EURL BRIMATEC	صناعة الآجر	بلدية أولاد دراج	المسيلة
2	شركة تضامن دحماني وشركائه	طحن الحبوب	بلدية المطارفة	المسيلة
3	ش ذ م م قاضي للمطاحن	طحن الحبوب	بلدية المطارفة	المسيلة
4	SARL EL-MAKARI	صناعة البلاط	منطقة النشاطات مقرة	المسيلة
5	ش ذ م م الحاج باي للاستيراد والتصدير	صناعة البلاط	منطقة النشاطات مقرة	المسيلة
6	SNC BEY FERHAT ET CIE GRANITO	صناعة البلاط	منطقة النشاطات مقرة	المسيلة
7	EURL ADINA ALUMINIUM	تحويل البلاستيك	مقرة	المسيلة
8	SARL LES FRERES CHENAFI	الانتاج الصناعي	مقرة	المسيلة
9	SARL RAHMANI	الانتاج الصناعي للبلاط	مقرة	المسيلة
10	الشركة الوطنية لتنبيل النسيج (SNTEX)	الصباغة	خراطة	بجاية
11	البسكرية للاسمنت	انتاج وتسويق الاسمنت	بلدية البرانيس-بسكرة	بسكرة
12	كولبار (colber)	تحويل الورق	نهج بحري الخير ليزار	سطيف
13	فرع حبوب الهضاب العليا (AGRODIV)	تحويل الحبوب ومشتقاتها	نهج بحري الخير ليزار	سطيف
14	دفاندسي للأثاث والتأثيث والنجارة	نجارة عامة	عين ولمان	سطيف
15	المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيماوية	انتاج البطاريات	المنطقة الصناعية —سطيف	سطيف
16	CHIALI PROFIPLAST-SPA	تحويل البلاستيك	المنطقة الصناعية-سطيف	سطيف
17	CEVITAL ENTREPRISE SPA	Fabrication des armatures	مزلوق-سطيف	سطيف
18	ش ذ م م نيوفيقوس	تركيب الأجهزة الالكترونية والكهرو منزلية	عين ولمان —سطيف	سطيف
19	شركة ذات أسهم باتسيم	صناعة الهياكل المعدنية المصنعة	عين ولمان —سطيف	سطيف
20	EURL ELECTROMEC	صناعة العتاد الكهربائي	مزلوق-سطيف	سطيف
21	المؤسسة الوطنية للأملاح (ENASEL)	استخراج وصناعة الملح	عين ولمان —سطيف	سطيف
22	شركة لويزة للصناعات الغذائية	صناعات غذائية	عين ولمان —سطيف	سطيف
23	ش ذ م م بن سباع وزياني	صناعة البلاط	بئر حدادة —سطيف	سطيف
24	SARL MULTI BETON	الانتاج الصناعي للمنتجات الخرسانية	المنطقة الصناعية-بوسعادة	السيلة
25	SARL POLY BETON	الانتاج الصناعي للمنتجات الخرسانية	المنطقة الصناعية-بوسعادة	المسيلة
26	SARL BMC	استخراج وتفتيت التربة والحصى	بلدية بنزوه-بوسعادة	المسيلة
27	ش ذ م م كومبغار	تعبئة غاز البترول المميع	المنطقة الصناعية -بوسعادة	المسيلة
28	شركة ذات أسهم للجبس ومشتقاته	انتاج الحصى ومشتقاته	بلدية أولاد جلال-بسكرة	بسكرة
29	شركة تواب	انتاج الحصى ومشتقاته	بوسعادة-المسيلة	المسيلة
30	ش ذ م م مصنع الآجر الأطلس	انتاج الآجر	منطقة النشاطات بوسعادة	المسيلة
31	SARL SOTBAF	انتاج الآجر	بلدية بوغزول-المدية	المدية
32	SPA PLATRE DU SUD	انتاج الحصى	بلدية بونورة-غرداية	غرداية
33	SARL G.N.M.C	صناعة الأسقف المعلقة	منطقة النشاطات-بوسعادة	المسيلة
34	SARL SONA TRES	تصفيح الفولاذ العادي	منطقة النشاطات-بوسعادة	المسيلة
35	سونطراك محطة الضخ رقم (03)	نقل المحروقات بالأنابيب	طريق بوسعادة-المسيلة	المسيلة
36	سونطراك محطة الضخ رقم (02)	نقل المحروقات بالأنابيب	بسكرة	بسكرة

37	سونطراك محطة الضخ رقم (01)	نقل المحروقات بالأنابيب	جامعة–الوادي	الوادي
38	سونطراك محطة الضخ بني منصور	نقل المحروقات بالأنابيب	بني منصور–البويرة	البويرة
39	سونطراك ناحية نقل المحروقات وسط بجاية	نقل المحروقات بالأنابيب	بجاية	بجاية
40	ش ذ م م القلم	صناعة مواد البناء والخرسانة	منطقة النشاطات–الجلفة	الجلفة
41	المؤسسة الوطنية لحفر الآبار	خدمات الآبار	حاسي مسعود–ورقلة	ورقلة
42	خماري نبيل	صناعة الأثاث المدرسي، الجامعي والمكتبي	مروانة–باتنة	باتنة
43	مؤسسة انتاج الكهرباء	انتاج الطاقة الكهربائية	عين جاسر–باتنة	باتنة
44	شركة التوضيب وفنون الطباعة (EMBAG)	صناعة العلب والأكياس	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
45	المؤسسة التجارية لديفا ندوس	تجارة الخشب ومشتقاته	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
46	SPA CONDOR ELECTRONICS	تركيب الأجهزة الالكترونية	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
47	SARL SENTRAX ELECTRONICS	تركيب الأجهزة الالكترونية	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
48	ش ذ م م شينوا للأحذية	صناعة الأحذية	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
49	ش ذ م م ريماس للأحذية	صناعة الأحذية	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
50	CREATIVE INVEST – SPA	صناعة البلاستيك	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
51	SARL MEHSAS NATIONAL	صناعة الآجر	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
52	SARL MAT MALEK CERAM	صناعة مواد البناء	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
53	SARL EMBAG	تحويل الورق	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
54	ش ذ م م ألسان بلاستيك	تحويل البلاستيك	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
55	EURL RAHMA TRADING	صناعة المواد البلاستيكية	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
56	EURL T W G	تركيب الأجهزة الكهروبائية	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
57	GIPATRS	صناعة البلاستيك	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
58	ش ذ م م بريكاتري الاخوة بن عيسى	صناعة الآجر	المنطقة الصناعية–برج بوعريريج	برج بوعريريج
59	EURL PACIFIC NEGOCE	صناعة الأجهزة الكهرومنزلية	المنطقة الصناعية–المسيلة	المسيلة
60	المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية (EATIT)	انتاج الأنسجة الصناعية	المنطقة الصناعية–المسيلة	المسيلة
61	تعاونية الحبوب والبقول الجافة (CCLS)	تخزين وتوزيع الحبوب	المنطقة الصناعية–المسيلة	المسيلة

62	EURL HAMINA	صناعة السيراميك	المنطقة الصناعية–المسيلة	المسيلة
63	EURL AGLOO BETON	صناعة المواد من الخرسانة	المنطقة الصناعية–المسيلة	المسيلة
64	نفطال – تسويق	تسويق وتوزيع المواد البترولية	المنطقة الصناعية–المسيلة	المسيلة
65	SARL MAGREB PIPE	صناعة القنوات	المنطقة الصناعية–المسيلة	المسيلة
66	SARL NABO	دباغة وصناعة الجلود	المنطقة الصناعية–المسيلة	المسيلة
67	SARL LITTLE STAR	صناعة دراجات الأطفال	المنطقة الصناعية–المسيلة	المسيلة
68	SARL HODNA LAIT	انتاج الحليب ومشتقاته	المنطقة الصناعية–المسيلة	المسيلة
69	المركب الصناعي التجاري – الحضنة	تحويل الحبوب	طريق البرج–المسيلة	المسيلة
70	المؤسسة الاستشفائية القلعة	الطب والجراحة	تعاونية سيدي ابراهيم–المسيلة	المسيلة
71	نفطال– محطة الخدمات	توزيع الوقود	طريق البرج–المسيلة	المسيلة

الملحق رقم (04)

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=المؤسسة_البئي مح_1ع 1مح_1ع 2مح 3_1مح_1ع 4مح_1ع 5مح_1ع 6مح_1ع 7مح_1ع8
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/STATISTICS DESCRIPTIVES
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
المؤسسة_البئي	2,6708	,50632	71
تقوم مؤسستكم بأعمال الوقاية من التلوث	4,41	,748	71
تقوم مؤسستكم بأعمال مكافحة التلوث	4,30	,818	71
تقوم مؤسستكم بمعالجة الملوثات أثناء عملية الانتاج	4,17	,878	71
مخلفات نشاط مؤسستكم يؤثر على المياه السطحية	1,72	1,017	71
مخلفات نشاط مؤسستكم يؤثر على المياه الجوفية	1,68	,968	71
نشاط مؤسستكم يساهم في إحداث تلوث جوي	1,85	1,154	71
نشاط مؤسستكم له تأثير على عنصر التربة	1,63	,989	71
نشاط مؤسستكم يساهم في خلق المشكلات البيئية كالاحتباس الحراري مثلا	1,62	,851	71

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=المؤسسة_الموارد_الطبيعية مح_1ع 9مح_1ع 10مح_1ع 11مح_1ع 12مح_1ع13
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/STATISTICS DESCRIPTIVES
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
المؤسسة_الموارد_الطبيعية	2,7803	,58178	71
نشاط مؤسستكم يستنزف الموارد الطبيعية	2,06	1,107	71
نشاط مؤسستكم يعتمد على الخفض المستمر لحجم استخدام الموارد الطبيعية	3,11	1,248	71
نشاط مؤسستكم يستنزف مورد المياه	2,24	1,101	71
تمتلك مؤسستكم تجهيزات متسمة بالكفاءة في الستهلاك الطاقة	3,65	1,084	71
تعتمد مؤسستكم على تنمية موارد الطاقة المتجددة	2,85	1,117	71

Corrélations

		المؤسسة_الموارد_الطبيعية	نشاط مؤسستكم يستنزف الموارد الطبيعية	نشاط مؤسستكم يعتمد على الخفض المستمر لحجم استخدام الموارد الطبيعية	نشاط مؤسستكم يستنزف مورد المياه	تمتلك مؤسستكم تجهيزات متسمة بالكفاءة في الستهلاك الطاقة	تعتمد مؤسستكم على تنمية موارد الطاقة المتجددة
المؤسسة_الموارد_الطبيعية	Corrélation de Pearson	1	,463**	,491**	,485**	,515**	,620**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71
نشاط مؤسستكم يستنزف الموارد الطبيعية	Corrélation de Pearson	,463**	1	-,108	,399**	-,102	,042
	Sig. (bilatérale)	,000		,370	,001	,396	,729
	N	71	71	71	71	71	71
نشاط مؤسستكم يعتمد على الخفض المستمر لحجم استخدام الموارد الطبيعية	Corrélation de Pearson	,491**	-,108	1	-,082	,146	,207
	Sig. (bilatérale)	,000	,370		,495	,225	,083
	N	71	71	71	71	71	71
نشاط مؤسستكم يستنزف مورد المياه	Corrélation de Pearson	,485**	,399**	-,082	1	-,036	,007
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,495		,765	,951
	N	71	71	71	71	71	71
تمتلك مؤسستكم تجهيزات متسمة بالكفاءة في الستهلاك الطاقة	Corrélation de Pearson	,515**	-,102	,146	-,036	1	,344**
	Sig. (bilatérale)	,000	,396	,225	,765		,003
	N	71	71	71	71	71	71
تعتمد مؤسستكم على تنمية موارد الطاقة المتجددة	Corrélation de Pearson	,620**	,042	,207	,007	,344**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,729	,083	,951	,003	
	N	71	71	71	71	71	71

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=الاستراتيجية_البيئية_للمؤسسة مح_1ع 14مح_1ع 15مح_1ع 16مح_1ع 17مح_1ع 18مح_1ع 19مح_1ع 20
مح_1ع 21مح_1ع 22مح_1ع 23مح_1ع 24مح_1ع 25مح_1ع 26مح_1ع 27مح_1ع 28مح_1ع 29مح_1ع30
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/STATISTICS DESCRIPTIVES
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
الاستراتيجية_البيئية_للمؤسسة	4,0497	,59231	71
مؤسستكم هي في مرحلة دمج البيئة في مختلف برامج سياستها العامة	4,45	3,577	71
تعتمد مؤسستكم على تبني استراتيجية بيئية	4,07	,915	71
تعتمد مؤسستكم على تدوير المخلفات	3,69	1,166	71
مؤسستكم تملك استراتيجية لتدوير مخلفات المياه الملوثة	3,35	1,148	71
تعمل مؤسستكم على دمج الاستراتيجية البيئية في ثقافتها	4,14	,816	71
تعتمد مؤسستكم على استخدام التكنولوجيا النظيفة	4,20	,821	71
ضغط الأطراف ذات المصلحة بخصوص الجوانب البيئية دفع المؤسسة إلى تبني استراتيجية مستدامة	3,17	1,298	71
هناك تحسن مستمر لأداء مؤسستكم من الناحية البيئية	4,21	,844	71
الميزة التنافسية لنشاط مؤسستكم لها علاقة بالمحاور البيئية) الانشغالات البيئية(	3,75	1,143	71
مؤسستكم هي في مرحلة دمج التنمية المستدامة في عمق أنشطتها الاقتصادية) كل انشغالاتها، الجوانب البيئية الاقتصادية والبيئية(	3,96	1,020	71
مؤسستكم لها رؤية التوجه إلى الاستثمارات البيئية	3,55	1,131	71
تحترم مؤسستكم حقوق العاملين الموجودين بها	4,46	,714	71
تهتم مؤسستكم بصورة دائمة بالجوانب الصحية لعمالها	4,55	,580	71
تتعامل المؤسسة بشفافية وعدالة بخصوص ترقية عمالها	4,32	,770	71
تعتمد مؤسستكم على المعايير المعمول بها بخصوص ترقية عمالها	4,27	,844	71
تعتمد مؤسستكم على قانون العمل بخصوص ترقية العمال والتعامل معهم	4,34	,774	71
كل العاملين بمؤسستكم لهم حق)نصيب (في التكوين	4,37	,760	71

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=كسب_رهانات_الموارد مح_2ع 1مح_2ع 2مح_2ع 3مح_2ع 4مح_2ع5
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/STATISTICS DESCRIPTIVES
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
كسب_رهانات_الموارد	3,9549	,61894	71
استطاعت مؤسستكم أن تحقق توازن في تسيير الموارد الطبيعية	3,89	,728	71
استطاعت مؤسستكم تحقيق تسيير كفء وفعال لمواردها الطبيعية	3,97	,736	71
استطاعت مؤسستكم التكيف مع مختلف متطلبات الأطراف ذات المصلحة بخصوص الموارد الطبيعية	3,99	,746	71
تعتمد مؤسستكم على أداة تسيير معينة للموارد الطبيعية) التنظيم والقانون، الأدوات الاقتصادية .. وغيرها(	4,04	,706	71
تعتمد مؤسستكم على الجباية البيئية في تسيير مواردها الطبيعية	3,89	,871	71

Corrélations

		كسب_رهانات_الموارد	استطاعت مؤسستكم أن تحقق توازن في تسيير الموارد الطبيعية	استطاعت مؤسستكم تحقيق تسيير كفء وفعال لمواردها الطبيعية	استطاعت مؤسستكم التكيف مع مختلف متطلبات الأطراف ذات المصلحة بخصوص الموارد الطبيعية	تعتمد مؤسستكم على أداة تسيير معينة للموارد الطبيعية) التنظيم والقانون، الأدوات الاقتصادية .. وغيرها(	تعتمد مؤسستكم على الجباية البيئية في تسيير مواردها الطبيعية
كسب_رهانات_الموارد	Corrélation de Pearson	1	,870**	,819**	,883**	,802**	,727**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71
استطاعت مؤسستكم أن تحقق توازن في تسيير الموارد الطبيعية	Corrélation de Pearson	,870**	1	,794**	,760**	,538**	,498**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71
استطاعت مؤسستكم تحقيق تسيير كفء وفعال لمواردها الطبيعية	Corrélation de Pearson	,819**	,794**	1	,675**	,580**	,351**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,003
	N	71	71	71	71	71	71
استطاعت مؤسستكم التكيف مع مختلف متطلبات الأطراف ذات المصلحة بخصوص الموارد الطبيعية	Corrélation de Pearson	,883**	,760**	,675**	1	,679**	,525**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71
تعتمد مؤسستكم على أداة تسيير معينة للموارد الطبيعية) التنظيم والقانون، الأدوات الاقتصادية .. وغيرها(	Corrélation de Pearson	,802**	,538**	,580**	,679**	1	,519**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	71	71	71	71	71	71
تعتمد مؤسستكم على الجباية البيئية في تسيير مواردها الطبيعية	Corrélation de Pearson	,727**	,498**	,351**	,525**	,519**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,003	,000	,000	
	N	71	71	71	71	71	71

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=كسب_رهانات_النفايات مح_2ع 6مح_2ع 7مح_2ع 8مح_2ع 9مح_2ع 10مح_2ع 11مح_2ع 12مح_2ع13ع
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/STATISTICS DESCRIPTIVES
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
كسب_رهانات_النفايات	3,6585	,65293	71
تستغل مؤسستكم النفايات التي تخلفها العملية الانتاجية	3,87	,999	71
تتخلص مؤسستكم من مخلفاتها بصورة آمنة بيئيا واجتماعيا	4,39	,573	71
تعتمد مؤسستكم على استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة لمنتجاتها	3,93	,867	71
تتعامل مؤسستكم مع مؤسسات خارجية تنشط في مجال الجمع من أجل إعادة التدوير) الرسكلة(	3,75	,996	71
سبب استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة هو القانون والتشريع البيئي المفروض على نشاطكم	3,44	1,044	70
سبب استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة هو الضريبة البيئية المفروضة على نشاطكم	3,13	,955	71
تستفيد مؤسستكم من نفاياتها من الناحية الاقتصادية	3,55	1,106	71
تعتبر مؤسستكم نفاياتها إيراد مالي هام	3,20	1,238	71

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=كسب_رهانات_الاتصال مح_2ع 14مح_2ع 15مح_2ع 16مح_2ع 17مح_2ع 18مح_2ع 19مح_2ع 20مح_2ع 21
مح_2ع 22مح_2ع 23مح_2ع 24مح_2ع25
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/STATISTICS DESCRIPTIVES
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
كسب_رهانات_الاتصال	3,8404	,81415	71
تقدم مؤسستكم تقارير سنوية بخصوص استغلال الموارد الطبيعية	4,37	4,853	71
تقدم مؤسستكم مؤشرات بخصوص استغلالها للموارد الطبيعية) المياه، الطاقة، النفايات ...وغيرها(	3,97	,910	71
تفصح مؤسستكم عن ما توصلت إليه بخصوص حماية الموارد الطبيعية	3,85	,889	71
تفصح مؤسستكم عن الأهداف المحققة من الناحية البيئية	3,89	,934	71
تفصح مؤسستكم عن ما توصلت إليه بخصوص الحد من المخلفات	3,86	,883	71
تفصح مؤسستكم عن ما توصلت إليه بخصوص الحد من التلوث	3,86	,961	71
تحسن مؤسستكم بصورة مستمرة في كيفية التخلص من الانبعاثات والنفايات الناتجة عن العملية الانتاجية	3,73	,827	71
تعمل مؤسستكم على تحديث التكنولوجيا المستخدمة باستمرار	4,14	,883	71
تملك مؤسستكم نظام معلوماتي بيئي	3,31	1,022	71
استطاعت أن تساهم المعلومات البيئية المقدمة في تحقيق ميزة تنافسية لمؤسستكم	3,52	,998	71
مسعى مؤسستكم لدمج كل المحاور البيئية في عمق أنشطتها سببه القانون والتشريع البيئي	3,92	,890	71
مسعى مؤسستكم لدمج كل المحاور البيئية فى عمق أنشطتها سببه الضريبة البيئية	3,68	,922	71

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=انعكاسات_الضريبة_البيئية مح_3ع 1مح_3ع 2مح_3ع 3مح_3ع 4مح_3ع 5مح_3ع 6مح_3ع 7مح_3ع 8
مح_3ع 9مح_3ع 10مح_3ع 11مح_3ع 12مح_3ع 13مح_3ع 14مح_3ع 15مح_3ع 16مح_3ع 17مح_3ع 18مح_3ع 19مح_3ع 20
مح_3ع 21مح_3ع 22مح_3ع 23مح_3ع 24مح_3ع 25مح_3ع 26مح_3ع 27ع
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /STATISTICS DESCRIPTIVES
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Remarques

Sortie obtenue		10-NOV-2019 20:25:49
Commentaires		
Entrée	Données	D:\السعيد زناتsav1._
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	71
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=انعكاسات_الضريبة_البيئية مح_3ع 1 مح_3ع 2مح_3ع 3مح_3ع 4مح_3ع 5مح_3ع 6 مح_3ع 7مح_3ع 8مح_3ع 9مح_3ع 10مح_3ع 11 مح_3ع 12مح_3ع 13مح_3ع 14مح_3ع 15 مح_3ع 16مح_3ع 17مح_3ع 18مح_3ع 19 مح_3ع 20مح_3ع 21مح_3ع 22مح_3ع 23 مح_3ع 24مح_3ع 25مح_3ع 26مح_3ع27 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /STATISTICS DESCRIPTIVES /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,09
	Temps écoulé	00:00:00,08

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
انعكاسات_الضريبة_البيئية	3,7032	,61014	71
يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	4,11	,903	71
تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها) الخاضع لها نشاط المؤسسة(	4,00	1,028	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية فى الآجال القانونية	4,17	,793	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	4,11	,934	71
تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	4,03	,910	71
يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	3,94	1,068	71
دفعت الضريبة البيئية مؤسستكم إلى تغيير سلوكها تجاه حماية البيئة من التلوث	3,72	1,017	71
أثرت الضريبة البيئية على مؤسستكم بحيث أصبحت تطمح لتبني عمليات إنتاجية آمنة بيئيا	3,69	,950	71
الضريبة على البيئة أثرت في مختلف العمليات الانتاجية	3,54	1,012	71
جعلت الضريبة البيئية مؤسستكم تقوم بمراجعة طرق انتاجها	3,51	,954	71
مراجعة طرق الانتاج سمح بتحسين مؤسستكم لأدائها البيئي	3,87	,844	71
الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات فرضت على المؤسسة مراجعة طرق استخدام الطاقة	3,38	,931	71
مراجعة طرق استخدام الطاقة ساعدت مؤسستكم في تقليل استخداماتها) الطاقة(	3,70	,916	71
استطاعت الضريبة البيئية أن تحث مؤسستكم على تعديل طرق استغلال الموارد الطبيعية	3,52	,892	71
التحسينات المنجزة على تعديل استغلال الموارد الطبيعية سمح بترشيدها) الموارد الطبيعية(	3,72	,831	71
توصلت مؤسستكم إلى تحقيق نتائج أفضل بعد ترشيد استغلال الموارد الطبيعية	3,92	,692	71
الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات فرضت على مؤسستكم تسويق منتجات آمنة بيئيا	3,77	,913	71
توصلت مؤسستكم إلى تحقيق تنافسية أكبر بعد تسويق المنتجات الآمنة بيئيا	3,69	,904	71
قدمت مؤسستكم في تقاريرها السنوية مؤشرات أفضل بخصوص المنتجات الآمنة بيئيا وأرجعت سبب تبنيها إلى الضريبة البيئية	3,51	,908	71
الضريبة البيئية المطبقة على المنتجات دفعت مؤسستكم إلى تبني أغلفة) تعليب (آمنة بيئيا	3,51	,892	71
اعتماد تعليب جديد بيئي حسن من تنافسية منتجات مؤسستكم	3,55	,983	71
دفعت الضريبة البيئية مؤسستكم إلى مراقبة الانبعاثات	3,20	,904	71
مراقبة الانبعاثات سمحت بالتقليل منها من طرف مؤسستكم	3,25	,906	71
مراقبة الانبعاثات جعلت مؤسستكم تعتمد على تكنولوجيا حديثة لمعالجة التلوث المرتبط بالانبعاثات	3,27	,999	71
مراجعة مؤسستكم لأنشطتها المختلفة قادها إلى تبني الابداع البيئي	3,72	1,124	71
الضريبة البيئية فرضت على مؤسستكم مراجعة نشاطها تجاه نفاياتها	3,75	1,105	71
مراجعة تعامل مؤسستكم مع نفاياتها أقنعها بضرورة تبني تقنيات إعادة التدوير	3,85	1,091	71

```
RELIABILITY
  =المؤسسة_البئي المؤسسة_الموارد_الطبيعية الاستراتيجية_البيئية_للمؤسسة/VARIABLES
كسب_رهانات_الموارد كسب_رهانات_النفايات كسب_رهانات_الاتصال انعكاسات_الضريبة_البيئية
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA
  /SUMMARY=TOTAL.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		10-NOV-2019 20:27:07
Commentaires		
Entrée	Données	D:\السعيد زنات_1.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	71
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=المؤسسة_البئي المؤسسة_الموارد_الطبيعية الاستراتيجية_البيئية_للمؤسسة كسب_رهانات_الموارد كسب_رهانات_النفايات كسب_رهانات_الاتصال انعكاسات_الضريبة_البيئية /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA /SUMMARY=TOTAL.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,02

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	71	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	71	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,741	7

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
المؤسسة_البئي	21,9869	7,425	-,013	,791
المؤسسة_الموارد_الطبيعية	21,8774	6,959	,114	,777
الاستراتيجية_البيئية_للمؤسسة	20,6080	5,641	,588	,681
كسب_رهانات_الموارد	20,7028	5,197	,732	,644
كسب_رهانات_النفايات	20,9993	5,660	,502	,699
كسب_رهانات_الاتصال	20,8173	4,751	,629	,663
انعكاسات_الضريبة_البيئية	20,9545	5,392	,665	,662

```
الجنس العمر المؤهل_الوظيفي سنوات_الخبرة FREQUENCIES VARIABLES=
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		10-NOV-2019 20:28:22
Commentaires		
Entrée	Données	D:\السعيد زنات_1.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	71
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=الجنس العمر المؤهل_الوظيفي سنوات_الخبرة /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Statistiques

		الجنس	العمر	المؤهل الوظيفي	سنوات الخبرة
N	Valide	71	71	71	71
	Manquant	0	0	0	0

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	63	88,7	88,7	88,7
	أنثى	8	11,3	11,3	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	11	15,5	15,5	15,5
	30-39سنة	31	43,7	43,7	59,2
	40-49سنة	23	32,4	32,4	91,5
	50سنة فأكثر	6	8,5	8,5	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

المؤهل الوظيفي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	4	5,6	5,6	5,6
	دبلوم	6	8,5	8,5	14,1
	ليسانس	38	53,5	53,5	67,6
	دراسات عليا	23	32,4	32,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

سنوات الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من ثلاث سنوات	8	11,3	11,3	11,3
	3-5سنوات	6	8,5	8,5	19,7
	6-10سنوات	18	25,4	25,4	45,1
	11-15سنة	20	28,2	28,2	73,2
	16سنة فما فوق	19	26,8	26,8	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=مج_1ع 1مج_1ع 2مج 3_1مج_1ع 4مج_1ع 5مج_1ع 6مج_1ع 7مج_1ع 8مج_1ع 9مج_1ع 10
مج_1ع 11مج_1ع 12مج_1ع 13مج_1ع 14مج_1ع 15مج_1ع 16مج_1ع 17مج_1ع 18مج_1ع 19مج_1ع 20مج_1ع 21مج_1ع 22
مج_1ع 23مج_1ع 24مج_1ع 25مج_1ع 26مج_1ع 27مج_1ع 28مج_1ع 29مج_1ع30
مج_2ع 1مج_2ع 2مج_2ع 3مج_2ع 4مج_2ع 5مج_2ع 6مج_2ع 7مج_2ع 8مج_2ع 9مج_2ع 10مج_2ع 11مج_2ع 12مج_2ع 13
مج_2ع 14مج_2ع 15مج_2ع 16مج_2ع 17مج_2ع 18مج_2ع 19مج_2ع 20مج_2ع 21مج_2ع 22مج_2ع 23مج_2ع 24مج_2ع 25
مج_3ع 1مج_3ع 2مج_3ع 3مج_3ع 4مج_3ع 5مج_3ع 6مج_3ع 7مج_3ع 8مج_3ع9
مج_3ع 10مج_3ع 11مج_3ع 12مج_3ع 13مج_3ع 14مج_3ع 15مج_3ع 16مج_3ع 17مج_3ع 18مج_3ع 19مج_3ع 20مج_3ع 21
مج_3ع 22مج_3ع 23مج_3ع 24مج_3ع 25مج_3ع 26مج_3ع27
/ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Table de fréquences

تقوم مؤسستكم بأعمال الوقاية من التلوث

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	1	1,4	1,4	2,8
	محايد	2	2,8	2,8	5,6
	موافق	31	43,7	43,7	49,3
	موافق تماما	36	50,7	50,7	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تقوم مؤسستكم بأعمال مكافحة التلوث

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	4,2	4,2	4,2
	محايد	7	9,9	9,9	14,1
	موافق	27	38,0	38,0	52,1
	موافق تماما	34	47,9	47,9	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تقوم مؤسستكم بمعالجة الملوثات أثناء عملية الانتاج

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	3	4,2	4,2	5,6
	محايد	7	9,9	9,9	15,5
	موافق	32	45,1	45,1	60,6
	موافق تماما	28	39,4	39,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مخلفات نشاط مؤسستكم يؤثر على المياه السطحية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	40	56,3	56,3	56,3
	غير موافق	19	26,8	26,8	83,1
	محايد	5	7,0	7,0	90,1
	موافق	6	8,5	8,5	98,6
	موافق تماما	1	1,4	1,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مخلفات نشاط مؤسستكم يؤثر على المياه الجوفية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	41	57,7	57,7	57,7
	غير موافق	18	25,4	25,4	83,1
	محايد	7	9,9	9,9	93,0
	موافق	4	5,6	5,6	98,6
	موافق تماما	1	1,4	1,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

نشاط مؤسستكم يساهم في إحداث تلوث جوي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	40	56,3	56,3	56,3
	غير موافق	14	19,7	19,7	76,1
	محايد	6	8,5	8,5	84,5
	موافق	10	14,1	14,1	98,6
	موافق تماما	1	1,4	1,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

نشاط مؤسستكم له تأثير على عنصر التربة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	43	60,6	60,6	60,6
	غير موافق	18	25,4	25,4	85,9
	محايد	5	7,0	7,0	93,0
	موافق	3	4,2	4,2	97,2
	موافق تماما	2	2,8	2,8	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

نشاط مؤسستكم يساهم في خلق المشكلات البيئية كالاحتباس الحراري مثلا

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	40	56,3	56,3	56,3
	غير موافق	21	29,6	29,6	85,9
	محايد	8	11,3	11,3	97,2
	موافق	1	1,4	1,4	98,6
	موافق تماما	1	1,4	1,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

نشاط مؤسستكم يستنزف الموارد الطبيعية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	29	40,8	40,8	40,8
	غير موافق	21	29,6	29,6	70,4
	محايد	9	12,7	12,7	83,1
	موافق	12	16,9	16,9	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

نشاط مؤسستكم يعتمد على الخفض المستمر لحجم استخدام الموارد الطبيعية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	7	9,9	9,9	9,9
	غير موافق	17	23,9	23,9	33,8
	محايد	21	29,6	29,6	63,4
	موافق	13	18,3	18,3	81,7
	موافق تماما	13	18,3	18,3	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

نشاط مؤسستكم يستنزف مورد المياه

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	20	28,2	28,2	28,2
	غير موافق	28	39,4	39,4	67,6
	محايد	11	15,5	15,5	83,1
	موافق	10	14,1	14,1	97,2
	موافق تماما	2	2,8	2,8	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تمتلك مؤسستكم تجهيزات متسمة بالكفاءة في الستهلاك الطاقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	4	5,6	5,6	5,6
	غير موافق	8	11,3	11,3	16,9
	محايد	10	14,1	14,1	31,0
	موافق	36	50,7	50,7	81,7
	موافق تماما	13	18,3	18,3	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تعتمد مؤسستكم على تنمية موارد الطاقة المتجددة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	11	15,5	15,5	15,5
	غير موافق	14	19,7	19,7	35,2
	محايد	24	33,8	33,8	69,0
	موافق	19	26,8	26,8	95,8
	موافق تماما	3	4,2	4,2	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مؤسستكم هي في مرحلة دمج البيئة في مختلف برامج سياستها العامة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	7	9,9	9,9	9,9
	محايد	12	16,9	16,9	26,8
	موافق	22	31,0	31,0	57,7
	موافق تماما	29	40,8	40,8	98,6
	33	1	1,4	1,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تعتمد مؤسستكم على تبني استراتيجية بيئية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	8,5	8,5	8,5
	محايد	9	12,7	12,7	21,1
	موافق	30	42,3	42,3	63,4
	موافق تماما	26	36,6	36,6	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تعتمد مؤسستكم على تدوير المخلفات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	2	2,8	2,8	2,8
	غير موافق	13	18,3	18,3	21,1
	محايد	11	15,5	15,5	36,6
	موافق	24	33,8	33,8	70,4
	موافق تماما	21	29,6	29,6	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مؤسستكم تملك استراتيجية لتدوير مخلفات المياه الملوثة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	3	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	15	21,1	21,1	25,4
	محايد	21	29,6	29,6	54,9
	موافق	18	25,4	25,4	80,3
	موافق تماما	14	19,7	19,7	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تعمل مؤسستكم على دمج الاستراتيجية البيئية في ثقافتها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	4,2	4,2	4,2
	محايد	10	14,1	14,1	18,3
	موافق	32	45,1	45,1	63,4
	موافق تماما	26	36,6	36,6	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تعتمد مؤسستكم على استخدام التكنولوجيا النظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	4,2	4,2	4,2
	محايد	9	12,7	12,7	16,9
	موافق	30	42,3	42,3	59,2
	موافق تماما	29	40,8	40,8	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

ضغط الأطراف ذات المصلحة بخصوص الجوانب البيئية دفع المؤسسة إلى تبني استراتيجية مستدامة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	12	16,9	16,9	16,9
	غير موافق	8	11,3	11,3	28,2
	محايد	17	23,9	23,9	52,1
	موافق	24	33,8	33,8	85,9
	موافق تماما	10	14,1	14,1	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

هناك تحسن مستمر لأداء مؤسستكم من الناحية البيئية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	3	4,2	4,2	5,6
	محايد	4	5,6	5,6	11,3
	موافق	35	49,3	49,3	60,6
	موافق تماما	28	39,4	39,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

الميزة التنافسية لنشاط مؤسستكم لها علاقة بالمحاور البيئية) الانشغالات البيئية(

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	2	2,8	2,8	2,8
	غير موافق	12	16,9	16,9	19,7
	محايد	9	12,7	12,7	32,4
	موافق	27	38,0	38,0	70,4
	موافق تماما	21	29,6	29,6	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مؤسستكم هي في مرحلة دمج التنمية المستدامة في عمق أنشطتها الاقتصادية)كل انشغالاتها، الجوانب البيئية الاقتصادية والبيئية(

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	7	9,9	9,9	11,3
	محايد	11	15,5	15,5	26,8
	موافق	27	38,0	38,0	64,8
	موافق تماما	25	35,2	35,2	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مؤسستكم لها رؤية التوجه إلى الاستثمارات البيئية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	4	5,6	5,6	5,6
	غير موافق	10	14,1	14,1	19,7
	محايد	14	19,7	19,7	39,4
	موافق	29	40,8	40,8	80,3
	موافق تماما	14	19,7	19,7	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تحترم مؤسستكم حقوق العاملين الموجودين بها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	محايد	3	4,2	4,2	5,6
	موافق	28	39,4	39,4	45,1
	موافق تماما	39	54,9	54,9	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تهتم مؤسستكم بصورة دائمة بالجوانب الصحية لعمالها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	4,2	4,2	4,2
	موافق	26	36,6	36,6	40,8
	موافق تماما	42	59,2	59,2	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تتعامل المؤسسة بشفافية وعدالة بخصوص ترقية عمالها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	4,2	4,2	4,2
	محايد	4	5,6	5,6	9,9
	موافق	31	43,7	43,7	53,5
	موافق تماما	33	46,5	46,5	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تعتمد مؤسستكم على المعايير المعمول بها بخصوص ترقية عمالها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	7,0	7,0	7,0
	محايد	3	4,2	4,2	11,3
	موافق	31	43,7	43,7	54,9
	موافق تماما	32	45,1	45,1	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تعتمد مؤسستكم على قانون العمل بخصوص ترقية العمال والتعامل معهم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	1	1,4	1,4	2,8
	محايد	4	5,6	5,6	8,5
	موافق	32	45,1	45,1	53,5
	موافق تماما	33	46,5	46,5	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

كل العاملين بمؤسستكم لهم حق) نصيب (في التكوين

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	2,8	2,8	2,8
	محايد	6	8,5	8,5	11,3
	موافق	27	38,0	38,0	49,3
	موافق تماما	36	50,7	50,7	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

استطاعت مؤسستكم أن تحقق توازن في تسيير الموارد الطبيعية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	2,8	2,8	2,8
	محايد	17	23,9	23,9	26,8
	موافق	39	54,9	54,9	81,7
	موافق تماما	13	18,3	18,3	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

استطاعت مؤسستكم تحقيق تسيير كفء وفعال لمواردها الطبيعية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	1,4	1,4	1,4
	محايد	17	23,9	23,9	25,4
	موافق	36	50,7	50,7	76,1
	موافق تماما	17	23,9	23,9	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

استطاعت مؤسستكم التكيف مع مختلف متطلبات الأطراف ذات المصلحة بخصوص الموارد الطبيعية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	20	28,2	28,2	28,2
	موافق	32	45,1	45,1	73,2
	موافق تماما	19	26,8	26,8	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تعتمد مؤسستكم على أداة تسيير معينة للموارد الطبيعية) التنظيم والقانون، الأدوات الاقتصادية .. وغيرها(

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	1,4	1,4	1,4
	محايد	13	18,3	18,3	19,7
	موافق	39	54,9	54,9	74,6
	موافق تماما	18	25,4	25,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تعتمد مؤسستكم على الجباية البيئية في تسيير مواردها الطبيعية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	5,6	5,6	5,6
	محايد	19	26,8	26,8	32,4
	موافق	29	40,8	40,8	73,2
	موافق تماما	19	26,8	26,8	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تستغل مؤسستكم النفايات التي تخلفها العملية الانتاجية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	9	12,7	12,7	14,1
	محايد	7	9,9	9,9	23,9
	موافق	35	49,3	49,3	73,2
	موافق تماما	19	26,8	26,8	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تتخلص مؤسستكم من مخلفاتها بصورة آمنة بيئيا واجتماعيا

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	1,4	1,4	1,4
	موافق	40	56,3	56,3	57,7
	موافق تماما	30	42,3	42,3	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تعتمد مؤسستكم على استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة لمنتجاتها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	4,2	4,2	4,2
	محايد	20	28,2	28,2	32,4
	موافق	27	38,0	38,0	70,4
	موافق تماما	21	29,6	29,6	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تتعامل مؤسستكم مع مؤسسات خارجية تنشط في مجال الجمع من أجل إعادة التدوير) الرسكلة(

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	8	11,3	11,3	12,7
	محايد	16	22,5	22,5	35,2
	موافق	29	40,8	40,8	76,1
	موافق تماما	17	23,9	23,9	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

سبب استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة هو القانون والتشريع البيئي المفروض على نشاطكم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	2	2,8	2,9	2,9
	غير موافق	10	14,1	14,3	17,1
	محايد	26	36,6	37,1	54,3
	موافق	19	26,8	27,1	81,4
	موافق تماما	13	18,3	18,6	100,0
	Total	70	98,6	100,0	
Manquant	Système	1	1,4		
Total		71	100,0		

سبب استخدام الأغلفة الصديقة للبيئة هو الضريبة البيئية المفروضة على نشاطكم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	3	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	15	21,1	21,1	25,4
	محايد	27	38,0	38,0	63,4
	موافق	22	31,0	31,0	94,4
	موافق تماما	4	5,6	5,6	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تستفيد مؤسستكم من نفاياتها من الناحية الاقتصادية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	4	5,6	5,6	5,6
	غير موافق	10	14,1	14,1	19,7
	محايد	12	16,9	16,9	36,6
	موافق	33	46,5	46,5	83,1
	موافق تماما	12	16,9	16,9	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تعتبر مؤسستكم نفاياتها إيراد مالي هام

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	5	7,0	7,0	7,0
	غير موافق	21	29,6	29,6	36,6
	محايد	12	16,9	16,9	53,5
	موافق	21	29,6	29,6	83,1
	موافق تماما	12	16,9	16,9	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تقدم مؤسستكم تقارير سنوية بخصوص استغلال الموارد الطبيعية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	3	4,2	4,2	5,6
	محايد	21	29,6	29,6	35,2
	موافق	29	40,8	40,8	76,1
	موافق تماما	16	22,5	22,5	98,6
	44	1	1,4	1,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تقدم مؤسستكم مؤشرات بخصوص استغلالها للموارد الطبيعية) المياه، الطاقة، النفايات ...وغيرها(

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	8,5	8,5	8,5
	محايد	12	16,9	16,9	25,4
	موافق	31	43,7	43,7	69,0
	موافق تماما	22	31,0	31,0	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تفصح مؤسستكم عن ما توصلت إليه بخصوص حماية الموارد الطبيعية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	7,0	7,0	7,0
	محايد	19	26,8	26,8	33,8
	موافق	29	40,8	40,8	74,6
	موافق تماما	18	25,4	25,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تفصح مؤسستكم عن الأهداف المحققة من الناحية البيئية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	8,5	8,5	8,5
	محايد	17	23,9	23,9	32,4
	موافق	27	38,0	38,0	70,4
	موافق تماما	21	29,6	29,6	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تفصح مؤسستكم عن ما توصلت إليه بخصوص الحد من المخلفات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	8,5	8,5	8,5
	محايد	15	21,1	21,1	29,6
	موافق	33	46,5	46,5	76,1
	موافق تماما	17	23,9	23,9	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تفصح مؤسستكم عن ما توصلت إليه بخصوص الحد من التلوث

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	11,3	11,3	11,3
	محايد	14	19,7	19,7	31,0
	موافق	29	40,8	40,8	71,8
	موافق تماما	20	28,2	28,2	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تحسن مؤسستكم بصورة مستمرة في كيفية التخلص من الانبعاثات والنفايات الناتجة عن العملية الانتاجية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	2,8	2,8	2,8
	محايد	30	42,3	42,3	45,1
	موافق	24	33,8	33,8	78,9
	موافق تماما	15	21,1	21,1	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تعمل مؤسستكم على تحديث التكنولوجيا المستخدمة باستمرار

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	7,0	7,0	7,0
	محايد	8	11,3	11,3	18,3
	موافق	30	42,3	42,3	60,6
	موافق تماما	28	39,4	39,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تملك مؤسستكم نظام معلوماتي بيئي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	16	22,5	22,5	23,9
	محايد	24	33,8	33,8	57,7
	موافق	20	28,2	28,2	85,9
	موافق تماما	10	14,1	14,1	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

استطاعت أن تساهم المعلومات البيئية المقدمة في تحقيق ميزة تنافسية لمؤسستكم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	9	12,7	12,7	14,1
	محايد	27	38,0	38,0	52,1
	موافق	20	28,2	28,2	80,3
	موافق تماما	14	19,7	19,7	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مسعى مؤسستكم لدمج كل المحاور البيئية في عمق أنشطتها سببه القانون والتشريع البيئي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	4	5,6	5,6	7,0
	محايد	13	18,3	18,3	25,4
	موافق	35	49,3	49,3	74,6
	موافق تماما	18	25,4	25,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مسعى مؤسستكم لدمج كل المحاور البيئية في عمق أنشطتها سببه الضريبة البيئية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	7	9,9	9,9	9,9
	محايد	24	33,8	33,8	43,7

	موافق	25	35,2	35,2	78,9
	موافق تماما	15	21,1	21,1	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	2	2,8	2,8	2,8
	غير موافق	2	2,8	2,8	5,6
	محايد	7	9,9	9,9	15,5
	موافق	35	49,3	49,3	64,8
	موافق تماما	25	35,2	35,2	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها) الخاضع لها نشاط المؤسسة(

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	2	2,8	2,8	2,8
	غير موافق	5	7,0	7,0	9,9
	محايد	10	14,1	14,1	23,9
	موافق	28	39,4	39,4	63,4
	موافق تماما	26	36,6	36,6	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	2,8	2,8	2,8
	محايد	11	15,5	15,5	18,3
	موافق	31	43,7	43,7	62,0
	موافق تماما	27	38,0	38,0	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	5,6	5,6	5,6
	محايد	15	21,1	21,1	26,8
	موافق	21	29,6	29,6	56,3
	موافق تماما	31	43,7	43,7	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	7,0	7,0	7,0
	محايد	13	18,3	18,3	25,4
	موافق	28	39,4	39,4	64,8
	موافق تماما	25	35,2	35,2	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	2	2,8	2,8	2,8
	غير موافق	7	9,9	9,9	12,7
	محايد	9	12,7	12,7	25,4
	موافق	28	39,4	39,4	64,8
	موافق تماما	25	35,2	35,2	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

دفعت الضريبة البيئية مؤسستكم إلى تغيير سلوكها تجاه حماية البيئة من التلوث

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	2	2,8	2,8	2,8
	غير موافق	7	9,9	9,9	12,7
	محايد	16	22,5	22,5	35,2
	موافق	30	42,3	42,3	77,5
	موافق تماما	16	22,5	22,5	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

أثرت الضريبة البيئية على مؤسستكم بحيث أصبحت تطمح لتبني عمليات إنتاجية آمنة بيئيا

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	10	14,1	14,1	14,1
	محايد	16	22,5	22,5	36,6
	موافق	31	43,7	43,7	80,3
	موافق تماما	14	19,7	19,7	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

الضريبة على البيئة أثرت في مختلف العمليات الانتاجية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	11	15,5	15,5	16,9
	محايد	21	29,6	29,6	46,5
	موافق	25	35,2	35,2	81,7
	موافق تماما	13	18,3	18,3	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

جعلت الضريبة البيئية مؤسستكم تقوم بمراجعة طرق انتاجها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	9	12,7	12,7	14,1
	محايد	25	35,2	35,2	49,3
	موافق	25	35,2	35,2	84,5
	موافق تماما	11	15,5	15,5	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مراجعة طرق الانتاج سمح بتحسين مؤسستكم لأدائها البيئي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	7,0	7,0	7,0
	محايد	15	21,1	21,1	28,2
	موافق	35	49,3	49,3	77,5
	موافق تماما	16	22,5	22,5	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات فرضت على المؤسسة مراجعة طرق استخدام الطاقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	10	14,1	14,1	15,5
	محايد	30	42,3	42,3	57,7
	موافق	21	29,6	29,6	87,3
	موافق تماما	9	12,7	12,7	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مراجعة طرق استخدام الطاقة ساعدت مؤسستكم في تقليل استخداماتها) الطاقة(

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	11,3	11,3	11,3
	محايد	19	26,8	26,8	38,0
	موافق	30	42,3	42,3	80,3
	موافق تماما	14	19,7	19,7	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

استطاعت الضريبة البيئية أن تحث مؤسستكم على تعديل طرق استغلال الموارد الطبيعية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	10	14,1	14,1	14,1
	محايد	23	32,4	32,4	46,5
	موافق	29	40,8	40,8	87,3
	موافق تماما	9	12,7	12,7	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

التحسينات المنجزة على تعديل استغلال الموارد الطبيعية سمح بترشيدها) الموارد الطبيعية(

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	7	9,9	9,9	9,9
	محايد	16	22,5	22,5	32,4

	موافق	38	53,5	53,5	85,9
	موافق تماما	10	14,1	14,1	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

توصلت مؤسستكم إلى تحقيق نتائج أفضل بعد ترشيد استغلال الموارد الطبيعية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	1,4	1,4	1,4
	محايد	17	23,9	23,9	25,4
	موافق	40	56,3	56,3	81,7
	موافق تماما	13	18,3	18,3	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات فرضت على مؤسستكم تسويق منتجات آمنة بيئيا

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	8,5	8,5	8,5
	محايد	21	29,6	29,6	38,0
	موافق	27	38,0	38,0	76,1
	موافق تماما	17	23,9	23,9	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

توصلت مؤسستكم إلى تحقيق تنافسية أكبر بعد تسويق المنتجات الآمنة بيئيا

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	8,5	8,5	8,5
	محايد	25	35,2	35,2	43,7
	موافق	25	35,2	35,2	78,9
	موافق تماما	15	21,1	21,1	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

قدمت مؤسستكم في تقاريرها السنوية مؤشرات أفضل بخصوص المنتجات الآمنة بيئيا وأرجعت سبب تبنيها إلى الضريبة البيئية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	7	9,9	9,9	9,9
	محايد	34	47,9	47,9	57,7
	موافق	17	23,9	23,9	81,7
	موافق تماما	13	18,3	18,3	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

الضريبة البيئية المطبقة على المنتجات دفعت مؤسستكم إلى تبني أغلفة) تعليب (آمنة بيئيا

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	8,5	8,5	8,5
	محايد	36	50,7	50,7	59,2
	موافق	16	22,5	22,5	81,7
	موافق تماما	13	18,3	18,3	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

اعتماد تعليب جديد بيئي حسن من تنافسية منتجات مؤسستكم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	2	2,8	2,8	2,8
	غير موافق	5	7,0	7,0	9,9
	محايد	30	42,3	42,3	52,1
	موافق	20	28,2	28,2	80,3
	موافق تماما	14	19,7	19,7	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

دفعت الضريبة البيئية مؤسستكم إلى مراقبة الانبعاثات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	3	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	8	11,3	11,3	15,5
	محايد	38	53,5	53,5	69,0
	موافق	16	22,5	22,5	91,5
	موافق تماما	6	8,5	8,5	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مراقبة الانبعاثات سمحت بالتقليل منها من طرف مؤسستكم

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	غير موافق تماما	3	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	6	8,5	8,5	12,7
	محايد	39	54,9	54,9	67,6
	موافق	16	22,5	22,5	90,1
	موافق تماما	7	9,9	9,9	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مراقبة الانبعاثات جعلت مؤسستكم تعتمد على تكنولوجيا حديثة لمعالجة التلوث المرتبط بالانبعاثات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	3	4,2	4,2	4,2
	غير موافق	8	11,3	11,3	15,5
	محايد	38	53,5	53,5	69,0
	موافق	11	15,5	15,5	84,5
	موافق تماما	11	15,5	15,5	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مراجعة مؤسستكم لأنشطتها المختلفة قادها إلى تبني الابداع البيئي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	2	2,8	2,8	2,8
	غير موافق	10	14,1	14,1	16,9
	محايد	15	21,1	21,1	38,0
	موافق	23	32,4	32,4	70,4
	موافق تماما	21	29,6	29,6	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

الضريبة البيئية فرضت على مؤسستكم مراجعة نشاطها تجاه نفاياتها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	1	1,4	1,4	1,4
	غير موافق	10	14,1	14,1	15,5
	محايد	18	25,4	25,4	40,8
	موافق	19	26,8	26,8	67,6
	موافق تماما	23	32,4	32,4	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

مراجعة تعامل مؤسستكم مع نفاياتها أقنعها بضرورة تبني تقنيات إعادة التدوير

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق تماما	2	2,8	2,8	2,8
	غير موافق	6	8,5	8,5	11,3
	محايد	18	25,4	25,4	36,6
	موافق	20	28,2	28,2	64,8
	موافق تماما	25	35,2	35,2	100,0
	Total	71	100,0	100,0	

```
FACTOR
  /VARIABLES مـح_3ع 8مـح_3ع 9مـح_3ع 10مـح_3ع11
  /MISSING LISTWISE
  /ANALYSIS مـح_3ع 8مـح_3ع 9مـح_3ع 10مـح_3ع11
  /PRINT INITIAL EXTRACTION ROTATION
  /CRITERIA MINEIGEN(1) ITERATE(25)
  /EXTRACTION PC
  /CRITERIA ITERATE(25)
  /ROTATION VARIMAX
  /SAVE REG(ALL)
  /METHOD=CORRELATION.
```

Analyse factorielle

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
أثرت الضريبة البيئية على مؤسستكم بحيث أصبحت تطمح لتبني عمليات إنتاجية آمنة بيئيا	1,000	,706
الضريبة على البيئة أثرت في مختلف العمليات الانتاجية	1,000	,732
جعلت الضريبة البيئية مؤسستكم تقوم بمراجعة طرق انتاجها	1,000	,808
مراجعة طرق الانتاج سمح بتحسين مؤسستكم لأدائها البيئي	1,000	,524

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	2,770	69,242	69,242	2,770	69,242	69,242
2	,684	17,098	86,340			
3	,396	9,892	96,233			
4	,151	3,767	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Matrice des composantes[a]

	Composante
	1
أثرت الضريبة البيئية على مؤسستكم بحيث أصبحت تطمح لتبني عمليات إنتاجية آمنة بيئيا	,840
الضريبة على البيئة أثرت في مختلف العمليات الانتاجية	,855
جعلت الضريبة البيئية مؤسستكم تقوم بمراجعة طرق انتاجها	,899
مراجعة طرق الانتاج سمح بتحسين مؤسستكم لأدائها البيئي	,724

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 1 composantes extraites.

Rotation de la matrice des composantes[a]

a. Une seule composante a été extraite. Rotation de la solution impossible.

```
FACTOR
  /VARIABLES مـح_3ع 12مـح_3ع13
  /MISSING LISTWISE
  /ANALYSIS مـح_3ع 12مـح_3ع13
  /PRINT INITIAL EXTRACTION ROTATION
  /CRITERIA MINEIGEN(1) ITERATE(25)
  /EXTRACTION PC
  /CRITERIA ITERATE(25)
  /ROTATION VARIMAX
  /SAVE REG(ALL)
  /METHOD=CORRELATION.
```

Analyse factorielle

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات فرضت على المؤسسة مراجعة طرق استخدام الطاقة	1,000	,851
مراجعة طرق استخدام الطاقة ساعدت مؤسستكم في تقليل استخداماتها) الطاقة(	1,000	,851

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Variance totale expliquée

	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
Composante	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	1,703	85,133	85,133	1,703	85,133	85,133
2	,297	14,867	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Matrice des composantes[a]

	Composante
	1
الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات فرضت على المؤسسة مراجعة طرق استخدام الطاقة	,923
مراجعة طرق استخدام الطاقة ساعدت مؤسستكم في تقليل استخداماتها) الطاقة(	,923

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 1 composantes extraites.

Rotation de la matrice des composantes[a]

a. Une seule composante a été extraite. Rotation de la solution impossible.

```
FACTOR
  /VARIABLES مـج_3ع 14مـج_3ع 15مـج_3ع16
  /MISSING LISTWISE
  /ANALYSIS مـج_3ع 14مـج_3ع 15مـج_3ع16
  /PRINT INITIAL EXTRACTION ROTATION
  /CRITERIA MINEIGEN(1) ITERATE(25)
  /EXTRACTION PC
  /CRITERIA ITERATE(25)
  /ROTATION VARIMAX
  /SAVE REG(ALL)
  /METHOD=CORRELATION.
```

Analyse factorielle

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
استطاعت الضريبة البيئية أن تحث مؤسستكم على تعديل طرق استغلال الموارد الطبيعية	1,000	,819
التحسينات المنجزة على تعديل استغلال الموارد الطبيعية سمح بترشيدها) الموارد الطبيعية(	1,000	,829
توصلت مؤسستكم إلى تحقيق نتائج أفضل بعد ترشيد استغلال الموارد الطبيعية	1,000	,559

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Variance totale expliquée

	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
Composante	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	2,207	73,566	73,566	2,207	73,566	73,566
2	,591	19,707	93,273			
3	,202	6,727	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Matrice des composantes[a]

	Composante
	1
استطاعت الضريبة البيئية أن تحث مؤسستكم على تعديل طرق استغلال الموارد الطبيعية	,905

التحسينات المنجزة على تعديل استغلال الموارد الطبيعية سمح بترشيدها) الموارد الطبيعية(	,911
توصلت مؤسستكم إلى تحقيق نتائج أفضل بعد ترشيد استغلال الموارد الطبيعية	,747

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 1 composantes extraites.

Rotation de la matrice des composantes[a]

a. Une seule composante a été extraite. Rotation de la solution impossible.

```
FACTOR
/VARIABLES مـح_3ع 17مـح_3ع 18مـح_3ع19
/MISSING LISTWISE
/ANALYSIS مـح_3ع 17مـح_3ع 18مـح_3ع19
/PRINT INITIAL EXTRACTION ROTATION
/CRITERIA MINEIGEN(1) ITERATE(25)
/EXTRACTION PC
/CRITERIA ITERATE(25)
/ROTATION VARIMAX
/SAVE REG(ALL)
/METHOD=CORRELATION.
```

Analyse factorielle

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات فرضت على مؤسستكم تسويق منتجات آمنة بيئيا	1,000	,781
توصلت مؤسستكم إلى تحقيق تنافسية أكبر بعد تسويق المنتجات الآمنة بيئيا	1,000	,889
قدمت مؤسستكم في تقاريرها السنوية مؤشرات أفضل بخصوص المنتجات الآمنة بيئيا وأرجعت سبب تبنيها إلى الضريبة البيئية	1,000	,813

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	2,483	82,760	82,760	2,483	82,760	82,760
2	,347	11,555	94,315			
3	,171	5,685	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Matrice des composantes[a]

	Composante
	1
الضريبة البيئية المرتبطة بالمنتجات فرضت على مؤسستكم تسويق منتجات آمنة بيئيا	,884
توصلت مؤسستكم إلى تحقيق تنافسية أكبر بعد تسويق المنتجات الآمنة بيئيا	,943
قدمت مؤسستكم في تقاريرها السنوية مؤشرات أفضل بخصوص المنتجات الآمنة بيئيا وأرجعت سبب تبنيها إلى الضريبة البيئية	,902

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 1 composantes extraites.

Rotation de la matrice des composantes[a]

a. Une seule composante a été extraite. Rotation de la solution impossible.

```
FACTOR
/VARIABLES مـج_3ع 20مـج_3ع21
/MISSING LISTWISE
/ANALYSIS مـج_3ع 20مـج_3ع21
/PRINT INITIAL EXTRACTION ROTATION
/CRITERIA MINEIGEN(1) ITERATE(25)
/EXTRACTION PC
/CRITERIA ITERATE(25)
/ROTATION VARIMAX
/SAVE REG(ALL)
/METHOD=CORRELATION.
```

Analyse factorielle

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
الضريبة البيئية المطبقة على المنتجات دفعت مؤسستكم إلى تبني أغلفة) تعليب (آمنة بيئيا	1,000	,860
اعتماد تعليب جديد بيئي حسن من تنافسية منتجات مؤسستكم	1,000	,860

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	1,721	86,027	86,027	1,721	86,027	86,027
2	,279	13,973	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Matrice des composantes[a]

	Composante
	1
الضريبة البيئية المطبقة على المنتجات دفعت مؤسستكم إلى تبني أغلفة) تعليب (آمنة بيئيا	,928
اعتماد تعليب جديد بيئي حسن من تنافسية منتجات مؤسستكم	,928

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 1 composantes extraites.

Rotation de la matrice des composantes[a]

a. Une seule composante a été extraite. Rotation de la solution impossible.

```
FACTOR
/VARIABLES مـج_3ع 22مـج_3ع 23مـج_3ع24
/MISSING LISTWISE
/ANALYSIS مـج_3ع 22مـج_3ع 23مـج_3ع24
/PRINT INITIAL EXTRACTION ROTATION
/CRITERIA MINEIGEN(1) ITERATE(25)
/EXTRACTION PC
/CRITERIA ITERATE(25)
/ROTATION VARIMAX
/SAVE REG(ALL)
/METHOD=CORRELATION.
```

Analyse factorielle

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
دفعت الضريبة البيئية مؤسستكم إلى مراقبة الانبعاثات	1,000	,785
مراقبة الانبعاثات سمحت بالتقليل منها من طرف مؤسستكم	1,000	,920
مراقبة الانبعاثات جعلت مؤسستكم تعتمد على تكنولوجيا حديثة لمعالجة التلوث المرتبط بالانبعاثات	1,000	,821

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	2,525	84,179	84,179	2,525	84,179	84,179
2	,351	11,693	95,872			
3	,124	4,128	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Matrice des composantes[a]

	Composante
	1
دفعت الضريبة البيئية مؤسستكم إلى مراقبة الانبعاثات	,886
مراقبة الانبعاثات سمحت بالتقليل منها من طرف مؤسستكم	,959
مراقبة الانبعاثات جعلت مؤسستكم تعتمد على تكنولوجيا حديثة لمعالجة التلوث المرتبط بالانبعاثات	,906

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 1 composantes extraites.

Rotation de la matrice des composantes[a]

a. Une seule composante a été extraite. Rotation de la solution impossible.

```
FACTOR
/VARIABLES مح_3ع 26مح_3ع27
/MISSING LISTWISE
/ANALYSIS مح_3ع 26مح_3ع27
/PRINT INITIAL EXTRACTION ROTATION
/CRITERIA MINEIGEN(1) ITERATE(25)
/EXTRACTION PC
/CRITERIA ITERATE(25)
/ROTATION VARIMAX
/SAVE REG(ALL)
/METHOD=CORRELATION.
```

Analyse factorielle

Qualités de représentation

	Initiales	Extraction
الضريبة البيئية فرضت على مؤسستكم مراجعة نشاطها تجاه نفاياتها	1,000	,892
مراجعة تعامل مؤسستكم مع نفاياتها أقنعها بضرورة تبني تقنيات إعادة التدوير	1,000	,892

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	1,785	89,244	89,244	1,785	89,244	89,244
2	,215	10,756	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Matrice des composantes[a]

	Composante
	1
الضريبة البيئية فرضت على مؤسستكم مراجعة نشاطها تجاه نفاياتها	,945
مراجعة تعامل مؤسستكم مع نفاياتها أقنعها بضرورة تبني تقنيات إعادة التدوير	,945

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 1 composantes extraites.

Rotation de la matrice des composantes[a]

a. Une seule composante a été extraite. Rotation de la solution impossible.

```
CORRELATIONS
6 FAC1_1ع3_مح 5ع3_مح 4ع3_مح 3ع3_مح 2ع3_مح 1ع3_مح/VARIABLES=
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/STATISTICS DESCRIPTIVES
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

orrélations

		يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب الب	تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها) الخاضع لها نشاط المؤسسة(	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية فى الآجال القانونية	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	تصرح مؤسستكم بكميات التلوث فى الآجال القانونية	يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	REGR factor score 1 for analysis 1
يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	Corrélation de Pearson	1	,769**	,711**	,747**	,657**	,466**	,498**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها) الخاضع لها نشاط المؤسسة(	Corrélation de Pearson	,769**	1	,771**	,714**	,733**	,469**	,482**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية فى الآجال القانونية	Corrélation de Pearson	,711**	,771**	1	,804**	,726**	,450**	,496**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	Corrélation de Pearson	,747**	,714**	,804**	1	,736**	,508**	,501**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	Corrélation de Pearson	,657**	,733**	,726**	,736**	1	,605**	,643**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	Corrélation de Pearson	,466**	,469**	,450**	,508**	,605**	1	,345**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,003
	N	71	71	71	71	71	71	71
REGR factor score 1 for analysis 1	Corrélation de Pearson	,498**	,482**	,496**	,501**	,643**	,345**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,003	
	N	71	71	71	71	71	71	71

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
6 FAC1_2ع3_مح 5ع3_مح 4ع3_مح 3ع3_مح 2ع3_مح 1ع3_مح/VARIABLES=
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Corrélations

		يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها) الخاضع لها نشاط المؤسسة(	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	REGR factor score 1 for analysis 2
يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	Corrélation de Pearson	1	,769**	,711**	,747**	,657**	,466**	,253*
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,033
	N	71	71	71	71	71	71	71
تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها) الخاضع لها نشاط المؤسسة(	Corrélation de Pearson	,769**	1	,771**	,714**	,733**	,469**	,301*
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,011
	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية	Corrélation de Pearson	,711**	,771**	1	,804**	,726**	,450**	,348**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,003
	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	Corrélation de Pearson	,747**	,714**	,804**	1	,736**	,508**	,379**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,001
	N	71	71	71	71	71	71	71
تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	Corrélation de Pearson	,657**	,733**	,726**	,736**	1	,605**	,504**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	Corrélation de Pearson	,466**	,469**	,450**	,508**	,605**	1	,473**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
REGR factor score 1 for analysis 2	Corrélation de Pearson	,253*	,301*	,348**	,379**	,504**	,473**	1
	Sig. (bilatérale)	,033	,011	,003	,001	,000	,000	
	N	71	71	71	71	71	71	71

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
6 FAC1_3مح_3ع 5مح_3ع 4مح_3ع 3مح_3ع 2مح_3ع 1مح_3ع/VARIABLES=
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Corrélations

		يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها نشاط المؤسسة( )الخاضع	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	REGR factor score 1 for analysis 3
يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	Corrélation de Pearson	1	,769**	,711**	,747**	,657**	,466**	,323**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,006
	N	71	71	71	71	71	71	71
تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها) الخاضع لها نشاط المؤسسة(	Corrélation de Pearson	,769**	1	,771**	,714**	,733**	,469**	,292*
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,013
	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية	Corrélation de Pearson	,711**	,771**	1	,804**	,726**	,450**	,329**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,005
	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	Corrélation de Pearson	,747**	,714**	,804**	1	,736**	,508**	,380**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,001
	N	71	71	71	71	71	71	71
تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	Corrélation de Pearson	,657**	,733**	,726**	,736**	1	,605**	,463**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة	Corrélation de Pearson	,466**	,469**	,450**	,508**	,605**	1	,497**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,000

مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	N	71	71	71	71	71	71	71
REGR factor score 1 for analysis 3	Corrélation de Pearson	,323**	,292*	,329**	,380**	,463**	,497**	1
	Sig. (bilatérale)	,006	,013	,005	,001	,000	,000	
	N	71	71	71	71	71	71	71

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
6 FAC1_4ع3_مح 5ع3_مح 4ع3_مح 3ع3_مح 2ع3_مح 1ع3_مح/VARIABLES=
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Corrélations

		يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها) الخاضع لها نشاط المؤسسة(	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	REGR factor score 1 for analysis 4
يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	Corrélation de Pearson	1	,769**	,711**	,747**	,657**	,466**	,377**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,001
	N	71	71	71	71	71	71	71
تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها) الخاضع لها نشاط المؤسسة(	Corrélation de Pearson	,769**	1	,771**	,714**	,733**	,469**	,505**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية	Corrélation de Pearson	,711**	,771**	1	,804**	,726**	,450**	,482**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	Corrélation de Pearson	,747**	,714**	,804**	1	,736**	,508**	,340**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,004
	N	71	71	71	71	71	71	71
تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	Corrélation de Pearson	,657**	,733**	,726**	,736**	1	,605**	,507**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	Corrélation de Pearson	,466**	,469**	,450**	,508**	,605**	1	,533**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
REGR factor score 1 for analysis 4	Corrélation de Pearson	,377**	,505**	,482**	,340**	,507**	,533**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,000	,004	,000	,000	
	N	71	71	71	71	71	71	71

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
6 FAC1_5ع3_مح 5ع3_مح 4ع3_مح 3ع3_مح 2ع3_مح 1ع3_مح/VARIABLES=
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Corrélations

		يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها) الخاضع لها نشاط المؤسسة(	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	REGR factor score 1 for analysis 5
يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	Corrélation de Pearson	1	,769**	,711**	,747**	,657**	,466**	,075
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,534
	N	71	71	71	71	71	71	71
تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها)	Corrélation de Pearson	,769**	1	,771**	,714**	,733**	,469**	,292*
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,013

الخاضع لها نشاط المؤسسة(	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الأجال القانونية	Corrélation de Pearson	,711**	,771**	1	,804**	,726**	,450**	,256*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,031
	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	Corrélation de Pearson	,747**	,714**	,804**	1	,736**	,508**	,141
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,242
	N	71	71	71	71	71	71	71
تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الأجال القانونية	Corrélation de Pearson	,657**	,733**	,726**	,736**	1	,605**	,221
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,065
	N	71	71	71	71	71	71	71
يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	Corrélation de Pearson	,466**	,469**	,450**	,508**	,605**	1	,221
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,064
	N	71	71	71	71	71	71	71
REGR factor score 1 for analysis 5	Corrélation de Pearson	,075	,292*	,256*	,141	,221	,221	1
	Sig. (bilatérale)	,534	,013	,031	,242	,065	,064	
	N	71	71	71	71	71	71	71

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
6 FAC1_6مح_3ع 5مح_3ع 4مح_3ع 3مح_3ع 2مح_3ع 1مح_3ع/VARIABLES=
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Corrélations

		يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها)الخاضع لها نشاط المؤسسة(	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	REGR factor score 1 for analysis 6
يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	Corrélation de Pearson	1	,769**	,711**	,747**	,657**	,466**	,217
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,069
	N	71	71	71	71	71	71	71
تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها) الخاضع لها نشاط المؤسسة(	Corrélation de Pearson	,769**	1	,771**	,714**	,733**	,469**	,194
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,104
	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية	Corrélation de Pearson	,711**	,771**	1	,804**	,726**	,450**	,143
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,233
	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	Corrélation de Pearson	,747**	,714**	,804**	1	,736**	,508**	,273*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,021
	N	71	71	71	71	71	71	71
تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	Corrélation de Pearson	,657**	,733**	,726**	,736**	1	,605**	,319**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,007
	N	71	71	71	71	71	71	71
يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	Corrélation de Pearson	,466**	,469**	,450**	,508**	,605**	1	,528**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
REGR factor score 1 for analysis 6	Corrélation de Pearson	,217	,194	,143	,273*	,319**	,528**	1
	Sig. (bilatérale)	,069	,104	,233	,021	,007	,000	
	N	71	71	71	71	71	71	71

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
6 FAC1_7مح_3ع 5مح_3ع 4مح_3ع 3مح_3ع 2مح_3ع 1مح_3ع/VARIABLES=
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

Corrélations

		يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها) الخاضع لها نشاط المؤسسة(	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية	تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	REGR factor score 1 for analysis 7
يخضع نشاط مؤسستكم للضرائب البيئية	Corrélation de Pearson	1	,769**	,711**	,747**	,657**	,466**	,421**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
تقوم مؤسستكم بتصفية الضريبة البيئية الخاضعة لها)الخاضع لها نشاط المؤسسة(	Corrélation de Pearson	,769**	1	,771**	,714**	,733**	,469**	,522**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في الآجال القانونية	Corrélation de Pearson	,711**	,771**	1	,804**	,726**	,450**	,434**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية بصورة طوعية	Corrélation de Pearson	,747**	,714**	,804**	1	,736**	,508**	,422**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
تصرح مؤسستكم بكميات التلوث في الآجال القانونية	Corrélation de Pearson	,657**	,733**	,726**	,736**	1	,605**	,642**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	71	71	71	71	71	71	71
يخضع نشاط مؤسستكم لرقابة مديرية البيئة بخصوص الضريبة البيئية	Corrélation de Pearson	,466**	,469**	,450**	,508**	,605**	1	,364**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,002
	N	71	71	71	71	71	71	71
REGR factor score 1 for analysis 7	Corrélation de Pearson	,421**	,522**	,434**	,422**	,642**	,364**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,002	
	N	71	71	71	71	71	71	71

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملخص:

بالإضافة إلى الجوانب النظرية؛ المؤسسة الاقتصادية ورهانات التنمية المستدامة، والضرائب والرسوم البيئية. تناولت الدراسة في جانبها التطبيقي إيرادات مجموعة من هذه الضرائب والرسوم في الجزائر خلال الفترة (2007-2017) مع تحليل تقني يركز أكثر على الجوانب التقنية للضريبة البيئية، ودراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالاعتماد على الاستبيان في جمع المعلومات، وعلى البرنامج الاحصائي (SPSS).

وتوصلت الدراسة الى أنه للضرائب والرسوم البيئية دور كبير في تحقيق البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (على المستوى الكلي).

وعلى المستوى الجزئي، استطاعت هذه الضرائب والرسوم أن توجه سلوك المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، لتتبني سلوكيات بيئية هامة، كالإنتاج الانظف، واعتماد الرشادة في استخدام الطاقة، و واعتماد الرشادة في استغلال الموارد الطبيعية، وتبني استراتيجية إعادة التدوير،... وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الضريبة البيئية، البعد الإقتصادي، البعد البيئي، البعد الإجتماعي، السلوك البيئي، رهانات التنمية المستدامة.

Résumé :

En plus des aspects théoriques ; l'entreprise économique et les enjeux de développement durable, et les impôts et taxes environnementales. l'étude sur son côté appliqué a examiné les revenus d'un ensemble de ces impôts et taxes en Algérie au cours de la période (2007-2017) avec une analyse technique se concentrant davantage sur les aspects techniques de la taxe environnementale, et en étudiant un échantillon d' entreprises économiques algériennes, basée sur le questionnaire de collecte d'informations, et sur le programme statistique (SPSS).

L'étude a conclu que les impôts et taxes environnementales jouent un rôle majeur dans la réalisation des dimensions économiques, environnementales et sociales du développement durable (au niveau macro).

Au niveau micro, ces impôts et taxes ont pu guider le comportement de l'entreprise économique en Algérie, adopter des comportements environnementaux importants, tels que la production plus propre, l'adoption de la rationalisation de l'utilisation de l'énergie, et l'adoption de la rationalisation de l'exploitation des ressources naturelles, et l'adoption d'une stratégie de recyclage, et autres.

Mots clés: impôt environnemental, mension économique , mesion environnementale , mension social, comportement environnemental, enjeux de développement durable.

Abstract :

In addition to the theoretical aspects: economic establishment, bets on sustainable development and environmental taxes and charges, the study on its applied side examined the revenues of a set of these taxes and charges in Algeria during the period (2007-2017) with a technical analysis focusing more on the technical aspects of the environmental tax, and by studying a sample of institutions The Algerian economy, based on the questionnaire for collecting information, and on the statistical program (SPSS).

The study concluded that environmental taxes and charges play a major role in achieving the economic, environmental and social dimensions of sustainable development (at the macro level).

At the micro level, these taxes and fees have been able to guide the behavior of the economic establishment in Algeria, adopt important environmental behaviors, such as cleaner production, the adoption of rationalization of energy use, and the adoption of the rationalization of the exploitation of natural resources, and the adoption of a recycling strategy, and others.

Key words: environmental taxes, economic growth, environmental mesion, social mension, environmental behaviour, sustainable development issues.